مبادئ الاقتصاد السياسي
الاقتصاد النقدى

دكتور
محمد دويدار
أستاذ الاقتصاد السياسى
كلية الحقوق ـ جامعة الاسكندرية

مبادئ الاقتصاد السياسى

الاقتصاد النقدى

التعريف بالنقود تاريخيا ونظريا ـ النظام النقدى ـ المؤسسات النقدية
ـ النقود ونظريات أداء الاقتصاد الرأسمالى

٢٠٠٦

دار الجامعة الجديدة
٢٨ شارع سوتير ـ الأزاريطة ـ الإسكندرية ت : ٤٨٦٨٠٩٩
E-mail : darelgamaaelgadida@hotmail.com

بسم الله الرحمن الرحيم

إلى من علمني:

علـمـية الكـشـف عـن الحقيقـة.
ونـزاهة الكلمة المجسمة للحقيقة.
وقـدسية مسئولية الجهر بالحقيقة.

للمؤلف

أولاً ـ الكتب:

* نماذج الإنتاج ومنهجية التخطيط الاشتراكي، «باللغة الفرنسية»، مطبوعات العالم الثالث، الجزائر، طبعتان ١٩٦٤، ١٩٨٧.
* مشكلات التخطيط الاقتصادي، محاضرات ألقيت على طلبة السنة الرابعة بكلية الاقتصاد والعلوم السياسي، جامعة القاهرة، وكلية التجارة، جامعة الإسكندرية ١٩٦٦.
* مشكلات التخطيط الاشتراكي، دراسة في تطور الاقتصاد المصري، المكتب المصري الحديث، الاسكندرية، الطبعتان الأولى والثانية، ١٩٦٧.
* دراسات في الاقتصاد المالي، المكتب المصري الحديث، الاسكندرية، ١٩٦٨، الطبعة الثالثة، منشأة المعارف بالإسكندرية، ١٩٧٩.
* مبادىء الاقتصاد السياسي، المكتب المصري الحديث، الإسكندرية ١٩٧٢، الطبعة الثالثة، دار الجامعات المصرية بالإسكندرية ١٩٧٨ ـ الطبعة الرابعة، منشأة المعارف بالإسكندرية. الطبعة الخامسة معدلة، دار المختار، الإسكندرية ١٩٨٦.
* دروس في الاقتصاد النقدي، الجزء الأول، التعريف بالنقود، المكتب المصري الحديث الاسكندرية، ١٩٧٣ ـ الطبعة الرابعة، دار الجامعات المصرية ـ الإسكندرية ١٩٨٠.

* الاقتصاد السياسي علم اجتماعي «باللغة الفرنسية»، فرانسوا ماسبيرو، باريس ١٩٧٤، مترجم للغات الإيطالية، الإسبانية، البرتغالية، الطبعة السابعة، باريس، ١٩٨٣.
* استراتيجيات التنمية والبيئة في أفريقيا «باللغة الإنجليزية»، برنامج الأمم المتحدة للبيئة، نيروبي، ١٩٧٧.
* استراتيجية التطوير العربي والنظام الاقتصادي الدولي الجديد، دار الثقافة الجديدة، القاهرة ١٩٧٨.
* الاقتصاد المصري بين التخلف والتطوير، دار الجامعات المصرية بالإسكندرية، ١٩٨٠.
* الفقر في ريف العالم الثالث، مع آخرين، «باللغة الإنجليزية»، نيودلهي، ١٩٨٠.
* استراتيجية الاعتماد على الذات، نحو منهجية جديدة للتطوير العربي ابتداء من الحاجات الاجتماعية، مع آخرين، منشأة المعارف بالإسكندرية ١٩٨١.
* الاقتصاد الرأسمالي الدولي في أزمته، منشأة المعارف بالإسكندرية ١٩٨١، «جائزة الدولة التشجيعية».
* الاتجاه الريعي للاقتصاد المصري، ١٩٥٠ - ١٩٨٠، منشأة المعارف بالإسكندرية، ١٩٨٣.
* الاقتصاديات العربية وتحديات الثمانينات، منشأة المعارف بالاسكندرية ١٩٨٣.
* دراسات في الاقتصاد النقدي وتطور الاقتصاد العالمي، منشأة المعارف بالإسكندرية، ١٩٨٤.
* الاقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، ١٩٩٧.

* نظريـة الضريبـة والنظـام الضريبـى اللبنـانى، الـدار الجامعيــة، بـيروت، ٢٠٠٠.
* تصور خاص للمشروع الاقتصادى الصهيونى: رؤيـة اسـتراتيجية، سلسـلة كتاب سطور، القاهرة، ٢٠٠٠.
* تحت الطبع: الأوضاع الاجتماعيـة للمرأة فـى المجتمـع المصـرى (دراسـة حالة) - التعليم والثقافة فى العالم العربى - المنهج فى العلوم الاجتماعية.
* الاقتصاد النقدى، بالاشتراك مع الأستاذ الدكتور أسامه الفولى، دار الجامعه الجديدة، الاسكندرية، ٢٠٠٢.
* محاضرات فى الاقتصاد النقدى، باللغة الانجليزية، الاسكندرية، ٢٠٠٢.
* النظـام الضريبـى بيـن النظريـة والقـانون المـالى، بالاشـتراك مـع الأسـتاذ الدكتور أسامه الفولى، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، ٢٠٠٤.
* الاقتصاد السياسى، علم اجتماعى، باللغة الانجليزية، الاسكندرية، ٢٠٠٥.

ثانيا: أهم المقالات:

١- التطور الاقتصادى فى مصر منذ عام ١٩٥٢ "باللغة الفرنسية"، مجلـة العالم الثالث، باريس، الجزء الخـامس، العـدد ١٨، يونيـو ١٩٦٤، ص ٢٥٥-٢٧٢.

٢- أزمة الدولار أم أزمة الاقتصاد الرأسمالى "باللغة الفرنسية"، الجزائر، أبريل ١٩٦٨- مجلة الحقوق، جامعة الاسكندرية، السـنة ١٥، العدد ٢، ١٩٧٠، ص ٢٥-٤٤.

٣- نظرية باران وسويزى فى الرأسـمالية الاحتكاريـة " باللغـة الفرنسـية" منشورة فـى مؤلـف "الامبراليـة"، الشـركة الوطنيـة للطباعـة والنشـر، الجزائر ١٩٧٠، "باللغـة البرتغاليـة"، قـراءات فـى الإمبرياليـة اليـوم، م.الفز، محـرر"، مركـز دراسـات التبعيـة، المعـهد العـالى للاقتصــاد، لشبونة، البرتغال، ١٩٧٦، ص ١٧٥-٢٠٧.

٤- من الفكر الاقتصادى العربى فى القرن الرابع عشر" باللغة الفرنسـية"، مجلـة الحقـوق جامعـة الاسـكندرية، السـنة ١٥، ١٩٧٠، العـدد ٢، ص ٤٥-٦٤.

٥- التغلغل الرأسمالى والتفاوت الإقليمى فى أفريقيا " باللغة الإنجليـزيـة"،

مجلة الحقوق، جامعة الإسكندرية، السنة ١٦، العددان ١، ٢، ١٩٧١، ص ١ ـ ٨١.

٦ ـ استراتيجية احلال الواردات، استراتيجية للنمو في ظل التبعية «باللغة الإنجليزية»، مصر المعاصرة (القاهرة)، العدد رقم ٣٥٤، أكتوبر ١٩٧٣، ص ٥ ـ ٣١ ـ «باللغة الفرنسية» مجلة «النقد الاشتراكي» باريس، العدد ١٦، يناير، فبراير ١٩٧٤، ص ٣٧ ـ ٥٢.

٧ ـ أزمة الطاقة، أزمة النقد أم أزمة الاقتصاد الرأسمالي الدولي؟ مصر المعاصرة، السنة ٦٤ العدد ٣٥٨، ١٩٧٤، ص ٥ ـ ٣١.

٨ ـ العلاقة بين المحاسبة القومية والأنظمة المحاسبية الأخرى، «باللغة الفرنسية»، مصر المعاصرة، السنة ٦٤، العدد ٣٥٨، أكتوبر ١٩٧٤، ص ٥ ـ ٥٢.

٩ ـ النمو الاقتصادي في العالم التابع «باللغة الإنجليزية»، في كتاب أ. والرشتين «محرر»، التفاوت على الصعيد العالمي، كتب بلاك روز، مونتريال، ١٩٧٥، ص ٤٨ ـ ٧١ ـ «باللغة الفرنسية» في كتاب «التفاوت بين الدول في النظام العالمي، الجذور والآفاق، مركز كيبيك للعلاقات الدولية ـ جامعة لافي، كندا، ١٩٧٥.

١٠ ـ أزمة الاقتصاد الرأسمالي الدولي واستراتيجية ممكنة لرأس المال في مواجهة بعض الدول المتخلفة، «باللغة الفرنسية»، أعمال مؤتمر اقتصادي العالم الثالث، الجزائر، فبراير ١٩٧٦ ـ «باللغة الإسبانية» مجلة ايكنوميكا، معهد البحوث الاقتصادية، جامعة اكوادور المركزية، العدد ٦ ديسمبر ١٩٧٦، ص ١٥٧ ـ ١٩٩، «باللغة البرتغالية» م. الفز «محرر»، قراءات في الأمبرالية اليوم، مركز دراسات التبعية، المعهد العالي للاقتصاد، لشبونة، البرتغال، ١٩٧٦، ص ١٧٥ ـ ٢٠٧.

١١ - منهجية دراسة جيوبولتيكا البحر الأبيض، «باللغة الفرنسية»، المعهد الزراعي لبلدان البحر الأبيض، مونبيلييه، نوفمبر ١٩٧٥ - «باللغة العربية»، في كتاب المؤلف، الاقتصاد المصري بين التخلف والتطوير، دار الجامعات المصرية بالإسكندرية، ١٩٨٠، ص ٣٢ - ٦٠.

١٢ - تأشيرة لدخول القرية المصرية، مصر المعاصرة، السنة ٦٤ العدد ٣٥٩ يوليو ١٩٧٧ ص ٨٥ - ١١٦.

١٣ - الاستراتيجيات البديلة للتنمية والبيئة في أفريقيا «باللغة الانجليزية»، برنامج الأمم المتحدة للبيئة، نيروبي، ١٩٧٧.

١٤ - نحو استراتيجية بديلة للتصنيع العربي، مصر المعاصر، السنة ٦٩، العدد ٣٧٣ أبريل ١٩٧٨، ص ٢٥، ٩٦.

١٥ - التكون التاريخي للتخلف الاقتصادي في مصر، مصر المعاصر، القاهرة، السنة ٦٩، العدد ٣٧٣، يوليو ١٩٧٨، ص ٥ - ٣٨.

١٦ - حول طبيعة النظام الضريبي المصري، مصر المعاصرة، السنة، ٧٠، العدد ٣٧٦، أبريل ١٩٧٩، ص ٢٧ - ٤٦.

١٧ - الاقتصاد العربي وتعميق التخلف الاقتصادي، مصر المعاصرة، السنة السبعون، العدد ٣٧٧، يوليو، ١٩٧٩، ص ٥ - ٢٨.

١٨ - الإصلاح الزراعي في مصر «باللغة الإنجليزية»، مصر المعاصرة العدد ٣٧٨، أكتوبر ١٩٧٩، ص ٣١ - ٥٢.

١٩ - فكرة التخلف وما يرتبط بها من فكرة للتطور «باللغة الفرنسية»، في، الاقتصاديات والمجتمعات، دورية معهد العلوم الاقتصادية التطبيقية، باريس، العدد ١٧ (٢) فبراير ١٩٨٣، ص ٢٨٩ - ٢٩٨.

٢٠ - سياسة الانفتاح الاقتصادي والبناء الصناعي في مصر «باللغة الفرنسية» مصر المعاصر، العدد ٣٩٧، يوليو ١٩٨٤.

٢١ ـ استراتيجيات التنمية وحلول مشكلات ميزان المدفوعات في أفريقيا «باللغة الإنجليزية»، مصر المعاصر، العدد ٣٩٨، أكتوبر ١٩٨٤، ص ٨١ ـ ١١٨. منشورة كذلك في «مشكلات ميزان المدفوعات في البلدان الافريقية «باللغة الإنجليزية»، مطبوعات المركز الأفريقي للدراسات النقدية، جمعية البنوك المركزية الأفريقية، داكار ١٩٨٢، ص ٢٩٦ ـ ٣٤٤.

٢٢ ـ الاتجاه الريعي للدولة في مصر، مصر المعاصر، السنة ٧٦، العدد ٤٠١، يوليو، ص ٦٥ ـ ٩١، نشرت كذلك في سلسلة قضايا فكرية، القاهرة، الكتاب الثاني، يناير ١٩٨٦.

٢٣ ـ المشكلة الزراعية والتطور الرأسمالي في مصر، سلسلة قضايا فكرية القاهرة، الكتاب الثالث والرابع، أكتوبر ١٩٨٦.

٢٤ ـ العلاقة بين الاقتصاد المصري وصندوق النقد الدولي، مصر المعاصرة، العدد ٤١١/ ٤١٢، يناير/ابريل ١٩٨٨.

٢٥ ـ شركات توظيف الأموال في الاقتصاد المصري، مصر المعاصرة، العدد رقم ٤١٥/٤١٦، يناير/ابريل ١٩٨٩، ص ٥ ـ ٣٣، نشرت كذلك في سلسلة قضايا فكرية «القاهرة»، الكتاب الثامن، أكتوبر ١٩٨٩، ص ١٣٩ ـ ١٥٤.

٢٦ ـ التضخم في الاقتصاد الرأسمالي، مع إشارة خاصة للاقتصاديات النفطية، دراسات معهد التخطيط، طرابلس، ١٩٩١.

٢٧ ـ النظام التعليمي في العالم العربي، التربية المعاصرة، السنة الثالثة عشر، الإسكندرية، ١٩٩٦.

٢٨ ـ الوضع الراهن للعالم العربي في الإطار الدولي الحالي، مؤتمر اتحاد المحامين العرب، سوسه (تونس) مايو ١٩٩٧ ـ مجلة سطور، القاهرة، مايو ١٩٩٧.

٢٩ ـ الدلالة الثقافية للنظام التعليمي في مصر بين نظام القيم السلعي ونظام القيم البناء. مجلة سطور، القاهرة، يونيو ١٩٩٧.

٣٠ ـ إشكالية التحول من ملكية الدولة للمشروعات الاقتصادية إلى الملكية الفردية وأوضاع العاملين في مصر. مجلة القاهرة، القاهرة، سبتمبر ـ أكتوبر ١٩٩٧. منشورة كذلك في مجلة الدراسات القانونية، كلية الحقوق، جامعة بيروت العربية، بيروت، العدد الثاني، كانون الثاني (يناير) ١٩٩٩، ص ١٧٩ ـ ٢١٣.

٣١ ـ المنظمة العالمية للتجارة، والنظام القانوني في البلدان العربية (الفلسفة الاقتصادية والأبعاد القانونية)، مجلة الدراسات القانونية، كلية الحقوق، جامعة بيروت العربية، بيروت. العدد الثالث، كانون الأول (ديسمبر) ١٩٩٩، ص ٢٩٥ ـ ٣٤٤.

٣٢ ـ تصور خاص للمشروع الاقتصادي الصهيوني في المنطقة العربية، رؤية استراتيجية، مجلة الدراسات القانونية، كلية الحقوق، جامعة بيروت العربية، بيروت، العدد الرابع، كانون الثاني (يناير) ٢٠٠٠.

٣٣ ـ منظومة أخلاقيات النظام الاقتصادي الرأسمالي العالمي، مجلة سطور، القاهرة، إبريل (نيسان) ٢٠٠٠.

٣٤- الاقتصاد فى فكر رفاعة الطهطاوى، مؤتمر المجلس الأعلى للفنون والآداب، القاهرة، أبريل ٢٠٠١.

٣٥- " العولمة الاقتصادية"، مقولة علمية أم قولة ايديولوجية، قضايا فكرية، الكتاب الحادى والعشرين، مكتبة مدبولى، القاهرة، يناير ٢٠٠٥، ص ١٧-٣٧.

مقدمة عامة

ينشغل الاقتصاد السياسي، كما نعلم، وهو أحد العلوم الاجتماعية، بأحد الأنشطة الاجتماعية: النشاط الاقتصادي، أي النشاط المتعلق بإنتاج وتوزيع ما هو لازم لإشباع حاجات أفراد المجتمع المادية والثقافية، أي النشاط اللازم لإعاشة أفراد المجتمع. وينشغل علم الاقتصاد السياسي بالأفكار المتعلقة بهذا النشاط في تطوره التاريخي، وهو تطور يتم من خلال تحول الأشكال الاجتماعية لتنظيم هذا النشاط، فالاقتصاد السياسي كعلم يحتوي إذن الأفكار الخاصة بالعملية الاقتصادية في ظل أشكالها التاريخية المختلفة، أي الأفكار المتعلقة بطرق الإنتاج المختلفة. وهي أفكار انشغلنا بدراستها في الجزء الأول من هذا المؤلف[1].

ومنذ القرن السادس عشر يشهد المجتمع الإنساني نشأة طريقة للانتاج تبلورت عبر التاريخ الإنساني، في مجتمعات أوربا الغربية، ثم بدأت تحتوي، في تطورها، كل المجتمع الإنساني، خالقة بذلك اقتصاداً عالمياً

(١) انظر في ذلك، محمد دويدار، مبادىء الاقتصاد السياسي، الجزء الأول: الأساسيات، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ٢٠٠١. وانظر في التصورات الفكرية المختلفة لطريقة الانتاح والتكوين الاجتماعي:

M. Dowidar, L'Economie Politque une Science Sociale, F. Maspero, Paris, 1974.
M. Dowidar, Political Economy. A Social Science. Alexandria, 2005

مر بمراحل تطور مختلفة انتهت إلى الاقتصاد الدولي المعاصر. تلك هي طريقة الإنتاج الرأسمالي. نشأت في أحضان التكوين الاجتماعي الاقطاعي في أوربا. وتطورت من خلال خلق السوق العالمية وتدويل الإنتاج من خلال أنماط مختلفة للتقسيم الدولي للعمل، تحققها بالتغلغل في هياكل المجتمعات المختلفة. خالقة بذلك أجزاء للاقتصاد الدولي بمستويات مختلفة من التطور وبحظوظ مختلفة من نتاج هذا التطور الرأسمالي. وحملت طريقة الإنتاج هذه، في ثناياها، ابتداء من بدايات القرن العشرين إمكانية تخطيها تاريخياً بمحاولات بناء تكوين اجتماعي بديل يرتكز على الإنجازات التاريخية للتكوين الاجتماعي الرأسمالي ويواجه مشكلات تطور المجتمع التي لم يعد بمقدور هذا التكوين الأخير حلها، على نحو يصبح معه من الممكن، تنظيمياً، تحقيق استخدام أكفأ لقوى الإنتاج التي أوجدها الاقتصاد الرأسمالي، وتوزيع أعدل لما تنتجه قوى الإنتاج هذه، ومن ثم حياة أفضل للقوى الاجتماعية الأوسع التي تمثل عصب القوى الانتاجية وجمهرة التشكيلات السكانية.

وقد رأينا في دراستنا السابقة[1]:

١ - الخصائص المحددة للطبيعة العامة لهيكل الاقتصاد الرأسمالي الذي لا يكف عن التغير، بقيام علاقات الإنتاج فيه على الملكية الخاصة (سواء أكانت ملكية فردية أم ملكية الدولة) لوسائل الإنتاج، وما يترتب على ذلك من أن يصبح تحقيق الربح، والربح النقدي، الهدف المباشر من القيام بالنشاط الإنتاجي، وأن يتحدد توزيع الناتج بين الطبقات والشرائح الاجتماعية ابتداءً من نمط السيطرة على وسائل

---

(١) انظر محمد دويدار، مبادىء الاقتصادي السياسي، الجزء الأول، الأساسيات، الباب الثالث.

الإنتاج ونوع الهدف المباشر من اتخاذ قرارات الإنتاج.

٢ ـ كما رأينا كيف أن أداء العملية الاقتصادية يتم بفضل القرارات الفردية والعامة التي تتخذها الوحدات الإنتاجية والاستهلاكية على أساس أثمان السلع في اقتصاد صناعي (تتحول فيه الزراعة نفسها إلى فرع من فروع الصناعة) تسوده المبادلة، والمبادلة النقدية. على نحو يقال معه أن الأداء الاجتماعي للعملية الاقتصادية إنما يتم، ابتداءً من الربح النقدي، من خلال قوى السوق بشكل تلقائي يبعد بالعملية الاقتصادية، كقاعدة عامة، عن السيطرة الاجتماعية الواعية على النشاط الاقتصادي.

٣ ـ كما رأينا من دراستنا السابقة الملامح العامة لمراحل تطور الاقتصاد الرأسمالي منذ الرأسمالية التجارية ثم الرأسمالية الصناعية ثم الرأسمالية المالية التي بدأت تسيطر منذ نهاية القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين.

وقد تمت دراستنا السابقة لطبيعة وأداء الاقتصاد الرأسمالي في الواقع على أساس ثلاثة فروض قصد بها تسهيل الدراسة في المراحل الأولى من تعلم نظريات علم الاقتصاد السياسي رغم بعد هذه الفروض عن واقع الحياة الاقتصادية:

الفرض الأول: خاص بالنقود والمظاهر النقدية للنشاط الاقتصادي. وقد تمثل في افتراض غياب النقود، أي التحييد من الدور أو الأدوار التي تلعبها النقود في الحياة الاقتصادية. ومن ثم جاءت الأفكار والنظريات الخاصة بكيفية أداء الاقتصاد الرأسمالي محدودة بافتراض إما غياب النقود كلية أو إدخالها (مع افتراض حياديتها) لكي يكون من الممكن الكلام عن الأثمان (باعتبار أن الأثمان تمثل ظاهرة نقدية) ودراسة التبادل الذي لم يعد

يتم، كظاهرة تسود الاقتصاد الرأسمالي، إلا من خلال النقود. ولكن، في واقع الحياة الاجتماعية توجد النقود في كافة نواحي هذه الحياة، فكل منا يستخدم النقود، نوعاً أو آخر منها: ورقة بنكنوت أو قطعة معدنية أو حتى نقود مصرفية استعمالاً للشيكات أو لأدوات اليكترونية. وكل منا يستخدم النقود بطريقة أو بأخرى: بحكمه أو بشحه أو بسفه، وفقاً لمدى تمتعه بالثروة في المجتمع ونمط حاجاته ونظام القيم الذي يؤمن به، وعلى الأخص ما يكنه للمجتمع الذي يعيش فيه من انتماء بناء أو استهتار أو إنكار. وكل منا يستخدم النقود اقتصادياً: في شراء سلعة استهلاكية إشباعاً لحاجة ما (سلعة معمرة كمنزل يسكنه أو سلعة تهلك بمجرد الاستعمال كمأكل)، أو في تحقيق قدر من المدخرات النقدية تحوطاً لأيام قادمة إذا عز الأمان (فالقرش الأبيض ينفع في اليوم الأسود)، أو توقعاً لبناء طاقة إنتاجية جديدة (مصنع مثلاً) طمعاً في ربح نقدي في المستقبل أو إيماناً بضرورة تأمين حياة المجتمع في المستقبل. وكل منا يستخدم النقود اجتماعياً: لدفع مهر أو دوطة نقدية في المجتمعات التي لا يتم فيها الزواج إلا بمقابل يدفعه أحد طرفي العلاقة، (اللِّي بيحط فلوسه بنت السلطان عروسو، مثل لبناني)، أو لشراء صيت أو جاه اجتماعي، لا بالعمل المنتج الجاد وإنما بانفاق الطائل من النقود في مناسبة زواج يمكّن من تجديد حياة البشر أو ميلاد يعلن عن هذا التجدد أو وفاة تشير إلى انتهاء دور في ضمان استمرار الحياة. وتستخدم النقود سياسياً: إما كركيزة للمشاركة في الطبقة السياسية الهحاكمة أو كأداة لتزييف الوعي السياسي وشراء أصوات الناخبين في عملية سياسية يكتسب فيها النائب أهمية تحجب مكانة الأصيل. وأخيراً، تعرف الممارسات الدينية استخدام النقود: فكثير من المؤسسات

الدينية تعيش على دخول نقدية من ملكية عقارية تملكها أو موقوفة عليها، كما يتعامل بعض هذه المؤسسات في الأسواق المالية، المحلية والدولية. كما يستخدم الأفراد النقود، صدقة أو تبرعاً، قرباناً للآلهة. وهكذا تتغلغل النقود في كل جنبات الحياة الاجتماعية.

أما الفرض الثاني: الذي تمت ابتداءاً منه دراستنا السابقة فهو خاص بتصور غياب العلاقات الاقتصادية الدولية التي تربط الاقتصاد الوطني ببقية أجزاء الاقتصاد العالمي. فدراسة كيفية أداء الاقتصاد الرأسمالي الذي يسود عالمنا المعاصر تمت في المرحلة الأولى من دراستنا بافتراض أن الاقتصاد الوطني اقتصاد مغلق، يعمل بمعزل عن بقية الاقتصاد الدولي. وهو فرض لم يرد عند بدء الدراسة إلا لتسهيل فهم العملية الاقتصادية الرأسمالية. إذ **يتميز الاقتصاد الرأسمالي ككل في واقع الحياة الاجتماعية بأنه توسعي** بطبعه، عنيف في احتوائه للاقتصاديات الأخرى وتحويلها إلى اقتصاد سوق وتحقيق نوع أو آخر من الاقتصاد العالمي يقوم على تقسيم دولي للعمل بين المجتمعات المكونة للاقتصاد العالمي، على نمط لهذا التقسيم يختلف باختلاف مراحل تطور الاقتصاد العالمي، الأمر الذي يفرض حتمية قيام علاقات التبادل بين هذه المجتمعات، تبادلاً يتضمن انتقال قوة العمل والسلع ورؤوس الأموال بين حدود الدول. ويتحقق هذا التبادل على نطاق في اتساع مستمر وبمعدلات متزايدة ويستلزم تسوية مدفوعاته من خلال النقود. ونكون هنا بمعرض استخدام للنقود على الصعيد الدولي.

في واقع الحياة الاجتماعية، في مسارها اليومي، توجد إذن النقود وتدخل في كافة جنبات هذه الحياة اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية. ويدخل الاقتصاد الوطني بأفراده وهيئاته في علاقات اقتصادية مع بقية بلدان

العالم، بل ويمثل جزءاً لا يتجزأ من الاقتصاد العالمي. الأمر الذي يوجب أن تكون معرفتنا النظرية لطبيعة وكيفية أداء الاقتصاد الرأسمالي متمثلة في بناء نظري متماسك يفسر طبيعة وكيفية أداء الاقتصاد الرأسمالي عبر الزمن بمظهرية العيني والنقدي في تشابكهما الجدلي، وباعتبار العملية الاقتصادية الداخلية جزءاً لا يتجزأ من الاقتصاد العالمي يخضع في التعرف عليه للقاعدة المعرفية التي مؤداها لا يمكن التعرف على الجزأ إلا ابتداءً من الكل، على أن نحرص على الكشف عما يكون للجزء من خصوصية تُعطية ذاتية بالنسبة لبقية الأجزاء. وهو ما يعني ضرورة احتواء البناء النظري، ككل متماسك، لما اصطلح على تسميته بالنظرية الاقتصادية (نظرية القيمة والثمن) لنظرية النقود ونظرية «التبادل» الدولي، وضرورة أن يمكننا هذا البناء النظري من فهم عملية تطور الاقتصاد العالمي ومآل البلدان والطبقات والشرائح الاجتماعية المكونة لأجزائه عبر الزمن.

أما الفرض الثالث: الذي تمت ابتداءاً منه دراستنا السابقة فهو خاص بتصور غياب الدولة أي عدم تدخلها في الحياة الاقتصادية. وواقع الأمر أن الدولة كانت دائمة التدخل في الحياة الاقتصادية في الاقتصاد الرأسمالي بدرجات متفاوتة في المراحل المختلفة لتطور هذا الاقتصاد.

والآن، واستكمالاً لدراستنا لمبادىء علم الاقتصاد السياسي نقوم بإسقاط الفرضين الأول والثاني، ونستبقي الثاني لحين إدخال النشاط المالي للدولة ليكون محلاً للدراسة في الجزء الرابع الخاص بالاقتصاد المالي أم يكون إسقاطنا للفرضين الأول على مرحلتين:

- في مرحلة أولى، نقوم بإدخال النقود، وما تثيره من مظاهر اقتصادية نقدية، على النشاط الاقتصادي العيني، لنتعرف على طبيعتها وأنواعها

ووظائفها والكيفية التي تخلق وتتداول بها، والدور الذي تقوم به في مختلف مراحل العملية الاقتصادية محلياً وعالمياً. وهو ما يمثل موضوع الجزء الأول من هذا المؤلف.

- ندخل في مرحلة ثانية، العلاقات الاقتصادية الدولية في إطار دراسة الاقتصاد العالمي. وذلك للتعرف على صور هذه العلاقات ومكانها في الاقتصاد العالمي وتطور أشكالها بتطور هذا الاقتصاد العالمي، وما تنتجه من آثار في داخل المجتمعات وعلى صعيد المجتمع العالمي. وهو ما يحدد موضوع الجزء الثاني من هذا المؤلف.

ولكننا نبدأ بباب تمهيدي نفرضه ضرورة منهجية، على مستوى كيفية نقل المعرفة، إذ قد يكون من الضروري أن نبدأ من تصور نظري لكيفية أداء الاقتصاد الرأسمالي في واقع الحياة الاجتماعية اليومية، وهو تصور لا بد أن يكون قد تبلور من دراستنا السابقة لطبيعة وكيفية أداء الاقتصاد الرأسمالي. لنتعرف على المكان الذي تحتله النقود والعلاقات الاقتصادية الدولية في الأداء الجاري للعملية الاقتصادية

على هذا الأساس نعرض المعارف النظرية المتعلقة بالنقود على النحو التالي:

الباب التمهيدي: في الأداء اليومي للاقتصاد الرأسمالي.

الجزء الأول: في الاقتصاد النقدي.

الجزء الثاني: في الاقتصاد الدولي.

في مؤلفنا هذا نقتصر على الباب التمهيدي والجزء الخاص بالاقتصاد النقدي. أما الاقتصاد الدولي فسيكون موضوعا للمعالجة في مولف آخر.

الباب التمهيدي

الأداء اليومي للاقتصاد الرأسمالي

إذا كنا قد افترضنا في دراستنا السابقة للعملية الاقتصادية في المجتمع الرأسمالي أن الاقتصاد الوطني يعمل على فرض غياب النقود والعلاقات الاقتصادية بينه وبين الاقتصاديات الوطنية الأخرى، وانتهينا من دراستنا السابقة هذه إلى تصور ذهني لكيفية أداء الاقتصاد الرأسمالي كما هي في واقع الحياة اليومية، فإن انشغالنا الآن بقضايا الاقتصاد النقدي وقضايا الاقتصاد الدولي يستلزم أن ندخل على هذه الصورة الذهنية في مرحلة أولى مواضع تواجد النقود في العملية الاقتصادية والدور الذي تقوم به في أماكن تواجدها، ومن ثم المكان الذي تشغله في العلاقات الاقتصادية والاجتماعية واتجاهات تأثيرها على هذه العلاقات وتأثرها بها. كما يستلزم أن نستكمل الصورة الذهنية بإدخال العلاقات الاقتصادية الدولية في المراحل المختلفة للعملية الاقتصادية في داخل الاقتصاد الوطني عاكسة مكان هذا الاقتصاد في الاقتصاد العالمي والدور الذي يلعبه كل منهما في حياة الآخر.

وعليه، نقدم تصورنا الذهني للأداء اليومي للاقتصاد الرأسمالي على مرحلتين:

- في مرحلة أولى نقدم هذا التصور الذهني على افتراض غياب النقود والعلاقات الاقتصادية الدولية.
- وفي مرحلة ثانية نستكمل تصورنا الذهني لكيفية الأداء اليومي لهذا الاقتصاد بإدخال النقود والعلاقات الاقتصادية الدولية.

الفصل الأول

التصور النظري لكيفية أداء الاقتصاد الرأسمالي على فرض غياب النقود والعلاقات الاقتصادية الدولية

لتصور أداء العملية الاقتصادية عادة ما يتصور عمل الاقتصاد الوطني خلال فترة زمنية معينة، هي فترة السنة عادة، هذه الفترة ليست منبتة الصلة بالفترات التي سبقتها والفترات التي تليها، وإنما هي حلقة في سلسلة من الفترات الزمنية المتعاقبة تمثل البعد الزمني الذي يعكس طبيعة العملية الاقتصادية كعملية مستمرة عبر الزمن وتتجدد من فترة لأخرى. ففي الفترة السابقة يهيىء المجتمع شروط البدء في النشاط الإنتاجي في الفترة الحالية[١]. ويخلق النشاط الإنتاجي في الفترة الحالية شروط تجدد الإنتاج في الفترة التالية، في كل النشاطات التي يحتويها الاقتصاد الوطني، النشاطات الزراعية والصناعية والخدمية والمالية.

ولتصور أداء العملية الاقتصادية عبر السنة نفرق بين مراحل ثلاثة تمر

---

(١) راجع في ذلك، محمد دويدار، مبادىء الاقتصاد السياسي، الجزء الأول، الأساسيات، نموذج تجدد الانتاج (الجدول الاقتصادي) عند فرنسوا كينيه. (نظرية التطور الرأسمالي بين الكلاسيك وماركس).

بها العملية الاقتصادية خلال الفترة الزمنية الواحدة:

- المرحلة الأولى: تمثل نقطة البدء في النشاط الاقتصادي.

- المرحلة الثانية: تمثل مرحلة القيام بالنشاط الإنتاجي.

- المرحلة الثالثة: هي مرحلة تبادل السلع والخدمات التي سبق إنتاجها.

هذه المراحل المختلفة ليست بطبيعة الحال منفصلة، وهي تتداخل بالنسبة لمختلف أنواع النشاط الاقتصادي، كما أن مجمل وحدات النشاط الاقتصادي لا تمر بنفس المرحلة في نفس اللحظة. ففي الوقت الذي تقوم فيه بعض المشروعات بعملية الإنتاج يكون البعض الآخر قد انتهى منها وبدأ في نشاط تسويق السلع التي أنتجها. ولا نقصد بتتبع النشاط الاقتصادي القومي عبر هذه المراحل تباعاً إلا تسهيل عرض الصورة النظرية التي نحاول تقديمها لكيفية أداء العملية خلال الفترة محل الاعتبار.

لكي يبدأ المجتمع نشاطه الاقتصادي في بداية الفترة لا بد وأن يجد تحت تصرفه، في نهاية الفترة السابقة، قدرات إنتاجية تم خلقها في الفترة أو الفترات السابقة، أي أن المجتمع يبدأ نشاطه الاقتصادي بالشروط اللازمة للإنتاج التي تهيأت في الفترة السابقة. هذه الشروط هي:

* قوة عاملة محددة، كمياً وكيفياً، أي من حيث العدد ومن حيث القدرات الذهنية والمهارات والتكوين النفسي والمعنوي.

* كمية من الإمكانيات الطبيعية، تتمثل في موارد طبيعية (أراضي، بما في باطنها، غابات، بحار (بما في أعماقها)، ظروف مناخية.. إلى غير ذلك). وليس المقصود هنا قوى الطبيعة بصفة عامة، وإنما تلك التي

كشف المجتمع، من خلال جهوده السابقة، أسرارها العلمية والتكنولوجية وأصبح من الممكن بالتالي استخدامها اقتصادياً، أي استخدامها في إشباع حاجات أفراد المجتمع المادية والثقافية.

* كمية من القدرات المادية المتمثلة في وسائل الإنتاج التي بناها المجتمع في الفترات السابقة: مثل ما تحت تصرف المجتمع من بنية مادية للخدمات (كالنقل والاتصال، والتعليم والصحة)، ما تحت تصرفه من أراضي زراعية مستصلحة من قبل، من وسائل إنتاج صناعية، من وحدات خدمية.

هذا إذا نظرنا إلى شروط عملية الإنتاج من الزاوية الفنية، حيث تتمثل في قدر معين، كماً وكيفياً، من قوى الإنتاج، سواء أكانت قوى بشرية أو قوى طبيعية أو قوى مادية. أما إذا نظرنا إلى شروط عملية الإنتاج من الناحية التنظيمية التي تحدد نمط العلاقات السائدة في الاقتصاد القومي، نجد أن كل هذه القوى من قبيل السلع (أي المعدة للتبادل) ابتداء من سيادة الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج سواء أكانت ملكية فردية أو ملكية الدولة. إبتداءً من هذه الملكية الخاصة تُصبح كل هذه القوى (بما فيها قوة العمل) سلعاً معدة للتبادل في السوق بمقابل.. الأمر الذي يرتب نتيجة في غاية الأهمية في فهم كيفية أداء الاقتصاد الرأسمالي. مؤدي هذه النتيجة أن كل قوى الإنتاج، بشرية وغير بشرية، معدة للإستخدام في السوق، وللاستخدام في السوق بمقابل، **وقد انتهى بها الأمر إلى أن يكون المقابل نقدياً**. يترتب على ذلك أن **الهدف المباشر من القيام بالنشاط الاقتصادي يصبح الكسب النقدي بالنسبة لأصحاب قوى الإنتاج**. وعليه، يمثل الكسب النقدي نقطة البدء في تحرك النشاط الاقتصادي: العامل يسعى إلى كسب نقدي هو الأجر، صاحب الأرض المؤجرة يسعى للحصول على كسب نقدي هو

الريع، صاحب رأس المال النقدي المعد للأقراض يسعى للحصول على كسب نقدي هو الفائدة، صاحب المشروع الذي يتم في داخله النشاط الإنتاجي يسعى للحصول على كسب نقدي هو الربح. أصبح الهدف المباشر إذن من اتخاذ قرارات استخدام هذه القوى، إذا ما استخدمت بواسطة الآخرين، هو تحقيق الكسب النقدي. هنا يتعين أن نفرق بين هذا الهدف المباشر للنشاط الاقتصادي في الاقتصاد الرأسمالي (أي هدف الكسب النقدي) والهدف النهائي من القيام بالنشاط الاقتصادي، وهو إشباع الحاجات (وهو الهدف من وجهة نظر المجتمع، بصفة عامة). في الاقتصاد الرأسمالي لا يمثل إشباع الحاجات الهدف المباشر للنشاط الاقتصادي، ولكنه يمثل الهدف النهائي. ولا يتحقق، إذا تحقق، إلا من خلال الكسب النقدي، بصفة عامة، والربح النقدي بالنسبة لأصحاب المشروعات بصفة خاصة.

نقطة الإنطلاق إذاً أن قوى الإنتاج أصبحت سلعاً، وأن الهدف من وضعها تحت تصرف الآخرين (عن طريق البيع أو التأجير) لاستعمالها هو تحقيق الكسب النقدي. ومن ثم بدأت النقود تفرض نفسها في نقطة انطلاق العملية الاقتصادية في مجموعها باعتبارها الهدف الذي يسعى أصحاب كل قوى الإنتاج للحصول عليه، على الأقل في مرحلة أولى، بما يعكسه ذلك من أثر على أنظمة القيم في المجتمع. مسألة في غاية الأهمية. إذ عندما نصل إلى مرحلة من تطور المجتمعات السلعية يصبح من الممكن فيها أن يسود التصور الذي مؤداه أن «كله يشتري بالنقود» فإن ذلك يعني أن كل ما يوجد تحت تصرف المجتمع من سلع مادية أو قيم جمالية أو قيم إجتماعية أو قيم أخلاقية أصبح عرضة لأن يكون سلعة وأن يكون محلاً للإتجار.

ويتحقق ذلك عن طريق النقود في نطاق نوع من الاقتصاد لم يشهده المجتمع الإنساني من قبل يتميز أساساً بأن التعامل السلعي يصبح هو الأصل في كل التعاملات، وإن كل قوى الإنتاج والمنتجات أصبحت من قبيل السلع المعدة للتسويق، وأن هذا التسويق يتم من خلال النقود. وعليه يصبح الكسب النقدي هو الهدف المباشر من المساهمة في النشاط الاقتصادي، الهدف يسود اجتماعياً وينعكس على كل أنظمة القيم الموجودة في المجتمع.

على هذا النحو تتحدد نقطة الانطلاق في العملية الاقتصادية. كيف تستخدم قوى الإنتاج هذه في هذا النوع من المجتمعات؟

الإجابة على هذا السؤال تنقلنا إلى المرحلة الثانية من مراحل فترة العملية الاقتصادية، وهي مرحلة الإنتاج. ولكي نتعرف على كيفية استخدام قوى الإنتاج لا بد من التعرف على طبيعة الوحدة المستخدِمة لقوى الإنتاج التي تسمى بالوحدة الإنتاجية أو المشروع الرأسمالي، خلية الجهاز الإنتاجي في المجتمع الرأسمالي. هذه التسمية الأخيرة تبرز في الواقع خصائص الوحدة المستخدمة لقوى الإنتاج:

* فهي، أولاً، تقوم على الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج (هي الملكية الفردية بالنسبة لما يسمى عادة بمشروعات القطاع الخاص، وملكية الدولة في الحالات التي توجد فيها مشروعات إنتاجية مملوكة لغير الأفراد، ما يسمى بوحدات قطاع الدولة أو القطاع «العام»).

* وهي، ثانياً، ابتداء من فرديتها، مسوقة بهدف هو الربح النقدي مع محاولة تعظيمه في مواجهة الآخرين. ومن ثم يحكم أدائها مبدأ عام في علاقتها بالآخرين بما في ذلك المجتمع بأكمله: محاولة الوحدة

الإنتاجية الرأسمالية أن تحتوي في داخلها كل ما هو كسب (يترجم في لحظة ما إلى إيراد نقدي) وأن تستبعد عن داخلها كل ما هو عبء أو تكلفة (يترجم في لحظة ما إلى نفقة نقدية). ومن ثم تسعى باستمرار إلى القاء هذا العبء إلى خارجها، يتحمله في النهاية فرد آخر أو المجتمع بأكمله، وهو كذلك يعتبر من قبيل «الآخرين»[1].

* وهي، ثالثاً، وابتداءً من فرديتها، تعمل بنمط أداء يتميز باستقلاليتها النسبية عن الوحدات الأخرى. فالمشروع الرأسمالي له، كوحدة مملوكة ملكية فردية، ذاتية من حيث اتخاذ قرارات الاستثمار والإنتاج والتسويق وغيرها من قرارات الإدارة الاقتصادية. هذا الاستقلال النسبي في الإدارة لا ينفي وجود علاقات اعتماد متبادل بين الوحدات الإنتاجية ابتداء من تقسيم العمل بينها، من الناحية الفنية (فالوحدة المنتجة للغزل مثلاً تعتمد على الوحدة المنتجة لآلات الغزل وتعتمد عليها الوحدة المنتجة للنسيج استخداماً للغزل). هذا الاستقلال النسبي المرتكز على الاعتماد المتبادل فنياً (واجتماعياً) بين الوحدات الإنتاجية يعني أن المشروع الواحد لا يتخذ، بذاتية نسبية، إلا جزءاً من مجمل القرارات الاقتصادية بصفة عامة، ومن القرارات التي تتخذ في فرع الإنتاج الذي ينتمي إليه، بصفة خاصة. هذا الجزء من القرارات يتحدد أساساً بحجم ما يسيطر عليه المشروع من طاقة إنتاجية بالنسبة لإجمالي الطاقة الإنتاجية الموجودة في الفرع الذي يمارس فيه المشروع نشاطه. هذا الجزء من القرارات يتخذ إذن في محيط من الصراع. والصراع قد يكون تنافسياً (يسمى بالمنافسة، الكاملة أو غير الكاملة) وقد يكون صراعاً احتكارياً وهو الشكل الغالب للصراع الذي تزداد حدته مع

---

(١) من هنا كان التناقض الجذري بين أداء المشروع الرأسمالي والحفاظ الإجتماعي على البيئة، ليس فقط بمعناها الأيكولوجي وإنما بمعنى اجتماعي يحتوي الأبعاد الأيكولوجية للبيئة. أنظر في ذلك، للمؤلف، استراتيجيات التنمية في أفريقيا والبيئة، برنامج الأمم المتحدة للبيئة، نيروبي، ١٩٧٧.

التطور الرأسمالي. المهم أن الوحدة الإنتاجية الرأسمالية تعمل في محيط تصارعي بأشكال مختلفة. وابتداء من الصراع والذاتية النسبية هي تتخذ القرارات بحرص شديد على أن تحافظ على سرية أعمالها: لا أحد يعلم إمكانياتها الحقيقية، لا أحد يعلم برنامج تشغيلها، لا أحد يعلم حساباتها الحقيقية، لا أحد يعلم مشروعاتها المستقبلية. الأصل أن تعمل في سرية عادة لا يعلم محتواها إلا قلة من القائمين على أمر إدارتها. ويكون من الطبيعي أن يأتي التنظيم القانوني ويحرص على هذه السرية ويفرض على المحاسب والمحامي (وغيرهم من أصحاب المهن) عدم إفشاء أسرار المشروعات التي يتعاملون معها وإلا أصبحوا مرتكبين لمخالفات قانونية.

على أي أساس تتخذ هذه القرارات الخاصة بالإنتاج والتسويق (وغيرهما من أمور)؟ موضوعياً، تتخذ هذه على أساس الربح، والربح النقدي:

والربح بمعناه الاقتصادي، هو نوع من الدخل النقدي تحصل عليه طبقة ملاك المشروعات التي يتميز بها الوجود الرأسمالي كطبقة سائدة، وهي الطبقة الرأسمالية. ويظهر الربح تاريخياً قبل المجتمع الرأسمالي، وإنما كظاهرة ما زالت هامشية، (خاصة في شكل الربح التجاري). ولكنه يصبح نوعاً من الدخول السائدة في الاقتصاد الرأسمالي في مواجهة نوع آخر يسود هو الأجور التي تمثل الدخل النقدي للقوة العاملة الأجيرة. ويوجد الربح والأجور، كدخول نقدية، إلى جانب الفائدة، كدخل لمن يملكون رأس المال النقدي المعد للإقراض، والريع، كدخل لمن يملكون ثروة عقارية (في الزراعة أو الإسكان) تستغل عن طريق تأجيرها للآخرين. فالربح اقتصادياً إذن هو أحد دخول الطبقات الاجتماعية الموجودة في المجتمع الرأسمالي.

والربح بمعناه المحاسبي هو الفرق بين إجمالي إيرادات المشروع وإجمالي نفقاته. وإذا ما تحدثنا عن الإجمالي، وخاصة إجمالي النفقة، ومقومات النفقة متنوعة عينياً، إذ يدخل فيها المبنى الذي يستهلك على مراحل، والآلة التي تستهلك، والطاقة التي تستخدم، والمدخل الجاري الذي يستخدم، وقوة العمل التي تستعمل؛ نقول للوصول إلى إجمالي النفقة، ذات المقومات المختلفة عينياً، لا بد من وجود أداة تمكننا من الحصول على هذا الإجمالي. هذه الأداة هي القيمة النقدية لكل مقومات النفقة. إجمالي النفقة وإجمالي الإيراد يثيران في التو النقود. إجمالي الإيراد يأتي من الكمية المباعة من السلعة مضروبة في ثمن بيع الوحدة المباعة (والثمن هو تعبير نقدي عن قيمة مبادلة السلعة). وإجمالي النفقة يأتي من الكميات المشتراة من مختلف مدخلات الإنتاج العينية، كل كمية منها مضروبة في ثمن الوحدة المشتراة من كل مدخل.

على هذا النحو تظهر النقود بالنسبة للمشروع الرأسمالي، أولاً كشرط لوجوده حين تعطي لرأس المال اللازم تركيمه مسبقاً الشكل الذي يتعين أن يأخذه ليمكّن من تجميع شروط الإنتاج العينية، وهو الشكل النقدي. وتظهر النقود ثانياً على مستوى أنها هدف مباشر من قيام المشروع واتخاذ قرارات الإنتاج في داخله. وتظهر النقود ثالثاً كأداة تمكن من الحساب في داخل المشروع، حساباً يغطي النفقات والإيرادات في شكلها النقدي. ليس هذا فقط وإنما عندما يقوم المشروع بهذه العملية أصبح يتعامل مع وجهين للنشاط الاقتصادي: من جانب، هو يجمع شروط عملية الإنتاج بخصائصها العينية المختلفة. وفي نفس الوقت، وابتداء من تركيم سابق لرأس مال نقدي (يركمه صاحب المشروع أو شخص آخر يقرضه لصاحب المشروع)

يقوم صاحب المشروع بدفع مقابل نقدي لأصحاب شروط الإنتاج العينية التي قدموها أثناء عملية الإنتاج. وعليه أصبح للنشاط الاقتصادي وجهان: وجه عيني (أو حقيقي) يتمثل في عملية عينية من تفاعل كل قوى الإنتاج من خلال العمل ينتج عنه قدراً من الناتج في صورته العينية التي تقاس بوحدات القياس العيني. ووجه نقدي يتمثل في الدخول النقدية التي ينتجها المشروع أثناء فترة النشاط، وهي الدخول النقدية للفئات الاجتماعية المختلفة أطراف العلاقة في العملية الإنتاجية. وعليه ينتهي هذا الأداء للمشروعات الاقتصادية، خلال فترة النشاط، إلى نوعين من التيارات أو التدفقات الاقتصادية:

* تدفقات عينية تقاس بوحدات القياس العيني المتباينة (أمتار نسيج، أرادب من الحبوب، أطنان من الحديد...) وتتمثل في كميات محددة من منتجات مختلفة لو أخذت في مجموعها تعطي ما يسمى اصطلاحاً بالناتج الاجتماعي: ناتج إجمالي العملية الإنتاجية تقوم بإنتاجه الوحدات الإنتاجية في مختلف نواحي النشاط الاقتصادي خلال فترة نشاط محددة منظوراً إليه في شكله العيني. هذا الناتج أنتج بقصد المبادلة، فهو معد للبيع في السوق، أي يمثل عرضاً احتمالياً في أسواق المنتجات. لو نظرنا إلى هذا الناتج من زاوية نوع الاستعمال الممكن (أي من زاوية قيمة الاستعمال أو المنفعة) نجده لا يخرج عن أحد نوعين من المنتجات:

- منتجات يمكن استخدامها في إشباع الحاجات النهائية للأفراد والمجموعات، هذه هي السلع الاستهلاكية المعدة للبيع في سوق السلع الاستهلاكية.

- ومنتجات يمكن استخدامها في عملية إنتاج قادمة، إما لتشغيل الطاقة الإنتاجية الموجودة أو لخلق طاقة إنتاجية جديدة. هذه هي السلع

الإنتاجية أو الاستثمارية المعدة للبيع في سوق السلع الاستثمارية.

* **في ذات الوقت تخلق عملية الإنتاج دخولاً نقدية للفئات الاجتماعية التي ساهمت فيها، ولذا فهي تخلق في ذات الوقت، بنفس القدر، قدراً من التدفقات النقدية تقاس بوحدات النقود تكوِّن في مجموعها ما يسمى بالدخل القومي (على مستوى الاقتصاد القومي في مجموعه). هذا الدخل القومي يتكون من دخل الفئات الاجتماعية التي اشتركت في عملية الإنتاج. جزء منه يتمثل في الأجور والمرتبات، وجزء في الريع، والثالث في الفائدة، والجزء المتبقي يأخذ شكل الربح. كلها تأخذ شكل تيارات نقدية تذهب كدخول إلى أفراد المجتمع وعائلاتهم. ويتحدد نصيب كل منهم في هذا الدخل النقدي وفقاً لوضعه في العملية الإنتاجية من حيث ملكيته لوسائل الإنتاج ومدى مساهمته في العمل الإنتاجي وما يتمتع به من نفوذ إداري أو سياسي على الصعيد الاجتماعي، منتجة في النهاية، وفي مرحلة الإنتاج، ما يسمى بالنمط الأولى لتوزيع الدخل القومي بين الطبقات الاجتماعية.**

على هذا النحو تتبدى نتيجة عملية الإنتاج، خلال الفترة الإنتاجية، في شكلين:

* أحدهما عيني يمثل السلع والخدمات التي أنتجت خلال الفترة وهي، وفقاً لإمكانية استخدامها، إما سلعاً استهلاكية أو سلعاً إنتاجية، وهي منتجات أنتجت بقصد المبادلة، أي بقصد البيع في السوق، الأمر الذي يترتب عليه أن طائفة السلع الإستهلاكية تمثل العرض الاحتمالي لهذه السلع (من جانب أصحاب المشروعات من خلال التجارة بطبيعة الحال) في أسواق السلع الاستهلاكية وأن تمثل طائفة السلع الإنتاجية العرض الاحتمالي لهذه السلع في أسواق السلع الاستثمارية.

* والشكل الآخر نقدي يتمثل في الدخول النقدية التي تذهب إلى الفئات

الاجتماعية التي اشتركت في عملية الإنتاج وتتحدد لكل فئة وفقاً لنمط أولي لتوزيع الدخل القومي، وتمثل لكل فئة نقطة البدء في إمكانية شراء جزء من الناتج الاجتماعي في شكل سلع إستهلاكية أو سلع إنتاجية أي نقطة البدء في طلبها على هذه السلع.

وما دامت كل فئة من الفئات الاجتماعية تحصل على جزء من الدخل القومي في شكله النقدي تحتم عليها، لكي تتوصل إلى إشباع الحاجات، أن تبدأ في اتخاذ قرارات استخدام لدخلها النقدي: بعض الفئات تحصل على مستوى دخل نقدي يمكّنها من الانفاق على إشباع الحاجات الاستهلاكية ويزيد على ذلك. هذه تستطيع أن تتخذ قرارات باستخدام جزء من دخلها النقدي للإنفاق على شراء قدر من السلع الاستهلاكية (إنفاق استهلاكي) واستبقاء الجزء الآخر بعيداً عن التداول، أي إدخاره. البعض الآخر من الفئات الاجتماعية لا يمكنها دخلها النقدي إلا من تحقيق مستوى من الإشباع، قد تشبع معه كل حاجاتها، وقد لا يشبع معه إلا عدد منها. هنا تستخدم الفئة الاجتماعية كل دخلها النقدي في إنفاق استهلاكي انفاقاً قد يترك البعض دون اشباع لكل الحاجات الاستهلاكية. ابتداء من إتخاذ هذه القرارات، التي تتوقف لحد ما على الحاجات يكون لدينا نوعان من الاستخدام للدخل النقدي: استخدام يتمثل في حجب جزء من الدخل النقدي عن التداول مؤقتاً، وهو ما يسمى بالإدخار، واستخدام آخر يترجم في إنفاق جزء آخر من الدخل النقدي على شراء السلع الاستهلاكية، إنفاق استهلاكي. وعليه يتحول الدخل القومي، بعد تفكير واتخاذ قرارات من كل الفئات الاجتماعية، إلى جزء مدخر بواسطة كل الفئات بحسب قدرة كل منهم، وجزء ينفق على شراء السلع الاستهلاكية (الإنفاق الاستهلاكي).

الجزء من الدخل النقدي المخصص للإنفاق على السلع الاستهلاكية يمثل طلباً نقدياً على السلع الاستهلاكية يلتقي مع عرض السلع الاستهلاكية في نوع من الأسواق هو **سوق السلع الاستهلاكية**، ويلتقيان من خلال أثمان السلع الاستهلاكية. مستوى هذه الأثمان يتكاتف مع قدر الدخل النقدي المتاح ليحددان القدر من السلع الاستهلاكية العينية التي يتحصل عليها كل فرد لتحقيق الاشباع الفعلي لحاجاته (نوعاً وقدراً). هنا نكون بصدد جزء من الدخل النقدي قدر أنه لازم للحصول على السلع الاستهلاكية لإشباع حاجات الأفراد والعائلات (وبعض الحاجات داخل الوحدات الإنتاجية كذلك) ظهر في مرحلة أولى على الصعيد النقدي كأنفاق استهلاكي ثم ترجم في مرحلة ثانية إلى طلب نقدي على السلع الاستهلاكية المعروضة في سوق هذه السلع. ويلتقي الطلب مع العرض من خلال ظاهرة نقدية هي أثمان السلع الاستهلاكية.

الجزء المدخر من الدخل النقدي قد يحتفظ به لدى الأفراد والعائلات لكي يستخدم في مرحلة تالية، إما كإنفاق على شراء السلع الإستهلاكية المشبعة لحاجاتهم أو كإنفاق على خلق طاقة إنتاجية جديدة (استصلاح أرض للزراعة أو بناء وحدة إنتاجية صناعية، مثلاً). في الاقتصاد الرأسمالي، عادة ما توجه المدخرات النقدية (لكي لا تبقى نقوداً خاملة في المنازل) إلى نوع من المشروعات الرأسمالية يكتسب أهمية متعاظمة مع التطور الرأسمالي، يطلق عليه اسم المصارف أو البنوك (وما يلحق بها من مؤسسات مالية أخرى). هذا النوع من المشروعات يهدف هو الآخر، شأنه في ذلك شأن كل مشروع رأسمالي، إلى تحقيق الربح في شكله النقدي. وهو يحقق هذا الربح، هذه المرة عن طريق الاتجار، لا في السلع العينية،

وإنما في النقود التي تصدرها الدولة أو التي تستطيع هذه المشروعات، كوحدات مصرفية، خلق أنواع منها. هذا النوع من المشروعات يقوم بأعمال الاقتراض بمقابل والإقراض بمقابل. فالمصرفي يجمع مدخرات الأفراد والمشروعات لفترات متفاوتة ويدفع لهم في مقابل تخليهم عن منفعة النقود مقابلاً نقدياً هو الفائدة. ثم يقوم بوضع المدخرات المجمعة، ونقود أخرى تسمى النقود الائتمانية (أو المصرفية)، تحت تصرف المقترضين من أفراد ومشروعات، وذلك نظير حصوله منهم على مقابل نقدي هو الفائدة التي يدفعونها. ويتحقق ربح المصرفي عن طريق سعر فائدة أدنى يدفعه للمدخرين وسعر فائدة أعلى يقتضيه من المقترضين. وهكذا يمثل الائتمان الذي تكون الوحدات المصرفية على استعداد لتقديمه للأفراد والمشروعات عرضاً في سوق آخر هو السوق النقدية، فيه يتلاقى العرض مع الطلب على الائتمان الذي يأتي من المقترضين، ويكون اللقاء من خلال نوع من الأثمان هو سعر الفائدة. بعض الأفراد (والمشروعات) يسعى إلى استخدام بعض الائتمان الذي يحصلون عليه كرأس مال نقدي يستخدمونه (بالإضافة إلى ما قد يكون لديهم من مدخراتهم الخاصة) بقصد خلق طاقة إنتاجية جديدة (أي لغرض استثماري). هؤلاء يظهرون في جانب الطلب على السلع الاستثمارية كمشترين لها، يلتقي مع عرض هذه السلع في سوق السلع الاستثمارية. ويكون اللقاء من خلال أثمان السلع الاستثمارية. على هذا النحو لا يتحول الجزء المدخر من الدخل النقدي إلى طلب على السلع الاستثمارية، بصفة عامة، إلا من خلال السوق النقدية الذي يتم من خلاله تحديد الطلب النقدي على السلع الاستثمارية ليسعى مع عرض هذه الأخيرة في السوق الذي تباع فيه وتشترى، ويتم الاستخدام الفعلي للسلع الإنتاجية

في فترة قادمة، إما لتشغيل طاقة إنتاجية موجودة من قبل أو لخلق طاقة إنتاجية جديدة تضيف إلى المتراكم تحت تصرف المجتمع من وسائل إنتاج.

لاستكمال صورة الأداء اليومي للاقتصاد الرأسمالي، عادة ما تتدخل الدولة لتحصل لنفسها على إيراد نقدي، يسمى الإيراد العام، إما عند حصول الأفراد على دخولهم النقدية، وذلك عن طريق استقطاع جزء من هذه الدخول بفرض ضرائب (مباشرة) يلتزم الأفراد والمشروعات بدفعها للدولة وتنقص دخولهم النقدية بقدر ما يدفعونه من هذه الضرائب وينقص بالتالي ما يخصصونه للإنفاق الاستهلاكي والادخار (ومن ثم للإنفاق الاستثماري). كما قد تتدخل الدولة، للحصول على إيراد نقدي، في اللحظة التي يقوم فيها الأفراد (والمشروعات) باستخدام ما تبقى لهم من دخولهم النقدية (أي بإنفاقه) ليستقطع جزء من هذه الدخول عن طريق فرض ضرائب (غير مباشرة). على هذا النحو تحصل الدولة على جزء من الدخل القومي النقدي الذي يحصل عليه الأفراد (خارج ما تحصل عليه من جزء إذا كانت مالكة لبعض قوى الإنتاج في المجتمع). هذا الجزء الممثل للإيراد النقدي للدولة يكون محلاً لقرارات خاصة باتفاقات مالية من جانب الدولة على شراء السلع والخدمات الاستهلاكية والاستثمارية وعلى تشغيل جزء من القوى العاملة في الجهاز الإداري وما في حكمه. كما أن الدولة قد تلجأ لتغطية اتفاقاتها النقدية، إلى اقتراض جزء من الدخول النقدية للأفراد والمشروعات تكمل به إيراداتها المتحصلة عن طريق الضرائب. ويسمى نشاط الدولة الخاص بالحصول على إيرادات نقدية وإنفاقها بالنشاط المالي للدولة. تتمكن عن طريقه من أن تعيد توزيع الدخل القومي بين الفئات الاجتماعية، كما إذا حصلت على إيرادها عن طريق ضريبة تفرض

على فئة اجتماعية معينة وأنفقت حصيلتها في أداء خدمة يستفيد منها أساساً فئة اجتماعية أخرى.

كما أن ظاهرة الأثمان تلعب، هي الأخرى، دوراً في إعادة توزيع الدخل القومي بين الفئات الاجتماعية. ومؤدي ذلك أن الفئات الاجتماعية تحصل على أنصبتها في الدخل القومي في مرحلة الإنتاج في شكل نقدي، تتخذ في شأنها قرارات تحدد توجه هذه الأنصبة للإنفاق الاستهلاكي أو الادخار. ثم تقوم بالإنفاق فعلاً على شراء السلع الاستهلاكية والاستثمارية في مرحلة تالية. ويتوقف ما تحصل عليه فئة اجتماعية من جزء في الناتج الاجتماعي العيني على حركة الأثمان عبر الفترة ما بين حصول الأفراد على دخلهم النقدي وقيامهم بإنفاق هذا الدخل. فإذا ارتفعت الأثمان خلال هذه الفترة مثلاً، يترتب على ذلك نقص النصيب العيني من السلع والخدمات، أي نقص الدخل الحقيقي للفئة الاجتماعية. وتكون تغيرات الأثمان، وهي ظاهرة نقدية، عبر الفترة الزمنية، قد أدت إلى إعادة النظر في التوزيع الأولي للدخل القومي الذي يتحقق في مرحلة الإنتاج.

وعليه تنضم تغيرات الأثمان إلى النشاط المالي للدولة، وكلاهما يتحقق من خلال النقود، في إمكانية أن يؤديا إلى إعادة النظر في النمط الأولى لتوزيع الدخل القومي بين أفراد المجتمع.

وينجم عن كل ذلك. أي عن اتخاذ القرارات الاقتصادية في كل مراحل العملية الاقتصادية السابق الحديث عنها، نقول ينجم عن ذلك في النهاية أمران:

* **الأول: هو توزيع الناتج الاجتماعي بين الاستخدام لأغراض استهلاكية والاستخدام لأغراض استثمارية في الفترة القادمة. وهو يحدد مستوى**

إشباع الحاجات (من حيث الكيف، نوع المنتج، والكم) الحالية ومستوى التراكم الذي يخصص للحاجات المستقبلية.

* والثاني: هو توزيع ما يستهلك بالفعل بين الفئات الاجتماعية المختلفة. وهو توزيع يبين لكل فئة الحاجات التي يمكن أن تشبعها ومستوى هذا الإشباع. ويبين، من ثم، التباين أو التباعد في مستويات الإشباع بين الفئات الاجتماعية المختلفة. وينطوي تحت هذا الأمر الثاني توزيع ما يستثمر بالفعل بين الفئات الاجتماعية المختلفة مبيناً نمط ملكية وسائل الإنتاج وتوزيع هذه الملكيه بين الفئات الاجتماعية المختلفة. مبيناً بالتالي أحد المحددات الأساسية لتوزيع الدخل النقدي في الفترة التالية.

يتضح من ذلك أن الإشباع الفعلي للحاجات لا يتحقق للفئات الاجتماعية المختلفة إلا في المرحلة النهائية للعملية الاقتصادية. إذ أن الإشباع لم يتحقق إلا من خلال آلية اتخاذ قرارات، أولاً، في شأن موجودية قوى الإنتاج في شكل السلع، واتخاذ قرارات الإنتاج بطريقة فردية بقصد تحقيق الربح النقدي، واتخاذ قرارات الدخول في كل التعاملات التبادلية من خلال الأثمان والنقود في الأسواق المختلفة، واتخاذ الدولة لقرارات مالية في شأن إيراداتها واتفاقاتها النقدية. ويترجم كل هذا في النهاية في نمط للإشباع الفعلي للحاجات يتسم في المجتمع الرأسمالي بانعدام المساواة نسبياً في إشباع الحاجات، خاصة بالنسبة لغالبية أفراد المجتمع.

على هذا النحو يكتمل تصورنا النظري لكيفية أداء الاقتصاد الرأسمالي في واقع الحياة الاجتماعية. توصلنا إليه على افتراض أداء الاقتصاد الوطني وكأنه يعمل بمعزل عن بقية أجزاء المجتمع العالمي. في

الواقع، لا يمثل الاقتصاد الوطني إلا جزءاً لا يتجزأ من الاقتصاد العالمي. الأمر الذي يتحتم معه أن ندخل على الصورة الذهنية السابقة ما يقوم من علاقات بين الاقتصاد الوطني وبقية أجزاء الاقتصاد العالمي. وهي علاقات لا يمكن البصر بأبعادها المختلفة إلا ببلورة أماكن تواجد النقود والأدوار التي تقوم بها في أداء العملية الاقتصادية. كما أنها كعلاقات دولية تتوقف في طبيعتها ونتائجها على طبيعة كل من الاثنين: طبيعة الاقتصاد الوطني بوصفه الجزء وطبيعة الاقتصاد العالمي بوصفه الكل. كما تتوقف هذه العلاقات على مستويات تطور الاقتصاد الوطني وتطور الأجزاء الأخرى من الاقتصاد العالمي، مما يعطي لهذه العلاقات الدولية معنى يختلف بالنسبة للأجزاء المتخلفة من الاقتصاد العالمي، كالاقتصاد المصري، والاقتصاد اللبناني والاقتصاد السوري، عنه بالنسبة للأجزاء المتقدمة من هذا الاقتصاد العالمي، كالاقتصاد الفرنسي والاقتصاد الياباني والاقتصاد الأمريكي.

لنرى الآن كيف يمكن بلورة المظهر النقدى للنشاط الاقتصادى والعلاقات الاقتصادية التى يمكن أن تقوم بين أجزاء المجتمع العالمى وإدخالها جميعا فى تصورنا السابق لكيفية أداء الاقتصاد الرأسمالى فى واقع الحياة الاجتماعية.

الفصل الثاني

النقود والعلاقات الاقتصادية الدولية في الأداء اليومي للاقتصاد الرأسمالي

بتدقيق النظر في الصورة السابقة لكيفية أداء الاقتصاد الرأسمالي يمكننا التعرف على مواضع تواجد النقود وقيام العلاقات الاقتصادية مع الخارج والكيفية التي توجد بها والأدوار التي تقوم بها في النشاط الاقتصادي المكون للعملية الاقتصادية:

١ - في هذه العملية تظهر النقود أولاً، على مستوى الهدف المباشر للنشاط الاقتصادي، الكسب النقدي بصفة عامة والربح النقدي بالنسبة لمتخذي قرارات استخدام قوى الإنتاج، بصفة خاصة. وهو ما يثير إمكانية أن تطلب النقود لذاتها ولو مؤقتاً، وما يتضمنه ذلك من إمكانية تركيم الثروة في شكل نقدي، بما لذلك من انعكاسات على نظام القيم. على هذا المستوى توحِّد النقود، بالنسبة لمن يوجدون في دائرة النشاط الاقتصادي، الهدف المباشر من هذا النشاط، هدف تحقيق الكسب النقدي الذي يصبح هدفاً عاماً لكل طبقات المجتمع وفئاته.

٢ - تظهر النقود، ثانياً، على مستوى البدء في عملية الإنتاج الذي لم يعد ممكناً إلا بالتركيم المسبق لمبلغ من النقود (بحد أدنى) يلزم

استخدامه لتجميع شروط عملية الإنتاج في مجتمع أصبحت فيه قوى الإنتاج المادية محلاً للملكية الخاصة وتحولت فيه بالتالي قوة العمل إلى سلعة. النقود تظهر هنا كالشكل الأولي لرأس المال في دورة رأس المال التي تتم من خلالها دورة الإنتاج الاجتماعي.

على هذا المستوى توحِّد النقود، بالنسبة لمن يوجدون في دائرة النشاط الانتاجي، الهدف المباشر وهو تحقيق الربح النقدى، وتوحد كيفياً شروط بدئهم لعلمية الإنتاج بتركيم رأس المال في شكله النقدي كمرحلة أولى في دورة رأس المال.

عند هذا المستوى، مستوى البدء في عملية الإنتاج، قد لا تكفي قوى الإنتاج الموروثة عن الفترة السابقة للقيام بعملية الإنتاج على المستوى المطلوب اجتماعياً. هنا قد يتم الحصول على قوة عاملة من خارج المجتمع، تأتي لتقيم على سبيل التأقيت (هجرة مؤقتة) أو على سبيل الدوام (هجرة دائمة). ويتم الإنتاج على المستوى الأعلى بفضل تدفق القوة العاملة من الخارج. في حالة ما إذا مثلت الاستعانة بالقوة العاملة الأجنبية ظاهرة مؤقتة عادة ما يصاحب تدفق هذه القوة العاملة نحو إقليم الدولة بتدفق نقدي معاكس (نحو الخارج) يمثل على الأقل جزءاً من الدخول النقدية التي حصلت عليها القوة العاملة الأجنبية (في شكل أجور ومرتبات وما في حكمها)، وهو ما يمكن تسميته التحويلات النقدية للقوة العاملة الأجنبية. هنا تقوم علاقة بين الاقتصاد الداخلي والاقتصاد الخارجي تتمثل بالنسبة للأول في استقبال عدد من القوة العاملة الأجنبية ينجم عنه خروج قدر من دخول العمل النقدية المنتجة فيه نحو البلدان التي تأتي منها هذه القوة العاملة. عند هذا المستوى كذلك، قد تدفع الرغبة إلى رفع مستوى النشاط

الاقتصادي إلى تشجيع رأس المال الأجنبي للمجيء بقصد بناء الطاقات الإنتاجية الجديدة في داخل الاقتصاد القومي، هنا قد يأتي رأس المال ليبقى على سبيل الدوام. وقد يأتي لمدة مؤقتة تكون من الطول بحيث تمكنه من ممارسة النشاط على نحو يسمح له، في زمن أطول، بإعادة إخراج رأس المال وإخراج تدفق نقدي يمثل عائد رأس المال (في شكل الربح النقدي) طوال فترة التشغيل في داخل الاقتصاد الداخلي. هنا نكون بصدد حركة رأس المال عبر إقليم الدولة، في لحظة أولى إلى الداخل، ثم في لحظات تالية إلى الخارج في شكل تدفق من الأرباح النقدية وقدر من مخزون رأس المال. ونكون بصدد علاقة اقتصادية دولية تثير هي الأخرى انتقال النقود عبر الحدود (أي نوع من النقود؟ وبأي عملة من العملات؟).

٣ - وتظهر النقود في العملية الاقتصادية، ثالثاً، **كأداة للحساب في داخل المشروع الرأسمالي**، وحدة القيام بالنشاط الاقتصادي، بمقتضاها يستطيع اتخاذ قرارات الاستثمار والانتاج عن طريق المقارنة بين نفقات نقدية يدفعها للحصول على المدخلات اللازمة للقيام بالإنتاج حين شرائها من أسواقها، وإيرادات نقدية يتوقعها من بيع وحدات السلعة المنتجة استخداماً لتلك المدخلات.

عند هذا المستوى، قد لا يجد المشروع كل المدخلات اللازمة لقيامه بعملية الإنتاج في الداخل. أو قد يجدها في الداخل وإنما بتكلفة أعلى. فيتطلع نحو الخارج للحصول على المدخلات، في شكل أدوات إنتاج (آلات ومعدات وأجهزة وقطع غيار) أو في شكل مدخلات جارية (مواد أولية أو مواد نصف مصنعة) فيقوم بشرائها من الخارج. هنا يتلقى الاقتصادي الداخلي تدفقاً من قوى الإنتاج المادية العينية يدفع في مقابلها

مبلغاً من النقود في الخارج. ويعرف إقليم الدولة حركة للسلع نحو الداخل وحركة عكسية للنقود نحو الخارج.

كذلك الحال بالنسبة للمنتجات التي يقوم المشروع بإنتاجها. فقد لا تمكنه شروط السوق الداخلية من بيعها، كلياً أو جزئياً، في الداخل إما لعدم وجود الطلب عليها أو لوجوده على نحو لا يحقق له الربح الذي يهدف إليه. فيتجه المشروع نحو الخارج لتسويق منتجاته. إذا نجح في ذلك تشهد حدود الدولة حركة للسلع نحو الخارج يقابلها حركة عكسية للنقود (إيرادات من بيع السلع) نحو الداخل.

ونكون في الحالتين بصدد علاقة اقتصادية دولية بين الاقتصاد الداخلي والاقتصاد الخارجي تتبلور في شراء وبيع السلع المادية (استيرادها وتصديرها) من وإلى الخارج وتكشف عن أن تقسيم العمل (والتخصص) لم يعد ركيزة للإنتاج في الداخل فقط وإنما كذلك للإنتاج على مستوى الاقتصاد الدولي. ذلك بما يصاحب حركة السلع هذه من حركة عكسية لتدفقات نقدية نحو الاقتصاد الخارجي (عند الاستيراد) ونحو الاقتصاد الداخلي (عند التصدير). (ولكن، أي نوع من النقود؟ وبأي عملة من العملات؟).

٤ ـ وتظهر النقود، رابعاً، عندما ترسل السلع إلى السوق وهي تحمل ثمناً يتمثل في عدد من وحدات النقود لكل وحدة من وحدات السلع. النقود تعبر عما للسلعة من قدرة في التبادل، أي في مواجهة السلع الأخرى. وتكون في ذات الوقت وسيط التبادل بينها. **هنا توحِّد النقود بين السلع عند التبادل (وتجرد من قيم استعمالها) بفضل التعبير عن قيم السلع نقدياً (وقياس هذه القيم)، أي عن طريق الأثمان،** أساس اتخاذ القرارات الاقتصادية في الأسواق المختلفة. وبإدخال

التعاملات الدولية في السلع المادية والخدمات نكون بصدد الأثمان الدولية التي تثير الكثير من التساؤلات بصدد كيفية تكونها واتجاهات تغيرها مع ما يترتب على ذلك من نمط لتوزيع المكاسب بين الدول الداخلة في هذه المعاملات الدولية. وتتعدى النقود، داخلياً وخارجياً، القيم الاقتصادية وتصبح وسيلة التعبير عن كثير من القيم الاجتماعية عندما تصبح هذه الأخيرة من قبيل القيم السلعية (كما يعبر عن ذلك الكثير من الأمثال والتعبيرات الشعبية: (معاك قرش تساوي قرش - كله بالفلوس - اطبخي يا جارية، كلف يا سيدي...).

٥ - وتظهر النقود في العملية الاقتصادية، خامساً، كتدفقات تتمتع بقدر كبير من الذاتية تمثل الدخول النقدية الجارية التي تحصل عليها الفئات الاجتماعية الداخلة في علاقات عملية الإنتاج. هذه الدخول النقدية تعبر عن التوزيع الأولي للدخل (الأجور، الريع، الفائدة والربح) وتكون محلاً لقررات نقدية خاصة بإمكانية إنفاقها على الاستهلاك أو ادخارها. ومن ثم تمثل حقاً مالياً عاماً على مجموع ما يوجد في المجتمع من سلع، أي ما يوجد من تدفقات عينية. ومع عمومية هذا الحق تتبدى سطوة المال، خاصة في مجتمع تحتكر فيه القلة ملكية هذا المال.

وكما رأينا، قد تنتقل الدخول النقدية عبر حدود الدول، عاكسة بالتالي علاقة اقتصادية دولية، في حالة انتماء قوى الإنتاج البشرية أو المادية لدولة غير تلك التي تتم فيها عملية الإنتاج المستخدمة لهذه القوى.

٦ - وفي الادخار، تظهر النقود، سادساً، كمخزن للقيم، تمثل أداة ادخار ومن ثم أداة الاحتفاظ بالثروة وفي شكلها النقدي، وأداة الائتمان الذي يمكن، عند منحه للآخرين، من الحصول على دخل نقدي هو الفائدة. وتكون على الأخص أداة تركيم رأس المال النقدي، ممثلة بالتالي القدرة الاحتمالية على إمكانيات التوسع في الطاقة الإنتاجية

للمجتمع، باعتبار إمكانية استخدام رأس المال النقدي المتراكم في الحصول على السلع الإنتاجية وقوة العمل اللازمة لبناء هذه الطاقة، ومن ثم قدرة التحكم في «مستقبل» الإنتاج في المجتمع.

وسنرى بعد لحظات أن المدخرات الداخلية يمكن أن تستخدم، بصور مختلفة خارج إقليم الدولة في جزء آخر من أجزاء الاقتصاد الدولي.

٧ - وابتداء من كونها مخزن للقيم تظهر النقود، سابعاً، **كسلعة تكون محلاً لنشاط له ذاتية، يتجر في النقود كسلعة ويسعى لتحقيق الربح النقدي عن طريق شراء وبيع الائتمان تمهيداً لاستخدامه كنقود إما في الاستهلاك أو الاستثمار أو في المضاربة. هنا تتجرد النقود أكثر عن النشاط العيني وتصبح محلاً لنشاط سلعي يتجر فيها**، وعلى الأخص في نوع النقود الذي أصبح شائعاً، أي النقود الائتمانية، يتم خلقها **ويكون احتكار خلقها** (شأنه في ذلك شأن احتكار خلق النقود المعدنية والنقود الورقية من قبل) **وسيلة تمكّن من الحصول على جزء من الفائض الاقتصادي دون مقابل.** هنا تظهر النقود كسطوة اجتماعية لمن تخوله السلطة السياسية أو الهيمنة الاقتصادية احتكار خلق النقود في المجتمع الداخلي أو على الصعيد الدولي. ويكون الاتجار في النقود في خلقها على الصعيدين المحلي والدولي. ونكون هنا في مجال استخدام للنقود في النشاط المالي، وجوهره استخدام المدخرات النقدية في الحصول على عائد مالي في أي من المجالين، الداخلي والخارجي، مثل:

* إقراض المدخرات والحصول على فائدة من المقترض.

* شراء مديونية قائمة (الشخص أو لبلدة أجنبية) بشروط مغرية (بأقل من القيمة الإسمية) والحصول على الفائدة الجارية، مع إمكانية المضاربة فيها وتحقيق أرباح من فروق أثمانها.

* شراء مشروعات قائمة بالفعل عن طريق شراء أسهمها والحصول على ربح جاري، أو المضاربة بها في السوق المالية وتحقيق أرباح من فروق الأثمان.

* المضاربة على قيم العملات الوطنية التي تستخدم في تسوية المعاملات الدولية، وهو ما يفترض وجود سوق من نوع خاص لتبادل العملات الوطنية بمناسبة المبادلات الدولية أو بمناسبة المضاربة على العملات ذاتها: هو سوق الصرف.

٨ - وتتجمع كل مظاهر تواجد النقود هذه، بما تقوم به من توحيد لمظاهر النشاط الاقتصادي في المجتمع الرأسمالي، وهو نشاط يقوم على الشرذمة والتشتت الفردي (ابتداء من الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج واتخاذ جل القرارات الاقتصادية على نحو فردي)، نقول تتجمع كل هذه المظاهر لتجعل من النقود الأداة التي تعطي للعديد من النشاطات الفردية المتفرقة (بل، والمتناقضة) إمكانية أن تدخل في تنظيم اجتماعي للعملية الاقتصادية من خلال عمليات التوحيد التي تتبلور في نهايتها في الأثمان في الأسواق المختلفة (سوق قوة العمل، سوق السلع الاستهلاكية، سوق السلع الإنتاجية، السوق النقدية، سوق صرف العملات)[1] وما ترتكز عليه من قيمة تكون في ذات الوقت ركيزة للنقود في نشأتها وتطورها التاريخي. هنا تقوم النقود بأخطر أدوارها في الاقتصاد الرأسمالي، إذ تمكن نشاطاً اقتصادياً يقوم على الفردية والتصارع من أن ينظم اجتماعياً على نحو يحقق وحدة اجتماعية للأضداد الفردية في مجال النشاط الاقتصادي.

---

(١) عليه، نستطيع أن نتبين مدى سطحية ما يقدم من «نظريات» للنقود لا تجعلها في محور أداء الاقتصاد الرأسمالي، ويحرم نظرية النقود بالتالي من أن تكون جزءاً لا يتجزأ من نظرية طبيعة وأداء وتطور مجمل العملية الاقتصادية في الاقتصاد الرأسمالي، ليس فقط على الصعيد الداخلي وإنما كذلك على الصعيد الدولي، حيث لا يمكن الفصل بين الصعيدين في تطور الرأسمالية.

وهي تقوم بهذا الدور من خلال قيامها بكل الأدوار والوظائف التي تحسسناها في مواضع تواجدها عبر أداء العملية الاقتصادية. والنقود تقوم بهذا الدور التنظيمي:

* في داخل الاقتصاد الوطني عبر أداء النظام النقدي، في تغيره في المراحل المختلفة للتطور الرأسمالي.

* وعلى مستوى الاقتصاد الدولي عبر أداء النظام النقدي الدولي، وما يرتبط به من سوق لصرف العملات، في تغيره في المراحل المختلفة للتطور الرأسمالي، ووفقاً للكيفية التي تكون عليها العلاقة بين الأنظمة النقدية الداخلية والنظام النقدي الدولي.

والنقود تقوم بهذا الدور التنظيمي على اختلاف بين المستويين: إذ بينما تساند السلطة السياسية للدولة النقود في الداخل لتعزز من دورها التنظيمي تغيب مثل هذه السلطة في الاقتصاد الدولي. وفي غياب هذه الأخيرة تسعى الهيمنة الاقتصادية لإحدى الدول أن تقوم، في مجال النشاط الاقتصادي الدولي، بدور السلطة العليا دولياً. كما تسعى كبرى الشركات دولية النشاط (أو ما يطلق عليها الشركات عابرة الدول) إلى أن تقوم، على الأقل في المستقبل، بهذا الدور. الأمر الذي يثير الاضطراب في «النظام» الاقتصادي الرأسمالي الدولي عندما يتصارع عدد من الدول في سبيل اكتساب كل منها دور المهيمن دولياً، وعندما يبرز الصراع الاحتكاري بين كبرى الشركات دولية النشاط.

⊛ ⊛ ⊛

على هذا النحو يكتمل تصورنا النظري لكيفية أداء الاقتصاد الرأسمالي في واقع الحياة الاجتماعية بعد إدخال النقود والعلاقات

الاقتصادية مع الخارج كمظهرين لهذا الواقع الاجتماعي. رأينا، في هذا التصور، كيف يكون تواجد النقود في كافة جنبات العملية الاقتصادية (بل ومجمل الحياة الاجتماعية)، ابتداء من الهدف المباشر للنشاط الاقتصادي حتى وجودها المجرد كسلعة في ذاتها تكون محلاً للنشاط السلعي الهادف لتحقيق الربح النقدي (الأمر الذي يجعل تراكم رأس المال هدفاً في ذاته في المجتمع الرأسمالي). وكان تواجد النقود بمظاهرها المختلفة تقوم بوظائف مختلفة لتلعب أدواراً مختلفة في هذه العملية. ويتبلور مجمل دورها في تزويد النشاطات الفردية المتفرقة والمتصارعة بإمكانية أن تنظم اجتماعياً على نحو ما. ورأينا، في هذا التصور، كيف أن العملية الاقتصادية لا تقوم، في الاقتصاد الرأسمالي، إلا من خلال العلاقات الاقتصادية بين الاقتصاد الوطني وبقية أجزاء الاقتصاد الدولي، وهي علاقات تدور حول التقاء رأس المال والعمل عبر حدود الدول، وهو التقاء يتضمن انتقال القوة العاملة ورأس المال عبر حدود الدولة ليتم الالتقاء في ظروف اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية متباينة، على أساس من تقسيم العمل على الصعيد الدولي بمختلف أنماطه من مرحلة لأخرى من مراحل تطور الاقتصاد الرأسمالي الدولي. الأمر الذي يتبلور في النهاية في تحركات للسلع والخدمات عبر حدود الدول مجسدة للتبادل الدولي القائم على نمط أو آخر من أنماط التقسيم الدولي للعمل. وهي تحركات تستلزم تسوية نقدية تتم من خلال أسواق تبادل العملات الوطنية (أسواق الصرف) وفي إطار نظام نقدي دولي (بما يقتضيه من وجود مؤسسات نقدية دولية) تتحدد طبيعته بطبيعة الاقتصاد الرأسمالي الدولي والمرحلة التي يمر بها من مراحل تطوره ونوع رأس المال المهيمن دولياً.

وما دام واقع الحياة الاقتصادية في المجتمع الرأسمالي يبرز التفاعل اللحظي بين الاقتصاد العيني والاقتصاد النقدي، كما يبرز حقيقة أن الاقتصاد الوطني ليس إلاَّ جزءاً، متقدماً أو متخلفاً، من الاقتصاد الدولي بما بين الجزء والكل من تفاعلات متبادلة في الكينونة وفي كيفية الأداء، ما دام ذلك كذلك لزم علينا لاستكمال دراستنا للاقتصاد الرأسمالي أن ننشغل في مرحلة أولى بالمظهر النقدي للحياة الاقتصادية، وأن نتعرض في مرحلة لاحقه للمظهر الدولى للاقتصاد الرأسمالى. فى هذا الكتاب نقتصر علــى دراسة المظهر النقدى للحياة الاقتصادية.

الجزء الأول

الاقتصاد النقدي

مقدمة

تستخدم النقود، كما سبق أن ألمحنا، في كافة جنبات الحياة الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع الرأسمالي المعاصر، ممثلة بذلك ظاهرة اقتصادية محورية في مجتمع يتم فيه الإنتاج بقصد المبادلة المعممة، أي التي تغطي كافة نواحي النشاط الاقتصادي، وهي مبادلة نقدية. وكظاهرة اقتصادية هي ظاهرة اجتماعية. وبصفتها ظاهرة اجتماعية هي ظاهرة تاريخية، ترتبط بإنتاج المبادلة ارتباط وجود وتطور وإمكانية تحول. وكظاهرة تاريخية لا يمكن التعرف عليها تعرفاً سليماً إلاَّ باتباع منهج تاريخي. فارتباط النقود بإنتاج المبادلة يجعل من الضروري التعرف عليها من خلال تطور اقتصاد المبادلة الذي يصل إلى أوسع وأعمق أشكاله في الاقتصاد الرأسمالي. هذا الأخير يحتوي من خلال تطوره كل اقتصاديات العالم ومنها بطبيعة الحال الاقتصاد المصري والاقتصاد اللبناني وبقية الاقتصاديات العربية، الذي ينتهي بها التطور الرأسمالي لتكون ضمن الأجزاء المتخلفة (بالمعنى العلمي لا الأخلاقي) للاقتصاد الرأسمالي العالمي.

اختلاف الأشكال التاريخية لإنتاج المبادلة واختلاف صور التداول النقدي مصاحبة له يفرضان، في مجال الدراسة النظرية للنقود، التوصل إلى

نظرية عامة للنقود في كل اقتصاديات المبادلة. هذه النظرية العامة ينبغي أن تبين:

* **المظاهر العامة** للنقود، من حيث طبيعتها ونشأتها ووظائفها ودورها في الحياة الاقتصادية والقوانين التي تحكم تطورها، في كل اقتصاديات المبادلة.

* **والمظاهر الخاصة** للتداول النقدي في ظل كل شكل من أشكال اقتصاديات المبادلة وفي اقتصاد المبادلة الرأسمالي بصفة خاصة، واقتصاد المبادلة المتخلف بصفة أخص، وذلك توصلاً في النهاية إلى النقود في الاقتصاد المصري والاقتصاد اللبناني والاقتصاد السوري.

هذه النظرية العامة للنقود تقصد لذاتها، في إطار الانشغال بنظريات علم الاقتصاد السياسي، وتهمنا بصفة خاصة عند دراسة النقود في أي اقتصاد عربي، لسببين:

* **السبب الأول** يكمن في أن القوانين العامة لتداول النقود في كل المجتمعات التي تعرف المبادلة بما فيها المجتمعات السابقة على الرأسمالية تساعدنا في فهم تداول النقود في المجتمع العربي قبل أن يواجه بصفة مباشرة عدوانية رأس المال كظاهرة في سبيلها للسيطرة على المجتمع العالمي.

* **السبب الثاني** يتمثل في أن النظام النقدي المعاصر لأي اقتصاد عربي هو من حصاد الاندماج التاريخي للاقتصادات العربية في الاقتصاد الرأسمالي العالمي ابتداءاً من التراكمات الحضارية المشتركة والمتباينة التي أنتجها تاريخ المجتمعات العربية.

يتم التعريف بالنقود إذن بدراسة النظرية العامة للنقود لننتهي إلى النقود في الاقتصاد المصري والاقتصاد اللبناني والاقتصاد السوري. إذا ما تم لنا

ذلك يلزمنا التعريف بالمؤسسات التي تنشغل بالنقود، وهي البنوك وما في حكمها، لننتهي بدراسة للنقود في نظريات أداء الاقتصاد الرأسمالي، أي تلك التي تنشغل بأداء الاقتصاد الرأسمالي الوطني في مجموعه، وعلى الأخص النظريات التي تركز على التيارات النقدية الممثلة لنتيجة هذا الأداء في الفترة الإنتاجية.

على هذا الأساس نقدم دراستنا للاقتصاد النقدي في أبواب ثلاثة:

الباب الأول: في التعريف بالنقود.

الباب الثاني: في المؤسسات النقدية.

الباب الثالث: في النقود ونظريات أداء الاقتصاد الرأسمالي.

الباب الأول

في التعريف بالنقود

تنشأ النقود كظاهرة تاريخية في واقع اقتصاديات المبادلة السابقة على الاقتصاد الرأسمالي الذي يبدأ في فرض وجوده، كما نعلم، مع القرن الخامس عشر. وتشهد النقود جل تطورها في الاقتصاد الرأسمالي، منذ القرن السادس عشر حتى يومنا هذا. وعليه، يكون من الطبيعي أن نبدأ بالتعرف على النقود في نشأتها وتطورها في واقع الحياة الاقتصادية.

وما دمنا بصدد التعرف على النظرية العامة للنقود فتتبع نشأة النقود تاريخياً لا يمثل إلا خطوة للوصول إلى تعريف النقود نظرياً، كظاهرة ترتبط باقتصاد المبادلة، أي اقتصاد السوق، لا يتحقق إلا ابتداءاً من القانون الأساسي لحركة اقتصاد المبادلة: قانون القيمة كأساس لتحديد الثمن، باعتبار هذا الأخير التعبير النقدي عن قيمة مبادلة السلع، وباعتبار أن القرارات الاقتصادية الخاصة بالاستثمار والإنتاج والتوزيع وبشراء السلع بقصد استهلاكها تتخذ على أساس أثمان السوق (بمساعدة عوامل أخرى).

وتنتهي النقود إلى نظام خاص لتداولها في الاقتصاد الرأسمالي يطلق عليه اصطلاحاً اسم النظام النقدي، الذي يشهد تحولات كيفية مع تطور الاقتصاد الرأسمالي عبر مراحل تطوره المختلفة، على الأخص منذ بدايات القرن التاسع عشر حتى يومنا. هذا التعرف على النظام النقدي يمكّننا من

أن نصل إلى النظام النقدي في الاقتصاديات المصري واللبناني والسوري.

وعليه يتم التعريف بالنقود في هذا الباب بالانتقال تدريجياً عبر فصوله الأربعة:

- **في الفصل الأول:** نتتبع نشأة النقود وتطورها مع اقتصاد المبادلة.

- **في الفصل الثاني:** نعرّف النقود نظرياً ابتداءً من القيمة.

- **في الفصل الثالث:** تدرس النظام النقدي.

- **في الفصل الرابع:** نتعرف على النظام النقدي في كل من مصر ولبنان وسوريا.

الفصل الأول

نشأة النقود وتطورها مع اقتصاد المبادلة*

يمكن القول أن النقود هي كل ما يتمتع بقبول عام - أي بقبول من كل أفراد المجتمع - كوسيط في مبادلة السلع والخدمات. فهي أداة اجتماعية لها تاريخها.

هي اجتماعية إذ تمثل جزءاً لا يتجزأ من النشاط الاقتصادي، الذي هو بطبيعته نشاط اجتماعي. وهي لا تتمتع بصفتها هذه إلا بقبول أفراد المجتمع لها. وهو قبول لم يتحقق بين عشية وضحاها، وإنما من خلال عملية تاريخية طويلة.

ومن ثم يكون للنقود تاريخها، إذ ابتكرتها حاجة الجماعات إلى توسيع التبادل فيما بينها. فنشأتها رهينة بوجود اقتصاد المبادلة الذي يفترض

(*) هذا الفصل يمثل في الواقع الفصل الأول من كتاب النقود والبنوك لأستاذي الدكتور فؤاد مرسي. ويغطي الصفحات من ١٠ - ٢٩ من طبعة دار المعارف بمصر، ١٩٥٨. ونظراً لأنه يمثل بحثاً قيماً في نشأة النقود وتطورها فقد رأينا أن نضمنه في هذه الدراسة على حالة دون تغيير. اللهم إلا بالنسبة لبعض إضافات هامشية تجد مكانها في هامش الصفحات وتنتهي بالحروف الأولى من اسمنا (أي م.د).

الفائض الاقتصادي وتقسيم العمل والملكية الخاصة لوسائل الإنتاج. ويتدعم وجودها بازدياد التخصص وتقسيم العمل مع تطور النشاط الاقتصادي للإنسان، فمع هذا التطور تكتسب النقود صوراً جديدة. فإذا كان من الممكن تمييز التداول النقدي من العصور القديمة فإن صوره تختلف من مجتمع لآخر. وذلك إلى أن نصل إلى المجتمع الرأسمالي، حيث إنتاج المبادلة النقدية يمثل الظاهرة السائدة في كل نواحي النشاط الاقتصادي. الهدف المباشر من النشاط الاقتصادي هو تحقيق الكسب النقدي (الربح النقدي في الإنتاج) وتركيم رأس المال في صورة نقدية - النقود تمتلكها الطبقة المالكة لوسائل الإنتاج - إنفاقها هو شرط قيام عملية الإنتاج عن طريق شراء قوة العمل من سوق العمل - هي لازمة كذلك لتحقيق الربح ببيع السلع المنتجة في السوق وتحويل رأس المال السلعي إلى رأس مال نقدي[1].

وعليه لا يمكن فهم طبيعة النقود ودورها في الحياة الاقتصادية إلا بالتعرف في مرحلة أولى على نشأتها وتطورها مع اقتصاد المبادلة. وقد بدأت المجتمعات مبادلاتها الأولى كما نعرف عن طريق المقايضة، ثم لم تلبث المقايضة أن مهدت السبيل لظهور النقود، ولم تكن النقود في أول الأمر ورقة من أحد البنوك ولا قطعة معدنية، ولكنها كانت إحدى السلع التي يتم استهلاكها أو التي تستخدم في الإنتاج. لقد كانت سلعة من السلع. ثم تطورت النقود من سلعية إلى معدنية ثم صارت نقوداً ورقية وأخيراً نقوداً مصرفية.

---

(١) انظر في كل ذلك، الجزء الأول من مؤلفنا، مبادىء الاقتصاد السياسي، الأساسيات، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ٢٠٠١.

المقايضة تمهد للنقود:

ويدل تطور المجتمعات على أن المقايضة[1] كانت صورة المبادلة في العصور الأولى من التاريخ. فقد كان التبادل قليلاً، يتم في حالات استثنائية، وكان يكفي لتمامه تبادل السلع في مقابل السلع. فكانت المقايضة بذلك خطوة للأمام في سبيل تنمية المبادلات، كافية بحاجات المجتمعات عندئذ.

فقد كانت الغاية من الإنتاج عندئذ هي إشباع الحاجات مباشرة، وكانت كل جماعة تنتج لنفسها ما تحتاج إليه من طعام وملبس وسلاح، وتودع المنتجات في مخازنها توطئة لاستهلاكها خلال العام. ثم أخذ التخصص يظهر فبدأت المقايضات المنتظمة، التي ينظر الناس فيها إلى مبادلة منتجاتهم على أساس ما بذل في إنتاجها من عمل. ولم يلبث تزايد حاجات الناس وتنوعها وانتشار تقسيم العمل على نحو بدائي، أن دعو إلى التوسع في المبادلات، وعندئذ أصبحت المقايضات وسيلة بدائية للتبادل، لا يمكن أن تفي بالحاجة وبخاصة في الجماعة الواحدة. **فالفكرة في المقايضة أو التبادل المباشر أن شخصين في إمكانهما أن يلتقيا يختلفان في** تقديرهما للسلعة التي يحوزها كل منهما، فلدى كل منهما كمية من سلعة معينة، يقدرها هو بأقل من تقدير الآخر لها[2]. ولذلك يريد أن يتخلى عنها في مقابل الأخرى. في هذه الظروف يتوقف اتفاق المتبادلين على الصفات الشخصية لكل منهما وعلى الظروف الموضوعية التي تحيط بالتبادل. فإذا

---

(١) Barter; Troc.

(٢) Wicksteed, The Common Sense of Political Economy, T.I, p 80.

تيسر لهذين المتبادلين أن يستعينا بنسبة ما للتبادل بين السلعتين، فإنما يكون ذلك على ضوء معاملات سلفت فأصبحت مألوفة.

تلك هي الاعتبارات التي جعلت من المتعذر بقاء نظام المقايضة في المبادلات. فقد كانت هناك أولاً صعوبة توافر التوافق المزدوج بين الطرفين، بين شخصين يرغب كل منهما في سلعة الآخر ويقدر سلعته هو بأقل مما يقدرها زميله. وكانت هناك ثانياً صعوبة تجزئة بعض الأموال التي لا تقبل التجزئة بطبعها أو تضر بها التجزئة كما في مبادلة رؤوس الغنم والماشية بما يقل عنها قيمة. وكانت هناك ثالثاً صعوبة حفظ نسبة التبادل بين عدد كبير من السلع المتقايضة. صحيح أن المتبادلين لم يكونوا عندئذ بحاجة ماسة إلى هذه النسبة نظراً لندرة المبادلات ولكنها كانت ضرورية لإحصاء الثروة التي كان من المتعذر إحصاؤها عندئذ إلا بمفرداتها. وأخيراً فقد كانت المقايضة لا تسمح بما نسميه الادخار، فالسلع كانت تنتج وتتبادل بقصد الإشباع المباشر، ولم يكن الادخار عندئذ سوى عملية تخزين سلع فاضت عن الاستهلاك[1].

وهكذا أصبحت المقايضة عند مرحلة معينة من التطور قيداً على المبادلات ذاتها بعد أن كانت في البداية وسيلة لتيسيرها. ومن هنا دعت

---

(١) وعلى الرغم من اندثار المقايضة اليوم كنظام أساسي في المبادلة يظل لها أهميتها في المبادلات الدولية وبخاصة منذ الخروج على ما يسمى قاعدة الذهب العالمية وبعد قيام العقبات في سبيل حرية التجارة بين الدول. هذا بينما اندثرت المقايضة في المبادلات الداخلية وبخاصة منذ أصبحت الأجور تدفع نقداً. غير أن الإيجار أو الأجر قد يدفعان أحياناً في الريف بالسلع. وبذلك تتم المقايضة بين عمل المزارع أو الفلاح وبين نصيبه من المحصول. وتعود للمقايضة أحياناً وظيفتها في المعاملات الداخلية في أزمنة الحروب وفي ظل ما يسمى بالإقتصاد الموجه. حيث تسمح للأشخاص عن طريق مبادلة السلع بتصحيح التوجيه الإقتصادي والخروج بذلك على نظام التسعير الجبري إذا لم يوافق تقديرهم لأهمية السلع والخدمات.

ضرورة التوسع في المبادلات إلى ظهور وسيلة أخرى كانت هي النقود السلعية.

النقود السلعية:

من خلال المقايضات المختلفة التي كانت تتم ظهرت مجموعة من السلع يعترف لها الناس بأهمية خاصة في المبادلة بحيث كانت تتمتع بتفضيل عدد كبير منهم. هذه السلع كان يمكن أن يقبلها أشخاص لا يفكرون في الانتفاع بها مباشرة، لأنهم يدركون أنها تحتل مكانة هامة في تقدير الآخرين الذين كانوا على استعداد لمبادلتها بالسلع العادية. وكانت هذه السلع الممتازة تختلف درجة فيما بينها. ولذلك عمد المتعاملون إلى التخلص من أقلها قبولاً في السوق[١]، وبقيت منها في النهاية تلك السلعة أو السلع التي تتمتع بأوسع قبول[٢]. هذه السلعة هي أول نقود عرفتها البشرية وهي التي نسميها النقود السلعية[٣]. **ومعنى ذلك أن السلعة التي كانت تستخدم نقداً كانت لها قيمة في التبادل مبنية على سبب آخر غير كونها واسطة للتبادل وهو كونها شيئاً نافعاً في الجماعة كلها. لقد كانت النقود الأولى سلعة مطلوبة على نطاق واسع، وكان يمكن عند الحاجة الانتفاع بها مباشرة في أغراض الاستهلاك أو الدفاع أو الزينة كالماشية والأسلحة والأصداف[٤].**

---

(١) يلاحظ أننا نستعمل «السوق» هنا للدلالة على معناه الواسع وهو المعاملات ذاتها.

(٢) Von Mises, «The Theory of Money and Credit». London, 1938, p. 22.

(٣) Commodity - money; monnaie-marchandise.

(٤) خلفت لنا هذه المرحلة آثارها حتى اليوم فلا تزال بعض النقود تسمى بأسماء السلع السابقة، وكلمة ـ

ومن ذلك نتبين الشروط التي كفلت لهذه السلعة أن تكون نقداً. فقد كانت موضع طلب مزدوج، طلب لذاتها، فهي صالحة لإشباع الحاجة مباشرة، وطلب من أجل مبادلتها بغيرها، فهي صالحة لإشباع الحاجة بصفة غير مباشرة وذلك بأن تكون واسطة للتبادل وأداة للحصول على غيرها من السلع. ولقد ساعد على قيامها بوظيفتها كنقود أن كانت هذه السلعة سهلة التجزئة نسبياً بغير أن تفقد من قيمتها، صالحة للبقاء نسبياً. وثابتة القيمة أو نادرة وقت استعمالها.

ومع ذلك فإن قابلية هذه السلع للتلف وحاجتها إلى التخزين في مساحات كبيرة وضرورة الانفاق للمحافظة عليها والعناية بها وللاحتفاظ بقيمتها ثابتة، قد دعت كلها في النهاية إلى اختيار سلعة أو سلعتين فقط من هذه السلع الممتازة لاستعمالها كنقود. وهكذا ظهرت النقود المعدنية، وهي في الواقع نقود سلعية، تحت ضغط ازدياد المبادلات والرغبة المستمرة في تيسيرها[1].

= نقود في أغلب اللغات اللاتينية Pecus مستمدة من كلمة ثور باليونانية. وكلمة drachma وهي وحدة النقد في اليونان تفيد في الأصل (قبضة من مسامير الحديد). والأمثلة على ذلك عديدة: استخدام البن في جزر الهند والأرز في الصين والشاي في التبت. انظر عبد القادر علي حسن، العملة، القاهرة، ١٩٦٤، ص ٥، وكذلك استخدام الأقمشة الناتجة من لحاء الأشجار والحصير والأصداف في مجتمعات جزر المحيط الهادي الهندية. انظر، ر. فيرث، النقود والعمل والتغيير الاجتماعي في النظم الاقتصادية في جزر المحيط الهادي الهندية، في، التغير الاجتماعي والتنمية الاقتصادية، ترجمة محمود فتحي عمر، سلسلة الألف كتاب، مؤسسة سجل العربي، القاهرة، ١٩٦٧، ص ١٦. ويحدثنا المقريزي، عن السلع التي كانت تستخدم كنقود (الخبز والبقول) في مناطق مصر المختلفة في الفترة حتى القرن الثالث عشر، وذلك إلى جانب النقود المعدنية (الذهب في صورة الدينار والفضة في صورة الدرهم)، انظر إغاثة الأمة في كشف الغمة، تاريخ المجاعات في مصر، دار ابن الوليد، بيروت، ص ٦٩ ـ ٧٠ (م.د.).

(١) Chapman, Elements of Political Economy, London, 1945, p. 116.

وإذا كانت النقود السلعية خطوة بدائية في تطور النظم النقدية، فإننا نجد أحياناً أنواعاً من السلع =

النقود المعدنية[1]:

علمنا أن الاعتبارات التي دعت لتداول النقود السلعية هي التي أفضت في النهاية - وتحت ضغط زيادة التبادل والرغبة في تيسيره - إلى استعمال النقود المعدنية. فالمعادن وبخاصة النفيسة منها هي التي تتوافر فيها قبل غيرها تلك الشروط التي تجعلها تقبل في التداول قبولاً عاماً، فالمعادن النفيسة من الذهب والفضة تطلب على نطاق واسع. وهي سهلة التجزئة بغير أن تفقد شيئاً من قيمتها، وهي صالحة للبقاء طويلاً، كما أنها ثابتة القيمة بالنسبة إلى غيرها من السلع، فضلاً عن كونها جميلة اللون والمنظر ونادرة بالنظر إلى كميتها المحدودة وصعوبة إنتاجها[2]. فكانت قيمتها مرتفعة. لكثرة ساعات العمل التي تبذل في إنتاجها وكثرة الطلب عليها في كل مكان. وهذا هو الذي رشحها لتكون النقود حين اتسعت حاجات المجتمعات، فقامت المبادلات على نطاق أكبر من ذي قبل، وحين دعت حاجة التعامل إلى تيسير إتمام المبادلات، وبخاصة حين اطرد النجاح في أعمال استخراج المعادن في العصور الوسطى فزاد إنتاجها كثيراً وبخاصة معدن الفضة.

= الهامة تتولى في المجتمعات الحديثة بعض وظائف النقود كالتوسط في المبادلات والقيام بالتحاسب. ويحدث ذلك في الأيام التي تندر فيها بعض السلع ندرة كبيرة، أو حين تنخفض قيمة النقود انخفاضاً مستمراً وبدرجة خطيرة. في هذه الظروف تظهر بعض السلع الهامة التي تتولى بعض وظائف النقود لتمتعها بالقبول بين المتعاملين. وهنا يمكن القول بأن المبادلة تتم بالمقايضة أو عن طريق عملة سلعية.

(١) Metalic money, monnaie metallique.

(٢) يضيف البعض إلى أن ليونة الذهب والفضة وهي لا تؤهلهما للتحوير الصناعي في صورة آلات وأدوات، وأن عدم لزومها لاستهلاك الإنسان قد خصصاهما للاستعمال في التداول أساساً. انظر:
K. Marx. «Contribution a la critique de l'economie politique», Paris, 1928, p. 239 - 240.

ولقد تدرج استعمال المعادن النفيسة كنقود إلى أن أصبحت في صورة قطع نقدية كالأقراص: (أ) ففي مرحلة أولى، هي مرحلة النقود الموزونة[1]، كان الناس يقبلون المعادن النفيسة بعد أن يزنوها ويختبروا عيارها في كل مرة يتعاملون بها. والمقصود بعيارها هو مقدار ما تحتويه من معدن خالص من الشوائب. في هذه المرحلة كانت النقود المعدنية عبارة عن سبائك، وكانت عملية المبادلة لا تزال كالمقايضة تتبادل فيها السبيكة وهي سلعة بالسلعة المطلوبة. (ب) وفي مرحلة ثانية، هي مرحلة النقود المعدودة،[2] أدخلت تهذيبات على السبائك النقدية فوضع عليها ختم رسمي يضمن وزنها وعيارها، حتى لا توزن وتختبر في كل مبادلة. وعندئذ أصبحت النقود المعدنية تقدر بالعدد لا بالوزن، أي تعد ولا توزن. وصار وزنها اسماً يطلق عليها كالدينار والدرهم والمثقال. وعندها أصبح للأشياء ثمن، وصار اسم العملة هو القاعدة التي تظهر من خلالها تساوي الأشياء من حيث قيمة مبادلتها، وأصبحت السبيكة النقدية بذاتها تتمتع بقيمة مستقلة عن معدنها تنسب إليها جميع القيم[3]. ولم تلبث السبائك النقدية أن أصبحت مسطحة الشكل على هيئة الأقراص حتى يقل نحاتها، فوصلنا بذلك إلى مرحلة القطع النقدية، فالقطعة النقدية[4] إذن هي سبيكة مستديرة الشكل تضمن الدولة وزنها وعيارها وتسجل ذلك على وجهها[5].

---

(١) Monnaie pesée.

(٢) Monnaie comptée.

(٣) منذ الوقت الذي ضربت فيه المعادن النفيسة تحددت لها قيمها وأسعارها دخلت النقود في طور «التجريد» وبدأت تفقد صفتها كنقود سلعية.

(٤) Coin; piece.

(٥) Reboud, A. «Précis d'Economie politique», T.I., Paris, p. 338.

(جـ) وفي مرحلة أخيرة من التطور أصبحت النقود المعدنية ملزمة للناس بقوة القانون بعدْ أن كانت حرة في تداولها بين الأفراد وبعد أن كانوا هم الذين يتولون صناعتها ويكفلون تداولها باختيارهم، أي بعد أن كان لها سعر اختياري فحسب، وهو عبارة عن حرية الأفراد في قبول العملة أو رفضها في المبادلات. ومن هنا ظهر السعر القانوني للعملة وهو عبارة عن التزام الناس بقبولها في التعامل. وفي هذه المرحلة دعت حاجة المبادلات إلى أن توجد بجانب النقود الأصلية، وهي كبيرة القيمة، عملة صغيرة هي النقود المساعدة تصنع عادة من معادن غير نفيسة كالبرونز والنيكل، وتتميز بأن قيمتها الاسمية المسجلة على وجهها تفوق قيمتها الفعلية في السوق المساعدة (القرش في مصر والليرة في كل من لبنان وسوريا)، فقد دعت لتداولها كما ذكرنا الرغبة في تسوية المبادلات الصغيرة القيمة، مساعدة النقود الأصلية في تسوية المعاملات الكبيرة.

ومع ازدياد عمليات استخراج الفضة بنسبة تفوق الزيادة في إنتاج الذهب[1] حدث تطور جديد في مركز النقود المعدنية، وبخاصة منذ القرن التاسع عشر إلى أوائل العشرين. ويتلخص هذا التطور في انحدار الفضة إلى مرتبة السلعة غير النقدية وقيامها بوظيفة العملة المساعدة، وانفراد

(١) بلغت كمية الفضة بين عام ١٨١١، ١٨٥٠ حوالي ٧٦٤,٥ مليون أوقية، وكان الإنتاج السنوي من الفضة قد بلغ في المدة الواقعة بين ١٨٠١، ١٨١٠ حوالي ٢٩ مليون أوقية فبلغ بعدها ١٥ مليون أوقية في السنوات ١٨٢١ إلى ١٨٣٠، ثم عاود الرقم الأول ابتداء من سنة ١٨٥٦ إلى سنة ١٨٦٠ وزاد عليه بعدها. ومنذ ذلك التاريخ والفضة يتزايد انتاجها. ففي سنة ١٨٧٦ بلغت كمية الناتج منها ٦٨ مليون أوقية. وفي عام ١٨٨١ بلغت ٧٩ مليون أوقية. وفي عام ١٨٨٦ بلغت ٩٣ مليون أوقية، واستمرت في ارتفاعها فوصلت في سنة ١٨٩١ إلى ١٣٧ مليون أوقية، وفي سنة ١٨٩٦ إلى ١٥٧ مليون أوقية. وبلغت في العام الأول من القرن الحالي حوالي ١٧٣ مليون أوقية. وارتفعت حتى ٢٣٠ مليون أوقية في عام ١٩١٢.

الذهب بكونه العملة الرئيسية أو الكاملة أو الأصلية، بمعنى أنه قد ظل العملة التي يمكن أن تتخذ قاعدة للنقد ومقياساً لكل القيم والعملة التي يمكن أن تقبل على نطاق واسع في التسويات الخارجية.

النقود الورقية:

ثم أفضت النقود المعدنية بعد تطور طويل تحقق في عدة مراحل إلى ظهور النقود الورقية[1]. فقد كانت هناك أسباب تدفع إلى السرعة في التعامل وإلى تيسير المعاملات وتأمينها وإلى عدم التقيد بمقدار المعادن النفيسة التي أصبحت محدودة بالنسبة لمتطلبات التوسع في البيع والشراء. كانت المجتمعات عندئذ مقدمة على مرحلة نشيطة من الإنتاج والتبادل فقد كانت على عتبة النظام الرأسمالي. ومن المسلم أن أول نقود ورقية عرفت بالمعنى الصحيح، وهي أوراق البنكنوت، ترجع إلى النصف الثاني من القرن السابع عشر عند تأسيس بنك ستوكلهم في سنة ١٦٥٦ وبنك إنكلترا في سنة ١٦٩٤[2] - وإن كانت قد ظهرت قبل أوراق بنك ستوكلهم نقود ورقية مشابهة أصدرها الصيارفة في إيطاليا وهولندا وأهل الصياغة في لندن[3].

كانت أوروبا عندئذ تجتاز ما يسمى بعصر الرأسمالية التجارية حيث نشطت التجارة الخارجية، وتحولت من نشاط عادي يقوم على نقل المنتجات من بلد إلى آخر إلى نشاط يقوم على الصناعة ويضعها في خدمة

---

(١) Paper currency; monnaie de papier.

(٢) Nogaro. «Monnaie et systemes monétaires», Paris, 1948, p. 98.

(٣) Pirou. «Cours d'Economie politique», Paris, 1946, p. 454.

التجارة. وكان التاجر يستخدم في ذلك رأسماله النقدي متوخياً الأرباح الطائلة التي تدرها تجارته، كما كان يعتمد على القروض التي يمكن أن يحصل عليها من غيره. وفي هذه الظروف نشأت النقود الورقية.

أ ـ ويمكن أن نقول أنه في أول مرحلة من مراحل تلك النقود الورقية كان التجار خوفاً من السرقة يحملون سندات تدل على ملكيتهم لثروات معينة حتى إذا سرقت هذه السندات لم تتأثر ثروة التاجر. وكان السند منها عبارة عن شهادة صادرة من شخص معروف بأن التاجر قد أودع المبلغ المعين عنده وتتضمن وعداً بدفع هذا المبلغ بعينة لصاحبه في تاريخ معين. لم يكن هذا السند إذن سوى بديل عن النقود المعدنية ووعد بالدفع بها(١).

وساعد على استقرار عادة الإيداع أن التجار في العصور الوسطى كانوا يتلقون عملات معدنية متعددة قد تختلف وزناً وعياراً عما تقرره الدولة التي تصدرها، ولذلك عمدوا إلى طريقة لاختبار هذه العملات حتى يطمئنوا إلى قيمتها بأن عهدوا إلى الصيارفة القيام بهذه العملية. فكان هؤلاء يقدمون للتجار عملات من الوزن والعيار المضمون أو يعطونهم شهادات إيداع بدلاً منها(٢).

وتبع ذلك أن تخصص بعض الصيارفة في قبول النقود المعدنية وثروات الأفراد كودائع. وأخذ اسم البنك يطلق على ذلك المكان الذي كان يجتمع فيه المصرفي بعملائه، وكانت النقود تودع نظير مبلغ أو عمولة، يدفعها المودع صاحب الثروة للمصرفي الذي يتولى حراستها ويلتزم بإعادتها هي عينها.

---

(١) J. McConnell, «The Basic Teaching of Great Economists». Philadelphia, 1947, p. 194.

(٢) Crowther, «An Outline of Money», London, 1946, p. 10.

حدث كل هذا في المرحلة الأولى من التطور نحو النقود الورقية. كانت الورقة عندئذ بديلاً عن النقود المعدنية أي أنها كانت شهادة إيداع.

ب - وفي بداية المرحلة الثانية استقر العمل على أن تقبل تلك الأوراق في المعاملات وأن تقدم وفاءاً بالالتزامات. فأصبح الإيصال بالإيداع قابلاً للتداول بعد تظهيره، أي بعد أن يتنازل عنه صاحبه ويسجل هذا التنازل على ظهره. ومع التطور أصبح من الممكن أن يقبل السند ذاته في التعامل بغير تظهير. وبذلك دخل في التداول وصار نقداً بعد أن كان مجرد سند على وجود النقود المعدنية. ولم يعد يذكر اسم صاحب النقود على السند وإنما أصبح يكتب لحامله بأرقام دائرية أي لا كسور فيها. وتلك هي ورقة البنكنوت المعروفة وإن ظلت مع ذلك إيصالاً عن نقود معدنية أودعت بتعهد المصرفي بالوفاء بها عند الطلب، وينسب الفضل في هذا التطور إلى البنوك التجارية الكبرى التي سمحت بقابلية تظهير الورقة ثم بتعهدت بالدفع فيه لمن يحملها أياً كان. ونظراً للثقة التي كان الناس يضعونها في هذه البنوك فضلوا التنازل لها عن ثرواتهم وبخاصة النقود المعدنية في مقابل الحصول منها على هذه الوعود التي يمكن تنفيذها في أي وقت والتي لا تثقل حاملها مثلما تفعل النقود المعدنية[1].

وهكذا في المرحلة الأولى كانت النقود الورقية مجرد بديل للنقود المعدنية. كانت شهادة إيداع أمكن فيما بعد أن تتداول بالتظهير. وفي

(1) اصطحب هذا التطور بمحاولات نظرية لتبرير استخدام النقود الورقية، مثلما فعل بنيامين فرانكلين في أمريكا حين نشر «تحقيق في طبيعة وضرورة النقود الورقية» فقد رأى فيه أن العمل - لا الفضة - هو مقياس القيمة ودعا بالتالي لإصدار النقود الورقية، وبعدها بقليل حصل من حاكم بنسلفانيا على عقد بخوله إصدارها.

B. Jaffe. Men of Science in America. New York, 1944, p. 22 - 23.

مرحلة تالية أصبحت هذه الشهادة تقبل لذاتها في التعامل وتتبادل بالتسليم وتصدرها بيوت خاصة هي البنوك. ومع ذلك ظلت الورقة في المرحلتين إيصالاً بودائع من المعادن النفيسة. أي أن النقود الورقية كانت مغطاة، كانت مضمونة بمعادن تبلغ قيمتها ١٠٠٪ من قيمة النقود الورقية. فكل ورقة أصدرها البنك كانت تمثل معدناً بمقدار تقديمها إلى البنك. كانت الورقة عندئذ دينا على البنك الذي يتلقى الودائع ووعداً بالدفع بالمعادن. ومعنى ذلك أنها كانت في نظر حامليها أداة ادخار هامة، وواسطة سهلة للتداول، فبدلاً من احتفاظ الناس بالمعادن مكتنزة لديهم، وبدلاً من التعامل بها مباشرة، كانوا يعهدون إلى البنك بحفظها ويتلقون في مقابلها وعداً منه بالدفع بالمعادن عند الطلب. لكل ذلك سميت تلك الوعود المسطرة على أوراق البنكنوت بالنقود الورقية النائبة أو الممثلة[١] لمعادن بمقدار قيمتها، وأطلق على تلك المعادن التي يحتفظ بها البنك اسم الغطاء المعدني.

جـ - وفي مرحلة ثالثة تبين أصحاب البنوك أن النقود الورقية التي أصدروها لم تكن في غالب الأحيان ترجع إليهم ليصرفوا قيمتها بالمعادن. لاحظت البنوك أن بعض حملة هذه الأوراق وليسوا كلهم هم الذين يتقدمون إليها طالبين تحويلها إلى نقود معدنية. وتبينت بالتجربة أن نسبة هذه الأوراق التي يطلب منها تحويلها نسبة صغيرة إلى مجموع ما أصدرت منها. ومن هنا أدركت أن ما تصدره من أوراق لم يطلب تحويله قد صار يتداول كالنقود المعدنية تماماً. فرأت أنه لم يعد من الضروري أن تغطى الأوراق الصادرة بغطاء معدني مقداره ١٠٠٪ من قيمتها. فليس هناك ما

---

(١) Monnaie representative.

يقتضى أن تلتزم هذه النسبة ثم يظل الغطاء المعدني خاملاً بغير استعمال. رأت المصارف ـ مدفوعة بالرغبة في الربح وملبية حاجة التجار المتزايدة إلى المزيد من النقود تحت أيديهم مع قلة المعادن الموجودة ـ أن تصدر من الأوراق ما يجاوز قيمة العملة المعدنية التي تحتفظ بها كغطاء وضمان لطلبات التحويل المحتملة بعد أن كان المصرف لا يستطيع أن يصدر أوراقاً أكثر من نسبة الرصيد الذي يحتفظ به. وتم ذلك للبنك بمنح قروض تجارية جديدة وبخاصة في صورة عمليات الخصم. كان يكفي أن يتقدم إليه شخص ومعه ورقة تجارية يريد خصمها حتى يصدر البنك نقوداً ورقية تتدفق في التداول جنباً إلى جنب مع النقود الورقية التي سبق إصدارها بغطاء، ومن هنا بدأت تظهر النقود الورقية الائتمانية[1].

ويرجع إلى بنك ستوكلهم شرف البدء في إصدار هذه النقود بمناسبة عمليات خصم الأوراق التجارية. وخصم الورقة التجارية هو استرداد قيمتها قبل أوان استحقاقها ببيعها في نظير خصم مبلغ ضئيل من قيمتها لحساب البنك الذي يشتريها. وفي البداية كان إذا تقدم شخص ليخصم ورقة تجارية[2]، أعطاه البنك قيمتها بالنقود المعدنية. وبذلك تصرفت البنوك في المعادن المتراكمة لديها بإقراضها. ولم تلبث بعد ذلك أن أخذت في دفع قيمة القروض بنقود ورقية، أي بسندات يصدرها البنك على نفسه ويقرر

---

(١) Monnaie fiduciare.

(٢) كانت الورقة التجارية المخصومة في صورة كمبيالة، والكمبيالة هي أمر كتابي صادر من دائن إلى مدينه بأن يدفع لحساب شخص ثالث هو المستفيد مبلغاً من المال في تاريخ معين. وكانت هذه الكمبيالة هي الوسيلة الأولى لتسهيل عمليات البيع والشراء فيما بين التجار عند الحاجة. فالتاجر الدائن يصدرها على مدينه، وعندما يحتاج المستفيد إلى قيمتها قبل موعد استحقاقها يتوجه بها إلى البنك ليخصمها.

فيها أنه يحتفظ لديه بمبلغ معين من النقود المعدنية يتعهد بدفعه لحامل السند. وعلى خلاف الحال من قبل لا يمثل هذا السند معادن أودعت وإنما كل ما يمثله هو الورقة التجارية المخصومة في البنك.

بهذه العملية استفاد كل من التاجر والبنك. فقد استفاد التاجر أنه حمل إلى البنك ورقة تجارية موقعاً عليها من شخص قد لا يكون معروفاً فتلقى في مقابلها ورقة موقعاً عليها من بنك معروف. وهي ورقة ثابتة القيمة لأنها تدفع بمجرد الاطلاع عليها على عكس الورقة التجارية المخصومة فهي لا تدفع نهائياً إلا في موعد استحقاقها. كذلك كانت الورقة الصادرة من البنك تحمل أرقام دائرية بحيث تسمح بالوفاء بعدة التزامات متفرقة على عكس الورقة التجارية. وكانت أخيراً قابلة للتحويل إلى أي شخص بمجرد التسليم فهي ورقة لحاملها سهلة التداول على عكس الورقة التجارية التي تتداول بالتظهير. أما البنك فقد استفاد لأنه حصل على ورقة تجارية لها قيمتها الحقيقية واكتفى بإعطاء التاجر سنداً عليه بالدفع. فكأنه أقرض التاجر وعداً بالوفاء. فضلاً عن أنه لم يعطه كل قيمة الورقة التجارية فقد خصم لنفسه عمولته. عملية الخصم إذن هي التي أتاحت للبنك أن يصدر وعوداً فيحصل في مقابلها على أوراق تجارية ذات قيمة فعلية.

وهكذا ظهرت إلى جانب النقود النائبة نقود ورقية أخرى تصدر بغير غطاء أو رصيد معدني. هكذا ظهرت النقود الورقية التي تصدر بمناسبة عمليات إقراض أي ائتمان. وبعد أن كانت الورقة نائبة تنوب عن معادن أو عملة معدنية. أصبحت ائتمانية لا تستند إلى غطاء معدني وإنما إلى ثقة المتعاملين فيها وائتمانهم للبنك الذي أصدرها. ومع ذلك فقد كان يمكن على الدوام تحويلها إلى معادن عند الطلب تدعيماً للثقة فيها.

وحتى ذلك الوقت كانت النقود الورقية لا تزال عند حامليها أداة ادخار طبيعية ووسيلة التسويات الكبيرة. والدليل على ذلك أن البنوك لم تكن تصدر منها إلا قطعاً كبيرة بأرقام ضخمة. كانت الثقة لا تزال معقودة على العملة المعدنية التي كانت تستعمل في المبادلات اليومية وبخاصة الصغيرة. وعندما وضعت الثورة الفرنسية نظاماً لإصدار العملة جعلت الورقة ذات الخمسمائة فرنكاً أصغر فئات البنكنوت الفرنسي. ثم عادت فرنسا في سنة ١٨٤٨ فجعلت أصغر أوراقها من فئة المائة الفرنك[١]. فإذا علمنا أن أجر العامل الفرنسي في شهرين كان مائة فرنك تقريباً أدركنا طبيعة المجال الذي كانت تتداول فيه. وفي بريطانيا ظلت ورقة الخمسة جنيهات هي أصغر الفئات التي أصدرها بنك إنكلترا حتى نشوب الحرب العالمية الأولى، ولذلك كانت البنوك تحتفظ بها في احتياطيها النقدي[٢].

د - ثم كانت آخر مرحلة في تطور النقود الورقية. ذلك أنه على الرغم من ظهور النقود الائتمانية التي لا تغطيها المعادن بمقدار قيمتها، قد ظل البنك صاحب الإصدار ملزماً بدفع قيمة كل ورقة بالمعادن، ظل ملزماً بقوة القانون بتحويلها عند الطلب على الرغم من عدم احتفاظه برصيد معدني بمقدار ما أصدر من أوراق. وإنما كانت النقود الورقية في ذلك الحين لا تجرى في التداول إلا برغبة الأفراد واختيارهم، فلم يكن لها سوى سعر اختياري. ولكن الدولة سارعت إزاء تزايد كمية النقود الورقية الصادرة وتردد الأفراد في قبولها خوفاً من عدم مقدرة

(١) J. Chevalier, «Doctrines Economiques», Paris, 1945, p. 221.

(٢) H. Wither, «Qu'est ce que la Monnaie», Paris, 1932, p. 10.

البنوك على تحويلها إلى المعدن، سارعت الدولة إلى فرض السعر القانوني[1] لها فأجبرت الأفراد على قبولها. وفي مرحلة أخيرة أعفت الدولة بنك الإصدار من تحويل النقود الورقية على اختلاف أنواعها إلى نقود معدنية، بأن فرضت السعر الإلزامي[2] لكل أوراق البنكنوت فتحولت إلى نقود ورقية إلزامية. فقد حدت الزيادة المطردة في إصدار النقود الورقية وقلة المعادن النفيسة لدى بنك الإصدار والخوف من تسرب تلك المعادن نتيجة لطلب استبدالها بالنقود الورقية، لقد حدا كل ذلك بالدولة أن توقف الدفع بالمعادن في أوقات الذعر كالأزمات والحروب، التي يتدفق فيها حملة النقود الورقية على البنوك لتحويلها، وكان وقف الدفع في البداية إجراء مؤقتاً ينتهي بانتهاء دوافعه. ثم لم يلبث أن أصبح إجراء دائماً، وتحولت النقود الورقية إلى نقود إلزامية لا تقبل التحويل إلى المعدن. عندئذ أصبحت هذه النقود مجرد قصاصة ليست لها قيمة ذاتية كسلعة، وإنما تعتبر قوة شرائية بناء على ثقة الأفراد فيها وأمر القانون. واكتمل بذلك تطور النقود من مرحلة الأشياء النافعة إلى مرحلة الأشياء غير النافعة بذاتها[3].

والخلاصة أن النقود الورقية كانت ثمرة تطور طويل الأجل، ساعدت عليه عوامل كثيرة يمكن أن نجملها فيما يلي:

أولاً: خشية الأفراد على معادنهم النفيسة. مع قلة الموجود منها

---

(1) Cours legal.

(2) Cours forcé.

(3) Charles Whittlesey. «Principles and Pactices of Money and Banking», New York, 1954. Wicksteed, Ibid., p. 141.

بالنسبة لحاجات التعامل، وخوف المنتجين تبعاً لذلك من تدهور الأثمان.

ثانياً: تدعم ثقة الأفراد في البنوك، وائتمانها على معادنهم النفيسة. وقيام البنوك بخصم الأوراق التجارية تيسيراً للمبادلات.

ثالثاً: حاجة التجار ورجال الصناعة إلى المزيد من النقود تحت أيديهم لمواجهة نشاطهم السلعي المتزايد باطراد.

نقود الودائع:

ثم تطورت ظروف المعاملات، فظهرت النقود الكتابية أو نقود الودائع. من المؤكد أن هذا التطور الأخير لم يكن ممكناً إلا تحت ضغط حاجة المعاملات [illegible] في ظل نظام الانتاج الرأسمالي، كما أن هذا النظام لم يكن ليبلغ هذه الدرجة من النمو بغير استخدام الودائع المصرفية كنقود. لذلك يجب قبل الكلام عن هذه النقود أن نبين الصلة بين استعمال النقود عامة وبين النظام الرأسمالي. فالواقع أن استعمال النقود يفترض مجتمعا يقوم فيه الانتاج على تقسيم العمل، وتتاح فيه الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج وسلع الاستهلاك. وأظهر ما يكون ذلك في الإنتاج الرأسمالي، حيث يسود تقسيم العمل والملكية الفردية وحيث تعتبر المبادلة قاعدة النظام والغاية من الإنتاج، ولذلك تأتي النقود فتيسر عمليات المبادلة في السوق بالتوسط بين المتبادلين.

ولقد علمنا كيف ارتبطت نشأة النظام الرأسمالي بتنشيط التجارة وظهور النقود الورقية الأولى. فلما تطورت الرأسمالية من عصرها التجاري إلى عصرها الصناعي احتل رأس المال مكان الصدارة في المجتمع. واشتدت الحاجة برجال الصناعة إلى المزيد من الأموال التي

تتيح لهم التوسع في الإنتاج والأرباح. والواقع أن تنظيم المجتمع الصناعي يسمح بالتعاون بين الأفراد العديدين والعصب الذي يوحد بين هؤلاء الأفراد وينظم جهودهم هو عصب المال، هو رأس المال[١]. هو نظام المبادلة الذي يتيح لهم تحويل ما يملكون إلى ما يريدون عن طريق عمليتين، في الأولى يبيعون السلعة بالنقود، وفي الثانية يحولون النقود إلى السلعة المطلوبة. ومن هنا ارتبطت نشأة النظام الرأسمالي بالتوسع في استعمال النقود[٢]. فهذا النظام يعمل كله من أجل السوق بمعناه الصحيح، من أجل البيع وتحقيق الربح. فالمنظم يتولى إنتاج سلع وخدمات تفيض عن حاجته الشخصية. ولا يفكر في استعمالها مباشرة. ولكنه يثق في قدرته على تصريفها وبيعها لغيره، ولهذا يقوم بإنتاجها. خاصة وقد أصبح الإنتاج السائد هو الإنتاج الكبير الذي تركزت فيه المشروعات وازداد حجم الوحدة الإنتاجية وارتفعت قيمة الآلات والمعدات وتنوعت الدخول بتنوع القوى التي تساهم في إنتاج السلعة الواحدة. وهذه كلها اعتبارات تدعو للتوسع في استعمال النقود، وتدعو إلى أن يحصل الناس على دخولهم في صورة نقدية حتى يتسنى لهم توزيع الدخل على مختلف استعمالاته. مثل هذا المجتمع كانت النقود هي وسيلة نشأته ونموه.

---

(١) لم يكن عفواً إذن أن يتأسس علم الاقتصاد من أخريات العصور الوسطى على التوسع في دراسة النقود، ابتداءاً من نيكولا اوريزم حتى جان بودان.

(٢) في فصل ممتع يعرض بول سويزى لوظيفة البنوك، فيذكر تمويلها للمشروعات وسيطرتها عليها برأسمالها المصرفي، ويبين كيف أن عصر السيطرة المصرفية قد اصطحب تاريخياً بمرحلة الانتقال من الرأسمالية الحرة إلى الرأسمالية الاحتكارية.

P. Sweezy. «The Theory of Capitalist Development», London, 1949, p. 268.

فمع نمو النظام الرأسمالي لم تعد المعادن كافية بحاجات التبادل بل لم تعد النقود الورقية نفسها لتكفيها، فقد كان يجب أن تغطى بنسبة من المعادن. وإنما أصبحت القروض ضرورية حيوية لتمويل المشروعات. وأصبح الائتمان واجباً لإنشاء المشروعات وتنميتها. واتجه المنظمون إلى البنوك يطلبون معونتها. ومن هنا كانت أهمية البنوك في تمويل الإنتاج[1]، فالبنوك منشآت مالية تقترض من الناس مدخراتهم لتعيد إقراضها لأصحاب المشروعات. ثم أن البنوك لا تكتفي بهذا وحده، بل تخلق الودائع لعملائها فتمكنهم بذلك من أن يواصلوا إنتاجهم. لقد تطور النظام الرأسمالي إلى الحد الذي أصبح يسمح بفصل الملكية عن الإدارة بحيث تكون ملكية الشيء لشخص وإدارته لشخص آخر. والفضل في ذلك لاستعمال النقود وميل طبقة المستثمرين للادخار وإيداع المدخرات في البنوك وتدخل هذه البنوك في إنتاج النقود عن طريق منح الائتمان[2]. ومن هنا كانت أهمية الودائع المصرفية.

والودائع المصرفية تشمل في الأصل الودائع التي يحتفظ بها المودعون في المصارف بعد أن أودعوها بالفعل فيها. فهذه ودائع حقيقية أودعت بالفعل. غير أن غالبية الودائع تنشأ من طرق أخرى. فقد يصبح للشخص وديعة في البنك نتيجة لقرض منحه هذا البنك لعميله ثم تركه العميل لدى البنك ولم يسحبه على الفور. فهذه وديعة غير حقيقية نشأت نتيجة لعملية قرض. والمصرف يقوم بإقراض عملائه عن طريق القيد في دفاتره. فيكفي أن يقيد مبلغاً لحساب شخص حتى تصبح له وديعة مصرفية.

---

(١) Keynes, «A Tract on Money Reform», London, 1932, p. 5.

(٢) Deposit Money.

ولذلك قيل أنها نقود كتابية[١]، تخلق بالكتابة في دفاتر البنك[٢].

وانتشر استعمال الودائع المصرفية خاصة منذ الحرب العالمية الأولى. وكان ذلك نتيجة لاعتبارات أهمها التوسع في فتح الاعتمادات لحساب المنتجين والوسطاء وفتور أهمية عمليات خصم الأوراق التجارية كوسيلة هامة لتمويل الإنتاج. يضاف إلى ذلك رغبة المدخرين في الاحتفاظ بأموالهم في متناول اليد بإيداعها لأجل قصير في البنوك. وقد دلت الإحصائيات في إنكلترا وأمريكا على أن الجزء الأكبر من المعاملات هناك أصبح يسوى عن طريق الودائع المصرفية. وفي الحقيقة لقد تطور استعمال الودائع في المائة والعشرين سنة الماضية. فقد كان الغرض منها في بداية الأمر استثمار الأموال المودعة بينما كانت النقود الورقية هي التي تسوى أغلب المعاملات. وفي مرحلة ثانية صارت الودائع تستخدم كاحتياطي نقدي، وإنما كانت تحول في العادة إلى النقود الورقية عند الدفع، وفي مرحلة ثالثة شاع استعمال الودائع نفسها في الدفع عن طريق الشيكات، واقتصرت أهمية النقود الورقية على تسوية العمليات النقدية الصغيرة ودفع الأجور. وفي مرحلة أخيرة بلغتها إنكلترا وأمريكا صارت المعاملات تسوى عن طريق الودائع، وانحصر دور النقود الورقية فصارت لا تستعمل في غير المدفوعات الصغيرة والمصروفات اليومية الخاصة[٣]. ومع هذا التطور

---

(١) Monnaie scripturale.

(٢) يوجد من الكتاب من يطلق على الوديعة المصرفية اسم النقود الحسابية. وهو تعبير غير موفق، إذ لا يتم الحساب الاقتصادي بالودائع وإنما بالنقود المادية. انظر:

Le petit et R. De Veyrac, «Le credit et l'organisation bancaire» Paris, 1948, p. 131.

(٣) Keynes, «A Treatise on Money», V.I., London, 1950, p. 40.

تطورت أداة تداول النقود المصرفية، من الشيك إلى الآلية الإلكترونية:

وبدأ تداول نقود الودائع عن طريق الشيكات. **والشيك أمر كتابي صادر من شخص له وديعة في أحد المصارف إلى المصرف بأن يدفع عند الاطلاع المبلغ المذكور في السند إما لشخص معين أو لإذنه أو لحامله.** وعلى هذا فإن كان لشخص وديعة في أحد البنوك وجعلته المعاملات مديناً فإنه يستطيع أن يتخلص من دينه بسحب شيك على مصرفه بمقدار الدين لمصلحة دائنة الذي يستطيع أن يقبض قيمة الشيك أو يحتفظ بها في البنك أو يحول الشيك لغيره من دائنيه هو. والمهم في كل ذلك أن الودائع المصرفية قد قامت بوظيفة النقود، فأمكنها أن تسوى الديون وتحقق التبادل بغير استخدام النقود المعدنية أو الورقية[1].

ويجب أن نراعي أن النقود الكتابية هي الوديعة نفسها وليس الشيك. فالشيك بغير الوديعة لا يساوي شيئاً. ومن ثم يجب التفريق بين الشيك وبين النقود الورقية على الرغم من تشابه كل منهما في نشأته، فحين ظهرت النقود الورقية لم تكن سوى نقود نائبة عن النقود المعدنية، كانت بديلاً عنها. وكذلك الشيك اليوم فهو ينوب عن النقود المصرفية ويمكن أن يحول إليها. أما الفرق بين الورقتين فيوجد في أن وظيفة الشيك هي أن يسحب نقوداً أو يسوي التزاماً عن طريق القيد في دفاتر البنك. ومن ثم فهو قصير الحياة تنتهي وظيفته عقب استعماله، ويفقد قيمته بعد أول تسوية يتدخل فيها فهو أداة تداول نقود الودائع. أما النقود الورقية فتسوى الالتزام نهائياً.

(١) ومع ذلك فقد أنكر عليها بعض الكتاب ورجال البنوك صفة النقود، انظر على سبيل المثال:
Edwin Cannan, «Money», London, 1935, p. 95 - 100.

وهي لا تستهلك ولا تفقد قيمتها باستعمالها، وإنما تظل قوة شرائية تتداول. ومن هنا كانت الوديعة هي النقود الكتابية، وكان الشيك هو وسيلة تداولها[1]. ويبدو أن الفارق الجوهري بين النقود الورقية والنقود الكتابية هو في سهولة انتقال الحقوق وإجراء التسويات بواسطة البنكنوت عنه بواسطة الوديعة. فورقة البنكنوت تمثل حقاً عاماً يمكن تداوله عن طريق التسليم، أما الوديعة فهي حق ثابت في دفاتر البنك، ولا تتداول إلا بأمر صاحبها عن طريق الشيكات. وكل هذه الفروق إنما ترجع إلى حقيقة أولية هي أن ورقة البنكنوت نقود، أما الشيك فليس نقوداً ولكنه أمر بالدفع بالنقود. أما النقود فهي الوديعة. والشيك أداة تداولها. وحديثاً حلت الآلية الإلكترونية محل الشيك كأداة لتداول النقود المصرفية.

من هذا التعريف السريع للنقود كأداة اجتماعية، في نشأتها وتطورها مع نشأة وتطور اقتصاد المبادلة أولاً على نحو بطيء في المجتمعات السابقة على الرأسمالية ثم بسرعة متزايدة في المجتمع الرأسمالي يتضح أن النقود لم توجد في المجتمعات دائماً، وإنما وجدت تبعاً لوجود المبادلة وضرورة تنميتها. كما يتضح أن النقود بدأت كسلعة تقبل في التداول لمالها أولاً من قيمة في الاستعمال، أي من صلاحية لإشباع حاجة معينة، ثم لقدرتها لأن تكون أداة الأفراد في أن يحصلون، عند التبادل، على السلع الأخرى المشبعة لحاجاتهم. نقول بدأت النقود هكذا وانتهت في اقتصاد المبادلة المعممة إلى أن تكون أداة لا قيمة لها في ذاتها تستمد وصفها كنقود من قبول أفراد المجتمع لها قبولاً عاماً ومن إلزام الدولة. (هذا القبول العام

---

(١) «الشيك هو العربة التي تنقل الوديعة من حساب إلى آخر».

A. Posc, «De la theorie monetaire à la théorie économique», Paris, 1930, p. 126.

ليس وليد اليوم وإنما هو ـ كما رأينا ـ نتاج لعملية تاريخية طويلة، عملية نشأة النقود وتطورها من شكل لآخر من أشكالها). واضح إذن أن النقود كظاهرة اجتماعية ترتبط نشأة وتطوراً بإنتاج السلع. هذا الإنتاج الذي يجد منظمه الأخير في القيمة: في قانون القيمة والاثمان. من هنا مست الحاجة، إن أردنا أن نعمق مفهومنا النظري للنقود، إلى التوصل إلى النقود ابتداء من السلعة والقيمة.

الفصل الثاني

النقود ابتداء من القيمة

نعرف أن القيمة خصيصة اجتماعية تجعل الناتج، الذي أصبح سلعة[1]، محلاً للمبادلة وتعبر عما يتضمنه من محتوى يشترك فيه مع باقي السلع رغم اختلاف منافعها. وهي على هذا النحو ظاهرة ترتبط بإنتاج المبادلة، بالإنتاج الذي يتم بقصد تبادل السلع أي بقصد طرحها في السوق في مقابل الثمن في حالة المبادلة النقدية.

نعرف كذلك أن القرارات الاقتصادية تتخذ في اقتصاد المبادلة النقدية المعممة على أساس الأثمان، وأن هذه القرارات هي التي تحدد نمط استخدام الموارد الاقتصادية (أي توزيعها بين النشاطات الإنتاجية المختلفة) محددة بالتالي نوع وقدر السلع التي تنتج في خلال فترة الإنتاج ومن ثم نوع ومدى الحاجات التي يمكن إشباعها في هذه الفترة، فكأن اتخاذ القرارات الاقتصادية على أساس الأثمان (والتوقعات الخاصة بإمكانية تغييرها) يحدد نمط استخدام الموارد أي الحل الذي يتحقق للمشكلة الاقتصادية للمجتمع

(١) انظر في الفرق بين الناتج والسلعة مؤلفنا «مبادىء الاقتصاد السياسي، الجزء الأول، الأساسيات، بيروت، ٢٠٠١.

بأكمله. من هنا كانت مشكلة الأثمان مشكلة محورية في النظام الاقتصادي (في اقتصاد المبادلة النقدية المعممة)، وكان تفسير الأثمان لازماً لفهم كيفية عمل النظام الاقتصادي بأكمله. وإذا كان الثمن التعبير النقدي عن شكل القيمة في التبادل تمثل مشكلة القيمة، كأساس لتفسير الثمن، مشكلة محورية في اقتصاد المبادلة النقدية، إذ ابتداء من الحل الذي يعطى لمشكلة القيمة تفسر الأثمان أساس اتخاذ القرارات المتعلقة باستخدام الموارد الاقتصادية في اقتصاد المبادلة النقدية.

ومنذ انشغال الفكر الإنساني بالمشكلة الاقتصادية وخاصة في فترة ميلاد علم الاقتصاد السياسي وتطوره منذ منتصف القرن السابع عشر. اختلفت تصورات المفكرين للقيمة والأثمان - أي اختلفت نظرتهم للقيمة وعلاقتها بالأثمان وكيفية تحديد كل منها - اختلافاً يلزم التعرف عليه للتوصل إلى التصوير الأسلم للمشكلة من الناحية العلمية والنظرية التي تفسرها. وهي نظرية كثيراً ما تكون مناسبة لكثير من الخلط يلزمنا من البداية أن نعيه حتى يمكننا تفاديه في دراستنا لمشكلة القيمة والأثمان.

فإذا ما أمكننا عن طريق التحذير المنهجي، أن نتفادى الخلط الشائع في دراسة القيمة والأثمان، مهد الطريق لدراسة نظرية القيمة نفسها، وابتداء منها يمكن التوصل إلى النقود والثمن.

وعليه، لكي نعمق من مفهوم النقود نظرياً، بالبدء من القيمة للتوصل إلى النقود والثمن، سنقوم:

أولاً: بوضع مشكلة القيمة، أي بطرحها طرحاً سليماً.

ثانياً: ببيان النظرات أو التصورات المختلفة للقيمة والأثمان بغية التعرف على أكثرها صحة من وجهة النظر العلمية.

ثالثاً: بإبراز بعض التحذيرات المنهجية في دراسة القيمة.

رابعاً: برسم الخطوط العريضة لنظرية القيمة.

خامساً: ببيان كيفية التوصل من القيمة إلى النقود والأثمان.

أولاً: وضع مشكلة القيمة:

طرح مشكلة القيمة هو في الواقع البحث عن أساس تنظيم الإنتاج وتوزيع الناتج في المجتمع في ظل إنتاج المبادلة في تطوره التاريخي. ولطرح المشكلة على هذا النحو نبدأ من المجتمع البدائي الذي لا يعرف تقسيم العمل ولا ينتج فائضاً اقتصادياً أو ينتج فائضاً قليلاً لنعرف كيف يتم تنظيم الإنتاج والتوزيع في هذا المجتمع، وننتقل إلى المجتمع الذي يعرف تقسيم العمل والمبادلة، أولاً كظاهرة هامشية في حياة المجتمع، ثم كظاهرة أساسية في المجتمع. نفعل ذلك على أساس تصور عام لعملية الإنتاج كعملية للعمل الاجتماعي القائم على التعاون بين أفراد الجماعة في صراعهم مع الطبيعة.

في المجتمع البدائي أو في جماعة القرية[1] القائم على الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج، المجتمع لا يعرف إلا صوراً بدائية من تقسيم العمل (كتقسيم العمل بين الجنسين). مستوى تطور قوى الإنتاج لا يمكِّن إلا من إنتاج فائض[2] محدود يبقى في داخل الجماعة. الهدف من القيام

---

(١) جماعة القرية تمثل أحد صور التجمع الإنساني أو صور التنظيم الاجتماعي التي وجدت في مجتمعات إفريقيا السوداء قبل التغلغل الاستعماري لرأس المال.

(٢) انظر في مفهوم الفائض الاقتصادي كتابنا في مبادىء الاقتصاد السياسي، الجزء الأول، السابق الإشارة إليه، الباب الأخير.

بالنشاط الإنتاجي هو الإشباع المباشر لحاجات أفراد المجتمع. النشاط الإنتاجي القائم على العمل التعاوني ينظم تنظيماً جماعياً واعياً يرتكز على العادات والمراسيم ونصائح كبار السن من أعضاء الجماعة. فعلى أساسها تتخذ قرارات الإنتاج مقدماً بالنسبة لكل النشاط الإنتاجي ويتحدد من أعضاء الجماعة من يقوم بالنشاط الإنتاجي وكيفية مساهمة الأعضاء العاملين في الإنتاج والكيفية التي يوزع بها النتائج بين أعضاء الجماعة[1]. هنا يتم توزيع الناتج بصفة مباشرة ولا تقوم المبادلة، فالمنتجات لا تمثل إلا منافع، قيم الاستعمال، ومن ثم لا تثور مشكلة القيمة.

ولتبين السبيل إلى ظهور الفائض الاقتصادي، وهو شرط تقسيم العمل على نطاق كبير كأساس لاقتصاد المبادلة، نبدأ من التفرقة بالنسبة للمجتمع البدائي بين:

* جماعات تعيش في مناطق لم تحابيها الطبيعة بشروط مواتية، أي جماعات تعيش في ظروف طبيعية صعبة من ناحية الموارد التي يمكن لأفراد المجتمع استخدامها في إنتاج ما هو لازم لإشباع الحاجات.

---

(١) حتى في مجتمعات الأنكا التي وجدت في بيرو بأمريكا اللاتينية قبل اكتشافها. وهي مجتمعات تمثل مرحلة متقدمة كثيراً بالنسبة للمجتمع البدائي تقوم على النشاط الزراعي وينتج فيها المنتجون المباشرون (الفلاحون) فائضاً كبيراً نسبياً، ويتميز فيها هؤلاء عن مجموعة لا تسهم في عملية الإنتاج وتعيش على الفائض وتحكم المنتجين المباشرين وعلى رأسهم يوجد الأنكا (الأمير أو الملك). وبهذا يوجد تقسيم العمل بين العمل اليدوي والعمل الذهني. نقول حتى في هذه المجتمعات لم تكن تعرف لا البطالة ولا المبادلة ولا النقود ولا التجارة. الأنكا هو الذي ينظم المجتمع ويوزع العمل في الزراعة وكذلك في الأعمال اللازمة للزراعة (كالري مثلاً). الأرض مقسمة إلى أرض الأنكا وأرض إله الشمس (أرض المعابد) وأرض الفلاحين. الفلاحين يزرعون كل الأراضي. الناتج يجري تقسيمه إلى ثلاثة أقسام: قسم للقصر وقسم للمعابد وقسم للفلاحين. انظر في ذلك:

S. Huber, Au Royaume des Incas. Union Generale D'Editions, Paris, 1962, p. 88 et sqq.

هنا يكون الحصول على المواد الغذائية أمراً صعباً. وقد يتضمن العمل الاجتماعي القائم على التعاون نشاطاً اقتصادياً لا ينقطع لا يحده إلا الحدود الجسمانية للإنسان. بل قد لا يكفي كل وقت أفراد الجماعة لإنتاج ما هو ضروري لاستمرار الحياة الاجتماعية.

* وجماعات تعيش في مناطق حبتها الطبيعة بشروط أحسن تمكن أفراد الجماعة من تخصيص جزء محدود، صغير نسبياً، من وقتهم لإنتاج ما هو لازم لمعيشتهم. أي أن إنتاج الناتج الضروري لإعاشة الجماعة لا يمتص إلا وقتاً محدوداً من وقت الجماعة، ويخصص المتبقى للترفيه والقيام بالنشاطات الاجتماعية الأخرى.

في الظروف العادية لا يقدم المجتمع البدائية طواعية على إلغاء جزء مهم من ترفيته في سبيل أن يزيد من عمله، أي ينتج قدراً أكبر من المنتجات، فالعمل، ومن ثم الإنتاج، ليسا هدفاً في ذاتها وإنما هما سبيل الإنسان لإشباع حاجاته في المجتمع. المجتمع البدائي لا يفعل ذلك إلا إذا أرغمته ضرورة اقتصادية أو ضرورية اجتماعية:

* ضرورة اقتصادية، تتمثل في الحصول على قدر أكبر من المنتجات يتضمن فائضاً يمكّن الجماعة، عن طريق المبادلة، من توفير المنتجات اللازمة لحسن سير الجماعة والتي لا تقوم هي بإنتاجها (كبعض أنواع المواد الغذائية، كالملح مثلاً بأهميته الخاصة في حفظ المأكولات، أو كبعض أدوات العمل).

* ضرورة اجتماعية، تظهر عندما تضطر الجماعة لأن تتخلى على نحو منظم عن فائض لسلطة مركزية، إما لتحقيق صالح الجماعة (كما إذا كانت السلطة المركزية تقوم بأشغال عامة لازمة للنشاط الاقتصادي، كتهذيب نهر مثلاً)، وإما على أثر غزو تهزم فيه الجماعة ويفرض عليها بالقوة التخلي عن هذا الفائض.

* كما أن الضرورتين، الاقتصادية والاجتماعية، قد تجتمعا لترغم المجتمع البدائي على أن يزيد من عمله وينتج فائضاً اقتصادياً.

على هذا النحو يرتكز تنظيم النشاط الإنتاجي للمجتمع البدائي على العرف والتقاليد ويبقى أداء العمل الاجتماعي محكوماً بها طالما لا يعرف المجتمع نشاط إنتاج المبادلة كنشاط ذي وزن إذ قد يعرف هذا النوع من المجتمع المبادلة كظاهرة هامشية، أي كظاهرة ثانوية لا تلعب دوراً حاسماً في شأن استمرار حياة المجتمع. هنا لا يكون من المهم أن تتم هذه المبادلة على أساس التكافؤ بين المتبادلين.

ولكن من الوقت الذي يستقر فيه تقسيم العمل الذي يجد جوهره في تخصيص الوحدات الإنتاجية التي تنتج للمبادلة تتغير الطريقة التي يتم بها تنظيم النشاط الاقتصادي في المجتمع. مؤدى ذلك أن تقسيم العمل يعني التخصص، والتخصص يؤدي إلى زيادة إنتاجية العمل أي تقليل الجهد (أي إنتاج نفس الكمية من الناتج بجهد أقل). وهو على هذا النحو يمثل بالنسبة للمجتمع خطوة تنظيمية في سبيل تقليل الجهد اللازم للحصول على ناتج، في سبيل الاقتصاد من وقت العمل. ولكن تقسيم العمل فيما وراء صوره البدائية يفترض أن إنتاجية العمل، على الأقل في النشاطات المنتجة للمواد الغذائية، أصبحت من الارتفاع بحيث تسمح بإنتاج كمية من المواد الغذائية تكفي لإعاشة ليس فقط من يقومون بإنتاج هذه المواد وإنما كذلك من يتخصصون في إنتاج منتجات أخرى غير المواد الغذائية، ووجود الفائض يعني إمكانية أن يعيش بعض أفراد الجماعة دون أن يسهموا في عملية الإنتاج. ولا يتأتى لهم ذلك إلا عن طريق تملك وسائل الإنتاج ملكية خاصة. فتطور تقسيم العمل يفترض وجود الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج

حتى نتوصل إلى وضع يقوم فيه بالإنتاج وحدات مستقلة تمتلك وسائل إنتاجها وينتج كل منها سلعة تتخلى عنها أو عن كمية منها لتحصل على ما هو لازم لإشباع حاجاتها ولتجدد الإنتاج في الفترة التالية. هنا يبذل العمل الفردي استقلالاً في الوحدة الإنتاجية وهو يمثل جزءاً من العمل الاجتماعي. ولكنه لا يكتسب خصيصته كعمل اجتماعي إلا بطريق غير مباشر، من خلال المبادلة إذ من خلالها يوضع نتاج هذا العمل، السلعة، تحت تصرف أفراد المجتمع لاستعماله.

هذا الإنتاج السلعي لا يتطور ويصبح الظاهرة السائدة المعممة في المدن إلا بتطور التجارة والحياة في المدينة تطوراً يخلق سوقاً على درجة كافية من الاتساع. هنا ندخل فترة تاريخية تتميز باتساع إنتاج المبادلة ليصبح الظاهرة السائدة في المدينة في نفس الوقت الذي يبدأ فيه الإنتاج بقصد الإشباع المباشر في التحلل البطيء، وقد يكون بطيئاً جداً، في الريف. هنا نكون بصدد حرفيين يملكون وسائل الإنتاج ويقومون بالإنتاج استقلالاً، كل حرفي يقوم بكل العمليات اللازمة لإنتاج الناتج، ثم هم يتخلون عن الناتج في مقابل الحصول، من خلال التبادل، على ما هو لازم لاستعمالهم (في الاستهلاك أو في الإنتاج). وهذا ما يسمى بإنتاج المبادلة البسيط[1].

ومع استقلال المنتجين على أساس الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج

---

(١) عرف المجتمع المصري إنتاج المبادلة البسيطة والتجارة (والداخلية منها كانت تقوم بها الدولة في الغالب) في مرحلة مبكرة من تاريخ مصر القديمة. وقد انتشر هذا الإنتاج ابتداءاً من القرن السادس قبل الميلاد في بلاد الإغريق القديمة، وفي المجتمع العربي (في الإمبراطورية الإسلامية) ابتداء من القرن الثامن، وفي أوروبا ابتداء من القرن الحادي عشر ليبلغ أوج تطوره في جنوب هولندا وإيطاليا في القرون من الثالث عشر إلى الخامس عشر.

يكف كل تنظيم جماعي مقدم لعملية الإنتاج. وحيث أن كلاً منهم لم يعد يعيش على ناتج عمله، وإنما على عمله (إذ عن طريقه ينتج السلعة التي يبادلها بما هو لازم لحياته) **فإن المحاسبة على أساس وقت العمل تصبح أكثر ضرورية وحيوية**. واعتماد كل منهما على الآخر اعتماداً متزايداً يجعل من الضروري أن يتحقق التكافؤ في التبادل، لأن غياب هذا التكافؤ يؤدي إلى اختلال التنظيم الاجتماعي للعمل وتحلل المجتمع الذي يتكون من عدد كبير من منتجي السلع. ذلك لأن من يحصل في النهاية على مقابل لما أنتجه بقل عما أنتجه هو نفسه (على أساس وقت عمله) يجد نفسه مدفوعاً إلى ترك المجال الذي ينتج فيه إلى مجال آخر، مهما كانت أهمية المجال الأول، أي حيويته لحياة المجتمع. الأمر الذي يؤدي إلى اختلال النشاط الإنتاجي للمجتمع. هذا بصفة عامة. وهو يصدق بصفة خاصة في حالة العمل المؤهل (العمل المركب): فالحرفي يحتاج، في تخصصه المتزايد، لفترة من التأهيل والتدريب تطول أو تقصر حسب نوع العمل ودرجة تطور الفنون في فروع الإنتاج المختلفة، وهي فترة تستلزم نفقات لم تعد الجماعة بأكملها تتحمل بها (كما كانت في المجتمعات البدائية) بل تتحمل بها العائلة أو الحرفي شخصياً، فإذا جاء بعد ذلك وحصل عند التبادل من ساعة عمل مؤهل على نفس القدر الذي يحصل عليه من مبادلة نتاج ساعة عمل بسيط (غير مؤهل) فإن أحداً لن يقوم على تأهيل نفسه تأهيلاً تطول فترته وتستتبع النفقات. بعبارة أخرى، عدم تحقيق التكافؤ[1] على أساس

---

(١) كل هذه القواعد تبقى خافية في مرحلة إنتاج المبادلة البسيط التي تمثل البدء بالنسبة لإنتاج المبادلة بصفة عامة. هذا الوجود المتخفى ليس إلا تعبيراً عن الحقيقة التالية: إن إنتاج المبادلة البسيط لا يمثل إلا مرحلة انتقال بين مجتمع يتم فيه تنظيم العمل التعاوني تنظيماً جماعياً واعياً (على أساس من=

وقت العمل، يدفع بالمنتجين إلى التخلي عن التأهيل مهما كانت حيويته لتطور قوى الإنتاج في المجتمع.

التكافؤ في التبادل لازم إذن لاستمرار المنتجين في عملية الإنتاج وفي استمرارهم في تطوير قواهم الإنتاجية. وعليه كان من اللازم وجود معيار موضوعي لتحقيق التكافؤ وإلا امتنع كل تنظيم للمبادلة. من ناحية أخرى، هذا التكافؤ لا يمكن أن يتحقق إلا اجتماعياً، أي من وجهة نظر المجتمع وليس من وجهة نظر المنتج الفرد، فأياً كان ما يبذله المنتج الفرد في إنتاج سلعته فإنه لن يحصل عند التبادل إلا على ما يعتبر اجتماعياً مكافئاً لسلعته وفقاً للظروف التي تسود إنتاج هذه السلعة في المتوسط على مستوى المجتمع بأكمله. فإذا بذل في إنتاجها جهداً أكبر من المتوسط فإنه لن يحصل، عند التبادل، إلا على ما يعادل هذا الجهد المتوسط، فالتكافؤ يتحقق اجتماعياً متضمناً عقاباً للمنتج في هذه الحالة. وكذلك الحال بالنسبة للمنتج الذي ينتج من سلعته كمية تزيد على ما يستطيع السوق امتصاصه، فإنه لا يحصل عند التبادل إلا على مقابل الجزء من الكمية التي أنتجها من السلعة ويبقى الجزء الآخر دون تسويق، فهو لا يحصل على مقابل لجزء من مجهوده. ويكون المكافىء قد تحدد اجتماعياً متضمناً في هذه الحالة، بالإضافة إلى عقاب هذا المنتج، تبديداً لجزء من وقت العمل الموجود اجتماعياً تحت تصرف المجتمع. وهو ما يدفع بالمنتج إلى إنتاج كمية أقل في الفترة التالية.

---

* الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج) ومجتمع لا يترك فيه التفكك الكامل للروابط الجماعية مكاناً إلا لقوانين موضوعية تنظم النشاط الاقتصادي بطريقة عشوائية (تلقائية)، وذلك هو مجتمع المبادلة النقدية المعممة، المجتمع الرأسمالي.

تحقيق التكافؤ إذن، وتحقيقه اجتماعياً، هو الذي يمكّن من تنظيم المبادلة التي من خلالها يتم تنظيم الإنتاج في اقتصاد تحررت فيه وحدات الإنتاج المستقلة من كل خضوع لتنظيم جماعي مقدم لعملية العمل الاجتماعي القائم على التعاون وتقسيم العمل: نقول يتم تنظيم الإنتاج بضمان استمراره بين نشاطات معينة وضمان توفر القوة العاملة المؤهلة والحيلولة دون الاستمرار في إنتاج يبذل فيه ما يزيد على ما هو لازم اجتماعياً أو في إنتاج ما يزيد على ما يمتصه السوق (وإن كان هذا التنظيم لا يحول دون تبديد لبعض وقت العمل الاجتماعي)[1]. **لتنظيم الإنتاج إذن يكون من المحتم أن تقوم علاقات تكافؤ بين السلع التي تجرى مبادلتها. إذا كان ذلك محتماً تعين أن يوجد معيار موضوعي لتحقيق هذا التكافؤ. وهو يوجد بالنسبة للسلعتين المتبادلتين إذا وجد مقياس مشترك بينهما أي خصيصة مشتركة يمكن قياسها.** من هنا تثور مشكلة البحث عن معيار مشترك (يكون في الواقع أساس تحديد النسبة التي يتم بها التبادل)، أين نجد هذا المعيار المشترك بالنسبة للسلع؟ في قيمة الاستعمال أم في القيمة؟

بذلك تكون مشكلة القيمة قد طرحت. والآن كيف السبيل إلى حلها؟ حلاً يمكن من أن تكون أساساً لتحديد الثمن، أي ثمن السوق؟

ثانياً: التصورات المنهجية المختلفة لكيفية حل مشكلة القيمة والثمن:

يعرف تاريخ الفكر الاقتصادي تصويرات منهجية مختلفة لحل مشكلة القيمة والثمن حلاً يعطى في النهاية نظرية فيهما. وبعبارة أخرى، يمكننا أن نميز في تاريخ الفكر الاقتصادي سبلاً مختلفة لتصور الكيفية التي تحل بها

(١) انظر في ذلك مؤلفنا في مبادىء الاقتصاد السياسي السابق الإشارة إليه، الباب الثاني.

نظرياً مشكلة القيمة والأثمان. وسنحاول فيما يلي إبراز هذه السبل التي تنحصر في ثلاث.

ولكن قبل أن نقوم بذلك يتعين علينا:

* **أولاً**: أن نراعي أن السبيل المنهجي لحل مشكلة القيمة والثمن والتوصل إلى نظرية في تحديد الثمن ينبثق من تصور الباحث أو المفكر (بوعي أو بلا وعي) لموضوع ومنهج علم الاقتصاد السياسي ومن ثم لزم علينا أن نسترجع دراستنا للتصورات المختلفة التي عرفها تاريخ العلم منذ منتصف القرن السابع عشر[١].

* **ثانياً**: أن نتفق على أنه من الناحية المنهجية، ووفقاً لمنطق التفسير العلمي للظاهرة، يتعين على الباحث الاستمرار في طرح الأسئلة حتى يصل إلى تحديد للظاهرة: إلى تفسير لطبيعتها وكيفية تحديدها عبر الزمن باستدلال معافى لا يعاني لا من القصور أي وقوفه عند نقطة تترك الكثير من الأسئلة التي تفرض نفسها دون إجابة، ولا من الدائرية في الاستدلال CIRCULAR REASONING التي تنتهي بالباحث إلى نقطة البدء دون تحديد حقيقي للظاهرة.

نقطة البدء أنه في اقتصاد المبادلة المعممة (الاقتصاد الرأسمالي) تظهر الأثمان في السوق تتم وفقاً لها المبادلات وتكون أساس اتخاذ القرارات الاقتصادية بواسطة المشروعات والمستهلكين. وهي قرارات تحدد في النهاية نمط استخدام الموارد الاقتصادية في المجتمع ومن ثم نوع ومدى الحاجات التي ينتهي الأمر بإشباعها. إذا ما أريد البحث عن تفسير لظاهرة الأثمان فهل يسعى الباحث إلى تفسير الثمن الذي يظهر في السوق

---

(١) المرجع السابق، الباب الثاني.

في واقع الحياة الاقتصادية أم إلى تفسير ثمن مثالي يعرف ابتداء من تصور أخلاقي أو أيديولوجي (كالثمن العادل عند المدرسين في أوروبا العصور الوسطى)[1]؟ واضح أنه إذا أريد لمعرفتنا أن تكون علمية وجب أن نركز على تفسير الثمن كما يظهر في السوق، باعتبار أن ذلك هو الظاهرة الاقتصادية، دون أن يمنعنا ذلك من دراسة التصورات الأخلاقية أو الأيديولوجية لما يجب أن يكون عليه الثمن. وذلك على أن نعي في حالة دراسة هذه التصورات الأخلاقية أو الأيديولوجية (التي يمكن بل ويتعين ان تكون هي الأخرى محلاً للمعرفة العلمية) أننا نكون بصدد دراسة ظاهرة اجتماعية تخرج عن إطار الظواهر الاقتصادية.

إذا اتفقنا على أنه يلزم أن نركز على ظاهرة الثمن، كما تعبر عن نفسها في واقع الحياة الاقتصادية، فإن الثمن يظهر في السوق في شكل ما يسمى بثمن السوق[2] الذي يعكس الحالة اليومية في السوق وتتم المبادلات (أي المبيعات والمشتروات) على أساسه، وهي حالة قد تتغير، وعادة ما تتغير، تغيراً يرتبط بما يحدث في السوق. فهو ثمن عادة ما يتقلب من يوم لآخر وفقاً لأحوال السوق. ولكن أياً كانت هذه التقلبات فإنها تتم في إطار لا تتعدى حدوده، اللهم إلا في ظل ظروف غير عادية كالحرب المفاجئة أو الهلاك المفاجيء للجزء الأكبر من الكمية المنتجة من السلعة، أي أن هذه التقلبات عادة ما تدور حول محور معين يمثل الاتجاه العام للثمن الذي يسود في فترة طويلة كأساس للتقلبات اليومية، وهو محور يرتبط بما يتم

---

(١) انظر مؤلفنا السابق الإشارة إليه، وقارن حرص ابن خلدون على تفسير الثمن الجاري في السوق. نفس المرجع.

(٢) Market price,; prix de marché.

بعيداً عن السوق (في مجال إنتاج السلعة). هذا الثمن الذي يميل إلى التواجد في السوق كاتجاه عام على مدى فترة طويلة هو ما يسمى **بالثمن الطبيعي للسلعة**[1]. لإيضاح الفرق بين ثمن السوق الذي يعكس التقلبات اليومية لحالة السوق والثمن الطبيعي الذي يمثل الأساس والمحور الذي تدور حوله هذه التقلبات نأخذ مثلاً سلعة معينة لتكن نوعاً من الخضروات الذي ينتج بصفة موسمية. في بدء موسم ظهورها في السوق نجد الثمن مرتفعاً إذ ما يزال القدر المعروض منها محدوداً نسبياً حيث أن الوقت لا يمثل بعد الوقت الذي ينضج فيه الجزء الأكبر من محصوله. ثم ما يلبث هذا الثمن أن ينخفض تدريجياً (في غياب آفة مفاجئة أو تحويل لكميات كبيرة من السلعة عن سوقها المحلي) حتى يستقر عند ثمن لا يعرف إلا تقلبات محدودة ويظل سائداً لفترة الوجود العادي للسلعة في السوق. بعد هذه الفترة قد يبدأ ثمن السلعة في الارتفاع وذلك حتى ينتهي الموسم وتختفي من السوق. ونلاحظ بالنسبة لهذا الموسم أن الثمن كان في تقلب بين بدايته ونهايته وأن هذه التقلبات كانت تدور حول الثمن الذي كان يسود فترة الوجود العادي للسلعة في السوق. ثم يأتي الموسم الجديد ونشهد حركة مماثلة لثمن السلعة في السوق بين بداية الموسم ونهايته. وبمقارنة حركة الثمن في الموسمين المتتاليين نلاحظ أن هناك تقارباً بين الثمن الذي كان سائداً، مع تقلبات محدودة في فترة الوجود العادي للسلعة في السوق في الموسم الأول والثمن الذي يسود في الفترة المشابهة في الموسم الثاني. وهو ما نلاحظه كذلك إذا ما تتبعنا الأمر في موسم ثالث ورابع. يضاف إلى ذلك أننا قد نلاحظ - في غياب اتجاه تضخمي يغطي فترة طويلة

---

(١) وفقاً للكلاسيك Natural price ووفقاً لفرانسوا كينيه Prix nécessaire.

ـ أن يميل هذا الثمن الذي يسود في فترة طويلة إلى الانخفاض في اتجاهه العام إذا كانت إنتاجية العمل في الفرع الذي ينتج فيه السلعة في ازدياد (ولم يكن هذا الفرع محلاً لاحتكار ما)[1]. ولكن هذه قضية أخرى. كل ما نريد أن نبرزه في هذا المجال هو أن ثمن السوق في تقلباته اليومية يدور حول محور معين يوجد كاتجاه عام يسود سوق السلعة في فترة طويلة، أي

---

(١) ذلك أن وجود اتجاه تضخمي يخفي العلاقة بين الاتجاه العام للثمن والتغيرات في إنتاجية العمل. فبالنسبة للاقتصاد الأمريكي مثلاً وجد أنه على المدى الطويل جداً يتجه المستوى العام للأثمان نحو الانخفاض مع الزيادة المستمرة في إنتاجية العمل وذلك في غياب الضغوط التضخمية. ولكن ما أن يصبح الاتجاه التضخمي الميل السائد في الزمن الطويل جداً يميل المستوى العام للأثمان إلى الارتفاع المستمر. ففي الفترة من ١٨٢٣ ـ ١٨٩٨ كان الرقم القياسي لأسعار الجملة، باعتبار سنة ١٨٢٣ أساس (= ١٠٠) على النحو التالي:

١٨٢٣ ١٠٠

١٨٤٨ ٧٥

١٨٧٣ ١٣٩

١٨٩٨ ٧٤

(كانت فترة ١٨٧٣ هي فترة الحرب الأهلية التي دفعت بالأثمان إلى الارتفاع في اتجاه مغاير للاتجاه العام). فالاتجاه العام على مدى ٧٥ سنة هو نحو الهبوط مع زيادة إنتاجية العمل وسيطرة المنافسة في السوق التي تؤدي إلى عدم ابتعاد الأثمان عن شروط إنتاج السلع. أما في الفترة التالية التي تمتد من ١٨٩٨ إلى ١٩٧٣، والتي تتميز بسيطرة الشكل الاحتكاري على فروع الإنتاج في فترة تظهر فيها سطوة رأس المال المصرفي (رأس المال البنوك. وهي الجهاز الرئيسي الذي يخلق وسائل الدفع في الاقتصاد)، سيطرة تزيد حدتها خاصة من بعد الحرب العالمية الثانية، نقول في هذه الفترة يظهر الاتجاه التضخمي كاتجاه طويل المدى يخفي التغيرات الحقيقية في إنتاجية العمل. بالنسبة لهذه الفترة كان اتجاه الرقم القياسي لأثمان الجملة على النحو التالي (١٨٩٨ = ١٠٠):

١٨٩٨ ١٠٠

١٩٢٣ ٢٠٨

١٩٤٨ ٣٣١

١٩٧٣ ٥٣٠ (الشهور الثمانية الأولى من السنة).

H. Magdoff, A Note on Inflation, Money Review, Vol. 25, No. 7, December, 1973, p. 21 - 26.

في الزمن الطويل. هذا المحور العام هو ما يسمى بالثمن الطبيعي. وعليه فالثمن الطبيعي يتحدد كاتجاه عام يميل إلى التواجد في السوق في الزمن الطويل، وابتداء منه يتحدد الثمن اليومي، أي ثمن السوق. وبناء عليه إذا أردنا أن نتعرف على كيفية تحديد ثمن السوق لزم أن نفرق بين:

* كيفية تحديد الثمن (والثمن الطبيعي) كاتجاه عام يسود السوق في الزمن الطويل.

* وكيفية تحديد التقلبات اليومية في ثمن السوق التي تجعله يبعد تارة (بالارتفاع أو الانخفاض) عن هذا الاتجاه العام (المحور) ويقترب منه تارة أخرى.

بعبارة أخرى يلزمنا إذا أردنا أن نتوصل إلى كيفية تحديد ثمن السوق (وهو يعكس التقلبات اليومية في السوق) أن نعرف أولاً كيف يتحدد الثمن الطبيعي باعتباره محور هذه التقلبات في الزمن الطويل، ثم نتعرف ثانياً على العوامل التي تؤدي إلى التقلبات وتعطي للسوق ثمناً يومياً يدور حول هذا المحور. بعبارة ثالثة، يتعين عدم الخلط بين العوامل التي تجعل ثمن السوق يتذبذب في الزمن القصير حول هذا الثمن الذي اصطلح على تسميته بالثمن الطبيعي والعوامل المحددة لهذا الأخير.

إذا ما أردنا تفسير كيفية تحديد الثمن، ثمن السوق وإنما ابتداء من الثمن الطبيعي (والمقصود هو تحديد نسبة مبادلة سلعة بأخرى) هل يكتفي في ذلك بمجال التداول أي بالبحث في دائرة السوق عن عوامل تحديد هذا الثمن؟ وهنا عادة ما يقال أن الثمن يتحدد بقانون العرض والطلب. ولكن ما هو القانون الذي ينظم العرض والطلب أنفسهما؟ وما هي العوامل التي تحدد العرض والطلب أنفسهما؟ فالعلاقة بين الطلب والعرض محل لتغير

مستمر، يصحبهما التغير في ثمن السوق؟ فالعرض والطلب لا ينظمان إلا التقلبات المؤقتة في ثمن السوق. فهما يشرحان لنا لماذا يتغير ثمن السلعة عند مستوى معين (بالارتفاع مثلاً بزيادة الطلب بالنسبة للعرض، وبالانخفاض بنقصانه عن العرض) ولكنهما لا يشرحان كيف يتحدد هذا المستوى المعين. فلو فرضنا توازن الطلب والعرض أي أن يغطى أحدهما الآخر فإنه في اللحظة التي تتساوى فيها قوتان متضادتان تحيد إحداهما الأخرى وتتوقف عن التأثير في اتجاه أو آخر: أي في اللحظة التي يتوازن فيها الطلب مع العرض يكف كل منهما عن الأداء فتكف التقلبات ويتطابق ثمن السلعة في السوق مع هذا «المستوى المعين» الذي يتذبذب حوله ثمن السوق إذا ما تقلب الطلب والعرض. فالمشكلة التي تثور، في صدد تحديد الثمن النسبي[1]، هي مشكلة تحديد هذا (المستوى المعين) أي الثمن الطبيعي الذي تدور حوله تقلبات ثمن السلعة في السوق، الأمر الذي يمكّننا في مرحلة ثانية من التعرف على تقلبات ثمن السوق مع تقلبات العرض والطلب.

نعرف أن الذي يقول بتحديد الثمن بالعرض والطلب هم أصحاب المدرسة الحدية (أو النيوكلاسكية). وإذا ما طرحوا على أنفسهم السؤال الخاص بالعوامل التي تحدد كلا من الطلب والعرض أجابوا بأن الطلب يتحدد على أساس المنفعة وسلوك المستهلك في السوق، أي سلوكه كمشتر للسلع المشبعة لحاجاته. فهم يجدون العوامل المحددة للطلب في إطار التداول، بل أن الطلب يتحدد في النهاية على أساس المنفعة، وهي كظاهرة توجد في النهاية في خارج إطار النشاط الاقتصادي. ذلك أن منفعة السلعة، أي قيمة استعمالها، تصبح حقيقة فقط عند استعمالها في الإشباع.

---

(١) Relative price; prix relatif.

وهذا الاستعمال ينتمي (بالنسبة للسلع الاستهلاكية) إلى مجالات أخرى من مجالات النشاط الاجتماعي: مجال الحياة العائلية عندما نستهلك السلع في دائرتها، مجال النشاط التعليمي عندما نستهلك السلع في هذا النشاط، مجال النشاط الترفيهي عندما تستهلك السلع في الترفيه. وهكذا. . وعليه فالطلب يتحدد عند الحديين في النهاية بعوامل في خارج إطار النشاط الاقتصادي أو على أحسن تقدير في داخل إطار التداول. والعرض كيف يتحدد؟ النظرة السطحية إلى فكر الحديين تدفع بالبعض إلى القول بأن العرض يتحدد في إطار الإنتاج. ولكن القول بذلك يعكس انعدام القدرة على التوغل في غور النظرية الحدية. فالعرض يتحدد وفقاً لهم بسلوك المنظم في السوق. سلوكه كمشتر «لعناصر الإنتاج» كسلع من أسواقها وسلوكه كبائع للناتج في سوقه. والأمر يتعلق في كلا الحالتين بسلوكه في إطار التداول. ولا يمثل التعرض لنفقة الإنتاج إلا دراسة للعلاقات الفنية بين المدخلات والمخرجات لتحديد أحد العوامل التي تؤثر على سلوك المنظم كمشتر وبائع، أي في إطار التداول.

فكل من الطلب والعرض يتحدد، وفقاً للحديين، في مجال التداول، وهما يحددان ثمن السوق، ونتحصل نحن في النهاية على نظرية تمثل محاولة لتفسير تحديد ثمن السوق بالطلب والعرض من خلال التركيز على ثمن السوق والاقتصار على دائرة التداول في حل المشكلة[1].

---

(١) ترتكز هذه النظرية على تصور الحديين لموضوع ومنهج الاقتصاد، انظر في ذلك كتابنا في مبادىء الاقتصاد السياسي السابق الإشارة إليه، الباب الخامس، وما ورد به من مراجع لكتّاب المدرسة الحدية من الجيلين الأول والثاني، وقد سبق أن درسنا هذه النظرية بالتفصيل في الجزء الأول من مؤلفنا مبادىء الاقتصاد السياسي، انظر عرض النظرية والانتقادات التي وجهناها إليها في هذا المرجع. انظر في النظرية الحدية للأثمان:

هل يكتفي إذن بالبقاء في دائرة التداول لتحديد الثمن (وفي هذه الحالة نقتصر على تفسير التقلبات التي تطرأ على الثمن دون تفسير للثمن في ذاته) أم يلزم أن يُتوغل خلف السوق إلى مجال آخر بشرط أن يكون في إطار النشاط الاقتصادي، والنشاط الاقتصادي كما يعرض تاريخياً في المجتمع، ما دامت ظاهرة الثمن ظاهرة اقتصادية، هذا المجال الآخر هو مجال الإنتاج، إنتاج السلعة التي تطرح في التداول بعد إنتاجها، أي التي تكون قد أنتجت فعلاً قبل أن تطرح في السوق؟

في مجال الإنتاج هل يكتفي في تفسير الثمن بالتعرف على مكونات الثمن الطبيعي (الأجور، الريع، الفائدة، الربح) أم نتخطى هذا إلى تفسير كيفية تحديد هذه المكونات؟ بمعنى آخر هل يكتفي بالوقوف عندما يسمى (بنفقة الإنتاج) أم نسعى إلى التوصل حتى إلى تفسير مكونات النفقة؟

الاقتصار على مكونات الثمن الطبيعي يعطي تصور أصحاب نظرية (نفقة الإنتاج) في تفسير الثمن[1]، هذا هو السبيل الثاني إلى تصور كيفية طرح مشكلة القيمة والثمن، وهو سبيل يتخطى مجال التداول إلى مجال

=

- P. W. S. Andrews, On Competition in Economic Theory. Macmillan, London, 1966.
- J. Bain, Pricing, Distribution & Employment. Holt, Rinchart & Winston, N. York, 1960.
- K. Boulding, Economic Analysis, Hamish Hamilton, London, 1955.
- H. Grayson, Price Theory in a Changing Economy, Macmillan, N. York, 1959.
- A. Levenston & B. Solon, Outline of Price Theory, Holt, Rinchart & Winston, N. York, 1964.
- D.R. Kamerschen (ed), Readings in Microeconomics, John Wiley & Sons, New York, 1969.

(1) The cost of Production theory of value and price.

البعض يجد أن كتابات آدم سميث يمكن أن تدل على أنه يجنح في تحديده لمنظم القيمة في المجتمع الحديث (أي المجتمع الرأسمالي) إلى الأخذ بفكرة نفقة الإنتاج في تحديد الثمن. ولكن أخذ كتابات آدم سميث في مجموعها يبين أنه يأخذ بنظرية العمل في القيمة رغم الصعوبات التي تصادفه والتي لا يقدر على حلها. مثل الخلط بين الثروة والقيمة والخلط بين العمل وقوة العمل، والبحث =

الإنتاج ولكنه لا يتعدى مكونات نفقة الإنتاج، تاركاً بذلك الظاهرة في الواقع دون تحديد نهائي، إذ يلزم تفسير تكون هذه المكونات بمحدد عام مشترك. وهو ما تسعى إليه نظرية العمل في القيمة[1] كنظرية لتحديد الثمن

= عن منظم القيمة لا في كمية العمل اللازم لإنتاج السلعة، وإنما في كمية العمل الذي تحتكم عليه السلعة في المبادلة). الأصدق أن يرى في جون ستيورات ميل خير ممثل لنظرية نفقة الإنتاج في تحديد الثمن (مع مراعاة أنه يرفض بصراحة أن القيمة، ومن ثم الثمن، يتحدد بالعرض والطلب قائلاً أنه على العكس: العرض والطلب هما اللذان يتوقفان على القيمة). انظر:

J.S. Mill, Principles of Political Economy.

وانظر كذلك الصفحات من ٦٩ ـ ٧٠ في كتاب

W. R. Bobertson, Political Economy: Exposition of its Fundamental Doctrines, Walter Scott, London, 1905.

(١) أما نظرية العمل في القيمة كأساس الأثمان فقديمة العهد إذ نجد عند أرسطو تعبيراً عنها. انظر في:

Ethique de Noicomaqe, traduit par, J. Voilquin, Paris, 1909, p. 1331.

كما نجد تعبيراً متطوراً لها عند ابن خلدون (انظر المقدمة. ص ٣٨١ ـ وانظر مقالنا: من الفكر الاقتصادي العربي في القرن الرابع عشر. مصر المعاصرة، السنة الثالثة والستون، العدد ٣٤٨ أبريل ١٩٧٢، ص ٩٣ ـ ١٠٦). ولكنها لم تجد تطورها إلا مع ميلاد الاقتصاد السياسي كعلم ابتداء من أفكار رواد المدرسة التقليدية (وعلى الأخص وليام بتى). انظر مؤلفنا في مبادىء الاقتصاد السياسي السابق الإشارة إليه. الباب الثاني والباب الخامس. ثم على يد آدم سميث ودافيد ريكاردو وكارل ماركس والكتاب الماركسيين من بعده. انظر في هذه النظرية:

- A. Smith, The Weath of Nations, especially book, I - D. Ricardo, Principles of Political Economy & Taxation, especially chs. I-VI.
- K. Marx, Capital - Theories os surplus - value - Wage labour and capital - Fondaments de la critique de l'economie politique.
Mandel, Traité d'economie marxiste, Juilliard, Paris, 1962.
- R. Guillieneuf, Le problème de la théorie marxiste de la valeur, A. Colin, Paris, 1952.
P. Sweezy, Theory of Capitalist Development, Monthly Review Press, N. York, 1957.
- R. Meek, Studies in the Labour Theory of Value, Lawrence & Wishert, London, 1956.
- I. Johanson, Labour Theory of Value and Marginal Utilities, Economics of Planning, Vol. 3, 1963, p. 89-03.
- H. Sherman, The Marxist Theory of Value Revised, Science & Society, Vol. 34, 1970, p. 257-92.
- A. Medio, Profits and Surplus-value: appearance and reality in capitalist production, in, E.K. Hunt & J.G. Schwartz (eds.), A Critique of Economic Theory, Penguin Books, London, 1972, p. 312 - 346.
= - D. Horowitz (ed.) Marx and Modern Economics, MacGibbon & kee, London, 1970.

عن طريق البحث في مفهوم القيمة، في مصدرها، في كيفية قياسها، في تغيرها بمرور الزمن. في شكلها ثم في التعبير النقدي عن شكل القيمة. ذلك هو **السبيل الثالث إلى تصور كيفية طرح مشكلة القيمة والثمن**: إذا أريد التعرف على كيفية تحديد ثمن السوق وجب البحث في تحديد الثمن الطبيعي. وللتوصل إلى ذلك تعين التغلغل إلى مجال الإنتاج وإنما دون الاقتصار على نفقة الإنتاج بتعديها إلى القيمة. والبحث عن قيمة السلع في العمل. واضح أن هذا السبيل الأخير يشير إلى المنهج الذي يلزم اتباعه علمياً، إذ يمثل أقصى نقطة في عملية الطرح المستمر للأسئلة الخاصة بكيفية تحديد الظاهرة والتوصل إلى المحدد الأخير لها. وعليه نركز في دراستنا على نظرية القيمة والثمن التي تمثل النتاج النظري لهذا السبيل المنهجي الثالث.

تلك هي السبل الثلاثة إلى تصور كيفية طرح مشكلة القيمة والثمن. عرضناها لنصل إلى أكثرها اتفاقاً ومنهج البحث العلمي[1].

- P. Walton & A. Gamble, From Alienation to Surplus Value, Sheed & Ward, London, 1973. =

(1) الواقع أن دراسة الأثمان على أساس من القيمة تمثل جوهر الاقتصاد السياسي في تطوره حتى الآن. سواء تعلق الأمر بالاقتصاد الرأسمالي أو بمرحلة الانتقال للإشتراكية:

- بالنسبة للاقتصاد الرأسمالي، اقتصاد المبادلة النقدية المعممة: ابتداء من القيمة نتوصل إلى تحديد أنصبة الطبقات الاجتماعية المختلفة في الدخل القومي (نظرية التوزيع) - وابتداء من القيمة نصل إلى النصيب النسبي للطبقات الاجتماعية المختلفة واستخدام كل منها لدخلها وخاصة الطبقة التي تحصل على الربح والفائدة ومدى استخدامها في عملية تحسين إنتاجية العمل عن طريق تراكم رأس المال: التطور الرأسمالي ليس فقط على الصعيد الداخلي وإنما كذلك على الصعيد العالمي. وعليه يمكن دراسة عملية التطور الرأسمالي بما أنتجه من مجتمعات رأسمالية متقدمة ومجتمعات متخلفة في إطار علاقات الإنتاج الرأسمالية.

- بالنسبة لفترة الانتقال للإشتراكية، إذا كان الاقتصاد الاشتراكي يقوم على الإشباع المباشر لحاجات المنتجين المباشرين، وإنما على صعيد المجتمع الكبير هذه المرة، فإن ذلك يعني إحلال هذا النوع =

الآن نستطيع أن ندرس نظرية القيمة والثمن بشيء من التفصيل. ولكن قبل أن نقوم بذلك قد يكون من المفيد، بل حتى من الضروري، أن نقدم لها ببعض التحذير المنهجي الذي يهدف إلى تجنب الكثير من الخلط واللبس اللذان عادة ما يكون الدارس لهذه النظرية عرضة للوقوع فيهما.

ثالثاً: تحذيرات منهجية بشأن دراسة نظرية القيمة والثمن:

تنصب هذه التحذيرات على مفهوم المقولات النظرية (التصويرات النظرية) الممثلة لأساس نظرية القيمة والتي كثيراً ما يكتب عنها دون تحديد دقيق لها ودون وعي بالفروق الحساسة بينها:

* يتعين أن نعي أولاً الفرق بين قوة العمل[١] والعمل[٢]: فقوة العمل هي القدرة (أو الصلاحية) للقيام ببذل الجهد أثناء عملية الإنتاج، وهذه القدرة توجد طالما وجد العامل حياً وقادراً من الناحية الجسمانية والذهنية حتى ولو كان في حالة بطالة. أما العمل فهو البذل الفعلي للجهد، أي الإنفاق الفعلي للعضلات والأعصاب والمخ. وهو يتحقق إذا ما استخدمت قوة العمل بجمعها مع الشروط الأخرى لعملية الإنتاج أي مع أدوات العمل والمواد موضوع العمل التي يجري تحويلها. الفرق بين قوة العمل والعمل يتضح بالمقارنة مع الفرق بين القدرة على الهضم والهضم. فالقدرة على الهضم موجودة طالما كنا بصدد إنسان

= من الإنتاج محل إنتاج المبادلة الرأسمالي الذي يضيق نطاقه حتى في فترة الانتقال للإشتراكية. وعليه يطرح السؤال على هذا النحو: إلى أي مدى ما يزال قانون القيمة والأثمان هو المنظم للعملية الإنتاجية. بمعنى آخر، هل لا يزال قانون القيمة والأثمان يعمل في فترة الانتقال للإشتراكية؟ وإذا كان الجواب بالإيجاب. فما هو نطاق عمله؟ وهو يعمل كظاهرة سائدة خاضعة لطريقة أخرى من طرق توزيع الموارد بين الاستعمالات المختلفة. طريقة ذات طابع سياسي؟

(١) Labour - Power; force de travail.

(٢) Labour; travail.

حي له جهاز هضمي سليم، أما الهضم فلا يحدث إلا في الحالة التي يوجد فيها في المعدة طعام يجري هضمه، أي إذا توافرت الشروط التي يمكن في ظلها استخدام القدرة على الهضم. وقد كان ماركس أول من أوضح هذا الفرق.

في إطار العمل، يتعين أن نعي الفرق بين العمل الفردي (الملموس)[1] والعمل الاجتماعي (المجرد)[2]: الأول هو العمل الذي ينفق في عملية إنتاج سلعة معينة (ولتكن عملية إنتاج الساعات مثلاً) متمثلاً في إنفاق القوة الإنسانية في شكل خاص: الأمر هنا يتعلق بعمل ملموس له خصائص محددة (يكتسبها عن طريق إعداد وتأهيل معين) تميزه عن غيره من أنواع العمل الفردي (كعمل العامل الزراعي مثلاً). فالصفات التي يتميز بها عمل صانع الساعات (من حيث نوع المعرفة اللازمة للقيام بالعمل وكيفية القيام بالعمل.. إلى غير ذلك) تختلف عن الصفات التي يتميز بها العامل الزراعي. وصفات كل عمل تفرده عن غيره من الأعمال الفردية. أما العمل الاجتماعي فهو العمل بصفة عامة، أي ذلك المجهود الواعي الذي يميز مجهود الإنسان عن المجهود الذي تبذله الكائنات الأخرى.

(الوعي بالفرق بين قوة العمل والعمل وبالفرق بين العمل الفردي والعمل الاجتماعي لازم لعدم الوقوع في الخلط عند التعرف على مصدر القيمة).

في كلامنا عن العمل المجرد يتعين أن نفرق بين العمل البسيط[3]

---

(١) Individual (concrete) labour, work; travail individuel (concret).

(٢) Social (abstract) labour, travail social (abstrait).

(٣) Simple labour; travail simple.

والعمل المركب[1]. فالعمل البسيط (العمل غير الماهر) هو الإنفاق للقوة التي يمتلكها كل إنسان جسمانياً في أبسط صورها، أي دون تطوير خاص لهذه القوة. أما العمل المركب (العمل الماهر أو المدرب) فينتج عن تطوير العمل البسيط، فهو العمل البسيط مضروباً في نفسه، أي مضاعفاً، على نحو يحقق التقابل بين كمية معينة من العمل المركب وكمية أكبر من العمل البسيط (فساعة مثلاً من العمل المركب تساوي ٣ ساعات من العمل البسيط)، على هذا النحو يمكن التعبير عن عدد من وحدات العمل المركب بعدد أكبر من وحدات العمل البسيط، ويمكن التعبير عن كل العمل الاجتماعي (بما يحتويه من درجات متفاوتة من العمل المركب) بعدد من وحدات العمل البسيط. الوعي بالفرق بين العمل البسيط والعمل المركب لازم لعدم الوقوع في الخلط عند التعرف على كيفية قياس القيمة).

* يتعين أن نعي ثانياً الفرق بين قيمة الاستعمال والقيمة وقيمة المبادلة والثمن.

- فقيمة الاستعمال[2] هي صلاحية الناتج لإشباع حاجة معينة، أي صلاحيته كموضوع لحاجة إنسانية، هي منفعته. هذه الصلاحية ترد إلى الخصائص الطبيعية للمواد التي يتكون منها الناتج وكذلك إلى خصائص (أو صفات) العمل الفردي (الملموس) الذي ينفق في إنتاجه.

وتتمتع المنتجات بقيمة الاستعمال هذه في ظل كل الأشكال الاجتماعية للإنتاج، أي سواء تعلق الأمر بإنتاج بقصد الإشباع المباشر للحاجات أو بإنتاج بقصد المبادلة.

---

(١) Complex labour; travail complexe.

(٢) Use - value; valeur d'usage.

* أما القيمة[1] فهي خصيصة اجتماعية للسلعة تجعلها محلاً للمبادلة في ظل شروط إنتاج المبادلة، وتعبر عما تتضمنه السلعة من محتوى تشترك فيه مع باقي السلع رغم اختلاف منافعها. فالقيمة ظاهرة تنتمي إلى إنتاج المبادلة، وإنتاج المبادلة فقط. من الناحية الكيفية تتميز السلع بخصيصة مشتركة تجعلها قابلة للتبادل فيما بينها رغم اختلاف قيم استعمالها. في علاقات التبادل ـ وهي، شأنها في ذلك شأن كل العلاقات الاقتصادية، علاقات اجتماعية تتم بوساطة الأشياء المادية ـ تعبر القيمة عن نفسها في شكل قيمة المبادلة[2] التي هي علاقة أي نسبة، بين قيمتين. وعليه يتعين التفرقة بين القيمة والشكل الذي تأخذه في التبادل (أي قيمة مبادلتها). إذا ما تم التعبير عن القيمة النسبية لسلعة ما في صورة وحدات السلعة التي تلعب دور النقود نكون بصدد ثمن[3] هذه السلعة (وهو الثمن النسبي لها).

ابتداء من هذا نحرص على ألا نخلط بين الثروة[4] والقيمة: فالثروة هي مجموع ما يوجد تحت تصرف المجتمع أو الفرد من قيم استعمال في لحظة زمنية معينة، أي من منتجات تخصص للاستعمال النهائي (إشباع الحاجات النهائية) ومنتجات يعاد استخدامها في عملية الإنتاج، وهي على هذا النحو تنبع من الإنتاج أياً كان شكله الاجتماعي (إنتاج معاشي أو إنتاجي مبادلة). لبيان الفرق والعلاقة بين الثروة والقيمة نضرب مثلا: إذا سلمنا ولو موقتاً بأن قيمة السلعة تجد مصدرها في العمل وأنها تقاس بعدد ساعات العمل اللازم لإنتاجها، وإذا كانت وحدة واحدة من السلعة، ولتكن

---

(١) Value; la valeur.

(٢) Exchange - value; la valeur d'échange.

(٣) Price; prix.

(٤) Wealth; la richesse.

القلم الذي تظهر قيمة استعماله في الكتابة، تنتج في ساعة عمل، فإننا نكون بصدد كمية قيمة استعمال مساوية لقلم يشبع حاجة شخص واحد للكتابة (ويمثل علي هذا النحو جزءاً من ثروة المجتمع) وتكون قيمة هذه الوحدة من السلعة مساوية لساعة عمل. فإذا فرض أن زادت إنتاجية العمل عما كانت عليه (بفضل تحسن التكوين الفني للعامل مثلاً) وأصبح من الممكن للمجتمع أن ينتج في ساعة عمل واحدة قلمين بدلاً من قلم واحد، نقصت قيمة الوحدة من السلعة (القلم) من ساعة عمل إلى نصف ساعة عمل، في الوقت الذي زاد فيه عدد الأقلام إلى الضعف وأصبح من الممكن إشباع نفس الحاجة بالنسبة لشخصين بدلاً من شخص واحد، أي زادت كمية قيم الاستعمال الموجودة تحت تصرف المجتمع، هنا نشهد زيادة في ثروة المجتمع مع نقصان في قيمة الوحدة من السلع المنتجة.

بهذا ننتهي من التحذيرات المنهجية. والآن، بعد أن طرحنا مشكلة القيمة والثمن وتوصلنا من خلال التعرف إلى التصويرات المختلفة لكيفية طرحها إلى السبيل الأكثر اتفاقاً مع مهج البحث العلمي، نستطيع، وبعد أن تسلحنا بهذه التحذيرات المنهجية، أن نقوم بدراسة نظرية القيمة نفسها كأساس نظري للتوصل إلى النقود والأثمان، وإنما بالقدر اللازم لذلك.

رابعاً: نظرية القيمة:

في ظل إنتاج المبادلة القائم على التقسيم الاجتماعي للعمل تصبح المنتجات سلعاً، أي منتجات معدة للتبادل. فالسلعة تكتسب، إلى جانب صلاحيتها لأن تشبع حاجة معينة، صلاحية أصطلح على تسميتها بقيمة الاستعمال أو المنفعة، خصيصة تجعلها صالحة لأن تكون محلاً للتبادل

اجتماعياً: فالسلعة هي إذن قيمة استعمال وقيمة، إلا أنها لا بد وأن تتحقق أولاً كقيمة قبل أن تتحقق كقيمة استعمال. وذلك لأن السلعة المعدة للمبادلة لا تمثل قيمة استعمال لمالكها (أي لمنتجها) وإنما هي كذلك لغير منتجها.

ولكي تتبادل السلعة، التي هي نتاج وحدة إنتاجية تسهم بجزء، وبجزء فقط، من العمل الاجتماعي، لا بد أن تكون نافعة للآخرين، أي لا بد أن يكون لها قيمة استعمال اجتماعياً. فإنتاج ناتج اجتمع أفراد المجتمع، لسبب ديني مثلاً أو لآخر، على ألا يستخدمونه في إشباع حاجاتهم ينتهي بهذا الناتج إلى الضياع، إذ هو مرفوض اجتماعياً كشيء نافع. هذا الرفض يحول دون الناتج وإبراز ما فيه من محتوى أو من مادة في عملية التبادل. فالمنفعة إذن، وإنما المنفعة من وجهة نظر المجتمع، هي شرط قبول الناتج في التداول، شرط قابليته لأن يكون محلاً للمبادلة، أي شرط القيمة.

ولكن قد يكون للأشياء منافع دون أن يكون لها قيمة بالمعنى الاقتصادي. ذلك هو أمر الأشياء التي لا ينتجها أفراد المجتمع وإنما توجد في الطبيعة وتكون نافعة لهم، كالهواء وثمار الأشجار في المناطق الكثيفة الغابات. مثل هذه الأشياء قد يوجد في الطبيعة دون أن يعرفها الإنسان. واستخدامه لها رهن بمعرفتها واكتشاف أنها قد تفيده. ومع تطور معرفة الإنسان بوسطه الطبيعي يتزايد اكتشافه لمنافع الأشياء، وهو ما يتم من خلال التجربة الاجتماعية. ومن ثم كان اكتشاف منافع الأشياء وإقرار معايير يتعارف عليها اجتماعياً لقياس كميتها مسألة تاريخية، إذ هو اكتشاف يتحدد بنوع المجتمع وبدرجة تطوره.

وصلاحية السلعة لإشباع حاجة معينة ترد إلى الخصائص الطبيعية

للمواد التي تدخل في إنتاجها وإلى خصائص العمل الفردي الملموس الذي قام بإنتاجها. هذه الخصائص مجتمعة تجعل السلعة صالحة لإشباع حاجة معنة دون غيرها من الحاجات. فالقلم الرصاص مثلاً يصلح للاستعمال في الكتابة لأنه يصنع من مادة من طبيعتها أن تترك أثراً على الورق ولأنه أنتج بنوع من العمل له من الخصائص (الخبرة والمعرفة الفنيتين) ما يعطى للقلم الشكل الذي يجعله ملائماً للإمساك به عند الكتابة. إذا كان ذلك هو مصدر قيمة استعمال فإن قيمة الاستعمال هذه تصبح حقيقة فقط عند الاستعمال الفعلي للسلعة في الإشباع. هذا الاستعمال الفعلي يتم أثناء القيام بالنشاطات الاجتماعية المختلفة.

تلك هي قيمة استعمال السلعة، ماهيتها ومصدرها. صرورة وجودها وإنما على الصعيد الاجتماعي، كشرط لقابلية السلعة لأن تكون محلاً للمبادلة. أما قيمة السلعة فتخص قابليتها وقدرتها على أن تتبادل بغيرها. فالسلعة هي في ذات الوقت إذن قيمة استعمال وقيمة. كلاهما هي السلعة، ولكن كل منهما نقيض للآخر، أو إن شئت نفياً للآخر. إذ، أنت استعملت السلعة كقيمة استعمال في استهلاكك الخاص، كما إذا استخدمت نوعاً من الخضروات في إعداد وجباتك الغذائية المنزلية أو في الإنتاج، كما إذا استخدمته في وحدة إنتاجية تقوم بتجهيز وتعليف الأغذية المحفوظة، فإنك تكون قد استبعدت إمكانية استخدامها كقيمة، أي أن تلعب دوراً في التبادل. من ناحية أخرى إن أنت استخدمت السلعة في المبادلة، مباشرة في عملية مقايضة أو بصورة غير مباشرة بوساطة النقود، فإنك تحرم نفسك من استخدامها كقيمة استعمال.

في السوق تتقابل السلع وتتبادل فيما بينها رغم اختلاف منافعها، أي

رغم اختلاف خصائصها العينية وأشكالها. وهو ما يعني التجريد من قيم استعمالها في عملية المبادلة. وقد رأينا أن التبادل يتم، كما هو ثابت تاريخياً عند الوصول إلى حد معين في إنتاج شيء ما. بمعنى أن التبادل يبدأ بمبادلة الفائض عن حاجة الإنسان (في الإنتاج وفي بقية حياته الاجتماعية). فالوفرة النسبية وليست الندرة هي شرط المبادلة.

إذا كانت عملية المبادلة تجرد من قيم استعمال السلع، فإن هذه الأخيرة تتقابل بما لها من خصيصة اجتماعية تجعلها قابلة للمبادلة وتعبر عما فيها من محتوى مشترك. فهي تتقابل كقيم. وكما أن قيمة الاستعمال لا تصبح حقيقة إلا عند الاستعمال الفعلي للسلعة في الإشباع فإن القيمة لا تظهر إلا عند التبادل، بمناسبة علاقة اجتماعية قائمة على تقسيم العمل (أي على مساهمة كل منتج بجزء من العمل الاجتماعي). وهي تعبر عن نفسها، عند التبادل، في شكل معين، شكل القيمة الذي هو قيمة المبادلة، نسبة مبادلة سلعة بسلعة أي نسبة تقابل قيمتين أو أكثر. وهي نسبة تعكس كميات تناسبية تتبادل وفقاً لها السلع مع بعضها البعض. كيف تتحدد نسبة التبادل هذه؟

نعرف من التجربة أن نسب التبادل تختلف في حالة سلعة ما باختلاف السلع التي تتبادل معها. فإذا أخذنا المنسوجات كمثل، فإن متر النسيج يتبادل وفقاً لنسب مختلفة مع السلع المختلفة: يتبادل مثلاً بكيلة من القمح، وبنصف رطل من الحديد، وبثلاثين قلماً من أقلام الرصاص، وهكذا وتكون نسب تبادل هذه السلع مع النسيج هي على التوالي ١:١، ١:٢، ١:٣. ومع ذلك فقيمة هذا المتر من النسيج واحدة سواء عبر عنها بوحدات من القمح أو الحديد أو أقلام الرصاص أو غيرها. وهي تتميز وتستقل عن

النسب المختلفة لتبادل هذا المتر من النسيج مع غيره من السلع.

إلى جانب ذلك، القول بأن متر النسيج يتبادل مع الحديد وفقاً لنسبة معينة (أي أن قيمة متر النسيج يعبر عنه بكمية معينة من الحديد) يعني أن قيمة النسيج وما يعادلها من حديد تتساويان مع شيء ليس بالنسيج أو الحديد.. لأن معنى ذلك أنهما يعبران عن نفس المقدار من هذا الشيء الثالث في شكلين مختلفين. وعليه لا بد وأن يكون كل منهما، مستقلاً عن الآخر، قابلاً للترجمة إلى هذا الشيء الثالث الذي يمثل المقياس المشترك بينهما.

لإيضاح ذلك نستعير طريقة من أكثر طرق البرهنة استخداماً في الهندسة. نعرف أن المثلثات توجد بأشكال مختلفة وإن كانت كلها تشترك في أنها ذات ثلاثة أضلاع. إلى جانب المثلثات توجد المستطيلات ذات الأضلاع الأربعة التي تختلف أشكالها كذلك. كما توجد بصفة عامة الأشكال المتعددة الأضلاع المستقيمة. إلا أن المستطيلات والأشكال المتعددة الأضلاع يمكن تحليلها في النهاية إلى عدد من المثلثات تختلف أشكالها. ورغم اختلاف هذه الأشكال يمكن المقارنة بينها. لكي تتم هذه المقارنة لا بد من أن ترد مساحة أي مثلث - وهي تمثل محتواه أو مادته - إلى تعبير مشترك يختلف اختلافاً كبيراً عن شكله الظاهر. فإذا اكتشفنا من طبيعة المثلث أن مساحته تساوي $\frac{١}{٢}$ حاصل ضرب القاعدة في الارتفاع يمكن التوصل إلى المساحات المختلفة لكل أنواع المثلثات والأشكال المتعددة الأضلاع المستقيمة أياً كانت أشكالها.

ويمكن، بل ويتعين، أن نستخدم هذه الطريقة في الاستدلال بالنسبة لقيم السلع. إذ يلزمنا أن نرد كل قيم السلع (أي أن نترجم كل قيم السلع)

إلى تعبير مشترك بينها جميعاً، بحيث لا يكون التمييز بينها إلا بالقدر الذي تحتويه كل منها من هذا المقياس المشترك.

وبما أن قيم تبادل السلع ليست إلا وظائف اجتماعية لهذه الأشياء (إذ عن طريقها يتم التبادل بين أفراد المجتمع ويجري تنظيم نشاط الإنتاج القائم على المبادلة) ولا تتوقف على الخصائص الطبيعية لهذه الأشياء، تعين علينا أن نطرح أولاً السؤال الآتي: ما هي المادة الاجتماعية المشتركة بين جميع السلع، هذه المادة (أو المحتوى) الاجتماعية هي العمل. لإنتاج سلعة لا بد من أن ينفق في إنتاجها كمية من العمل. ونعجل بالقول بأن الأمر يتعلق بالعمل الاجتماعي. فالشخص الذي ينتج مادة لاستعماله المباشر، ليستهلكها بنفسه إنما ينتج ناتجاً لا سلعة. فهو يقوم بإعاشة نفسه ولا يشترك مع بقية المجتمع في نشاط اقتصادي. ولكن لإنتاج سلعة (ناتج يقبل في المبادلة) يلزم ليس فقط أن ينتج الشخص مادة تشبع حاجة اجتماعية (أي تكون نافعة لبقية أفراد المجتمع) وإنما أن يمثل عمله كذلك جزءاً لا يتجزأ من مجموع العمل الذي يبذل في المجتمع بأكمله. فعمله لا بد وأن يكون خاضعاً لتقسيم العمل في المجتمع. عمله هذا ليس، في النهاية، شيئاً بدون عمل الآخرين، وهو كجزء مطلوب لتكملة عمل الآخرين (باعتبار أن مجموع عملهم هو الذي يعطى في النهاية لكل المنتجين، ورغم تخصصهم، ما هو لازم للاستعمال في إشباع الحاجات النهائية أو في عملية الإنتاج).

فالنظر إلى السلع كقيم هو إذن نظر إليها كعمل اجتماعي مبلور، وهي لا تختلف في هذا الشأن فيما بينها إلا بالقدر الذي تمثل فيه أي منها كمية أكبر أو أقل من العمل. ولكن كيف تقاس الكميات من العمل؟ هنا نكون بصدد المظهر الكمي للقيمة. وتقاس كميات العمل بالوقت الذي يستغرقه

العمل.. بقياس العمل بالساعة أو اليوم أو الأسبوع، الخ.. ولتطبيق هذا المقياس نفترض أن العمل متوسط الحدة وترد كل أنواع العمل من حيث المهارة إلى العمل البسيط، أي ترد كل أنواع العمل المركب إلى العمل البسيط.

فالقيمة تتحدد إذن بوقت العمل (أي عدد ساعات العمل) اللازم لإنتاج السلعة، وهو وقت يتكون من الوقت الذي بذل في المرحلة الأخيرة من إنتاجها مضافاً إليه الوقت اللازم لإنتاج ما استعمل في إنتاجها من وسائل إنتاج (من أدوات (آلات ومباني وخلافه) ومن مواد جرى تحويلها، مواد موضوع العمل).. فإذا تعلق الأمر بإنتاج كوب من الزجاج مثلاً فقيمته تتحدد بوقت العمل الذي يبذل مباشرة في إنتاج الكوب وكذلك وقت العمل الذي بذل في سبيل إنتاج المادة الأولية التي يصنع منها وكذلك وقت العمل الذي بذل في إنتاج القدر من الآلات الذي استهلك في إنتاجه والقدر من المباني، وهكذا. هذا يعني أن وقت العمل اللازم لإنتاج السلعة يتكون من عمل حي يبذل في المرحلة الأخيرة لإنتاجها وعمل مخزون (أو متراكم أو ميت) بذل من قبل في إنتاج ما هو لازم من أدوات إنتاج تستعمل، بقدر، في إنتاج السلعة.

إذا كانت القيمة تجد مصدرها في العمل الاجتماعي (الحي والمخزون) فإنها تتحدد كمياً بكمية العمل اللازم لإنتاج السلعة. ولا يعني ذلك أنها تتحدد بعدد ساعات العمل التي تبذل فعلاً في إنتاج السلعة في ظل الظروف الفردية لوحدة الإنتاج. ذلك لأن ظروف هذه الوحدة الإنتاجية قد تكون أصعب أو أخف من الظروف الطبيعية والاجتماعية لإنتاج السلعة في المتوسط العام، **ولكنها تتحدد بعدد ساعات العمل اللازم اجتماعياً**.

ويقصد بذلك العمل اللازم في ظل حالة معينة للمجتمع، أي في ظل ظروف الإنتاج التي تسود في المتوسط فرع الإنتاج محل الاعتبار وتنتج فيه السلعة بمتوسط اجتماعي معين لحدة العمل ومهارة متوسطة للعمال. فإذا أدى استخدام الآلة استخداماً شائعاً في إنتاج سلعة معينة إلى إنقاص عدد ساعات العمل اللازمة لإنتاج وحدة من السلعة إلى النصف مثلاً، وبقي إلى جانب الوحدات الإنتاجية المستخدمة للآلة مشروعات تنتج بأدوات العمل السابقة وتستمر في إنتاج نفس الوحدة من السلعة بعدد ساعات العمل السابقة (التي هي ضعف عدد ساعات العمل اللازمة مع استخدام الآلة) فإن الوحدة المنتجة من السلعة استخداماً لأدوات العمل القديمة لا تمثل اجتماعياً إلا قيمة مساوية لقيمة الوحدة من السلعة التي تنتج باستخدام الآلة الحديثة رغم أنه قد بذل في الأولى ضعف ما بذل في الثانية من ساعات عمل.

فالعبرة إذن بظروف الإنتاج السائدة في المتوسط على الصعيد الاجتماعي بأكمله وليس بظروف الإنتاج التي تسود في بعض الوحدات الإنتاجية. القول بغير ذلك يؤدي إلى مكافأة المشروعات التي لا تزال تنتج السلعة بطرق أصبحت عتيقة، وهو ما يحول دون تطور قوى الإنتاج في المجتمع.

وإذا كانت القيمة تتحدد بكمية العمل (الحي والمخزون) اللازم اجتماعياً لإنتاج السلعة فإن هذه القيمة تتغير بتغير كمية العمل اللازم اجتماعياً لإنتاجها. وهذه الأخيرة تتوقف على التغير في القدرة الإنتاجية للعمل، أي على **إنتاجية العمل**. وإذا ما طرحنا جانباً القدرات الطبيعية والمكتسبة لمختلف الأفراد، تتوقف إنتاجية العمل أساساً:

* على الشروط الطبيعية التي يتم في ظلها العمل، كدرجة خصوبة الأرض وغنى المنجم وملائمة الظروف المناخية، إلى غير ذلك.

* وعلى تطور القوى الاجتماعية للعمل أي الزيادة في إنتاجية العمل الناشئة عن التغير في العوامل الاجتماعية المحددة لهذه الإنتاجية في ظل الإنتاج الرأسمالي، الإنتاج الكبير ودرجة تركيز رأس المال ونسبة استخدامه مع العمل - تقسيم العمل داخل المشروع، استخدام الآلة، تحسين الفنون الإنتاجية - الاقتصاد في الوقت والمسافة عن طريق استخدام طرق أحسن للمواصلات (النقل والمواصلات السلكية واللاسلكية) وكل وسيلة أخرى توضع تحت تصرف القوة العاملة من خلال تطبيق المبادىء العلمية على مشكلات الإنتاج المادي، مؤدية في النهاية إلى زيادة القوى الاجتماعية للعمل.

وعليه تتحدد قيم السلع بوقت العمل اللازم اجتماعياً لإنتاجها. تتناسب طردياً مع وقت العمل وعكسياً مع إنتاجيته.

⊛ ⊛ ⊛

رأينا إذن أنه لتحديد نسب تبادل السلع، أي قيمة مبادلتها، يلزمنا التعرف على قيمتها. وهي كقيم تجد مصدرها في العمل الاجتماعي المجرد وتقاس قدراً بكميات العمل (الحي والمخزون) اللازم اجتماعياً لإنتاجها. كميات يمكن قياسها بعدد من ساعات العمل. وإذا كانت القيمة تتحدد بهذه الكمية فهي تتغير بتغيرها. وتغير هذه الأخيرة يتوقف على إنتاجية العمل باعتبار أن كمية العمل اللازم لإنتاج السلعة تقل بزيادة إنتاجية العمل. كما رأينا أن هذا القول يصدق. كقاعدة عامة، بالنسبة لجميع السلع بما فيها قوة العمل رغم تميز هذه الأخيرة بوضع خاص في وسط السلع. تلك هي نظرية العمل في القيمة التي تقوم في الواقع على المساواة بين أفراد

المجتمع ومن ثم بين عمل كل منهم وعمل الآخرين على أساس أن كل الأعمال (على اختلافها) ما هي إلا صوراً من العمل الإنساني.

الآن وقد انتهينا من نظرية العمل في القيمة كأساس لتحديد شكل القيمة أي قيمة المبادلة، نستطيع أن نتخذ خطوة في سبيل تعميق تعرفنا للنقود من طريق التوصل إليها ابتداءاً من القيمة.

خامساً: من القيمة إلى النقود والثمن:

إذا كان الثمن هو التعبير عن القيمة النسبية للسلعة في صورة وحدات السلعة التي تلعب دور النقود، فالتوصل إلى تحديده لا بد وأن يمر من خلال النقود.

وإذا كانت النقود قد نشأت وتطورت كسلعة من السلع فإن المشكلة الأساسية في التعرف عليها تعرفاً يتنزه عن السطحية تتمثل ليس في مجرد بيان أن النقود من صلب السلع وإنما في بيان الكيفية التي تطورت بها سلعة، في مجال مبادلتها مع غيرها من السلع على أساس قيمتها، لتصبح نقوداً، أي لتصبح أداة اجتماعية تقوم بوظائف عدة في اقتصاد المبادلة في مراحل تطوره المختلفة. وعليه لكي نعمق تعريفنا للنقود، تعريفاً نستطيع أن نصل منه إلى الثمن، وكيفية تحديده، يلزمنا أن نرى:

* **أولاً**، تبلور شكل القيمة نحو شكل المكافىء العام (لقيم السلع)، أي نحو النقود، والتعرف على وظائف النقود.

* **ثانياً**، كيفية تفسير تحديد الثمن ابتداء من تحديد القيمة

١ ـ تطور شكل القيمة نحو شكل المكافىء العام ووظائف النقود:

يمكن القول أننا نستطيع الآن أن نحقق هدفنا، أي التوصل إلى تعريف نظري متعمق لمقولة النقود، بسهولة نسبية على أساس:

* ما قمنا به من عرض للمراحل التاريخية المختلفة لنشأة النقود وتطورها[١].

* وما اكتسبناه من وعي منهجي وأدوات نظرية بطرح مشكلة القيمة والثمن وبيان السبل المنهجية المختلفة إلى حلها والتحذير من الوقوع في الخلط بشأنها ودراسة نظرية العمل في القيمة.

على هذا الأساس نبدأ بدراسة تطور شكل القيمة نحو النقود لننتهي إلى بيان وظائف النقود.

(أ) تطور شكل القيمة، القيمة النسبية، نحو النقود:

نعرف الآن الفرق بين قيمة الاستعمال وبين القيمة. وأن القيمة، كظاهرة اجتماعية، تجد مصدرها في العمل الاجتماعي وتقاس بعدد ساعات العمل اللازم اجتماعياً لإنتاج السلعة. كما نعرف، وهذه نقطة أساسية لبدء هذه الخطوة الجديدة في خط سيرنا، **أن القيمة تكشف عن نفسها في مناسبة معينة، هي مناسبة التبادل كعلاقة اجتماعية بين الأفراد تتجسم مادياً في تبادل السلع، وهي تكشف عن نفسها في شكل معين هو قيمة المبادلة (كنسبة بين قيمتين). فهناك إذن فرق بين القيمة والشكل الذي تأخذه عند المبادلة. الشكل الذي يسود في اقتصاد المبادلة في المجتمع الرأسمالي هو الشكل النقدي. وهو يمثل بالنسبة لكل السلع شكلاً عاماً**

---

(١) انظر الفصل السابق.

لقيمة مشتركة بينها جميعاً يوجد مضاداً لشكلها العيني ويعرض كوضع قائم حالياً في صورة معقدة هي نتيجة تطور تاريخي طويل، تطوراً يلزم تحليله لفهم هذا الشكل النقدي.

في دراستنا لهذا التطور التاريخي نجرد من الأشكال الاجتماعية المختلفة التي عرفها - ويعرفها حتى الآن - اقتصاد المبادلة ونحاول رسم صورة مجردة لعملية التطور التي أدت إلى الوضع القائم حالياً المتمثل في الشكل النقدي كشكل عام يعبر عن قيم السلع. هذه العملية تأخذ مسار التطور من البسيط إلى الأكثر تعقيداً وتمر بأوضاع ثلاثة:

* **الوضع الأول**: يمثل مرحلة الأصل فيها أن الإنتاج يتم بقصد الإشباع المباشر لحاجات المنتجين وأن المبادلة لا تمثل إلا الاستثناء أي ما زالت ظاهرة هامشية بالنسبة لحياة المجتمع. يكون من محض الصدفة أن يتم تبادل سلعتين بكميات محددة **وتعبر قيمة السلعة (القيمة النسبية) عن نفسها في مادة سلعة أخرى وحيدة**. هنا تعبر قيمة السلعة المتبادلة عن نفسها في شكل يمكن تسميته **بالشكل الأولى أو البسيط** الذي لا يعرف إلا بصفة عرضية ولكنه يمثل الشكل الجنيني الذي يمر - مع تطور اقتصاد المبادلة - بسلسلة من التحولات ليصل إلى الشكل العام للتعبير عن القيمة.

* مع تطور اقتصاد المبادلة، في سبيله لأن يكون الظاهرة السائدة، تعبر **قيمة السلعة عن نفسها في مادة عدد من السلع في تزايد مستمر**، تزايداً يعكس توسع إنتاج المبادلة وتعدد علاقات التبادل إلى أن تصل إلى عدد لا حصر له. التزايد المستمر في عدد السلع التي يمكن الحصول عليها في المبادلة يعطي لقيمة السلعة فرصاً أوسع في أن تعبر عن نفسها في عدد متزايد من السلع. هنا تعبر قيمة السلعة عن نفسها في شكل يمكن تسميته **بالشكل المتمدد** الذي يعكس التزايد الكمي لعدد

السلع. ولكن هذا التزايد المستمر يصل إلى مرحلة يصعب معها التعبير عن قيمة السلعة بعدد لا نهائي من السلع الأخرى ويصبح من الضروري، لكي تسهل عملية التبادل، وينطلق اقتصاد المبادلة بالتالي نحو مرحلة يتمتع فيها بتوسع أكبر وتتطور المبادلة كظاهرة سائدة، نقول يصبح من الضروري أن يتغير الوضع كيفياً نحو وضع ثالث.

* **الوضع الثالث: يمثل إذن مرحلة سيطرة اقتصاد المبادلة وتعبر فيه قيم كل السلع عن نفسها في مادة سلعة واحدة يتم تجنيبها اجتماعياً لتقوم بهذه الوظيفة:** وظيفة التعبير عن القيم النسبية لكل السلع. هنا نكون بصدد ما يسمى **بالشكل العام** للتعبير عن القيمة النسبية للسلع والذي يعرض في صورة خاصة في الشكل النقدي للقيمة النسبية.

لنرى كلاً من هذه الأوضاع بشيء من التفصيل.

لكي نتبين الوضع الأول نأخذ مثل مبادلة سلعتين إحداهما بالأخرى ولنعبر عن علاقة التبادل بالمعادلة: ١ (أي وحدة من السلعة ١، ولتكن متراً من النسيج) = ٢ (أي وحدتين من السلعة ب، ولتكن ٢ كيلوجرام من السكر). لننظر أولاً إلى كل من طرفي هذه العلاقة على حده، وإنما باعتباره جزءاً من العلاقة. لنراهما من بعد ككل تكون من هذين الجزئين في علاقتهما العضوية.

فإذا نظرنا إلى السلعة أ باعتبارها الطرف الأول في العلاقة نجد أنه لا يراد استخدامها في الإشباع (لا ينظر إليها كقيمة استعمال وإنما كقيمة) أنها تلعب دوراً إيجابياً في هذه العلاقة، إذ هي التي تعبر عن قيمتها في السلعة الأخرى أي أن قيمتها ممثلة كقيمة نسبية (إذ يعبر عنها بالنسبة للسلعة الأخرى)، أي تأخذ **الشكل النسبي**[1] في علاقة التبادل. وإذا نظرنا إلى

---

(١) The relative form of value; la forme relative de la valeur.

السلعة ب، باعتبارها الطرف الآخر في العلاقة نجد أنها تمثل المادة التي تعبر فيها قيمة السلعة أ عن نفسها، أي أنها تلعب دوراً سلبياً فهي تمثل المساو أو المكافىء للسلعة أ، أي تأخذ **الشكل المكافىء**[1] في علاقة التبادل. يعتمد كل منهما على الآخر: أحدهما يعبر عن نفسه في الآخر. والثاني يمثل مادة هذا التعبير. وتأخذ قيمة السلعة الشكل النسبي (الذي يعبر عن نفسه) أو الشكل المكافىء (الذي يتم التعبير فيه) بحسب وجودها العرضي في إحدى جانبي المعادلة. وهو وجود يستمد صفته العرضية من الطبيعة العرضية لظاهرة التبادل نفسها التي ما تزال ظاهرة هامشية في مرحلة الانتقال من الإنتاج بقصد الإشباع المباشر لحاجات المنتجين نحو إنتاج المبادلة. لفهم ذلك يتعين علينا أن نتذكر بعض ما سبق قوله: بصفة عامة.

* لو أخذث السلعة بمفردها، أي في ذاتها، فإنها تمثل قيمة استعمال أي ناتج له خصائص عينية محددة يستمدها من الخصائص الطبيعية للمواد التي استخدمت في إنتاجه ومن خصائص العمل الفردي الملموس الذي أنتجها.

* ولو أخذت السلعة في علاقتها بالسلع الأخرى **بصفة عامة** (أي في علاقتها بالسلع كمحل للمبادلة بصفة عامة)، فإنها تمثل قيمة بمظهريها الكيفي (اشتراكها مع جميع السلع في أنها نتاج العمل الاجتماعي المجرد) والكمي (تمثيلها لكمية من العمل اللازم لإنتاجها). في التبادل بصفة عامة المهم هو القيمة بمظهريها. وفي عملية التبادل ذاتها تجريد من الصفات العينية لكل السلع.

* الوضع يختلف لو أخذت السلعة في علاقتها بسلعة أخرى بعينها، أي

---

(١) The equivalent form of value; la forme equivalente de la valeur.

لو أخذت في حالة علاقة بين سلعتين بالذات. فرغم أن علاقة التبادل تقوم بينهما لأنهما مشتركتان في خصيصة واحدة هي أنهما نتاج العمل الاجتماعي المجرد. أي أن كل منهما قيمة، فإنه يتعين أن نأخذ في الاعتبار، عند مبادلة سلعتين بالذات، الخصائص العينية لسلعة منهما. هنا نعود إلى المعادلة الممثلة لعلاقة التبادل بين السلعتين أ، ب، أي إلى المعادلة: ١ أ = ٢ ب.

وفقاً لوضع هاتين السلعتين في عملية المبادلة، في المعادلة. نجد أن السلعة أ تمثل قيمة في الوقت الذي تمثل فيه السلعة ب المكافىء لهذه القيمة. ولا يتم التعبير عن قيمة السلعة أ كبلورة للعمل الاجتماعي المجرد إلا كتعبير عن شيء له وجود موضوعي (في السلعة أ) مستقل عن الخصائص العينية لهذه السلعة.

ولكي يتم التعبير لا بد أن تجد السلعة أ من يشابهها من الناحية الكيفية. وهو السلعة ب التي تظهر من الناحية الكيفية كمساو للسلعة أ، أي كشيء من نفس نوع السلعة أ. إذ تمثل هي الأخرى جزءاً من العمل الاجتماعي المجرد، أي قيمة. ولكنها أي السلعة ب تمثل في نفس الوقت بما لها من خصائص عينية، قيمة استعمال يسعى إليها من وراء التخلي عن أ كقيمة. في هذه المعادلة إذن يعبر عن قيمة السلعة (أ) في الشكل العيني للسلعة ب. أي في قيمة استعمالها. أي أن الشكل العيني للسلعة التي تمثل المكافىء يصبح شكل القيمة للسلعة أ: جسم السلعة ب يمثل المرآة التي ينعكس فيها قيمة السلعة أ. تماماً كما أن الإنسان لا يرى نفسه في غياب المرآة، إلا في إنسان آخر وتأخذ قيمة أ معبراً عنها في قيمة استعمال ب الشكل النسبي للقيمة.

هذا من الناحية الكيفية. أما من ناحية التحديد الكمي للقيمة النسبية (نسبة تبادل أ مع ب)، فإن هذا التحديد يتم على أساس كمية العمل اللازمة لإنتاج وحدة كل من السلعتين، وبما أن قيم وحدات السلع ليست واحدة لاختلاف عدد ساعات العمل اللازمة لإنتاج كل منها فإن كمية معينة من السلعة أ (ولتكن وحده واحدة منها) يتبادل مع كمية معينة، قد تكون مخالفه، من السلعة ب (ولتكن وحدتين منها). المهم أن مقدار واحد من العمل يوجد في كل من جانبي المعادلة. فإذا ما تحددت نسبة التبادل فإنها لا تتغير إلا بالتغير أما في مقدار قيمة السلعة أ أو في مقدار قيمة السلعة ب أو في مقدار قيمة السلعتين (وإنما في اتجاهين مختلفين إذا كان التغير بنفس المعدل). . فإذا كانت نسبة مبادلة السلعة أ بالسلعة ب هي ١:٢. كما هو الحال في معادلتنا هذه (لأنه يلزم إنفاق ٨ ساعات من العمل لإنتاج الوحدة من السلعة أو أربع ساعات من العمل لإنتاج الوحدة من السلعة ب) وزادت إنتاجية العمل في الفرع المنتج للسلعة أ وأصبح من الممكن أن تنتج الوحدة الواحدة منها في ٤ ساعات بدلاً من ثمانية فإن نسبة مبادلة السلعة أ بالسلعة ب تصبح ١:١. هذا وليس من الحتم أن يحدث التغير في مقدار قيم السلع تغيراً كمياً في الشكل النسبي للقيمة، كما في حالة إذا تغيرت قيم جميع السلع في نفس الاتجاه وبنفس المعدل.

ذلك هو الوضع الأول الذي يمثل المرحلة الأولى من مراحل تطور الشكل النسبي للقيمة نحو المكافىء العام. وفيه يظهر المكافىء في شكل أولي أو بسيط ويعبر عن القيمة في شكل معين هو قيمة استعمال السلعة (ب في مثلنا هذا). هذه الأخيرة، أي قيمة استعمال السلعة ب، تعبر عن نقيضها. وهو القيمة (إذ استعمال السلعة كقيمة يستبعد استعمالها كقيمة

استعمال والعكس). وبما أن القيمة من نتاج العمل الاجتماعي المجرد وقيمة الاستعمال من نتاج العمل الفردي الملموس يكون هذا الأخير هو شكل التعبير عن الأول، أي أن العمل الفردي الملموس يكون شكل التعبير عن العمل الاجتماعي المجرد.

إلا أن هذا التمييز بين قيمة الاستعمال والقيمة لا يتم إلا بطريقة عرضية، إذ الأصل في هذه المرحلة أن الإنتاج يتم بقصد الإشباع المباشر لحاجات المنتجين ولا تظهر المبادلة إلا استثناء. ومن ثم يكون من محض الصدفة أن يتم تبادل السلعتين بكميات محددة.

ومع تطور إنتاج المبادلة وتعدد السلع المنتجة بقصد المبادلة تظهر نقائص هذا الشكل الأولي (العرضي) للقيمة[1]، إذ يعجز عن أن يدلنا على التساوي الكيفي والتناسب الكمي لسلعة ما (ولتكن السلعة أ) مع كل السلع القابلة للمبادلة معها. ولكنه يمثل، رغم عجزه هذا، جنين التطور الذي لا بد وأن يمر بسلسلة من التحولات قبل أن ينضج في الشكل النقدي (شكل المكافىء العام). المرحلة الثانية في هذا التطور تتمثل في الوضع الثاني، وضع **الشكل المتمدد للقيمة النسبية**. هذا الوضع يمكن تمثيله بالعلاقة التالية:

(١) الواقع أن كل ما يزودنا به هذا الوضع الأول الذي يتفق مع الظروف التي يتم فيها التبادل على نحو عرضي أن علاقة تبادل سلعة أ بسلعة ب تدل على أن:
- قيمة السلعة أ يعبر عنها كيفياً بأن السلعة قابلة للتبادل المباشر معها.
- قيمة السلعة أ يعبر عنها كمياً بأن كمية معينة من السلعة ب تتبادل مع كمية معينة من السلعة أ.

وحدة من السلعة أ =	- وحدة من السلعة ب أو - ٣ وحدات من السلعة جـ أو ٥ وحدات من السلعة د أو $\frac{١}{٢}$ وحدة من السلعة ن

هنا تعبر السلعة أ التي تبدأ بفعل العادة الاجتماعية في التميز عن عدد من السلع (وتلعب الدور الإيجابي في هذه العلاقة) في التعبير عن نفسها في مادة أكثر من سلعة، أي في مادة عدد من السلع لا يحدده إلا عدد السلع الموجودة في التداول. هنا تعبر قيمة السلعة أ عن نفسها بعدد لا حصر له من وحدات عالم السلع. تصبح كل سلعة أخرى مرآة لقيمة السلعة أ. هنا تقف السلعة أ بما لها من قيمة، في علاقة اجتماعية ليس فقط مع سلعة واحدة وإنما مع عالم السلع. ويكون لدينا شكل نسبي واحد متمدد وأشكال متكافئة متعددة في أجسام السلع الأخرى (ب، جـ، د، ن). في هذا الوضع تظهر القيمة نفسها لأول مرة كبلورة للعمل الإنساني دون تمييز بين أنواع العمل المختلفة، وتظهر متميزة بطريقة أوضح عن قيمة الاستعمال، إذ توجد في وضع تقابل مع عدة أجسام طبيعية لسلع أخرى. ومع هذا التعدد اللانهائي لمعادلات القيمة لم يعد يهم الشكل الخاص لقيمة الاستعمال التي تعبر فيه قيمة السلعة عن نفسها. هذا على عكس الوضع الأول الذي يمثل فيه تبادل السلعتين بكميات محددة مجرد حادثة عرضية. تختفي العلاقة العرضية بين السلعتين ويبقى قدر القيمة النسبية

للسلعة أ دون تغيير سواء عبر بها بالسلعة ب أو السلعة جـ أو بعدد لا حصر له من السلع يملكها عدد كبير من المالكين.

واضح أن هذا الوضع الثاني يمثل تطوراً بالنسبة للوضع الأول، إذ لم **تعد المبادلة تتم بكميات محددة على سبيل الصدفة وإنما كقانون ينظم التبادل بين الأفراد. ولكن هذا الوضع الثاني، الذي يمثل الشكل المتمدد للقيمة النسبية، يظل غير كامل. نظراً لأن سلسلة السلع التي تعبر فيها السلعة أ عن نفسها سلسلة طويلة وقابلة للزيادة مع تطور إنتاج المبادلة.** الأمر الذي يترتب عليه تعدد الشكل المكافىء تعدداً كبيراً يحد من تطور جديد للمبادلة. إذ ما يزال أي تعبير عام للقيمة (النسبية) مشترك بين السلع جميعاً مستبعداً حيث تمثل كل السلع الأخرى المكافىء العام للسلعة التي تريد التعبير عن قيمتها. **لكي يمكن التوصل إلى هذا التعبير العام المشترك بين جميع السلع لا بد أن يصل بنا التطور إلى وضع تعبر فيه قيم جميع السلع عن نفسها في شكل سلعة واحدة تمثل شكل المكافىء العام.** وهو ما يتحقق في الوضع الثالث.

وينتج الوضع الثالث تاريخياً من تطور اقتصاد المبادلة في صيرورته ليكون الظاهرة السائدة حيث تصبح كل السلع على قدم المساواة. هذا التطور يوصلنا إلى شكل **المكافىء العام** لجميع السلع. هذا الوضع يمكن تمثيله بالعلاقة التالية:

٢ وحدة من السلعة ب
٣ وحدة من السلعة جـ
.
٥ وحدة من السلعة د
$\frac{1}{2}$ وحدة من السلعة ن

= وحدة من السلعة أ

كما يمكن التعبير عنها في صورة خاصة على النحو التالي:

وحدة من السلعة أ
٢ وحدة من السلعة ب
٣ وحدة من السلعة جـ
٥ وحدة من السلعة د
نصف وحدة من السلعة ن

= ٢ أوقية من الذهب

هنا تعبر كل السلع عن قيمتها النسبية بسلعة واحدة تمثل شكل المكافىء لها، أي المكافىء العام. وتظهر كل السلع بالنسبة لهذا المكافىء ليس فقط كمساوٍ له من الناحية الكيفية وإنما كذلك كمقادير من القيمة يمكن مقارنتها باستخدام هذا المكافىء العام. وتتميز قيمة كل سلعة ليس فقط عن قيمة استعمالها هي وإنما كذلك عن قيم استعمال السلع الأخرى جميعاً، إذ لم تعد تعبر عن نفسها إلا في قيمة سلعة واحدة تمثل المكافىء العام.

ويتم التوصل إلى هذا الشكل من خلال التجربة الاجتماعية (في عملية طويلة من الانتقاء الاجتماعي) عن طريق قيام كل السلع بتجنيب سلعة من السلع التي بدأت تتميز بوضع خاص في المبادلة لتقوم بهذه الوظيفة، وظيفة التعبير عن القيم النسبية لكل السلع. ذلك أن وجود السلع كقيم

ظاهرة اجتماعية تعبر عن قيام الإنتاج على أساس من تقسيم العمل وتخصص المنتجين في إنتاج منتجات للتبادل. ويتم التعبير عن الوجود الاجتماعي لهذه الظاهرة بمجموع العلاقات الاجتماعية بين المتبادلين التي تجد بلورتها المادية في السلع. فإذا كان وجود السلع كقيم ظاهرة اجتماعية تعين أن يكون الشكل العام للقيم شكلاً معترفاً به اجتماعياً. هذا هو ما نقصده بالقولُ بأن التوصل إلى شكل المكافىء العام إنما يتم من خلال التجربة الاجتماعية التي تجعل من مادة السلعة إلى تمثل المكافىء العام الشرنقة الاجتماعية التي تحتوي كل أنواع العمل الاجتماعي. أي أن هذه السلعة (التي هي في الأصل نتاج لعمل معين) تكتسب خصيصة اجتماعية بمقتضاها تعبر عن قيم كل السلع الأخرى (التي هي نتاج العمل الاجتماعي المجرد). وعليه يمثل شكل المكافىء العام اختزالاً لكل أنواع العمل الملموس إلى الخصيصة المشتركة بينها جميعاً أي كونها عمل اجتماعي بصفة عامة، الأمر الذي يجعل من الممكن مقارنتها كما بعضها ببعض.

إذا ما أصبح لسلعة ما وظيفة اجتماعية تتمثل في أن تكون المكافىء العام الذي تعبر فيه كل السلع عن نفسها، واحتكرت تلك السلعة هذه الوظيفة مستبعدة كل ما عداها من السلع من القيام بها نكون بصدد السلعة التي تلعب دور النقود ونكون قد توصلنا إلى الصورة النقدية للمكافىء العام أو إلى الشكل النقدي للقيم النسبية لكل السلع.

❀ ❀ ❀

على هذا النحو يكتمل تطور الشكل النسبي للقيمة نحو شكل المكافىء العام ماراً بأوضاع ثلاثة:

في الوضع الأول حيث لا تكون المبادلة إلا ظاهرة هامشية عرضية نجد الشكل العرضي وفيه يتم التعبير عن قيمة سلعة معينة في شكل سلعة واحدة تمثل مكافئاً واحداً يوجد بطريقة عرضية. . . في الوضع الثاني، مع تطور المبادلة في سبيلها إلى أن تصبح الظاهرة السائدة، نجد الشكل الممتد يتم فيه التعبير عن قيمة سلعة واحدة في شكل عدد لا نهائي من الشكل المكافىء ما يلبث أن يعوق أي تطور جديد للمبادلة، الأمر الذي يلزم معه تجنيب سلعة يتم التعبير في قيمتها عن قيم كل السلع بعددها اللانهائي هنا نجد الوضع الثالث وتلعب فيه هذه السلعة دور المكافىء العام. فإذا ما أصبح هذا الدور ممثلاً لوظيفتها الأساسية واحتكرت دون غيرها من السلع القيام بهذه الوظيفة نجدنا بصدد السلعة التي تلعب دور النقود. وهي في قيامها بهذا الدور إنما تؤدي وظائف معينة، بالتعرف عليها نستكمل تعريفنا لمقولة النقود

(ب) وظائف النقود

لأداء اقتصاد المبادلة لا بد من النقود بدءاً من استعمالها في الإنتاج، إذ بواسطتها يحصل المنتج على ما هو لازم لقيامه بالإنتاج، وفي مقابلها يتخلى عما أنتجه لا بد من استعمالها بواسطة المستهلك الذي يحصل بواسطتها على السلع المشبعة لحاجاته لا بد من استعمالها في تجدد الإنتاج، إذ عن طريقها يستطيع من يحصل على الدخول الناتجة عن ملكية وسائل الإنتاج (كما هو الشأن في الأغلب من الحالات) أن يحتجز جزءاً من دخله يخصصه هو أو غيره للتوسع في عملية الإنتاج في فترة تالية إذا أردنا أن نفرد الوظائف التي تقوم بها النقود في اقتصاد المبادلة وجدنا أنها تقوم بوظيفة أساسية هي وظيفتها كمقياس للقيم ابتداء من هذه الوظيفة تقوم

بوظيفتها كوسيط في التبادل ووظيفتها كمخزن للقيم. لنرى كلاً من هذه الوظائف بشيء من التفصيل.

١ - **النقود كمقياس عام للقيم**[1]: هذه هي الوظيفة الأساسية للنقود. وندرسها هنا على افتراض استخدام الذهب كنقود افتراضاً لا يهدف إلا إلى تبسيط العرض. وتتمثل هذه الوظيفة في أنها تزود السلع بالمادة التي تعبر فيها عن قيمها أي في تمثيلها لهذه القيم كمقادير من نفس الطائفة، كيفياً متشابهة (لأنها كلها من نتاج العمل الاجتماعي) وكمياً يمكن مقارنتها ببعضها البعض إذ لا تختلف إلا بقدر ما فيها من هذا العمل الاجتماعي (أي من محتوى مشترك). وبفضل هذه الوظيفة، وبفضلها فقط، تصبح السلعة (الذهب في حالتنا هذه) نقوداً.

وليست النقود هي التي تجعل السلع قابلة للقياس. وإنما العكس فقيم السلع يمكن قياسها بسلعة واحدة بعينها لأن هذه السلع كقيم هي عمل إنساني مبلور، ومن ثم قابلة للقياس. وهو ما يحول السلعة التي تقاس بها قيم هذه السلع إلى مقياس عام، أي نقود (بعبارة أخرى، يمكن قياس السلع بقيمة سلعة واحدة تصبح المقياس العام أي النقود لأنه يمكن رد هذه القيم إلى محتوى مشترك - إلى مادة مشتركة - يمكن قياسها. تلك المادة هي العمل الاجتماعي، تقاس بوقت العمل أي بعدد ساعاته).

فإذا ما عبرت القيمة النسبية لسلعة معينة بعدد من وحدات النقود نكون بصدد الشكل النقدي لهذه القيمة، أي الثمن. وإذا كان لقيمة السلعة وجود فعلي في السلعة نفسها، رغم أنها غير مرئية، فإن الثمن لا يمثل إلا

---

(١) Masure of value; la mesure de la valeur.

تعبيراً ذهنياً لا يوجد إلا في مخيلة الأفراد. ومن ثم وجب على الأفراد أصحاب السلع أن يعبروا عنه كلاماً أو كتابة على السلعة نفسها لكي ينقل إلى العالم الخارجي. ورغم أن الثمن لا يوجد إلا في مخيلة الأفراد فإنه يتوقف كلية على المادة الفعلية للنقود، فلو فرضنا مثلاً وجود أكثر من سلعة تستخدم كنقود، ولتكن الذهب والفضة والنحاس، فإن وحدة واحدة من سلعة ما، وليكن الطن من الحديد، تساوي نصف أوقية من الذهب و ١٢ أوقية من الفضة و ٢ طن من النحاس. ويكون لهذه السلعة ثلاثة أثمان تختلف حسب المادة الفعلية للنقود. وعليه يمكن القول بصفة عامة أنه في استخدام أكثر من معدن نفيس في سك النقود، أي كمقياس للقيم، يكون للسلعة الواحدة أكثر من ثمن.

فإذا ما عبر عن قيم كل السلع بكميات من سلعة واحدة (الذهب في حالتنا هذه)، أي يكون لها أثمان معبراً عنها بكميات من الذهب، يصبح من الممكن مقارنتها بعضها ببعض وقياسها. هنا تثور الحاجة فنياً لوحدة لقياس كميات السلعة التي تلعب دور النقود وهي الذهب. وقد كانت المعادن النفيسة تمتلك، قبل أن تصبح نقوداً، وحدات قياس عيني هي وحدات وزنها، وقد تمثلت وحدة القياس العيني هذه في الرطل ;POUND LIRA; LIVRE الذي هو وحدة الوزن، يمكن تجزئته إلى أوقيات كما يمكن تجميعه إلى وحدات أكبر (الطن مثلاً). ولما استخدمت هذه المعادن كنقود استخدمت وحدة الوزن، الرطل، كوحدة لقياس الكميات من المعدن التي تعادل قيمة السلع أي لقياس الأثمان وهذا ما يفسر أنه في جميع الحالات التي تستخدم فيها العملات المعدنية استمد الاسم الذي أعطى لوحدة قياس الثمن من الأسماء التي كانت موجودة من قبل لوحدات قياس

وزن المعادن التي تصنع منه هذه العملات (POUND, LIVRE). هنا نكون بصدد ما يسمى بمعيار قياس الثمن أو بقاعدة الثمن[1]

ويتعين ألا نخلط بين النقود كمقياس للقيم والنقود كقاعدة للثمن فالأمر يتعلق بوظيفتين مختلفتين للنقود ولكن ثانيتهما مترتبة على أولهما. فكمقياس للقيم تؤدي النقود وظيفة تحويل قيم كل السلع المتباينة إلى أثمان، أي إلى كميات من الذهب. هنا نقاس السلع بوصفها قيم. وكقاعدة لقياس الثمن تقيس النقود هذه الكميات من الذهب. وهي تقيس هذه الكميات بوحدة قياس كميات الذهب (وهي وحدة الوزن: الرطل، الأوقية، الدرهم). وعليه لكي يستخدم الذهب كقاعدة لقياس الثمن يتعين أن يؤخذ وزن منه كوحدة لإيضاح هذا الفرق نورد المثل الآتي: الكمية من السلعة أ التي أنتجت في ثمان ساعات من العمل = الكمية من الذهب التي تنتج في ثمان ساعات من العمل. هنا يكون الذهب، كنقود، قد أدى وظيفته كمقياس للقيمة. لقياس كمية الذهب هذه تؤخذ وحدة وزن الذهب، الأوقية أو الرطل، كوحدة. لنفرض أن كمية الذهب التي تنتج في ثمان ساعات تزن ٢ درهم وأن الكمية من السلعة التي تنتج في ثمان ساعات تساوي وحدة واحدة من هذه السلعة: وحدة من أ = ٢ درهم من الذهب. ويكون ثمن هذه الوحدة من السلعة أ درهمان. ويكون الدرهم هو وحدة قياس الثمن أي قاعدة الثمن.

هنا يصبح اسم وحدة الوزن، الدرهم مثلاً، اسماً للعملة وتحتوي قطعة العملة المعدنية التي يكتب عليها درهم وزناً من المعدن مساوياً لدرهم، أي يتساوى الوزن الحقيقي للعملة مع الوزن الاسمي المثبت عليها

---

(1) The standard of price, étalon de prix.

وما يمثله من اسم نقدي. ولكن تداول النقود المعدنية ما يلبث أن يظهر فرقاً بين الاسم النقدي الجاري للأوزان المختلفة للمعدن النفيس (الذهب) الذي يؤدي وظائف النقود وبين الأوزان الفعلية التي كانت هذه الأسماء تمثلها في البداية. فلو أن وحدة العملة تحتفظ باسمها POUND إلا أن ما تحتويه من ذهب أصبح يقل كثيراً عن الرطل. ويرجع ظهور هذا الفرق إلى أسباب تاريخية من أهمها الأسباب الآتية:

* استيراد النقود من مجتمعات متطورة نسبياً لكي تستخدم في مجتمعات أقل تطوراً. وهو ما حدث في روما في أيامها الأولى حيث كانت قطع الذهب والفضة تتداول في البداية كسلع أجنبية (مصدرها اليونان أساساً). ولم تتطابق أسماء هذه القطع النقدية الأجنبية مع أوزانها الأصلية في مجتمعات نشأتها.

* مع تراكم الثروة كانت المعادن الأنفس تحل محل المعادن الأقل. الفضة محل النحاس والذهب محل الفضة. ويبقى الاسم الأصلي لتحمله العملة الجديدة رغم اختلاف الأوزان. فكلمة بوند POUND (الجنيه الاسترليني) كانت الاسم النقدي المعبر عن رطل من الفضة عند استخدامها كنقود. وعندما حل الذهب محل الفضة كمقياس للقيم احتفظ بنفس الاسم للتعبير عن العملة الذهبية بنسبة ١ : ١٥ فيما يتعلق بعلاقة قيمة الفضة بقيمة الذهب. وعليه أصبحت كلمة بوند (الجنيه) تتميز، كاسم نقدي، عن نفس الكلمة كاسم لوحدة الأوزان (الرطل) وأصبحت العملة تحمل اسماً يدل على وزن يفوق ما فيها من معدن.

* ما قام به الملوك والأفراد لقرون عديدة من تخفيض في قيمة النقود إلى الحد الذي لم يبق معه من أوزان قطع النقود الأصلية إلا اسمها[1]

---

(١) أنظر في هذا المعنى ما يقوله المقريزي عن صك النقود المعدنية في الدولتين الأموية والعباسية

وقد حولت هذه العوامل التاريخية الانفصال بين الاسم النقدي والاسم الوزني للعملة إلى عادة مستقرة في المجتمع، إذ يستمر أفراد المجتمع في قبول العملة النقدية في التداول رغم أن وزنها الحقيقي أصبح يقل عن وزنها الأسمى. وتحظى العملة بقبول عام اتفاقي ما يلبث أن تعطيه الدولة بتدخلها الصبغة القانونية. هنا نكون بصدد النقود **المعدنية الرمزية**. هذه النقود تمثل نقطة البدء في ظهور النقود الورقية، وذلك على النحو الذي سنراه عند الكلام عن النقود كوسيط في التبادل.

وفي نهاية الأمر نصل إلى تعبير عن الأثمان أي عن كميات الذهب التي تتحول إليها قيم السلع في مخيلتنا، بأسماء العملات، فبدلاً من القول بأن كيلة القمح تساوي نصف درهم من الذهب نقول أنها تساوي جنيهاً. على هذا النحو تعبر السلع عما تساويه بأثمانها وتستخدم النقود كوحدة محاسبية (أو حسابية UNIT OF ACCOUNT: UNITE DE COMPTABILITE) في كل حالة نكون فيها بصدد التعبير عن قيمة السلعة في شكلها النقدي.

وبيان استخدام النقود **كوحدة للحساب** أن العد لازم للإنسان لتحقيق أغراض مختلفة منها معرفة المركز المالي للشخص أو المشروع في نهاية فترة نشاط معينة. للقيام بالعد لا بد من وحدة الحساب أي وحدة يتم على أساسها الحساب خاصة إذا تعلق الأمر بأشياء عينية ذات وحدات قياس عيني مختلف. وتصبح النقود وحدة حساب بالنسبة للسلع التي تعبر عن نفسها بالنقود، وعليه يكون الجنيه المصري مثلاً أو الليرة اللبنانية وحدة يتم

* ص ٥٩ ـ ٦٢ من كتاب «إغاثة الأمة بكشف الغمة، أو تاريخ المجاعات في مصر»، دار ابن الوليد، بيروت، ١٩٥٦.

المحاسب بمقتضاها وتدفع الديون على أساسها

وتظهر أهمية استخدام النقود كوحدة محاسبية بصفة خاصة بالنسبة للمشروع الرأسمالي. فنحن نعلم أن هذا المشروع يقوم على الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج ويهدف إلى تحقيق الربح النقدي من وراء اتخاذ قرارات الإنتاج، وهو يهدف عادة إلى تحقيق أقصى ربح نقدي. يحصل عليه إذا ما توصل إلى أكبر إيراد بأقل نفقة ممكنة. المشروع الرأسمالي يسعى إذن إلى تحقيق الرشادة الاقتصادية. لتحقيق ذلك يتعين عليه ان يقوم بالحساب. حساب ما تحمله من نفقة تغطي كافة ما يستخدم من مدخلات في الإنتاج، وحساب الإيراد الذي يحصل عليه من بيع كمية معينة من السلعة أو السلع التي ينتجها. ولكي يمكن القياس بالحساب الخاص بعناصر عينية مختلفة (يختلف بالنسبة لها القياس العيني: وحدات من قوة العمل، كيلوجرامات من الغزل مثلاً، وحدات من الطاقة المحركة، عدد من الآلات، مساحة معينة من الأرض وهكذا) لا بد من القياس النقدي. ولكي يمكن القيام بالقياس النقدي لا بد من:

* وحدة الحساب النقدي (النقود).
* وتطور تكنيك أو فن الحساب نفسه، أي تطور المحاسبة في داخل المشروع (كوسيلة للرقابة على سيرة وهاد للسلوك الرشيد).

وعليه لا يكون من قبيل الصدفة أن تتطور النقود والفنون المحاسبية مع تطور المشروع الرأسمالي في مدن إيطاليا ابتداء من القرن الرابع عشر[1]. ومع اهتمام الدولة الرأسمالية بالحد من انعدام الرشادة على صعيد

---

(١)

Cf. J. Fourestie, La Compabilite. P.U.F., 1961, p. 34 et sqq. B. Victor Morgan. A History of Money. Pelican Books, London, p. 39 & sqq.

المجتمع في الاقتصاد الرأسمالي واهتمام الدولة التي تسعى للانتقال للاشتراكية بتحقيق الرشادة الاقتصادية ليس فقط على مستوى الوحدة الإنتاجية وإنما كذلك على مستوى المجتمع بأكمله تمس الحاجة إلى تطور المحاسبة على مستوى المجتمع (المحاسبة الاجتماعية) وذلك طبعاً في ظل اقتصاد المبادلة النقدي (على نطاق متسع في الاقتصاد الرأسمالي، وعلى نطاق يسعى إلى أن يكون في ضيق مستمر في مرحلة الانتقال الاشتراكية)[1].

إذا ما قيست قيم كل السلع بالنقود، وتم التعبير عنها بوحدات النقد، أي كان لها أثمان، أصبح من الممكن للنقود أن تقوم بوظيفتها كوسيط في مبادلة هذه السلع.

٢ ـ النقود كوسيط في التبادل[2]: ابتداء من وظيفتها كمقياس للقيم تتوسط النقود بين هذه القيم عندما يتم تبادلها بواسطة الأفراد. إذ بفضلها يستطيع المنتجون المباشرون التخلي عن السلع التي لا يحتاجون إليها (في الاستعمال النهائي أو في الإنتاج) في سبيل الحصول على النقود ثم استخدامها كقوة شرائية، في الحصول على ما هو لازم لهم. هنا يتم استخدام النقود في مجال التداول، أي في السوق، وإنما بين المنتجين الذين ينتجون على أساس من تقسيم العمل الاجتماعي في ظل إنتاج المبادلة البسيطة. يضاف إلى ذلك أن الفرد الواحد يستطيع أن يستخدم

(١) Cf. M. Dowidar, Les Schemas de reproduction et la methodologie la planification socialiste. Editions Tiers - Monde, Alger, 1964, ch. III - M. Dowidar, Les Relation entre la Comptabilite Nationale et les autres Systeme Comptables; le system d'input - output et le system des balances - IDEP, Dakar, Juillet 1973.

(٢) Medium of exchange; intermédiaire d'échange.

النقود كقوة شرائية في شراء قدر من السلع يبيعه بعد حين محققاً الربح النقدي، هنا تكون النقود قد استخدمت كوسيط في التبادل ولكن في مجال التداول فقط (أي في سوق) ونكون قد استخدمت في النشاط التجاري مما يستلزمه من رأس مال تجاري[1]. إلا أن استخدام النقود كوسيط في التداول، في شراء السلع في مرحلة معينة ثم بيع السلع في مرحلة لاحقة قد يتعدى مجال التداول إلى مجال الإنتاج، يتم ذلك عندما تتحول النقود (كمخزن للقيم) إلى رأس مال تصبح دورته الوسيط الذي نحقق به دورة الإنتاج وتجدد الإنتاج. وهو ما يحدث في إنتاج المبادلة الرأسمالية عندما تصبح الظاهرة السائدة حيث يسيطر رأس المال على الإنتاج.

وعليه يلزمنا لفهم وظيفة النقود كوسيط في التبادل، أي كقوة شرائية عامة، أن ندرسها في تطورها في ظل اقتصاد المبادلة ومع التفرقة بين إنتاج المبادلة البسيط وإنتاج المبادلة الرأسمالية.

في إنتاج المبادلة البسيط حيث يقوم المنتجون بالإنتاج على أساس من تقسيم العمل ويهدفون إلى إشباع حاجاتهم من خلال التبادل يكون الهدف من التبادل في النهاية هو الحصول على سلعة للاستعمال الشخصي أما في الاستهلاك أو في تجدد الانتاج. في مرحلة أولى من مراحل إنتاج المبادلة البسيط كانت مبادلة السلعتين تتم على نحو مباشر، بالمقايضة دون تدخل النقود. هنا تنتهي عملية التبادل بانتقال قيم الاستعمال وتغييرها للأيدي. ولكن في التداول النقدي تمثل عملية المبادلة عملية تحول للسلع

(1) أنظر في مفهوم رأس المال التجاري ومراحل تطوره كتابنا مبادىء الاقتصاد السياسي، الأساسيات، السابق الإشارة إليه، الباب الثاني

في مجال التداول، وهو تحول يتم على مرحلتين:

* في مرحلة أولى يتخلى المنتج عن السلعة كقيمة استعمال ويستعملها كقيمة، ويحصل في مقابلها على النقود. هذه هي مرحلة البيع في السوق: يتخلى عن القمح مثلاً في مقابل النقود كبلورة للقيمة.

* في مرحلة ثانية يتم التخلي عن النقود كشكل المكافىء العام لجميع السلع (كقوة شرائية) في مقابل سلعة أخرى يسعى إليها كقيمة استعمال (يستعملها في الاستهلاك النهائي أو في الإنتاج). هذه هي مرحلة الشراء الذي يتم هو الآخر في السوق: يتخلى عن النقود ويحصل على النسيج مثلاً.

هاتان المرحلتان تتممان في مجال التداول عملية المبادلة: التخلي عن ناتج عمل في سبيل الحصول - من خلال النقود - على ناتج عمل آخر، ونكون بصدد تداول للعمل الاجتماعي المتبلور مادياً في شكل السلع. ويعتبر تمام عملية التبادل أمراً حيوياً لكل منتج وعدم تمامها ضربة قاضية له. وذلك لأن التقسيم الاجتماعي للعمل قد جعل عمله وحيد الجانب (أي عملاً متخصصاً في إنتاج سلعة بعينها) بالقدر الذي تكون به حاجاته متعددة الجوانب (وهو ما يعني اعتماده على عمل الآخرين). عملية التبادل هذه يمكن التعبير عنها في شكل: سلعة - نقود - سلعة. وهو شكل يبين بوضوح النقود كوسيط في التبادل، ولكنه التبادل بين المنتجين.

وبتمام عملية التبادل بين منتجين لا تكف النقود عن التداول، إذ تداول السلع مستمر. وما دام تداول السلع مستمراً لزم استمرار تداول النقود. بعبارة أخرى، تداول السلع هو الذي يستلزم تداول النقود. وتأخذ حركة النقود شكل حركة مستمرة تنتقل من يد لأخرى معبرة عن حركة

السلع أثناء تغييرها لشكلها في عمليات التبادل. وما دامت النقود لازمة لتداول السلع ثار التساؤل عن القدر من النقود اللازم لتداولها. ويمكننا أن نتصور ولو مؤقتاً أن هذا القدر يتحدد بمجموع أثمان السلع المتداولة، فإذا كانت أثمان السلع ثابتة فإن مجموع الأثمان يتوقف على كمية السلع المتداولة، بعبارة أخرى تتوقف كمية النقود اللازمة لتداول السلع على كمية هذه السلع وأثمانها[1]. غير أن وحدة النقود (القطعة النقدية أو الورقة النقدية، ولتكن الجنيه أو الليرة مثلاً) قد تتداول في خلال الفترة الواحدة أكثر من مرة. فالجنيه قد يستعمل في اليوم الواحد في أكثر من عملية شراء. كما إذا استخدمته في شراء كمية من الخضروات وأخذه بائع الخضروات واستعمله في نفس الوقت لشراء وزن معين من اللحم ثم استعمله الجزار في نفس اليوم في شراء قدر معين من البقول. في هذه الحالة يكون الجنيه قد استخدم ثلاث مرات في نفس الفترة الزمنية، اليوم في مثلنا هذا، كوسيط في عمليات تبادل سلع ذات قيمة مساوية لثلاثة جنيهات. في هذه الحالة نقول أن سرعة تداول وحدة النقد مساوية لـ ٣. فإذا أخذنا سرعة تداول النقود في الاعتبار تحددت كمية النقود اللازمة

---

(١) وعليه تتحدد كمية النقود المتداولة بمجموع أثمان السلع المتداولة (وبالسرعة المتوسطة لتداول النقود). ولا تكون أثمان السلع هي التي تتحدد بكمية النقود كما هو شائع. ويؤسس هذا الرأي الخاطىء، الذي مؤداه أن الأثمان هي التي تتحدد بالكمية المتداولة من وسيط التبادل وأن هذه الأخيرة تتوقف على كمية المعادن النفيسة في البلد، هذا الرأي يؤسس على أن السلع تكون بلا أثمان عندما تدخل التداول وأن النقود تكون بلا قيمة عندما تدخل. إذا ما دخلت السلع والنقود في التداول فإن جزءاً من خليط السلع يتم تبادله بجزء من كومة المعادن النفيسة. واضح بعد دراستنا لنظرية القيمة والنقود والأثمان أن هذا الرأي خاطىء على أساس أن السلع تدخل التداول مزودة بأثمانها وأن النقود تدخل التداول مزودة هي الأخرى بقيمتها. القول بذلك لا يستبعد أثر ما يتم من تقلبات لأثمان السلع وقيمة النقود.

لتداول كمية معينة من السلع بمجموع أثمان هذه الكمية مقسوماً على سرعة النقود.

تلك هي وظيفة النقود كوسيط في التبادل البسيط. وانبثاقاً من هذه الوظيفة تأخذ النقود شكل القطع المعدنية، إذ هي كبيرة القيمة في حجم صغير، يسهل تجزئتها إلى قطع صغيرة يكون لكل منها كل خصائص المعدن النفيس وتتمتع بصلابة تجعلها قادرة على مقاومة أكبر للتحات الذي يصيبها أثناء التداول وتمكن من استمرارها في التداول فترات طويلة. وقد رأينا أنه في بداية استخدام قطع المعادن النفيسة كوسيط في التبادل كانت لها قيمة اسمية تتفق مع قيمة ما فيها من وزن من المعدن، أي مع قيمتها الحقيقية. ثم ما لبثت أن تدخلت عوامل تاريخية أدت إلى ظهور الفرق بين القيمة الاسمية لقطعة النقود وقيمتها الحقيقية، بين وزنها الأسمى ووزنها الحقيقي. الأمر الذي انتهى إلى وجود النقود المعدنية الرمزية كوسيط في التبادل. في هذه الحالة تصبح القطع المعدنية رمزاً ويكف الوزن الفعلي عن أن يكون المكافىء لما تقول هي به (بما هو مكتوب عليها) أي مجرد رمز لوزن المعدن الذي يفترض أن تحتويه رسمياً. ثم ما تلبث التشريعات، أي تدخل الدول عن طريق القانون، أن تفرض لهذه القطع المعدنية السعر القانوني، أي تلزم الأفراد بقبولها كوسيط في المبادلة.

هذا الانفصال بين القيمة الاسمية والقيمة الحقيقية للنقود المعدنية يتضمن كواقع اجتماعي، **إمكانية كامنة**: إمكانية الاستغناء عن القطع المعدنية برموز من مادة أخرى، كمعادن أخرى أو حتى الورق تؤدي نفس الغرض كالقطع المعدنية. أي تكون وسيط التبادل. ذلك أن تعود أفراد الجماعة على قبول ما يرمز للمعدن يجعلهم على استعداد لقبول رمز آخر

يؤدي وظيفة وسيط التبادل وليكن الورق. ولكن استغلال هذه الإمكانية الكامنة وخلق النقود الورقية، كظاهرة سائدة[1]، يرتبط بوجود مؤسسات خاصة بالنقود تهدف إلى تحقيق الربح من عملية خلق النقود الورقية في اقتصاد تصبح فيه ظاهرة المبادلة ظاهرة مسيطرة تستلزم التوسع المستمر في النقود كوسيط للتبادل مع التوسع في تداول السلع المرتبط بالتوسع في الإنتاج. هنا نكون بصدد البنوك الرأسمالية التي تخلق النقود الورقية، أولاً كنقود نائبة (عن النقود المعدنية) في مرحلة أولى، يمكن تحويلها إلى المعادن ثم كنقود غير نائبة في مرحلة ثانية تفرض الدولة على الأفراد قبولها كوسيلة في التبادل (أي يكون لها سعر قانوني) دون إمكانية تحويلها إلى معادن (أي يكون لها سعر إلزامي). هذه النقود الورقية التي تجد أساسها في النقود المعدنية (الرمزية) ما تلبث أن تتطور لتقضي على النقود المعدنية (على الأقل الرئيسي منها المتمثل في القطع المصنوعة من المعادن النفيسة) وتحل محلها على النحو الذي رأيناه في الفصل الأول الخاص بنشأة النقود وتطورها.

---

(١) وقد عرفت المجتمعات السابقة على الرأسمالية النقود الورقية، وإنما كظاهرة غير سائدة على صعيد المجتمع الإنساني. وذلك كالنقود التي كانت مستعملة في الصين وكتب عنها المقريزي في المرجع السابق الإشارة إليه، ص ٦٨ ـ ٦٩. وقد وصف ابن بطوطة (١٣٠٤ ـ ١٣٧٨) في رحلته المعروفة (تحفة الأنظار في غرائب الأمصار وعجائب الأسفار) هذا الورق وصفاً دقيقاً ونصه «وأهل الصين لا يتبايعون بدينار ولا درهم جميع ما يتحصل ببلادهم من ذلك يسكونه قطعاً. وإنما بيعهم وشراؤهم بقطع من الورق. كل قطعة منها قدر الكف. مطبوعة بطابع السلطان وتسمى الخمس والعشرون قطعة منها بالمشت بباء موحدة وألف ولام مكور وشين معجم مسكن وتاه معلوة. وهو بمعنى الدينار عندنا. وإذا تمزقت في يد إنسان حملها إلى دار كدار السك عندنا فأخذ عوضها جدداً ودفع تلك. ولا يعطى على ذلك أجرة لا سواها، لأن الذين يتولون عملها لهم الأرزاق التجارية من قبل السلطان. وقد وكل بتلك الدار أمير من كبار الأمراء. وإذا مضى الإنسان إلى السوق بدرهم فضة أو دينار يريد شراء شيء لم يؤخذ منه. ولا يلتفت عليه حتى يصرفه بالمشت ويشتري به ما أراده».

وظيفة الوسيط في التبادل يقوم بها إذن إما السلعة التي تقوم بدور النقود، النقود المعدنية، أو ما ينوب عنها، النقود الورقية النائبة. وما ينوب عنها يصبح بدوره صورة أخرى للنقود تمثل امتداداً لتطورها، هي صورة النقود الورقية ذات السعرين الإلزامي والقانوني.

وبدون قيام النقود بهذه الوظيفة، كوسيلة في التبادل، لم يكن يتم تداول السلع في بداية تطور اقتصاد المبادلة. وذلك أن كلاً من المتبادلين كان يتخلى عن السلعة في اللحظة التي يحصل فيها على النقود. أي أن حصوله على النقود كان شرط تخليه عن السلعة. ولكن مع تطور إنتاج المبادلة وتداول السلع ظهرت عوامل جعلت من الممكن أن يفصل زمنياً بين التخلي عن السلعة والحصول على مقابلها النقدي. من هذه العوامل اختلاف الفترة الإنتاجية للسلع المختلفة (فبينما يستلزم إنتاج كمية من القمح بين ستة وسبعة شهور يمكن إنتاج عدد من أمتار النسيج في فترة لا تطول عن أيام معدودة)، اختلاف مواسم إنتاج السلع بالنسبة للسوق ومن ثم اختلاف المسافة التي يتعين على كل منها أن تقطعها في طريقها إلى السوق. كل هذه العوامل وغيرها تؤدي إلى أن أحد المتعاملين قد يكون مستعداً للبيع في الوقت الذي لا يكون فيه المتعامل الآخر مستعداً بعد للشراء، هنا يكون البائع على استعداد لبيع سلعة موجودة فعلاً بينما يظهر المشتري باعتباره مجرد ممثل لنقود مستقبلة (لا يحصل عليها إلا بعد أن يبيع هو سلعته التي لا يمكن أن تظهر في السوق إلا في وقت لاحق). في مثل هذه الحالات، ومع ازدياد أهمية التبادل كضرورة لإشباع الحاجات وتجدد الإنتاج في الفترات المتعاقبة، يقبل البائع أن يتخلى عن السلعة أولاً دون أن

يحصل على مقابلها النقدي في مقابل أن يتعهد له المشتري بدفع الثمن في وقت لاحق. هنا يكون البائع دائناً والمشتري مديناً بالمقابل النقدي لكمية السلعة المباعة. ويكون البائع قد ائتمن المشتري على هذا المقابل النقدي بإعطائه أجلاً أو مهلة للوفاء به. في هذه الحالات:

* تؤدي النقود أولاً وظيفتها كمقياس للقيم عند تحديد ثمن السلعة المباعة.

* وهي تظهر في نفس الوقت كوسيلة شراء مثالية: إذ يتخلى البائع عن السلعة في مقابل وعد بالوفاء (أي التزام بالدفع من جانب المشتري).

* ورغم انتقال السلعة إلى المشتري تبقى النقود في يده (تبعد عن التداول إما نهائياً أو مؤقتاً).

* وفي اليوم المحدد للوفاء، اليوم الذي ينهي فترة الائتمان، تدخل النقود في التداول كوسيلة يستخدمها المدين في الدفع، أي كوسيلة للمدفوعات[1]. ولكنها تدخل في التداول في وقت تكون فيه السلعة قد تركته فعلاً إلى خارج التداول (لاستعمالها في الاستهلاك أو الإنتاج).

في هذه الحالات يظهر تحول السلع بمظهر جديد (ينفصل فيه التخلي عن السلعة عن استلام المقابل النقدي) لا تؤدي فيه النقود وظيفتها كوسيط في التبادل، إذ يتم التخلي عن السلعة دون تدخلها ولكنها تتدخل في مرحلة لاحقة كوسيلة للمدفوعات. وبهذا لم تعد النقود الوسيلة اللازمة لتمام التبادل وإن كانت تستخدم كوسيلة للمدفوعات.

لعلنا لاحظنا أنه في هذه الحالات يعطي البائع للمشتري أجلاً

(1) Means of payment; Moyens de paiment.

نقود . يمنحه ائتماناً ، ينقل إليه السلعة التي يبدأ المشتري في استعمالها ويمكنه في نفس الوقت من الاحتفاظ بالنقود لحين حلول موعد الوفاء. هنا تجتمع في المشتري صفتان: كمشتري هو يحتفظ بسلعته (التي لم يحن موعد بيعها بعد) وإنما في شكل نقدي (إذ لم يعط للبائع المقابل النقدي لسلعته)، وكمدين هو يهدف إلى الاحتفاظ بالنقود ليتمكن من سداد ديونه (أي كوسيلة دفع) عندما يحين وقت الوفاء، إذ عدم قيامه بالوفاء يؤدي إلى بيع السلعة جبراً. وعند الوفاء يحصل البائع على النقود التي تمكنه من أن يحصل على أية سلعة يريدها. وعليه يصبح الشكل النقدي (النقود) هدفاً في ذاته من التبادل، وذلك نظراً لضرورة اجتماعية تنشأ من عملية التداول نفسها (وجود فاصل زمني بين التخلي عن السلع والحصول على النقود) ونكون بصدد التحول نحو النقود كهدف من التبادل باعتبارها الشكل المطلق لقيمة المبادلة (أي أن الهدف من التعاقد يصبح، بصفة عامة، قيمة المبادلة في شكلها المطلق، الشكل النقدي).

ظهور وظيفة النقود كوسيلة للدفع - في مجال تداول السلع - يرتبط إذن بالفاصل الزمني بين التخلي عن السلعة وبين الوفاء بالثمن، أي بالائتمان الذي يمنحه الدائن للمدين. وفي هذه الوظيفة للنقود، كوسيلة للدفع، تكمن إمكانية تحول النقود ذاتها إلى نوع آخر هو النقود الائتمانية. بمعنى آخر تبرز النقود الائتمانية مباشرة من وظيفة النقود كوسيلة للمدفوعات. فشهادات المديونية المعبرة عن السلع المتداولة تتبادل هي نفسها في التداول لنقل هذه الديون لأشخاص آخرين. وابتداء من هذا التداول تستطيع البنوك المتخصصة خلق وسائل الدفع عن طريق منح الائتمان. من ناحية أخرى تتسع وظيفة النقود كوسيلة للدفع باتساع نظام الائتمان نفسه. ولكي تبرز هذه النقود

الجديدة، كظاهرة سائدة[١] **لا بد من شروط لا يعرفها إنتاج المبادلة البسيط ولا تتوافر إلا في إنتاج المبادلة الرأسمالي. وهذه النقود الائتمانية لا تلبث أن تتطور وتكاد تغطي ما عداها من نقود ورقية ومعدنية مساعدة (وذلك فيما يخص التبادل في داخل الاقتصاد القومي)[٢]**

تطور اقتصاد المبادلة يشهد إذن تطور النقود إلى النقود الائتمانية ابتداء من استعمالها كوسيلة للمدفوعات وهي بصفتها هذه تتخطى مجال التداول لتتغلغل في مجال الإنتاج تغلغلاً يزداد عمقاً مع إنتاج المبادلة الرأسمالي، تصبح النقود الهدف الذي يلازم كل التعاقدات على أساس أن

---

(١) عرفت المجتمعات السابقة على الرأسمالية الإقراض أي منح الائتمان فعرفت مصر الفرعونية في عصر الأمبراطورية القديمة منح المدير أحلاً في الوفاء، انظر ص ١٠٩ من كتاب

J. Pirenne, Histoire de L'Egypte ancienne, Edition Albin Michel, Paris. Tom 1. p. 194.

كما كانت المعابد وسلطات المدينة والمشروعات الخاصة تقوم بالإقراض في بابليون ومدن الإغريق. ولكنها كانت تستخدم مواردها الخاصة أساساً ولا تلجأ إلى قبول الودائع وإعادة إقراضها إلا على نحو ثانوي للغاية. وكانت كمية الإئتمان صغيرة بالنسبة لحجم الثروة الكلية في المجتمع وفي العصور الوسطى الأوروبية تطورت أعمال الصيارفة (البنوك) مع الكمبيالة، وقد أدخلت إلى أورُوبا في بداية العصور الوسطى بواسطة التجار المصريين، انظر:

R Owen, Egypt and Europe: from French Expedition To British Occupation, in, R. Owen and B. Suttchiff (eds.) Studies in the Theory of Imperialism, Longman London, 1972, p. 197

ولكن أعمال الإقراض هذه تختلف عن أعمال البنوك الحديثة، كما سنراها فيما يلي من دراستنا في أمرين: الأول، أن رجال البنوك كانوا يلجئون بصفة أساسية إلى استخدام مواردهم الشخصية في الإقراض وبصفة ثانوية إلى قبول الودائع وإعادة إقراضها والثاني. أن إجراءات التحويل من حساب لحساب كانت معقدة الأمر الذي لم يستخدم معه هذا التحويل كوسيلة للدفع إلا في حدود ضيقة وسنرى فيما بعد أن الذي يميز الجهاز المصرفي الرأسمالي هو أن البنك بزيادة إقراضه أو إنقاصه يزيد في كمية وسائل الدفع أو ينقصها، أي أنه عن طريق منح الإئتمان أو منعه يزيد البنك من كميه النقود أو ينقص منها انظر Morgan المرجع السابق الإشارة إليه ص ٥٨ ـ ٦

(٢) أصبحت الغالبية الساحقة من المعاملات تسوى في الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة بوسائل الدفع التي تخلقها البنوك التجارية، أي بالنقود المصرفية بالتوسع في إقراض التجار والاستعمال المتزايد للكمبيالة، انظر Morgan، المرجع المشار إليه، ص ٢٧.

الهدف من التعاقد هو قيمة المبادلة في شكلها المطلق، أي في شكل النقود وتتحول الأجور والإيجارات والريع والضرائب وغيرها من المدفوعات من مدفوعات عينية إلى مدفوعات نقدية. هذا التحول يتوقف على شروط الإنتاج نفسه، أي على التحول المستمر في الإنتاج إلى إنتاج مبادلة واتساع السوق عن طريق التحول في علاقات الإنتاج نفسها في الزراعة والصناعة. فانفصال وسائل الإنتاج عن المنتجين المباشرين (عن طريق تملك طبقة غير طبقات المنتجين المباشرين أنفسهم) يؤدي بقوة العمل إلى أن تصبح سلعة ويجعل من الهدف المباشر للإنتاج ليس إشباع حاجات هؤلاء المنتجين المباشرين وإنما الربح. ولكي ينتج هذا الأخير ويتحقق يتخذ من يسيطر على وسائل الإنتاج القرارات الخاصة بعمليات البيع والشراء: شراء السلع اللازمة لعملية الإنتاج واستخدام النقود كوسائل للدفع (لدفع الأجور وأثمان المدخلات المادية وريع العقارات، إلى غير ذلك) وتسويق السلع المنتجة، وهنا كذلك تستخدم النقود كوسائل للدفع. وتكون بذلك قد تغلغلت النقود كوسيلة للدفع في مجال الإنتاج بعد أن كانت لا تقوم بهذه الوظيفة إلا في مجال التداول في الإنتاج السابق على الرأسمالية الذي يقوم أساساً على عمل أفراد العائلة (أو عمل العبيد حسب الأحوال) وعلى استخدام مواد للإنتاج هي من إنتاجهم في الغالب، هنا يكون استخدام النقود كوسيلة دفع في مجال الإنتاج مظهر سيطرة رأس المال على الإنتاج[1].

❀ ❀ ❀

(١) وعنيه يكون من الطبيعي أن يستعمل استخدام النقود كوسيلة لدفع الإلتزامات (أي اشتراط الوفاء النقدي بدلاً من الوفاء العيني) سلاحاً لتغيير شكل التنظيم الاجتماعي للإنتاج في المجتمعات السابقة على الرأسمالية تغييراً يمكّن رأس المال من أن يجد في السوق قوة العمل كسلعة، وهو ما كان=

* يحدث في المستعمرات بعد فتحها وبدء استغلال مواردها مباشرة بواسطة المشروعات الرأسمالية، وخاصة في إفريقيا السوداء. فإذا أخذنا ما حدث في الكونجو الديمقراطية (التي كانت تعرف بالكونجو البلجيكية) كمثال، نجد أن سكانه كانوا يعيشون، قبل السطرة البلجيكية المباشرة في أواخر القرن التاسع عشر، في شكل قبائل أبوية على درجات مختلفة من التقدم المادي والفني، وكانت ملكية الأرض جماعية وكان العمل الأساسي لأفراد القبيلة يتمثل في نوع من الزراعة تستخدم أدوات معينة وجمع الثمار والصيد. وكان اقتصادها يقوم في الغالب على نوع من الاكتفاء الذاتي. هذه القبائل كانت تعيش تارة في تناحر وتارة في ترابط، وفي أواخر القرن الخامس عشر كانت تمثل وحدات مملكة باكونجو Bakongo وعلى رأسها ملكها أو مانيكونجو Manikongo ولكنها ما لبثت أن توصلت إلى استقلال فعلي وإن ظلت تعترف بالسيادة النظرية للملك، انظر ص ١٢٧ من كتاب
R Oliver and J D Fage, A Short History of Africa, Penguin Books, London, 1972.

ومن أواخر القرن الخامس عشر عرفت هذه الجماعات غزوات تجار الرقيق الأوروبيين، يستخدمون كل وسائل العنف لصيد أفراد القبائل وإرسالهم إلى المزارع الرأسمالية في أمريكا تزويدها بالقوة العاملة الرخيصة، محققين في نفس الوقت أرباحاً من تجارة الرقيق التي تسهم في تركيم رأس المال في الاقتصاد الرأسمالي. هنا يصبح الرجل نفسه سلعة حتى ولو كان يتمتع في جماعته بمركز ملك أو شيخ قبيلة، انظر ص ١٣ وما بعدها من كتاب:

B. Davidson, L'Afrique ancienne, Maspero, Paris, 1973. Tome 1.

وانظر كذلك كتابنا، مبادىء الاقتصاد السياسي، السابق الإشارة إليه والمراجع الواردة به. ولما بدأ رأس المال البلجيكي في استغلال موارد الكونجو على نحو مباشر بإقامة مشروعات رأسمالية وجدت السلطات الاستعمارية صعوبة في الحصول على القوة العاملة الضرورية لاستغلال هذه الموارد وذلك لرفض أفراد الجماعات الإفريقية العمل في هذه المشروعات (وقد أكد تقرير اللجنة التي شكلت في ١٩٢٤/١٩٢٥ لدراسة مشكلة الأيدي العاملة حيوية هذه المشكلة)، انظر

Rapport de la Commission pour l'etude du problème de la main - d'oeuvre, Congo Belge (1924 - 1925), Bruxelles 1928

وللتغلب على هذه الصعوبة اتخذت السلطات الاستعمارية نوعين من الإجراءات:

- أولهما هو فرض ضريبة على الرؤوس (أي ضريبة على الشخص بوصفه شخصاً) على أن تدفع نقداً. هذه الضريبة كانت في واقع الأمر غير محدودة المقدار، وفي ١٩١٠ اقتصر فرض هذه الضريبة على البالغين من الذكور. لدفع هذه الضريبة كان على هؤلاء أن يتركوا القبيلة والعمل في داخل تنظيمهم الاجتماعي هذا للعمل في المشروعات البلجيكية في مقابل أجر نقدي. على هذا النحو يؤدي فرض الضريبة نقداً (أي استخدام النقود كوسيلة للدفع) إلى خلخلة التنظيم الجماعي لعملية الإنتاج في القرية تمهيداً لتحويلها وتحويل أفراد القبيلة إلى عمال أجراء. أي أن قوة العمل تصبح سلعة.

ومُوجز القول بالنسبة للنقود كوسيط في التبادل:

* أن الخصيصة الأساسية للنقود كوسيط في التبادل هي القبول العام لها بواسطة أفراد المجتمع. وهو قبول لم ينشأ بين عشية وضحاها وإنما وجد من خلال عملية تاريخية طويلة ابتداء من النقود السلعية ومارّاً بالنقود المعدنية إلى النقود الورقية والنقود الائتمانية. أساس هذا القبول العام هو الثقة بكملها سلطان الدولة أي السلطة النقدية للدولة.

* أن السلع التي استخدمت كوسيط في التبادل، على أساس من استخدامها كمقياس للتقييم . كانت مرغوبة لذاتها، لأن لها قيمة استعمال، في مرحلة أولى. ثم أصبحت بالإضافة إلى أنها مرغوبة لذاتها مرغوبة كوسيط في التبادل على أساس قدرتها على أن تكون مقياساً عاماً لجميع القيم. وانتهى بها الأمر إلى أن يقتصر دورها على أداء وظائف النقود.

* أن وسائل الدفع التي يعرفها اقتصاد المبادلة تمثلت لما يقرب من أربعة وثلاثين قرناً في قطع معدنية أو أوراق بنكنوت ناشئة أو نقود مصرفية تستند على ودائع حقيقية.

* أن أوراق البنكنوت غير القابلة للتحول إلى معادن نفيسة انبثقت من النقود المعدنية عندما أصبحت ـ نتيجة للتطور ـ نقوداً رمزية مفسحة بذلك المجال لأي شيء آخر غير المعادن لأن يلعب دور الرمز في عالم التداول النقدي. كما أن النقود المصرفية انبثقت من النقود

---

* وثاني هذه الإجراءات كان يتمثل في العمل الجبري، أي السخرة، وقد كانت تستخدم حتى في المشروعات الخاصة. في مرحلة أولى كانت السخرة وسيلة شائعة تلجأ اليها الحكومات الاستعمارية (انظر ص ٢٤ من كتاب Oliver and Fage، السابق الإشارة إليه). ثم أصبحت السخرة غير مشروعة قانوناً. ورغم ذلك تستعمل حتى الحرب العالمية الثانية في عدد من المشروعات الخاصة بحجة اعتبار الحكومة الاستعمارية هذه المشروعات من قبيل «المشروعات الحيوية» (انظر ص ٧٥ من كتاب J. Wooddis, Africa السابق الإشارة إليه).

كوسيلة للمدفوعات في حالة منح الائتمان. هاتان الصورتان من النقود - النقود الورقية الإلزامية والنقود المصرفية - تمثلان تطوراً حديثاً في تاريخ النقود.

* إن النقود في تطورها كوسيلة للمدفوعات اعتباراً من وظيفتها كوسيط في التبادل تتخطى مجال التداول وتغلغل في مجال الإنتاج تغلغلاً يزداد عمقاً مع إنتاج المبادلة الرأسمالي إذ مع تطور علاقات الإنتاج الرأسمالي القائمة على انفصال وسائل الإنتاج عن قوة العمل وتحول الإثنين إلى سلعة تتحول كل المدفوعات اللازمة للإنتاج من مدفوعات عينية إلى مدفوعات نقدية وعليه لكي يتم الإنتاج لا بد أن يستخدم رأس المال النقدي في شراء السلع اللازمة للإنتاج وعلى الأخص قوة العمل.

* إن الأنواع الأخيرة من النقود أصبحت، رغم حداثتها، تمثل وسيط التبادل وأداة لتسوية المدفوعات الأساسية قاضية بذلك أو تكاد على أنواع النقود التي انبثقت منها. وهكذا من القديم ينبثق الجديد ليكون وسيلة للقضاء عليه في عملية التحول المستمر. وقد يكون وسيلة للقضاء على النقود جميعاً إذا ما اختفى اقتصاد المبادلة الرأسمالي.

* أن النقود بأنواعها المختلفة تستمر في أداء وظيفتها كوسيط في التبادل وأداة لتسوية المدفوعات طالما هي احتفظت بثقة الجمهور فيها، وهي ثقة لا تنفصل وجوداً وعدماً عن حالة النشاط الاقتصادي في مجموعه ومن ثم يمكن تصور أوضاع اقتصادية يفقد فيها الجمهور ثقته في النقود. في هذه الحالة تكف النقود عن أداء وظيفتها كوسيط في التبادل وأداة للمدفوعات، وقد يعود بنا الحال إلى التبادل العيني، أي المقايضة، كما يحدث في حالات الأزمات العنيفة أو التضخم المتناهي في الاقتصاديات الرأسمالية.

❁ ❁ ❁

استخدام النقود كوسيط في التبادل يفترض تمام عملية التبادل أي التخلي عن السلعة في مرحلة أولى في مقابل النقود، وهو البيع، ثم التخلي عن النقود في مرحلة ثانية في مقابل سلعة أخرى، وهو الشراء. إذا ما اقتصر الأمر على المرحلة الأولى فإن النقود لا تقوم بدور وسيط التبادل. وإنما تقوم بوظيفة أخرى، بوظيفتها كمخزن للقيم، ذلك لأن من تخلى عن السلعة عن طريق البيع لا يحصل على مقابل سلعي لها وإنما يختزن قيمتها في شكل نقدي. لنرى إذن وظيفة النقود كمخزن للقيم.

٣ النقود كمخزن للقيم[1]: كمقياس للقيم تمثل النقود تجريداً مستقلاً عن الأشياء التي تستخدم كنقود وكوسيط في التبادل وأداة للمدفوعات تختلف النقود من مكان لآخر وفقاً لنوع النقود المستخدم لأداء هذه الوظيفة. ولكن في مجتمع معين، في وقت معين تتحدد الأشياء التي تستعمل كوسائل للدفع دون أن يمكن أن يحل محلها شيء آخر في هذا الشأن. ولكن الأمر يختلف عن ذلك بالنسبة للنقود كمخزن للقيم أو كأداة احتفاظ بالثروة، إذ أن وسائل الاحتفاظ بالثروة لا تقتصر على الأشياء التي تستخدم كوسائل للمدفوعات وإنما يوجد إلى جانبها صور أخرى للاحتفاظ بالثروة. وإليك بيان ذلك.

الثروة هي: كما رأينا من قبل، مجموع ما يوجد تحت تصرف المجتمع أو الفرد من قيم استعمال في لحظة زمنية معينة. أي من منتجات تخصص للاستعمال النهائي، إشباع الحاجات النهائية، ومنتجات يعاد استخدامها في عملية الإنتاج. وهي على هذا النحو تنبع من الإنتاج أياً كان

---

(١) Stock of value; stock de valeur

شكله الاجتماعي وسواء أكان بقصد الإشباع المباشر لحاجات المنتجين او بقصد المبادلة.

وفي اقتصاديات المبادلة، تمثل الثروة قيمة تتحدد بكمية العمل الاجتماعي اللازم لإنتاج السلع المكونة للثروة. وهي كقيمة يمكن الاحتفاظ بها في صور مختلفة. ففي الاقتصاد الرأسمالي يمكن الاحتفاظ بالثروة في شكل سلع منقولة، كمية من القمح مثلاً، أو في شكل عقار، أرض زراعية أو منزل يشترى ويحصل على ريعه، أو في شكل مشروع فردي يقام أو شركة يتم تكوينها، أو في شكل شهادات إدخار أو سندات تشترى، أو في شكل أسهم لشركة من الشركات. او في شكل إيداع للنقود في بنك للإدخار. أو في شكل تركيم لحساب دائن في البنك، أو في شكل اكتناز لقطع معدنية أو لأوراق البنكنوت.

أياً كانت الصور التي يحتفظ فيها بالثروة فهي لا تخرج عن طائفتين كبيرتين:

* الأشياء التي لها قيمة في ذاتها، أو ما يسمى بالثروة الحقيقية
* والديون.

وإذا نظرنا إلى الأمر من وجهة نظر المجتمع إذا ما تصورناه مغلقاً أي لا يدخل في علاقات مع بقية أجزاء المجتمع العالمي أو من وجهة نظر المجتمع الإنساني في مجموعه فإن الطائفة الأولى فقط هي التي تعد من قبيل الثروة، إذ هي التي تمثل أشياء يمكن استخدامها في إشباع الحاجات بطريق مباشر إذا تعلق الأمر بمنتجات استهلاكية أو بطريق غير مباشر إذا ما كنا بصدد منتجات إنتاجية. أما إذا نظرنا إلى الأمر من وجهة نظر فرد معين. فالدين الذي له في مواجهة الغير إي حقه الشخصي يمثل جزءاً من

ثروته. كذلك الأمر بالنسبة لبنك من البنوك، وإنما مع فارق، أن ديون البنك نوعان نوع أول ينشأ عن الائتمان الذي يمنحه البنك ويضع به تحت تصرف الأفراد وسائل دفع في صورة نقود مصرفية أي نقود ودائع. تلك هي الديون التي تتداول وتعتبر نوعاً من النقود. ونوع ثان يتمثل في الديون التي للبنك لدى الغير كديون لا تتداول ولا يمكن خلق وسائل دفع جديدة بمناسبتها. وهذه الديون تعتبر من صور الاحتفاظ بالثروة.

هناك إذن صور متعددة للاحتفاظ بالثروة. إحدى هذه الصور تتمثل في النقود. وما عداها من الصور يتمثل في بدائل النقود للاحتفاظ بالثروة. وتسمى الصور المختلفة للثروة اصطلاحاً بالأصول، لأنها تمثل الجانب الإيجابي للذمة المالية للأفراد. أي أن أصول هذه الذمة قد تأخذ صوراً مختلفة من بينها النقود. ويمكن تحويل الثروة في عملية تداولها من صورة إلى أخرى. فالمنزل مثلاً، وهو صورة من صور الثروة، يمكن تحويله إلى كمية من السلع المنقولة، وذلك بالتخلي عنه في مقابل هذه الكمية. والسلع يمكن تحويلها إلى نقود، وهكذا. ولكن تحويل كل صور الثروة لا يتم بنفس السهولة والسرعة، فالتخلص من عقار بقصد تحويله إلى صورة أخرى من صور الثروة أصعب من تحويل مال منقول إلى صورة أخرى من صورة الثروة. ولكن أسهل وأسرع صور الثروة تحويلاً إلى صور أخرى هي النقود، بما تتمتع به من قبول عام وبما تمثله من سند ملكية خاصة عام يعطي لحامله حقاً في الحصول على كل ما يمكن تملكه في السوق. ويطلق على مدى قابلية أصل من الأصول للتحول إلى صورة أخرى في السوق اصطلاحاً درجة سيولة هذه الأصل. **والنقود كصورة من صور الاحتفاظ بالثروة هي أكثر الأصول سيولة**، وذلك لأنها تتمتع بأكبر قابلية وسرعة

للتحول إلى صور الثروة الأخرى. ويمكن ترتيب صور الثروة من حيث درجة السيولة على النحو التالي: النقود السائلة CASH - حقوق الدائنين (بلا أجل، ثم بأجل قصير) وهي تتداول في السوق النقدي - الأوراق المالية (أي الأسهم التي تمثل أنصبة في ملكية رأس مال شركة معينة، والسندات التي تمثل حق دائنيه في صورة صكوك يسهل تداولها) وهي تتداول في سوق الأوراق المالية أي البورصة - السلع المنقولة - المحل التجاري «باعتباره منقولاً معنوياً من حيث طبيعته القانونية» - العقارات «الأراضي الزراعية والأراضي المبنية».

وإذا احتفظنا بعناصر الثروة في صورة نقدية فإننا نختزن القيم التي تمثلها الثروة في النقود. وتكون النقود قد قامت بذلك بوظيفتها كمخزن للقيم لأن عملية التبادل لم تتم، أي في حالة لم تقم فيها النقود بوظيفتها كوسيط للتبادل، ذلك أن الحصول على النقود في مقابل التخلي عن الصور الأخرى للثروة لم يعقبه شراء تستخدم فيه النقود، وإنما انتهى إلى الاحتفاظ بالنقود.

فإذا ما احتفظ بهذه القيم في صورتها النقدية بقصد حجبها عن التداول إطلاقاً، أي بقصد الابتعاد بها تماماً وعلى سبيل الدوام عن التداول نكون بصدد ما يسمى اصطلاحاً بالاكتناز[١]. أما إذا احتفظ بهذه القيم في صورتها النقدية على أن يكون حجزها عن التداول مؤقتاً بقصد إعادة استخدامها في فترة تالية في خلق طاقة إنتاجية جديدة، نكون بصدد ما يسمى اصطلاحاً بالإدخار[٢].

(١) Hoarding; thesaurisation

(٢) Saving; épargne.

وقد بدأ تفضيل الأفراد للاحتفاظ بمدخراتهم في صورة نقود مع النقود المعدنية[1] نظراً لعدم قابليتها للتلف، ونظرا لاحتفاظها بقيمتها بغير تغير كبير عبر الزمن، وعلى الأخص لما تمثله النقود من سند ملكية خاصة يغطى كافة الصور الأخرى للثروة في المجتمع القائم على الملكية الخاصة.

وتكتسب النقود كسند ملكية خاصة يتسم بالعموم (أي يخول لصاحبه الحصول على جميع السلع) أهمية بالنسبة لنوعن من السلع، هي وسائل الإنتاج، عندما تنفصل عن المنتج المباشر، تصبح محلاً لملكية خاصة لغير المنتجين المباشرين (للعمال في الصناعة والزراعة)، ويجري اختزان ما في هذه الوسائل من قيم في صورة النقود بقصد استخدامها في عملية الإنتاج لشراء السلع اللازمة له (وسائل الإنتاج وقوة العمل التي تكون قد أصبحت سلعة) أي كرأس مال. بعبارة أخرى نكون بصدد قيم مخزونة تستخدم، في ظل انفصال المنتجين المباشرين عن وسائل الإنتاج، في خلق قيمة جديدة. **هنا نكون بصدد تحول النقود إلى رأس مال**، وهو لم يتم دفعة واحدة: إذ بدأ من تداول السلع وتطور هذا التداول في شكل رأس المال التجاري ثم

---

(١) لا يقتصر ميل الأفراد إلى الاحتفاظ بثروتهم في صورة معادن نفيسة، أي اكتنازها، على المجتمعات المتخلفة. إذ ثبت أن الفرنسيين يأتون بعد الهنود في اكتناز الذهب. فقد قدر ما يكتنزه الفرنسيون في أوائل ١٩٧٤ بـ ٦٠٠ طن من الذهب. وهو يمثل ربع ما يكتنز من الذهب في العالم بأسره (٢٥٨٠٠ طن)، كما يمثل ٧,٥٪ من مجموع ما أنتجه العالم من الذهب منذ سنة ١٤١٣. وتقدر قيمة هذه المكتنزات بـ ٨ مليار من الدولارات على أساس السعر الرسمي للذهب، ١٣٤ دولار للأوقية حينئذ. في نفس الوقت الذي بلغت فيه احتياطات البنوك المركزية لبلدان أوروبا الغربية ما قيمته ٤٣,٢ مليار دولار من الذهب في سبتمبر ١٩٧٣، و ٢٥ مليار من الدولارات على أساس سعر السوق للذهب وهو ١٣٤ دولار للأوقية. وقيمة هذه المكتنزات على أساس سعر السوق للذهب يساوي نصف الموازنة الفرنسية. وتلي آسيا فرنسا بالنسبة لمخزون الأفراد من الذهب المكتنز وخاصة في الهند التي يهرب إليها الذهب بصفة منتظمة من الشرق الأوسط عن طريق دبي؛ ثم بعد ذلك تأتي أمريكا وأفريقيا وبقية أوروبا (انظر لوموند الأسبوعي، ٢١ ـ ٢٧ فبراير ١٩٧٤، ص ١١).

تطور هذا الأخير، ابتداء من خلق تجارة عالمية وسوق عالمية في القرن السادس عشر، حيث رأس المال يأخذ شكل النقود (الثروة النقدية) كرأس مال تاجر أو مقرض للنقود بالربى (أي مرابي). ثم يتطور رأس المال التجاري ليتحول من خلال سيطرته على الإنتاج إلى رأس المال المنتج ويصبح تداول هذا الأخير واسطة تحقق الإنتاج في اقتصاد المبادلة للرأسمالي. لنرى أولاً مفهوم رأس المال التجاري وتطوره، ثم بعد ذلك تطور رأس المال كنقود.

رأس المال التجاري وتطوره: الواقع أن رأس المال التجاري (أو رأس مال التاجر) هو أقدم صور وجود رأس المال تاريخياً. وجد لأداء وظيفة تتمثل في الوساطة في التبادل. ومن ثم كان شرط وجوده هو تبادل السلع وتبادلها بواسطة النقود. متى وجد هذا التبادل النقدي أمكن لرأس المال التجاري أن يؤدي وظيفته بصرف النظر عن الأساس الاجتماعي للإنتاج، أي يستوي في ذلك أن يتم الإنتاج في إطار جماعة بدائية لا تبادل للمنتجات في داخلها. وإنما يقوم التبادل بينها وبين جماعة أخرى على سبيل الاستثناء، أو أن يقوم الإنتاج على أساس العمل العبودي (كما كان الحال في اليونان القديمة) أو على أساس عمل الاقنان أو عمل الحرفي الصغير (كما كان الوضع في أوروبا الاقطاع)، أو على أساس العمل الأجير (كما هو الحال بالنسبة لطريقة الإنتاج الرأسمالية). ولكن إذا كان وجود رأس المال التجاري مرتهناً بوجود التبادل أياً كان الأساس الاجتماعي للإنتاج فإن مدى دخول المنتجات في التجارة يتوقف على نوع الإنتاج: ففي اقتصاد يقوم بقصد المبادلة يتسع دخول المنتجات في التجارة عنه في اقتصاد طبيعي لا تتم المبادلة فيه إلا في حدود ضيقة. من ناحية أخرى تساعد التجارة بدورها على

إضفاء خصيصة اقتصاد المبادلة على الإنتاج على التفصيل الذي سنراه في التو. فالسلعة إذن، الناتج الذي يكون محلاً للمبادلة، هي شرط وجود رأس المال التجاري الّذي يقوم بدوره بتنشيط حركة السلع.

وتتمثل حركة السلع هذه من حيث الجوهر في تبادل السلع بعضها البعض ومن حيث الشكل في تحويل السلع إلى نقود (البيع من جانب المتبادل الأول) ثم تحويل النقود إلى سلع (الشراء من جانبه في مرحلة تالية). وظيفة رأس المال التجاري التي هي مساعدة التبادل تتم بأداء عمليتين تتبلور أولاهما في التخلي عن النقود لشراء السلع بواسطة التاجر، ليقوم في مرحلة ثانية بثانيتهما أي ببيع هذه السلع في مقابل النقود (التي تتضمن الربح). في وجود رأس المال التجاري لا يمكن إذن تصور التبادل الذي يتم كتبادل عار يقع بين المنتجين المباشرين (أي من يقومون ببذل الجهد الواعي اللازم لإنتاج السلع). ففي الإنتاج القائم على عمل العبيد وفي الإنتاج الاقطاعي، صاحب العبد أو شريف الأرض أو الدولة (بالقدر الذي تحصل فيه على جزء من هذا الفائض مباشرة إذا كانت مالكة لعبيد أو الأرض أو بطريق الضريبة) هم الذين يحصلون على المنتجات الممثلة للناتج الفائض الذي يمكن طرحه في السوق. هؤلاء وليس المنتجين المباشرين هم الذين يظهرون كبائعين للسلع التي يشتريها التاجر. والتاجر يشتري ويبيع لعدد كبير، وفي يده تتركز عمليات الشراء والبيع، وعليه لم تعد العمليات ترتبط بمتطلباته هو المباشرة. ولكي يقوم بهذه العمليات تبقى ثروته دائماً في شكل نقود[1]. وهي تعمل دائماً كرأس مال، في حركة

(1) وهي تأخذ هذا الشكل أياً كان شكل التنظيم الاجتماعي الذي يتم معه تبادل السلع تبادلاً يتم بواسطة رأس المال التجاري.

تتمثل في التخلي عن النقود الأولى في سبيل السلع، ثم التخلي عن السلع في مقابل النقود (التي يفوق قدرها مقدار النقود الأولى) أي أنها تتمثل في: نقود ـ سلعة ـ نقود (أكثر). وعليه يكون الهدف من المعادلة هنا، ليس قيمة الاستعمال (إذ التاجر لا يشتري السلعة لاستعماله هو)، وإنما قيمة المبادلة، في شكلها النقدي (إذ لتاجر يشتري السلعة لما لها من قدرة على أن تتبادل بغيرها من السلع). وعليه تكون هذه الحركة هي التي تميز حركة رأس المال التجاري عن التجارة بين المنتجين المباشرين (كما إذا باع الفلاح كمية من القمح في السوق واشترى بما حصل عليه من نقود محراثاً يستخدمه في عملية الإنتاج)، وهي حركة تتمثل في التخلي عن السلعة في مقابل النقود ثم استخدام النقود في شراء سلعة يستخدمها بائع السلعة الأولى في أغراضه الاستهلاكية أو الإنتاجية، وتأخذ إذن شكل: سلعة ـ نقود ـ سلعة، ويكون الهدف من التبادل فيها هو قيمة الاستعمال[1].

بهذا يتحقق لنا تعريف أولي برأس المال التجاري، نقول أولي لأن التعرف عليه، شأنه في ذلك شأن أية ظاهرة تكون محلاً للمعرفة، لا ينضبط إلا إذا أخذناه في تطوره. في ظل أشكال التنظيم الاجتماعي للإنتاج السابقة على الرأسمالية، وخاصة في ظل الإنتاج الطبيعي الذي كان يعرف دائماً التبادل في إطار محدود، كان رأس المال التجاري يمثل الشكل الغالب لرأس المال. إلا إلى جانب سيطرة رأس المال التجاري على التبادل (التداول) لم يكن رأس المال التجاري، باعتبار وجوده المستقل، يؤدي وظيفة رأس المال، كل وظيفة رأس المال، إذ يمثل هذا الوجود المستقل

(١) من هذا نستنتج إمكانية وجود التجارة دون وجود رأس المال التجاري.

لرأس المال التجاري (الثروة التجارية) انفصال عملية التداول (التبادل) عن أطرافها المتباعدة، أي عن المنتجين المتبادلين أنفسهم الذين يبقون منفصلين عن عملية التداول، إذ الأمر لا يتعلق بإنتاج موجه بطبيعته إلى المبادلة. فتكون عملية التداول بما تحتويه من رأس مال تجاري منفصلة عنهم. إذا كان الإنتاج بطبيعته غير موجه للتبادل فإن المنتجات لا تصبح سلعاً إلا عن طريق التجارة. فالتجارة هي التي تحولها إلى سلع ونقود. ومن ثم يظهر رأس المال أولاً في عملية التداول، إذ فيها تتحول النقود إلى رأس مال. ولكنه رأس مال لا يسيطر على أطراف الإنتاج التي يتوسط بينها، كما أنه لا يخلق هذه الأطراف، إذ وجوده قاصر على التداول. بمعنى آخر، هناك دائرة الإنتاج ودائرة التداول. في الأولى تنتج المنتجات بواسطة عدد كبير من الوحدات الإنتاجية ثم يتم التبادل (في حدوده) عن طريق دائرة التداول. في المجتمعات السابقة على الرأسمالية تحتوي دائرة الإنتاج مجالات مختلفة منها ما زال تركيبها الداخلي مبنياً بصفة رئيسية على أساس إنتاج قيم استعمال «للإشباع المباشر» وليس إنتاج مبادلة. التبادل الذي يتم في حدود ضيقة نسبياً بين هذه المجالات المختلفة للإنتاج يتم من خلال التداول، أي في دائرة التداول. في هذه الدائرة يتعين وجود من يقوم بدور الوسيط في التبادل بين هذه المجالات المختلفة للإنتاج. لوجود هذا الوسيط لزم تطور النقود إلى رأس مال تجاري يقتصر وجوده على دائرة التداول ويكون مستقلاً عن عملية الإنتاج بمجالاتها المختلفة التي تمثل أطراف التداول. وبقيام رأس المال التجاري بهذه الوظيفة تتميز دائرة التداول ويتم فيها ربط مجالات الإنتاج المختلفة (التي يتم التبادل فيها) بواسطة ثالث: هو رأس المال التجاري. عملية التحول هذه تعني شيئين:

أولاً أن التبادل لم يسيطر بعد على الإنتاج، وإنما هو مرتبط به ارتباطه بأساس له محدد من خارجه (أي من خارج التداول)، وثانياً أن عملية الإنتاج لم تستوعب بعد (أي لم تمتص بعد) التداول ليصبح مجرد مرحلة من مراحل الدورة الإنتاجية. لكي يتحقق هذان الأمران لا بد لرأس المال من أن يسيطر ليس فقط على دائرة التبادل وإنما كذلك على دائرة الإنتاج، فإذا ما سيطر على الإنتاج نكون بصدد رأس المال المنتج (الذي يسيطر على شروط عملية الإنتاج في شكلها الاجتماعي الجديد) ويصبح رأس المال التجاري مجرد مرحلة من دورة رأس المال التي تحتوي الإنتاج والتداول. ولكن لكي يمكن لرأس المال أن يسيطر على أطراف عملية التداول (أي على مجالات الإنتاج) لا بد له أن يتراكم في عملية التداول (كرأس مال تجاري) تراكماً يمكنه من هذا التحول الكيفي ويعلمه السيطرة على دائرة الإنتاج بعد أن سيطر على دائرة التداول.

اختصاراً يمكن تلخيص مراحل تطور رأس المال فيما يلي:

* النقود تتحول إلى رأس مال تجاري.
* رأس المال التجاري يسيطر على دائرة التداول (دون أطرافها، أي دون الإنتاج).
* رأس المال التجاري مدفوعاً بالربح يتراكم (أي يتراكم تحول النقود إلى رأس مال تجاري) ويتحول على نحو يمكن رأس المال من السيطرة على عملية الإنتاج التي ترتكز، في شكلها الجديد، أساساً على التداول الذي يصبح في ذات الوقت مجرد مرحلة عبورية للإنتاج يتم فيها تحقق الناتج الذي تم إنتاجه كسلعة (أي أنتج بقصد المبادلة)، كما يتم فيها استبدال قوى إنتاجه (أي القوى التي استهلكت أثناء إنتاجه، بعد أن أصبحت هي الأخرى سلعاً). هنا يظهر رأس مال التاجر (الذي

نشأ من التداول) كمجرد شكل من أشكال رأس المال في دورة تجدده، مؤدياً بذلك وظيفة نوعية بعد أن كان يؤدي في الماضي (في ظل أشكال الإنتاج السابقة على الرأسمالية) كل وظيفة رأس المال. ونكون بصدد طريقة إنتاج يسيطر عليها رأس المال بوصفه العلاقة الاجتماعية الغالبة ويعطيها بذلك شكلاً اجتماعياً تتميز به عن شكلها في ظل المجتمعات الأخرى (في المجتمعات السابقة على المجتمع الرأسمالي وكذلك المجتمعات اللاحقة عليه). ويكون فيها الإنتاج إنتاج مبادلة، ومبادلة نقدية معممة[1].

وعله نستطيع أن نفهم لماذا ظهر رأس المال التجاري كالشكل التاريخي لرأس المال من زمن بعيد قبل أن يحقق رأس المال سيطرته على الإنتاج. فهو يظهر في المجتمعات السابقة على الرأسمالية باعتباره رأس المال ويقوم بوظيفته، ثم هو يتطور لمستوى معين كأساس تاريخي للتحول إلى طريقة الإنتاج الرأسمالية: كأساس لتركيز الثروة النقدية، ولأن طريقة الإنتاج الرأسمالية تفترض إنتاج المبادلة، أي البيع على نطاق واسع وليس

---

(١) وعليه يكون تحول رأس المال التجاري من الوجود المستقل خارج عملية الإنتاج إلى الوجود التابع «لرأس المال المنتج» الذي أصبح مسيطراً على عملية الإنتاج التي تأخذ طابعاً صناعياً في اتساع مستمر، ويكون هذا التحول مظهراً للتطور الاقتصادي العام للمجتمع. ويكون الوجود المستقل لرأس المال التجاري وسيادته مرادفاً لعدم خضوع عملية الإنتاج لرأس المال، ومن ثم مرادفاً لتطور لرأس المال التجاري يرتكز على تنظيم اجتماعي (غير رأسمالي) للإنتاج يكون هو (أي رأس المال التجاري) غريباً عنه.

هذا يعني أنه، عند مستوى من تطور المجتمع الإنساني السابق على طريقة الإنتاج الاشتراكية. يقوم التطور المستقل لرأس المال التجاري في علاقة تتناسب عكسية مع التطور الاقتصادي العام للمجتمع. (هذه الفكرة يمكن أن تكون هادياً عند دراسة جذور التخلف في الاقتصاديات الرأسمالية المتخلفة، إذ يتعين في هذه الحالة البحث عن العوامل التي أدت إلى عدم تحول رأس المال (الوطني) للسيطرة على الإنتاج، وكذلك البحث في الدور الذي لعبه رأس المال التجاري في ظل سيطرة رأس المال (من الاقتصاد الأم) على الاقتصاد المتخلف.

لمستهلك فرد، وهنا تتبدى كذلك أهمية دور التاجر الذي (يشتري لا لإشباع حاجته هو وإنما يركم مشتريات العديد من المشترين في مشترياته هو). يضاف إلى ذلك أن كل تطور لرأس المال التجاري يميل إلى إعطاء الإنتاج (علي نحو متزايد) خصيصة إنتاج المبادلة وتحويل المنتجات إلى سلع.

وقد تم هذا التحول الذي أدى برأس المال إلى السيطرة على عملية الإنتاج مؤدياً بذلك إلى تحول طريقة الإنتاج الإقطاعية إلى طريقة الإنتاج الرأسمالية عن طريق تسليط رأس المال التجاري لاهتمامه على الإنتاج جزئياً بهدف استغلال الإنتاج القائم استغلالاً أكفأ يزيد من ربح رأس المال التجاري، وكذلك لتحويل الإنتاج (أي تغيير الكيفية التي يتم بها) ليكون في خدمة أسواق أوسع ويحقق بالتالي ربحاً أكبر. أما فيما يتعلق بالكيفية التي سلط بها رأس المال التجاري اهتمامه على الإنتاج تاريخياً يمكننا أن نميز من الناحية التحليلية، سبلاً ثلاث:

* السبيل الأول تمثل في تحول التاجر إلى رأسمالي صناعي وهو ما تم بالنسبة للحرف التي تركز على التجارة وخاصة الحرف المنتجة للسلع الكمالية. هذه السلع كانت تستورد من بلاد أجنبية بواسطة التجار. ثم ما لبث هؤلاء أن أنشأوا صناعات لإنتاجها، قامت في بدايتها على استيراد المواد الأولية والعمال المهرة من البلدان الأجنبية التي كانت تنتج هذه السلع الكمالية، كما حدث في إيطاليا في القرن الخامس عشر عندما أقام التجار صناعات تنتج سلعاً كان يجري استيرادها من قسطنطينية[١].

* أما السبيل الثاني فيتمثل في أن يصبح المنتج نفسه تاجراً ورأسمالياً.

(١) انظر الباب الأول من مؤلفنا مبادىء الاقتصاد السياسي، الأساسيات، السابق الإشارة إليه.

فيقوم هو بتركيم رأس المال (النقدي) وممارسة النشاط التجاري بأن يشتري بنفسه المواد الأولية اللازمة وبيبع السلعة المنتجة، ويبدأ في تنظيم إنتاجه على أسس رأسمالية، مميزاً بذلك إنتاجه كيفيا عن الإنتاج الزراعي الطبيعي والإنتاج الحرفي بما كان يغلله من قيود التنظيم الطائفي في العصور الوسطى. هذا السبيل هو السبيل الثوري إذ يقوم على إحداث تغييرات جوهرية (جذرية) في الطريقة التي تتم بها عملية الإنتاج سواء من حيث نوع قوى الإنتاج (القوة العامة + وسائل الإنتاج) أو من حيث تنظيم الوحدة الإنتاجية.

* **أما السبيل الثالث فقد تبلور عندما بدأ عدد من أفراد طبقة التجار الموجودة من قبل في تحقيق سيطرتهم المباشرة على الإنتاج.** مثال ذلك ما كان في صناعة الملابس بإنجلترا حتى القرن السابع عشر، حينما كان تاجر الملابس يزود النساجين، أي المنتجين المباشرين الذين كانوا يقومون بالإنتاج بنفس الطريقة التي كانت سائدة من قبل أي وفقاً للطريقة القديمة، يزود هؤلاء النساجين بالمواد الأولية (الصوف) ويشتري منهم النسيج. فهؤلاء المنتجين المباشرين يعملون في الواقع لحساب التاجر الذي يختص نفسه بفائض عملهم. هذا السبيل، وأن كان قد خدم تاريخياً كنقطة انتقال (نحو الإنتاج الرأسمالي) لا يستطيع بذاته أن يسهم في القضاء على طريقة الإنتاج القديمة. بل على العكس يميل إلى الاحتفاظ بها والإبقاء عليها باعتبارها أساس وجوده (أي وجود رأس المال التجاري). فهو يضمن سيطرته على المنتجين من خلال إبقائهم على طريقة إنتاجهم القديمة. فهو لا يغير إذن من مستوى قوى الإنتاج. بل يزيد على ذلك أنه يجعل حالة المنتجين المباشرين أسوأ من حالة من يعملون تحت السيطرة المباشرة لرأس المال. ولذا لا يلبث هذا السبيل أن يصبح عائقاً أمام طريقة إنتاج رأسمالية حقيقية، ويكون مآله التقلص كلما تطورت هذه الطريقة.

إذا كان من الممكن تمييز هذه السبل الثلاث من الناحية التحليلية فإن

واقع مرحلة التحول الرأسمالي في اقتصاديات أوروبا الغربية قد شهد هذه السبل مختلطة، كما شهد اختلافاً في سبل وسرعة تطور الفروع المختلفة للإنتاج وكذلك في أماكن تطورها. الأمر الذي يؤدي إلى اختلاط المصالح وتشابكها (وما يترتب على ذلك من تغير سريع في التحالفات الاجتماعية والسياسية التي تتكون في المجتمع) اختلاطاً يميز بصفة عامة مرحلة الانتقال من طريقة إلى أخرى من طرق الإنتاج. ورغم ذلك تشير الاتجاهات العامة لهذه المرحلة إلى الزيادة المستمرة في سيطرة رأس المال، ورأس المال الصناعي، على الإنتاج[1].

---

(١) وهذا ما يقصد عندما يقال أن التجارة كانت الشرط اللازم لتحول الصناعات الحرفية والصناعات المنزلية والزراعة الاقطاعية إلى نشاطات تقوم بها الوحدات الإنتاجية الرأسمالية (المشروعات). فمن طريق التجارة تطورت المنتجات إلى سلع بما تزودها من سوق تباع فيه وبما تحققه من بلورة تدريجية للتكافؤ بين السلع المتبادلة. والتجارة هي التي تزود الإنتاج بالمواد الأولية والمواد المساعدة الجديدة. ومن ثم فهي التي تؤدي إلى إقامة فروع إنتاج جديدة تقوم من البداية على التجارة (أي المبادلة). سواء في السوق المحلية أو العالمية.

في هذه المرحلة كان التاجر يجد السوق العالمية أمامه، وكان من المتعين عليه أن يقارن دائماً بين الثمن الذي يشتري به وأثمان السوق في الداخل وفي الخارج ليتوصل في النهاية إلى أن يبيع السلع على النحو الذي يحقق أكبر ربح، الأمر الذي ضمن له السيطرة على رأس المال المنتج (وخاصة في الصناعة). ولكن ما أن تكسب الصناعة اليدوية، وخاصة الصناعة ذات الحجم الكبير، قوة كافية، تقوم بدورها بخلق أسواق عن طريق طرحها ما تنتجه من سلع في الأسواق. عند هذا الحد تصبح التجارة في خدمة الصناعة ويمثل الاتساع المستمر للسوق ضرورة حيوية بالنسبة للصناعة. ويستمر الإنتاج الكبير الذي يتوسع باستمرار في غمر الأسواق الموجودة بالسلع. ولا يتوقف بالتالي عن سعيه إلى توسيع أكبر للسوق، أي إلى تحطيم القيود التي تحدد من توسعه. هنا لم تعد التجارة (باعتبارها التعبير عن الطلب القائم) هي التي تحد من هذا الإنتاج الكبير، وإنما الذي يحد منه هو مقدار رأس المال المستخدم ومستوى تطور إنتاجية العمل. (ومن هنا جاء السعي المستمر لتركيم رأس المال وزيادة إنتاجية العمل) وهنا يحل الرأسمالي الصناعي محل التاجر. فهو الذي يجد السوق العالمية أمامه، وهو الذي يقوم بالمقارنة بين ثمن سلعته عند إنتاجها وأثمان السوق في الداخل وفي الخارج.

تداول النقود كرأس مال: بتطور النقود إلى رأس مال يسيطر على الإنتاج يكف تداول النقود عن أن يكون وسيلة يسعى بواسطتها إلى الحصول فقط على قيم استعمال لإشباع الحاجات ويصبح تداولها كرأس مال هدفاً في ذاته من وجهة نظر من يسيطرون على وسائل الإنتاج. فالنقود تعطى لرأس المال شكلاً يعبر فيه عن نفسه في إحدى مراحل دورته كوسيط للدورة الإنتاجية. ويكون صاحبها رأسمالياً يهدف ليس إلى الحصول على قيم استعمال وإنما إلى تحقيق الربح، والربح النقدي، ليس من معاملة واحدة وإنما من عملية لا تنقطع من تحقيق الربح عن طريق طرح النقود دائماً في التداول فترة بعد أخرى. هنا يقال أن النقود تتداول كرأس مال، وعن طريق تداولها يتم الإنتاج الذي تتخذ قراراته بقصد تحقيق الربح. وتتم دورة رأس المال على مراحل ثلاث:

* **في المرحلة الأولى:** يظهر الرأسمالي صاحب المشروع المتملك لرأس المال النقدي أو من يمثله في السوق كمشتر للسلع: وسائل إنتاج (أدوات إنتاج ومواد أولية) وقدرة على العمل. النقود تتحول إلى سلع لاستعمالها في إنتاج السلع. تلك مرحلة تحول رأس المال النقدي[1] إلى رأس المال المنتج[2].

* **في المرحلة الثانية:** يمر رأس المال بالمرحلة المنتجة، مرحلة استخدام السلع المشتراه أو استعمالها استعمالاً منتجاً. تتم عملية التفاعل في داخل المشروع ويكون مؤداها إنتاج السلع بقصد طرحها في السوق. في هذه المرحلة يتحول رأس المال المنتج إلى رأس المال آخذاً شكل السلع[3].

---

(١) Money capital; Capital argent.

(٢) Productive capital; Capital productif.

(٣) Commodity capital; Capital marchand.

* **في المرحلة الثالثة: يعود صاحب المشروع إلى السوق كبائع يحاول أن يحقق الربح ـ المتجسم في قيمة جزء من الناتج والذي خلق في أثناء المرحلة الثانية ـ وذلك عن طريق بيع السلع المنتجة. تلك هي مرحلة تحول رأس المال السلعي إلى رأس المال النقدي.**

في هذه الدورة يظهر رأس المال كقيمة تمر بسلسلة من التغيرات المرتبطة ببعضها والتي يعتبر كل منها شرطاً للآخر. اثنتان من هذه المراحل (الأولى والثالثة) تنتميان إلى دائرة التداول، والثانية إلى دائرة الإنتاج. في أثناء كل مرحلة من هذه المراحل تأخذ القيمة الممثلة لرأس المال مظهراً مختلفاً يرتبط بوظيفة خاصة تختلف من مرحلة إلى أخرى. في المرحلة الأولى وظيفة رأس المال النقدي هي تجميع الشروط اللازمة لعملية العمل الاجتماعي (قوة عمل وأدوات عمل ومواد أولية) ليتم تحويلها. في المرحلة الثانية وظيفة رأس المال المنتج هي خلق قيمة إضافية تمثل زيادة عن قيم السلع المشتراه عن طريق استخدام هذه السلع استخداماً منتجاً. في المرحلة الثالثة يأخذ رأس المال شكل السلع المعدة للاستهلاك المتوسط أو النهائي التي لو تحقق بيعها مكنت صاحب المشروع من الحصول على الربح الذي خلق في المرحلة الثانية. في أثناء دورة رأس المال هذه لا يتم فقط الحفاظ على القيمة التي بدأت بها الدورة وإنما تزداد. هذه الزيادة تطرأ في أثناء مرحلة الإنتاج التي تقطع عملية التداول، إذ رأس المال يأخذ شكلاً عينياً[1] لا يستطيع في ظله الاستمرار في دورته دون أن يدخل في دور الاستهلاك المنتج: استخدام السلع التي اشتريت من السوق في خلق قيم جديدة. في المرحلة الثالثة تعود القيمة الممثلة لرأس المال ـ وقد ازداد

---

(١) Physical form; Forme physique.

مقدارها الآن ـ إلى نفس الشكل الذي كانت تتخذه في بداية الدورة، إلى رأس المال النقدي. وعليه يمكن التعبير عن هذه الدورة في شكل: نقود ـ سلع ـ نقود[١].

تلك هي المراحل المختلفة التي يمر بها رأس المال ليتم دورته بوصفها واسطة عملية الإنتاج. وهي دورة تتضمن تداول السلع. وقد رأينا في دراستنا السابقة[٢] أن قيمة رأس المال لا تظل ثابتة من فترة إنتاجية إلى أخرى. إذ يتميز الإنتاج الرأسمالي عما سبقه من طرق إنتاج بالمعدل السريع للتطور. وراء هذا المعدل السريع يكمن معدل مرتفع لتراكم رأس المال. فرأس المال يتم دورته كواسطة ليس فقط لعملية الإنتاج في أثناء فترة زمنية معينة وإنما كذلك لهذه العملية في تجددها المستمر عبر الزمن، أي كعملية إنتاج متجددة في الفترات المتعاقبة تجدداً يحمل معه، مع زيادة رأس المال، زيادة في حجم الناتج الاجتماعي من فترة لأخرى.

❋ ❋ ❋

في محاولتنا للتوصل إلى النقود ابتداء من القيمة، يمكن أن نلخص خطواتنا حتى الآن:

---

(١) هذا ويراعى أن دورة رأس المال كواسطة لعملية الإنتاج الاجتماعي تمثل عملية تتكون من حركات متقابلة للأجزاء المختلفة لرأس المال الاجتماعي تتم في اتجاهات مضادة. في هذه العملية لا يمر كل رأس المال الاجتماعي من مرحلة إلى أخرى حتى تنتهي الدورة، وإنما نجد أن الأجزاء المختلفة لرأس المال الاجتماعي (في فروع النشاط المختلفة) تتحرك في اتجاهات متضادة، فبينما يكون جزء من رأس المال الاجتماعي في سبيل تحوله إلى رأس مال نقدي تكون أجزاء أخرى في سبيل الحصول على رأس مال منتج يأخذ شكل السلع المعدة للبيع.

(٢) انظر الباب الرابع من الجزء الأول من مؤلفنا في مبادىء الاقتصادي السياسي، الأساسيات، السابق الإشارة إليه.

* من القيمة التي تجد مصدرها في العمل الاجتماعي وتقاس بعدد ساعات العمل اللازمة اجتماعياً وتتغير بتغير إنتاجيته نصل إلى شكل القيمة (أي قيمة المبادلة كنسبة بين قيمتين)، أي القيمة النسبية في تطورها من المكافىء المتمدد (عندما تبدأ المبادلة في أن تسود كظاهرة) إلى المكافىء العام (مع سيادة المبادلة وتجنيب سلعة من السلع لتقوم أساساً بدور المعبر عن قيم السلع الأخرى) أي النقود.

* النقود، كأداة اجتماعية، تتحدد بوظائفها: ـ كمكافىء عام لكل القيم هي تميس القيم بكميات مختلفة من السلعة التي تلعب دور النقود، معطية بذلك التعبير النقدي عن قيمها، أي أثمانها. وابتداء من هنا هي قاعدة قياس الأثمان ووحدة التحاسب.

* ابتداء من كونها مقياس القيم هي تتوسط في التداول (توصل القيم بعضها ببعض)، كنقود سلعية ونقود معدنية في شكل قطع تتحول مع الزمن إلى نقود رمزية تعطى إمكانية صور جديدة من النقود، النقود الورقية (النائبة أولاً ثم الائتمانية ثانياً). كل ذلك والحصول على النقود شرط التخلي عن السلعة، أي مع الملازمة الزمنية بين التخلي عن السلعة والحصول على النقود. ومع تطور المبادلة تمنح الثقة، أي يمكن التخلي عن السلعة والانتظار بعض الوقت للحصول على النقود. تقوم المديونية مع منح المدين أجلاً للوفاء. أي مع منحه إئتماناً. يتم التبادل دون وساطة من جانب النقود (التي تقوم دائماً بوظيفة مقياس القيم) ولكنها تتدخل لتسوية المدفوعات كأداة للدفع. وتخلق بذلك إمكانية التحول إلى صورة جديدة من صور النقود: النقود الائتمانية أو النقود المصرفية.

* وإذا كانت النقود تقيس القيم وتمثل سند الملكية الذي يمكن الاحتجاج به في مواجهة كل السلع، فالأفراد يفضلون الاحتفاظ بثروتهم (كقيم) في صورة النقود، أي يختزنون فيها القيم التي توجدفي الثروة. وهي

كسند ملكية خاصة شامل مقبول في التداول قبولاً عاماً تمثل أكثر الأصول سيولة ومحط تفضيل الأفراد كأداة ادخار. وهي كمخزن للقيم يجد فيها رأس المال (كعلاقة اجتماعية تتبلور مادياً من خلال وسائل الإنتاج وتتضمن وجود قوة العمل كسلعة) شكلاً يأخذه في دورته التي هي الوسيط للدورة الإنتاجية في مجتمع يسود فيه رأس المال كعلاقة اجتماعية، أي المجتمع الرأسمالي.

* بالتعرف على الوظائف يتعمق تعرفنا على النقود باعتبار أن في وحداتها يتم التعبير عن شكل القيمة، أي يظهر الثمن كتعبير نقدي عن القيمة النسبية، ونكون بذلك قد توصلنا إلى التعبير النقدي عن القيمة النسبية وإنما من الناحية **الكيفية**.

* الآن، من النقود والتعبير النقدي عن قيمة المبادلة، نحاول التوصل إلى **التحديد الكمي للثمن**.

٢ ـ من تحديد القيمة إلى تحديد الثمن:

للتوصل إلى تحديد **الكمي** للثمن لا بد لنا من تحليل قيمة السلعة إلى مكوناتها. وقيمة السلعة تتحلل إلى ر + م + ف، حيث ر تمثل قيمة الجزء من رأس المال ذي القيمة الثابتة[١]، أي قيمة ما استخدم من وسائل الإنتاج في إنتاج السلعة. هذه القيمة تنتقل إلى قيمة السلعة بفضل العمل، باعتباره القوة الحية التي تستخدم وسائل الإنتاج. م ـ قيمة قوة العمل (كسلعة تشترى بقيمتها) المستعملة في الإنتاج، أي الجزء من رأس المال المخصص لشراء قوة العمل، وهو ما يسمى برأس المال المتغير[٢]. ف:

---

(١) Constant capital; Capital constant.

(٢) Variable capital; Capital variable.

قيمة الناتج الفائض الذي ينتجه العمل ويذهب إلى رأس المال. بمعنى آخر يقوم الرأسمالي بشراء قوة العمل كسلعة بقيمتها، وهو يدفع في مقابلها الأجر. عند استعمالها تستطيع قوة العمل (مستخدمة وسائل الإنتاج) أن تجدد إنتاج قيمتها، وأن تسمح لجزء من رأس المال ذي القيمة الثابتة أن ينقل قيمته إلى قيمة السلعة المنتجة، كما أنها (أي قوة العمل) عند استعمالها، تنتج قيمة جديدة، هي قيمة الناتج الفائض.

تلك هي قيمة السلعة ومكوناتها. عند مواجهتها بقيمة سلعة أخرى عند التبادل نكون بصدد نسبة بين القيمتين. هذه النسبة هي قيمة المبادلة، هذه الأخيرة معبراً عنها بوحدات النقود تمثل الثمن. بالنسبة للثمن. رأينا أنه تلزم التفرقة بين:

* ثمن السلعة في السوق، الثمن الجاري الذي يعكس الحالة اليومية لتقلبات السوق. على فرض سيادة المنافسة. هذا الثمن الجاري يمثل الظاهرة التي يراد تفسيرها (أي تحديدها كيفياً وكمياً). وقد اتفقنا أنه للتوصل إلى كيفية تحديده، وليس فقط تحديد التقلبات اليومية التي تطرأ عليه، يتعين عدم الاكتفاء بما يحدث في دائرة التداول (أي في السوق) والرجوع إلى دائرة الإنتاج[1].

لدينا إذن ثمن السوق الخاص بسلعة معينة تنتج في ظل المنافسة في فرع معين من فروع الإنتاج الرأسمالي. هذا الفرع يكون جزءاً لا يتجزأ من الاقتصاد القومي توجد بينه وبين الفروع الأخرى علاقات الاعتماد المتبادل، كما توجد بينها حركات انتقال رأس المال دون قيود (أي انتقاله من فرع لآخر من فروع الإنتاج وفقاً لمعدلات الربح). المراد هو التوصل

---

(١) انظر ما سبق قوله عن التصورات المنهجية المختلفة لكيفية حل مشكلة القيمة والثمن في ثانياً من هذا الفصل الثاني.

إلى كيفية تحديد ثمن السوق هذا تحديداً كمياً (بعد أن تعرفنا على كيفية التوصل الكيفي من القيمة النسبية إلى النقود والثمن). يمكن بيان الخطوات المنهجية التي توصلنا إلى هذا الثمن على النحو التالي:

* **نقطة البدء هي قيمة السلعة ومكوناتها أي ر + م + ف.**

* بالنسبة لهذا الفرع من فروع الإنتاج يبحث عن **ثمن تكلفة السلعة**. وهو ما تكلفه السلعة بالنسبة للرأسمالي. وهو يساوي ذلك الجزء من قيمة السلعة المغطى لقيمة وسائل الإنتاج المستهلكة في إنتاج السلعة ولقيمة قوة العمل التي استعملت في إنتاجها. فهو يساوي ر + م. ذلك هو ثمن تكلفة السلعة من وجهة نظر الرأسمالي.

* ولكن الثمن يتحدد بالنسبة للمجتمع ويعكس اتجاه إنتاجية العمل في فرع الإنتاج في الزمن الطويل وما يحصل عليه رأس المال من فائض في المتوسط، في الزمن الطويل، وهو متوسط تحدده حركة رأس المال بين فروع الإنتاج. ذلك هو **ثمن الإنتاج**. الذي يتمثل في ثمن التكلفة في فرع الإنتاج مضافاً إليه متوسط الفائض (أو نسبة الربح. استعمالاً لهذا الاصطلاح بالمعنى الواسع) في النشاطات الإنتاجية المختلفة، أي: (ر + م) في هذا الفرع + متوسط الفائض الذي يحصل عليه رأس المال، وليكن ٢٠٪ مثلاً. فإذا كان ثمن التكلفة مساوياً لـ ٤٠ + ١٠ أي ٥٠ يكون الفائض المتوسط مساوياً لـ = ١٠ ويكون ثمن الإنتاج مساوياً لـ ٤٠ + ١٠ + ١٠ = ٦٠.

* إذا ما تحدد ثمن الإنتاج (الممثل لاتجاه الزمن الطويل ومحور التقلبات اليومية في السوق) نستطيع ابتداءاً منه إدخال التأثيرات التي تحدثها التقلبات اليومية في السوق هنا نصادف احتمالات ثلاثة:

- أن يحدث التناسب بين الطلب والعرض اللذان يظهران في السوق في لحظة معينة فيتساويان ويحيِّد أحدهما الآخر. هنا يكون ثمن السوق

مساوياً لثمن الإنتاج (أي ٦٠ في مثلنا) ويكون الفائض الفعلي مساوياً للفائض في المتوسط.

- أن يأتي الطلب لسبب من الأسباب، لهلاك كمية من السلعة في الطريق إلى السوق مثلاً، زائداً عن العرض. هنا يكون ثمن السوق في هذه اللحظة أعلى، من ثمن الإنتاج وليكن مساوياً لـ ٧٠. في هذه الحالة يحقق هذا الفرع للإنتاج فائضاً قدره ما يساوي $\frac{٢٠}{٤٠+١٠}$ أي ٤٠٪ من رأس المال. وهو يمثل نسبة مرتفعة للفائض تفوق المتوسط مما يجذب رأس المال إلى فرع الإنتاج ويؤدي إلى زيادة العرض ويميل ثمن السوق إلى العودة نحو ثمن الإنتاج طالما أن القيمة (المتوقفة على إنتاجية العمل) لم تتغير وبقيت مساوية لـ ٦٠ (هذا القول يفترض حرية دخول رؤوس الأموال إلى فرع الإنتاج، أي يفترض غياب الاحتكار).
- أن يأتي الطلب ناقصاً عن العرض لسبب من الأسباب تال على إنتاج السلعة (خوف الجمهور من انتشار عدوي مثلاً عن طريق السلعة) هنا يكون ثمن السوق منخفضاً عن ثمن الإنتاج، وليكن مساوياً لـ ٥٠ فلايحقق هذا الفرع فائضاً، وقد يحقق خسارة[1] إذا انخفض الثمن عن ذلك، الأمر الذي يدفع رأس المال إلى هجرة فرع الإنتاج، فيقل العرض. فإذا ما بقيت القيمة دون تغيير يميل ثمن السوق إلى العودة نحو ثمن الإنتاج.

وعليه تحدث التغيرات في ثمن السوق عن تقلبات العرض والطلب. ولكنها تغيرات تدور حول ثمن الإنتاج في الزمن الطويل الذي يتحدد ابتداء من القيمة.

---

(١) وعليه يمكن القول إن اختلاف معدل الفائض الفعلي عن الفائض المتوسط ينجم عن عدم قدرة المنافسة على القيام بعملها، كما ينجم عن اختلاف نسبة رأس المال ذي القيمة الثابتة إلى رأس المال المتغير، الأمر الذي يلزم معه دراسة المشكلات المنهجية التي تنجم في هاتين الحالتين.

* **يلاحظ أنه بالنسبة لجميع خطوات التوصل إلى تحديد الثمن إننا نجد البدء دائماً في القيمة كما تتحدد بالعمل ومكونات القيمة:**

- **ثمن التكلفة = ر + م (بالنسبة للرأسمالي).**

- **ثمن الإنتاج = (ر + م) في الفرع + متوسط ف (بالنسبة للمجتمع بأكمله)، على فرض سيادة المنافسة، وهو الثمن الذي يميل للوجود في الزمن الطويل.**

- ثمن السوق = (ر + م) في الفرع + ف الفعلية (في الزمن القصير وتحت تأثير العوامل المتغيرة في التداول).

ر، م، ف هي مكونات القيمة، ونستطيع تحديد كل منها بعدد ساعات العمل الاجتماعي اللازمة: -

* لإنتاج ما استهلك من وسائل الإنتاج.
* لإنتاج السلع الاستهلاكية اللازمة لإعاشة القوة العاملة بعائلاتهم
* **فائض العمل المنتج للناتج الفائض (القيمة الجديدة).**

وكل هذه المكونات ينظر إليها ويتوصل لها من العمل (الحي) كخالق للقيمة.

وعليه نكون:

* **من الناحية الكيفية:** قد توصلنا من القيمة إلى شكلها النسبي، ومن تطور هذا الشكل النسبي إلى شكل المكافىء العام، الشكل النقدي، أي النقود (بوظائفها). يفضل النقود تترجم قيمة مبادلة السلعة في الثمن.

* **من الناحية الكمية:** قد توصلنا إلى تحديد الثمن ابتداء من تحديد القيمة، عن طريق التوصل من مكونات القيمة إلى التعرف على كيفية تحديد ثمن التكلفة والثمن الطبيعي (ثمن الإنتاج) الذي يميل إلى

السيادة في الزمن الطويل في ظل المنافسة الكاملة. وحوله يدور ثمن السوق، الذي تباع به السلعة في السوق بتقلباته اليومية[1].

⊛ ⊛ ⊛

وهكذا نتعريف بالنقود، أي للتحديد النظري لمقولة النقود. قمنا حتى الآن:

* بالعرض السريع على العملية التاريخية لنشأة النقود وتطورها في اقتصاد المبادلة من المقايضة إلى النقود السلعية، إلى صورة من صور النقود السلعية وهي النقود المعدنية، إلى النقود الورقية. ثم إلى نقود الودائع أو النقود المصرفية.

* بالتوصل من نظرية القيمة الى التصور النظري للنقود باعتبارها شكل المكافىء العام لجميع السلع: طرح مشكلة القيمة، بيان السبل المختلفة لكيفية حلها، إبراز التحذيرات المنهجية اللازمة لدراسة نظرية العمل في القيمة، الانتقال من القيمة إلى النقود ووظائفها (كمقياس للقيم - كوسيط في التبادل - كمخزن للقيم)، لننتهي أخيراً إلى تحديد

---

(1) انظر في تأكيد صحة القول بتناسب الأثمان في الزمن الطويل مع كمية العمل المبذولة في السلع نتيجة الدراسة الاحصائية التي تغطي سلوك أثمان عدد كبير من السلع الأساسية في الاقتصاد الفرنسي في فترة قرن في المتوسط، وهي دراسة قام بها عدد من الباحثين بإشراف J. Fourastié لم يعرف عنهم أنهم كانوا في يوم من الأيام من أنصار نظرية العمل في القيمة. وقد نشرت نتائج عملهم الذي استغرق عشرين عاماً في كتاب. الهدف من الدراسة كان التعرف على السلوك الفعلي لأثمان سلع أكثر ما يمكن تنوعاً في المدى الطويل. أول نتيجة أساسية توصل إليها الباحثون أن نظرية القيمة والأثمان النسبية تبقى في قلب الاقتصاد السياسي والسياسة الاقتصادية، أي أنها تبقى نظرية محورية في علم الاقتصاد السياسي وفي اتخاذ قرارات السياسة الاقتصادية (ص ٣٤٨)، على الأقل ما بقي اقتصاد المبادلة كظاهرة سائدة. والنتيجة الأساسية هي بيان صحة نظرية العمل في القيمة عن طريق التحقيقات الإحصائية (ص ٣٤٨). انظر:

Jean Fourastié (sous direction). L'Evolution des prix à long Terme. P.U.F., Paris, 1969.

الثمن. وهو التعبير النقدي عن القيمة النسبية، ابتداء من تحديد القيمة.

ندرك من ذلك أنه توجد أنواع مختلفة من النقود قد تتداول جنباً إلى جنب في اقتصاد المبادلة. بعضها من نتاج اقتصاد المبادلة السابق على الرأسمالية وبعضها، ويمثل جل تطور النقود، من نتاج اقتصاد المبادلة الرأسمالي. وإذا كان النوعين من الاقتصاد قد عرفا تداول النقود فإن كيفية هذا التداول والأهمية النسبية لكل وظيفة من وظائف النقود (وما يشتق منها) تختلف في اقتصاد المبادلة الرأسمالي عنها في اقتصاد المبادلة السابق عليه، الأمر الذي يلزم معه أن نرى بصفة خاصة التداول النقدي في ظل طريقة الإنتاج الرأسمالية، وهو ما يعبر عنه اصطلاحاً بالنظام النقدي. وهو ما نخصص له الفصل التالي.

الفصل الثالث

النظام النقدي

إذا كانت النقود كظاهرة اجتماعية ترتبط وجوداً وتطوراً وعدماً باقتصاد المبادلة فإن تداول النقود يأخذ أشكالاً مختلفة في المراحل المختلفة لتطور اقتصاد المبادلة. واختلاف هذه الأشكال يكون أكثر وضوحاً مع انتشار الاقتصاد الرأسمالي باعتباره اقتصاد المبادلة النقدية المعممة. وإذا كانت المجتمعات السابقة على الرأسمالية قد عرفت تداول النقود المعدنية في الغالب، فإن الاقتصاد الرأسمالي ينفرد بالتعرف على أنواع مختلفة من النقود تتداول جنباً إلى جنب تداولاً يستلزم تنظيمها على أسس تتفق وطبيعة الاقتصاد الرأسمالي. هذا التنظيم هو ما يعرف بالنظام النقدي[1]. وهو على هذا النحو وثيق الصلة باقتصاد المبادلة الرأسمالي الذي يعطي للوحدة الاقتصادية القومية، بل ولكل أجزاء الاقتصاد العالمي في فترة معينة من تاريخه، مصباً عاماً هو السوق، الذي يجمع كل الوحدات الإنتاجية وهي تقوم بإنتاجها على أساس من تقسيم العمل وبهدف تحقيق الربح النقدي.

---

(١) Monetary system; le système monétaire.

إنتاج المبادلة النقدية يصبح الظاهرة السائدة، كل الإنتاج موجه للسوق الذي يصبح المنظم الوحيد لهذا النوع الجديد من الحياة الاقتصادية والذي يظهر كالملتقى الذي تصب فيه كل النشاطات الاقتصادية[1]. هنا تمس الحاجة إلى تنظيم لكل ما يتعلق بتداول النقود في المجتمع، من حيث وحدة النقد، أنواع النقود المتداولة وكيفية إصدار كل منها وشروط هذا الإصدار، مكان كل من هذه النقود في التداول من حيث مدى الالتزام بقبولها وما يتمتع به من قوة في إبراء ذمة المدينين وإمكانية تحويلها إلى غيرها من النقود المتداولة.

وإذا كان النظام النقدي يمثل الشكل الخاص لتداول النقود في اقتصاد المبادلة الرأسمالي وكان هذا الأخير في تطور مستمر (من حيث اتساع حجمه وتغير أشكال الوحدات الخاصة وأشكال السوق) فإن النظام النقدي **يكون هو الآخر في تطور مستمر، تطور يرتهن بتطور الإنتاج الرأسمالي ويمثل في نفس الوقت شرط تطوره.** مؤدي ذلك أن فهم النظام النقدي في تطوره رهين بتصوره في المراحل المختلفة لتطور الاقتصاد الرأسمالي.

ويمكن أن نفرق من وجهة نظر النظام النقدي بين مراحل ثلاث من مراحل تطور الاقتصاد الرأسمالي:

* **المرحلة الأولى،** التي تجد خير بلورة لها في القرن التاسع عشر وإن انتظرت الحرب العالمية الأولى التي اشتعلت في ١٩١٤ لتكون اللحظة التاريخية المعلنة للتحول.

---

(١) محمد دويدار، مبادىء الاقتصاد السياسي، الجزء الأول، الأساسيات، المرجع السابق الإشارة إليه، الباب الأول.

* **المرحلة الثانية،** وتغطى النصف الأول من القرن العشرين. الذي يشهد تزايداً كبيراً في معدلات التغير الاجتماعي والاقتصادي وينتظر الحرب العالمية الثانية في ١٩٣٩ كنذير بالتحول إلى مرحلة أخرى.
* **المرحلة الثالثة،** تبدأ بعد الحرب العالمية الثانية وإن كانت لا تشهد ما يميزها كيفياً إلا في أواخر سبعينات القرن العشرين.

في دراستنا للنظام النقدي في تطوره سنقتصر هنا على المرحلتين الأولى والثانية، تاركين المرحلة الثالثة لحين دراسة النظام النقدي الدولي في إطار الجزء الثالث الخاص بالاقتصاد الدولي.

ونستطيع من الآن أن نرسم المعالم الرئيسية لكل من المرحلتين الأولى والثانية كإطار لدراستنا للنظام النقدي في تطوره مع طريقة الإنتاج الرأسمالية.

يمكن القول أن **المرحلة الأولى** التي تتبلور في القرن التاسع عشر وتمتد حتى الحرب العالمية الأولى يتميز فيها الموقف بالنسبة لطريقة الإنتاج الرأسمالية بالخصائص الآتية:

* صغر حجم المشروع الرأسمالي في الداخل نسبياً وسيادة المنافسة.
* ازدياد معدل تراكم رأس المال (بما يتضمنه من تطور تكنولوجي) والزيادة المستمرة في إنتاجية العمل في فروع النشاط الاقتصادي المختلفة.
* ضعف الطبقة العاملة من الناحية التنظيمية، أي عدم تنظيمها نقابياً وسياسياً (في شكل أحزاب)، وبقاء مستوى الأجور منخفضاً نسبياً، يحكمه الأداء التلقائي لقوانين السوق.
* تميز الموقف بهذه الخصائص يعني إمكانية التوسع مع وجود اتجاه

هبوطي للأثمان في المدى الطويل جداً، دون أن يكون لهذا الاتجاه الهبوطي، الذي يعكس الزيادة المستمرة لإنتاجية العمل في ظل المنافسة، أثر غير موات على النصيب النسبي للربح[1].

* وأخيراً يتميز الموقف على الصعيد العالمي بوجود أجزاء كبيرة من العالم غير مسيطر عليها بعد. وهو ما يعني إمكانية المناورة للبلدان الرأسمالية المختلفة رغم التنافس بينها، إذ لا يزال هناك متسع للجميع. ونعيش فترة فتح أجزاء كثيرة من العالم أمام رأس المال، فترة تتسم بحرية الفتح (رغم المشاحنة) وحرية التجارة الدولية.

أما المرحلة الثانية، ويمكن تجميع ملامحها الأساسية على النحو التالي:

* الاتجاه الاحتكاري في داخل النشاطات المختلفة في الاقتصاد الرأسمالي[2]. هذا الاتجاه يعني بالنسبة للمشروعات إمكانية السيطرة

---

(١) هذا الاتجاه الهبوطي للأثمان يمثل تاريخياً إحدى خصائص الاقتصاد الرأسمالي في القرن التاسع عشر. انظر بالنسبة للاقتصاد الأمريكي الأرقام التي أعطيناها عاليه. وفي هذا المعنى يقول E. W. Kemmerer أنه منذ بداية الثمانينات حتى نهاية القرن (التاسع عشر) مالت أثمان السلع إلى الهبوط في الولايات المتحدة الأمريكية. وقد عرفت بلدان أخرى على قاعدة الذهب هذا الاتجاه الهبوطي في الأثمان، بما في ذلك إنجلترا وفرنسا. انظر إحصائيات الرقم القياسي لأثمان الجملة التي يوردها المؤلف ص ٨٨ ـ ٨٩ من كتاب Gold and the Gold Standard, McGraw-Hill Co., New York, 1944

(٢) لم يعد وجود اتجاه تركز وتمركز رأس المال في مختلف النشاطات في الاقتصاد الرأسمالي أمراً متنازعاً فيه بعد أن أثبتت الدراسات التاريخية أن الأمر لا يتعلق فقط بقانون من قوانين حركة المجتمع الرأسمالي وفقاً لنظرية معينة وإنما باتجاه تاريخي فرض وجوده على صعيد الواقع وكشفت عنه دراسات عديدة قام بها المنشغلون بالعلوم الاجتماعية. ويكفي في هذا المجال أن نشير إلى بعض هذه الدراسات.

-E.K. Hunt, Property and Prophets, the Evolution of Economic Institutions and Ideologies. Harber & Publishers, New York 1972 (especially chs, 7 & 8)- P. Baran and P. Sweezy, Monopoly Capital, Monthly Review Press, New York, 1966. (l'edition francaise, Maspero, Pris, 1968).

-V. Perlo, The Empire of High Finance, International Publishers, New York, 1957.

-J. Marie Chevalier, La Structure finrancière de l'industrie americaine, Editions Cujas, Pars, 1970.

على الأسواق والتحكم في الأثمان (على ضوء مرونة الطلب على السلع).

* استمرار معدل تراكم رأس المال في الزيادة واستمرار الزيادة في إنتاجية العمل.

* تطور الطبقة العاملة نقابياً وسياسياً. إذ مع التوسع في الإنتاج الرأسمالي تزداد الطبقة العاملة كمياً فتستطيع أن تقوى من نفسها كيفياً عن طريق التنظيم النقابي والسياسي. هنا يصبح من الممكن أن يكف الأجر عن أن يتحدد فقط بالأداء التلقائي لقوى السوق. أي توجد إمكانية مطالبة العمال بزيادة الأجور مع زيادة إنتاجية العمل، الأمر الذي قد يمثل تهديداً نسبياً للربح.

* مع الزيادة المستمرة في إنتاجية العمل كان من المفروض أن يستمر الاتجاه الهبوطي للأثمان. ولكن وجود الاتجاه الاحتكاري وإمكانية التدخل الواعي من جانب التنظيمات العمالية في تحديد مستوى الأجور دفعاً إلى الالتجاه إلى آلية أخرى تتمثل في الاتجاه الارتفاعي للأثمان، هذا الاتجاه أصبح يمثل مصلحة المشروع الرأسمالي في مرحلة السيطرة الاحتكارية.

* أما بالنسبة للموقف على الصعيد العالمي فيشهد نهاية فترة ضم الأجزاء المختلفة من المجتمع العالمي في خارج أوروبا وتحقق نوع من تقسيم

- -R. A. Brady, Business as a System of Power, Colombia University Press, New York, 1951.

-C. Wright Mills, the Power Elite, Oxofrd University Press, London, 1968.

وانظر في هذا المد الاحتكاري من وجهة نظر السيطرة على السوق العالمية:

-Louis Turner, Invisible Empires, Multinational Corporation and The Modern World, H. Hamilton, London, 1970.

D. Horwitz (ed.) Corporations and the Cold war, Monthly Review Press, New York, 1969.

Ch. Palloix, Les firmes multinationales et le procès d'internationalisation, Maspero, Paris, 1973.

العالم بين الاقتصاديات الرأسمالية المختلفة. فإذا لم تعد هناك أراضي جديدة تفتح فتوسع كل بلد رأسمالي يكون على حساب بلد آخر، الأمر الذي يؤدي إلى محاولة كل اقتصاد أم لأن يختص نفسه بمنطقة ينفرد بها كمصدر للمواد الأولية وكسوق ويحول دون تغلغل رؤوس أموال أخرى فيها. ومن هنا كانت القيود على التجارة الدولية والتشاحن بين الدول المستعمِرة (بقصد إعادة تقسيم العالم) وانحسار حرية التجارة الدولية (بسبب إجراءات اتخذت في هذه الفترة صوراً متعددة: فرض رسوم جمركية مرتفعة - تحديد حصص بالنسبة للسلع التي تكون محلاً للتجارة الدولية - وضع قيود على الصرف الخارجي، أي على تبادل العملات - اتخاذ إجراءات لمحاربة قيام دولة أجنبية بإغراق سوق داخلية بسلعة أو ببعض السلع تباع بأثمان منخفضة جداً بقصد السيطرة على السوق وإبعاد السلع المحلية المنافسة، إلى غير ذلك من القيود). كل هذه القيود تعكس التدخل المتزايد للدولة الرأسمالية في الحياة الاقتصادية، وهو تدخل برز في أثناء الحرب العالمية الأولى وبعدها على نحو يصبح معه تدخل الدولة القوى من الخصائص التي تميز الاقتصاد الرأسمالي بشقيه المتقدم والمتخلف، في مرحلته التالية.

تلك هي الملامح الرئيسية لكل من المرحلتين. فبينما تتميز المرحلة الأولى التي تنتهي مع الحرب العالمية الأولى بالازدياد المستمر في إنتاجية العمل في ظل المنافسة بين أجزاء رأس المال واتساع السوق الرأسمالية العالمية التي تسودها حرية الفتح وحرية التجارة مع اتجاه هبوطي في الأثمان، تتميز المرحلة الثانية بالازدياد المستمر في إنتاجية العمل في ظل اتجاه احتكاري، في سوق رأسمالية عالمية تسودها القيود وتنحسر فيها حرية التجارة مع ميل إلى الارتفاع المستمر في الأثمان.

وإذا كانت هذه هي الملامح الرئيسة لهاتين المرحلتين، ماذا كان

الموقف بالنسبة لإنتاج الذهب كسلعة عالمية ونقدية في أثنائهما؟ شهدت المرحلة الأولى زيادة كبيرة نسبياً في إنتاج الذهب باكتشاف مناجم الذهب في كاليفورنيا واستراليا وخاصة مع اكتشاف مناجم الذهب في جنوب أفريقيا في أواخر القرن التاسع عشر. وهي زيادة كانت لا تزال تتوائم مع الزيادة في إنتاج السلع الأخرى. أما في المرحلة التالية، فرغم استمرار إنتاج الذهب في الزيادة فإن معدلات الزيادة في إنتاج السلع الأخرى كانت تفوق معدل زيادته بمراحل. وابتدأ الموقف يتسم بعدم كفاية احتياطات الذهب.

«فلعدد من السنوات قبل الحرب العالمية الثانية لم يكن الإنتاج السنوي للذهب في العالم يساوي إلا ما يقرب من ٤٪ من الاحتياطي المعروف من الذهب المستخدم في الأغراض النقدية، وهو ما يمثل نسبة ضئيلة»[(١)].

والجدول التالي يبين إنتاج الذهب في العالم في ٥٦٠ سنة أي من ١٤١٣ (سنة اكتشاف أمريكا التي كانت أكبر مصدر للذهب حتى نهاية القرن التاسع عشر عندما اكتشفت مناجم الذهب في جنوب أفريقيا) إلى ١٩٧٣[(٢)]:

---

(١) Kemmerer المرجع السابق الإشارة إليه، ص ١٤١. وانظر كذلك عبد الحكيم الرفاعي، الاقتصاد السياسي، الجزء الأول، ١٩٣٧، ص ٤٥١ ـ ٤٦٠.

(٢) عن كتاب لوموند Jean Dautun, La Relevé de l'or الأسبوعي، ٢١ ـ ٢٧ فبراير ١٩٧٤، وتمثل البلدان الآتية بالترتيب أكبر منتجي الذهب في العالم حالياً (والأرقام خاصة بإنتاج عام ١٩٧٢ فيما عدا جنوب أفريقيا فالرقم خاص بإنتاج ١٩٧٣) جنوب أفريقيا ٨٥٢,٢ طن، كندا ٦٣,٢ طن، الولايات المتحدة الأمريكية ٤٤,٤ طن، اليابان، استراليا، غانا، الفلبين، روديسيا، كولومبيا، الكونجو الديموقراطية، المكسيك، وذلك باستبعاد دول شرق أوروبا والصين.

من ١٤١٣ ـ ١٨٤٩ (٤٣٧ سنة)	٤٦٢٠ طن
من ١٨٥٠ ـ ١٩٣٣ (٨٤ سنة)	٣٠ ٥٨٠ طن
من ١٩٣٤[1] ـ ١٩٥٧ (٢٤سنة)	٢٠ ٩٠٠ طن
من ١٩٥٧ ـ ١٩٧٣ (١٦ سنة)	٢٤ ٨٥٠ طن
المجموع	٨٠ ٩٥٠ طن

هذا عن الناتج من الذهب ككميات مطلقة. أما بالنسبة لإنتاجية العمل في نشاط استخراجه فيمكن القول أنه في الوقت الذي تزداد فيه باستمرار إنتاجية العمل في النشاطات الأخرى فإن إنتاجيته في استخراج الذهب كانت ثابتة تقريباً. إذ رغم تطور فنون الإنتاج في عملية استخراج الذهب، ومن ثم إمكانية رفع كفاءة العمل، لا يؤدي ذلك إلى خفض النفقة لازدياد درجة ندرة وجود الذهب في الطبيعة.

في هذا الإطار العام من مراحل تطور طريقة الإنتاج الرأسمالية يتطور النظام النقدي باعتباره الشكل الخاص لتداول النقود في الاقتصاد الرأسمالي، وهو تداول يتضمن إمكانية وجود أكثر من نوع للنقود ويرتكز على قاعدة أساسية تنظم كل تداول لما يقوم بوظائف النقود. في دراستنا للنظام النقدي سنرى:

أولاً: أنواع النقود الممكن تداولها.

ثانياً: القاعدة النقدية.

---

(١) ابتداء من هنا لا تتضمن الأرقام ما كان ينتجه الاتحاد السوفيتي السابق من الذهب، وابتداء من عام ١٩٤٤ لا تتضمن الأرقام ما تنتجه كل بلدان شرق أوروبا والاتحاد السوفيتي السابق من الذهب وإن كانت مبيعاتهم منه في غرب أوروبا قد أخذت في الاعتبار.

أولاً: أنواع النقود الممكن تداولها:

رأينا في دراستنا لنشأة النقود وتطورها كيف أنها بدأت كنقود سلعية ثم انفردت سلعة معينة هي المعادن النفيسة بالقيام بوظائف النقود، ممثلة النقود المعدنية. وكيف أن هذه النقود سادت في التداول حتى طريقة الإنتاج الرأسمالية التي عرفت تطور النقود إلى صور أخرى هي النقود الورقية ونقود الودائع. وسنقتصر هنا على عرض مختصر لأهم ملامح هذه الأنواع الثلاثة من النقود التي ما زالت تمثل النقود الممكن تداولها بشكل أو بآخر في اقتصاد رأسمالي معاصر «متقدماً ومتخلفاً»[1].

١ - النقود المعدنية:

تضرب النقود المعدنية في حالة تداولها، أساساً من معدن أو أكثر من المعادن النفيسة وخاصة الذهب والفضة، وكذلك معادن أخرى كالنيكل والنحاس. وتنقسم النقود المعدنية إلى قسمين كبيرين: **نقود معدنية رئيسية** أو كاملة تصنع عادة من الذهب أو الفضة وتكون قيمتها الإسمية كعملة مساوية أو مقاربة لقيمتها كمعدن في سوق المعدن. وتكون لهذه النقود قوة إبراء مطلقة، أي تستعمل في إبراء الديون دون حدود. هذا النوع من النقود المعدنية أصبح نادر الاستخدام الآن اللهم إلا في بعض جوانب الاقتصاديات المتخلفة. **ونقود معدنية مساعدة أو مكملة**، تكون قيمتها

---

(١) رجعنا في تقديم هذا الموجز إلى ما كتبه فؤاد مرسي. اقتصاديات النقود، ص ٧١ ـ ١٠٨ وكذلك: عبد الحكيم الرفاعي، الاقتصاد السياسي، الجزء الأول، ١٩٣٧، ص ٤٧٠ ـ ٤٧٧، ص ٥٠٣ ـ ٥١٨، زكي عبد المتعال، الاقتصاد السياسي، الجزء الأول، ١٩٣٧، ص ٦٠٩ ـ ٦٢٢، ص ٦٦٩ وما بعدها، محمد زكي الشافعي، مقدمة في النقود والبنوك، ١٩٦٩، ص ٢٦ ـ ٥٦.

W. Spalding, The Function of Money, Pitman & Sons, London, 1921, p.87, 53 & p.66 & sqq.

الإسمية كنقد أكبر من قيمتها الفعلية كمعدن. تصنع عادة من البرونز أو النحاس أو الفضة. وعادة لا يلزم القانون الأفراد بقبولها في التداول إلا في حدود معينة. وهي تستخدم بصفة عامة في تسوية المعاملات اليومية الصغيرة.

وقد رأينا من قبل الأسباب التي دفعت إلى استئثار الذهب والفضة من دون السلع جميعاً بالقيام بدور النقود: أنها عظيمة القيمة لقاء حجم ووزن صغيرين، أنها لا تتغير عبر الزمن وتتمتع بقيمة مستقرة نسبياً. أنه يوجد بين أجزائها تجانساً وتماثلاً يجعلها سهلة التداول. إن قابليتها للتجزئة والتشكيل يجعل من الممكن تحويل السبائك إلى قطع وتحويل القطع إلى سبائك دون فقدان لأجزاء تذكر. أنها بخصائص تسهل من تمييزها بمجرد الرؤية أو السماع (بالرنين) وتجعل من الصعب غشها.

واستعمال المعادن النفيسة في التداول النقدي قد يأخذ صوراً متعددة: فقد يقتصر على سك النقود من معدن نفيس واحد. الذهب أو الفضة. يكون للقطع المصنوعة منه قوة الابراء المطلقة، وتقرر حرية السك للأفراد أو لا تقرر على حسب الأحوال. ويكون قبولها في التداول اختيارياً أو إجبارياً. وقد يوجد إلى جانب هذه القطع الرئيسية قطع من معادن أخرى تكون صغيرة القيمة ولا يكون لها إلا قوة ابراء محدودة. كما قد تسك القطع النقدية من المعدنين معاً. يتداولان جنباً إلى جنب، ويكون لهما معاً قوة ابراء مطلقة. وتتحدد نسبة إحداهما إلى الآخر. في هذه الحالة كذلك قد توجد قطع نقدية تسك من معادن أخرى غير المعدنين النفيسين وتستخدم كنقود مساعدة ذات قوة ابراء محدودة.

وفي تداول النقود المعدنية، قد تكون القيمة الإسمية للعملة، أي

القيمة القانونية التي تعطيها أياها الدولة، مساوية لقيمتها الحقيقية، أي قيمة ما فيها من معدن. هنا تتعادل القيمتان ويقال أن العملة مضبوطة أو جيدة[١]. أما إذا كانت القيمة الإسمية للعملة أكبر من قيمتها الحقيقية قيل إن العملة ضعيفة أو خفيفة، وكانت بذلك عملة رديئة[٢]. وءذا ما احتوى تداول النقود المعدنية على قطع نقدية مختلفة: أما قطعاً من نفس المعدن، بعضها جيد وبعضها رديء، وأما قطعاً من معدنين، أحدهما أثمن من الآخر، كان هذا النوعن من تداول النقود مجالاً لعمل ما يسمى بقانون جريشام[٣]. وفكرته الأساسية ترددت في المراحل المختلفة لتطور الفكر الاقتصادي: فقد قال به أرسطو فإن، أحد شعراء اليونان القديمة[٤]، وقال به أوريزم[٥] في القرن الرابع عشر، والمقريزي في القرن الخامس عشر[٦].

---

(١) Good money; monnaie droite

(٢) Light money; monnaie faible.

(٣) Sir Thomas Gresham (١٥١٩ ـ ١٥٧٩)، وهو منظم وتاجر ومصرفي إنجليزي، كان مستشاراً للملكة اليزابيث في مسألة إصلاح العملة.

(٤) Aristophanes (٤٤٥، ٣٨٦ ق.م.) حيث يقول في إحدى رواياته المسماه «الضفادع» «في جمهوريتنا يفضل شرار الناس على خيارهم، تماماً كما تتداول النقود الرديئة وتختفي النقود الجيدة». انظر هامش (١١١)، ص ٩ من كتاب Kemmerer السابق الإشارة إليه، ويوجد بين أمثالنا العامية ما يفيد هذا المعنى حين يقال «ما يقعد على المداود إلا شر البقر» ويروي (ما يبقى) أو (ما يفضل) والمراد واحد. والمداود جمع مدود (بفتح فسكون فكسر) وهو محرف عن المدود، أي معلف الدابة. والمثل يضرب في ذهاب الصالح وبقاء الطالح. انظر أحمد تيمور باشا، الأمثال العامية، الطبعة الثالثة، ١٩٧٠، ص ٤٤٩.

(٥) N. Oresme (١٣٢٠ ـ ١٣٨٢). وهو مفكر من المدرسيين معروف بكتاباته عن النقود وخاصة مؤلفة «في أصل النقود وطبيعتها وتطورها». انظر قاموس العلوم الاقتصادية (باللغة الفرنسية) J. Romeuf الجزء الأول، ١٩٥٦، ص ٥٨٨.

(٦) انظر مقالنا «من الفكر الاقتصادي العربي في القرن الرابع عشر» مصر المعاصرة، السنة الثالثة والستون، العدد ٣٤٨، أبريل، ص ٩٣ ـ ١٠٦.

وكوبرنيك في القرن السادس عشر[1]. ومؤدي هذا القانون أنه عندما توجد عملتان في التداول جنباً لجنب، وكانت إحداهما أجود من الأخرى فإن العملة الرديئة تميل، في ظل ظروف معينة، إلى طرد العملة الجيدة من التداول. وهو ما يتحقق إذا أدت الظروف إلى أن تكون قيمة العملة الجيدة كمعدن أعلى من قيمتها (الاسمية) كقطعة نقدية، كما في حالة ارتفاع أثمان السلع بما فيها ثمن المعدن الذي تصنع منه القطع النقدية. في هذه الحالة تنخفض القوة الشرائية للنقود ويكون من مصلحة الأفراد تحويل قطع العملة الجيدة إلى معدن. والواقع أن هذا القانون لا يعدو أن يكون تطبيقاً بالنسبة للنقود لمبدأ أن كل سلعة تميل، في حالة حرية الحركة، إلى الاتجاه إلى أفضل الأسواق التي تباع فيها. ومن هنا كانت إمكانية سريانة كذلك في حالة تداول عملة معدنية إلى جانب عملة ورقية.

لم يبق للانتهاء من الكلام عن النقود المعدنية إلا أن نذكر أن تداول النقود المعدنية كعملة سائدة لم يعد إلا من قبيل الماضي في تاريخ التداول النقدي، إذ يكاد تداول النقود الذهبية يكون غير موجود في وقتنا هذا، وتداول النقود الفضية تداولاً محدوداً. ويقتصر تداول النقود المعدنية بصفة عامة، التي عادة ما تكون مصنوعة من معادن غير نفسية، كنقود مساعدة، مفسحة المجال لأنواع أخرى من النقود، النقود الورقية ونقود الودائع.

٢ ـ النقود الورقية:

رأينا كيف أدى التطور إلى النقود المعدنية الرمزية (أي التي تفوق قيمتها الإسمية بمراحل قيمة ما فيها من معدن) إلى خلق إمكانية إحلال الورق محل

---

(١) N. Copernic، ١٤٧٣ ـ ١٥٤٣.

المعدن كرمز للنقود. ورأينا أن استخدام هذه الإمكانية الكامنة للتحول إلى النقود الورقية كظاهرة سائدة لم يكن ليتم إلا بوجود البنوك كمشروعات رأسمالية وجدت في مرحلة يتعدى فيها معدل نمو إنتاج السلع معدل نمو المعادن التي يمكن استخدامها في النقود. الأمر الذي يخلق الحاجة إلى صورة أخرى من صور النقود، صورة غير النقود المعدنية. هذا لا يعني أن النقود الورقية لم تعرف قبل طريقة الإنتاج الرأسمالية. فالواقع أن اقتصاد المبادلة السابق على الرأسمالية قد عرف، كما سبق أن رأينا مع مشاهدات المؤرخ العربي ابن بطوطة في الصين[1]، النقود الورقية. وإنما كظاهرة محدودة لم تعرفها كل اقتصاديات المبادلة. ومع اقتصاد المبادلة الرأسمالي تصبح النقود الورقية ظاهرة سائدة وتحتل محل النقود المعدنية مركز الصدارة في وقت معين ثم ما تلبث أن تتركه في الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة لنقود الودائع. وعليه نجد أن النقود الورقية وأن كانت ما زالت تستخدم في تسوية الجزء الأكبر من المعاملات في الاقتصاديات المتخلفة (في إطار علاقات الإنتاج الرأسمالية) فإنها لم تعد تسوي إلا قدراً محدوداً من المعاملات، لا يتعدى في بعض الأحيان ١٠٪ في، الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة.

وقد رأينا أن النقود الورقية بدأت كنقود نائبة[2]. يصدرها البنك لتنوب في التداول عن الكمية من المعدن النفيس (الذهب أو الفضة) التي أودعت لديه، ثم ما لبثت هذه النقود أن تطورت إلى نقود ورقية ائتمانية[3]

---

(١) وقد تكلم المقريزي في ص ٦٨ ـ ٦٩ من كتابه «إغاثة الأمة» عن هذه النقود. كما وصفها الرحالة ماركو بولو في القرن الرابع عشر «كما تدل الوثائق التاريخية على أن صيارفة بابل استخدموها قبل الميلاد بستة قرون»، عبد الحكيم الرفاعي، المرجع السابق، ص ٥٠٢.

(٢) Representative money.

(٣) Fiduciary money; Monnaie fiduciare.

لا يكون لكل قيمتها مقابلاً معدنياً في البنك، ويستكمل هذا المقابل بأوراق تجارية (كمبيالات وسندات أذنية وسندات لحاملها) و مالية (سندات مثلاً).
هذه النقود هي عبارة عن وعد بدفع مبلغ معين من النقود المعدنية لحاملها عند الطلب. وسميت ائتمانية لأن قبول الجمهور لها في معاملاته يرجع إلى ثقته في البنك، ثقة مبناها الاعتقاد بإمكان تحويل الورقة إلى المعدن عند الطلب.

وما يلبث التطور النقدي إلى أن يدفع بالنقود الورقية الائتمانية إلى التحول نحو النقود الورقية الإلزامية[1]. توجد عندما يتداول الأفراد نقوداً ورقية لم يعد في إمكانهم تحويلها إلى معادن. نظراً لأن القانون قد فرض عدم قابليتها للتحويل إلى معادن. وهو ما تلجأ إليه الدولة اما لحماية الرصيد النقدي المعدني من النفاذ أو التسرب إلى الخارج، وإما لعدم إمكانية الحصول على ذهب إضافي تصدر في مقابله أوراق نقدية جديدة، وهو ما يحدث عادة في حالة الحرب. وقد كانت الحرب العالمية الأولى المناسبة التي فرضت فيها معظم الدول السعر الإلزامي لعملاتها الورقية. ويظل لهذه النقود الورقية غطاء نقدي، أي لا يكون للسلطات النقدية إصدار وحدة من العملة الورقية إلا إذا كان لديها غطاء لها من المعدن والأوراق المالية والتجارية والعملات الأجنبية: منها كلها أو من بعضها، وبنسب تختلف وفقاً لنظام الإصدار.

بالإضافة إلى هذه النقود الورقية الإلزامية (ذات الغطاء) يوجد ما يسمى بالنقود الحكومية، تصدرها الحكومة (الخزانة العامة) كنقود مساعدة

---

(1) Banknote; papier-monnaie.

(عادة ما تكون من فئات صغيرة) عندما تميل النقود المعدنية المساعدة إلى الاختفاء من التداول، أو عندما يوجد بموازنة الدولة عجز مؤقت، أي زيادة في نفقاتها على إيراداتها زيادة يمكن تعويضها في وقت لاحق في نفس السنة المالية، هذه النقود الحكومية لا يقابلها غطاء نقدي.

من استعراضنا لصور النقود الورقية نستشف أنها في تداولها قد تكون ذات سعر اختياري cours facultatif في حالة إذا لم يكن الأفراد ملزمين بقبولها في التعامل وكان البنك ملزماً بتحويلها إلى معدن إذا ما تقدم إليه حامل الورقة طالباً ذلك. وقد تكون ذات سعر قانوني Legal tender, cours legal إذا ما الزم الأفراد على قبولها في تسوية المعاملات، أي لم يكن لهم خيار في قبولها وكان البنك ملزماً بتحويلها إلى معادن إذا ما طلب منه ذلك. هنا قد يكون للنقود الورقية قوة إبراء مطلقة، أي يلزم الأفراد بقبولها في التداول أياً كانت قيمة المعاملات، وقد يكون لها قوة إبراء محدودة. أي لا يلزم الأفراد بقبولها إلا في حدود قيمة معينة للمعاملة. وقد تكون النقود الورقية أخيراً ذات سعر إلزامي Cours force' إذا كان الأفراد ملزمون بقبولها في التداول دون أن يلزم البنك بتحويلها إلى معادن. أي لا يكون للأفراد طلب تحويلها إلى معدن.

تلك هي صور النقود الورقية وكيفية تداولها. وغالباً ما يكون إصدارها في يد بنك الإصدار (البنك المركزي). ويتم الإصدار وفقاً لحاجة المعاملات. ولضمان التناسب بين كمية النقود الورقية وكمية التدفقات للسلع عادة ما تلتزم سلطة الإصدار بالاحتفاظ بغطاء نقدي لكل ورقة بنكنوت تصدرها. هذا الغطاء النقدي قد يكون مكوناً جزئياً من معدن، كالذهب. هنا قد تكون نسبة الذهب في الغطاء محددة لبنك الإصدار أو

قابلة للتعديل بواسطة البنك تفويضاً أو بالرجوع إلى الحكومة. ويكون بعض الغطاء ورقياً (مكوناً من أوراق تجارية ومالية وسندات حكومية. قصيرة الأجل وطويلة، وعملات أجنبية). وهو ما يمكّن الحكومة من أن تطلب من بنك الإصدار بنكنوتا في مقابل سندات (طويلة الأجل أو قصيرته) تصدرها له: هذه تكون في الواقع عملية اقراض للحكومة يقوم بها بنك الإصدار وحده أو معه الجهاز المصرفي في مجموعه. واضح إذن أن وجود **الغطاء (بعد أن أصبحت النقود الورقية نقوداً إلزامية) يهدف إلى تنظيم عملية إصدار العملة عن طريق رضع قيد على إصدار النقود الورقية. وإذا ما احتوى هذا الغطاء على كمية من الذهب، هدف الغطاء الذهبي إلى تسهيل تسوية المعاملات الدولية، إذ يحتفظ بالأوراق الورقية لتسوية المعاملات في الداخل ويستخدم الذهب في تسوية فروق المعاملات الخارجية.**

❁ ❁ ❁

تلك هي النقود الورقية كأحد أنواع النقود الممكن وجودها في التداول النقدي في اقتصاديات المبادلة المعاصرة. بدأت من خلق البنوك التجارية وانتهت لتكون من إصدار البنوك المركزية تحت رقابة الدولة. بدأت نائبة عن النقود المعدنية وانتهت بإزاحتها من التداول واحتلالها لمكان الصدارة في التداول النقدي ولكن إلى حين. إذ ما لبثت أن تمكنت **البنوك من استبقاء سيطرتها على النقود في الاقتصاد الرأسمالي عن طريق خلق نوع آخر من أنواع النقود: النقود المصرفية أو نقود الودائع.**

٣ ـ نقود الودائع:

رأينا كيف أدى تطور النقود، في اقتصاد المبادلة الرأسمالي، إلى

ظهور نقود الودائع وكيف أن هذه النقود أصبحت تمثل النقود الغالبة في الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة. لنستكمل معرفتنا بهذا النوع من النقود سنعرض أولاً لطبيعتها ثم لكيفية خلقها بواسطة البنوك وننتهي ببيان كيفية تداولها[1].

ففيما يتعلق بطبيعتها، **يقصد بنقود الودائع مجموع المبالغ التي ترصدها البنوك لحساب عملائها بوصفها حساباً دائناً لعملائها، أي مجموع الودائع التي تحتفظ بها البنوك لحساب عملائها**. والوديعة حساب دائن للمودع وحساب مدين للمصرف الوديع. فإذا ما جاء عميل إلى البنك بمبلغ من النقود الورقية مثلاً ليودعها لدى البنوك، وإنما النوع من البنوك الذي يتلقى ودائع الأفراد أو ما يسمى بالبنوك التجارية[2]، فإن البنك يصبح مديناً للعميل بمقدار الوديعة ويقيد ذلك في سجلاته ويعطي للعميل الحق في أن يحيل دائنيه (أي دائني العميل) على البنك لاستيفاء حقوقهم التي على العميل من البنك في حدود مقدار الوديعة. هنا يقال أن البنك قد أعطى للعميل الحق في أن يسحب شيكات عليه في حدود مقدار الوديعة. ويتمثل الدليل على وجود الوديعة فيما يسجله البنك في دفاتره بمقدار قيمتها وفي ما يمنحه لعميله من حق سحب شيكات عليه بهذه القيمة.

وكما تنشأ الوديعة لحساب العميل بهذه الطريقة يمكن أن تنشأ بأن يكون لشخص آخر، وليكن العميل (أ) وديعة لدى البنك ويطلب من البنك أن يدفع لدائنه (ب) مبلغاً يمثل جزءاً من مقدار الوديعة، هنا تنشأ للشخص

---

(١) انظر على الأخص، فؤاد مرسي، المرجع السابق الإشارة إليه، ص ٩٣ وما بعدها.

(٢) Commercial banks, Les banques commerciales.

(ب) وديعة بمقدار هذا المبلغ إذا ما ارتضى أن يبقى هذا المبلغ لدى البنك، ويصبح (ب) دائناً للبنك بهذا القدر، وتكون الوديعة قد نشأت للشخص (ب) بقيد يجريه البنك في سجلاته يفيد انتقال مقدار الوديعة من فرد لآخر، أي من أ إلى ب.

هذا ولا يمكن الكلام عن نقود الودائع إلا إذا أعطى البنك عميله حق سحب شيكات عليه. إذ بإعطاء هذا الحق، وبإعطائه فقط، يقوم البنك بخلق وسائل دفع جديدة تستخدم في تسوية المعاملات دون تدخل من نوع آخر من أنواع النقود. فلو فرض مثلاً أنه كان لكل من أ، ب وديعة في بنك واحد، وليكن بنك مصر أو بنك الاعتماد اللبناني، وكان لكل منهما حق سحب شيكات على البنك. وقام أ بشراء منزل مثلاً من ب بمبلغ ١٠٠٠٠٠ جنيهاً. ولسداد الثمن قام أ بتحرير شيك بهذا القدر لمصلحة ب، وتوجه ب إلى البنك طالباً منه صرف هذا الشيك لحسابه. هنا يقوم البنك بعملية قيد مؤداها انقاص وديعة أ بمقدار مائة ألف جنيهاً وإضافة هذا المبلغ في الجانب الدائن للعميل ب. وبذلك تتم تسوية عملية الشراء بقيد يجريه البنك في سجلاته. أي تكون النقود المصرفية أو الكتابية هي التي استخدمت في تسوية المعاملة، دون تدخل لأي نوع آخر من أنواع النقود. **ويكون الشيك قد استخدم كوسيلة لتداول هذه النقود المصرفية.**

يستفاد من ذلك أمران: أن نقود الودائع عملية مصرفية بحتة، تنشأ بقيد من البنك عندما يمنح العميل حق سحب شيكات عليه وتتداول بقيد جديد منه. وأنها تغني عن تداول النقود المادية، معدنية كانت أو ورقية. ولكن ليس من الضروري لكي يمنح البنك الشخص حق سحب شيكات

عليه أن يكون هذا الشخص قد أودع لديه قيمة نقدية، فقد يمنحه البنك هذا الحق بمناسبة قرض يمنحه للشخص. لإيضاح ذلك يلزمنا أن نرى عن قرب كيفية خلق نقود الودائع.

وبالنسبة لخلق نقود الودائع، التي تخلق عندما يخوّل البنك عميله حق سحب شيكات عليه، يفرق بين مناسبتين لخلق هذه النقود. توجد المناسبة الأولى عندما يتلقى البنك ودائع حقيقية، أي عندما يقوم الأفراد بإيداع مبالغ نقدية لدى البنك، وابتداء منها يعطيهم البنك حق سحب شيكات عليه لتسوية ديونهم. وتوجد المناسبة الثانية. عندما يتوجه الأفراد إلى البنك، باعتباره مشروع يهدف إلى تحقيق الربح النقدي عن طريق اقتراض النقود (بسعر فائدة منخفض نسبياً) وإقراضها (بسعر فائدة أعلى) ليقترضون منه. هنا يقوم البنك، إذا توفرت الشروط التي يستلزمها فيمن يقترض منه من ناحية الضمان خصوصاً، بمنح الأفراد ائتماناً أي قرضاً. وتنشأ للعميل وديعة ائتمانية تكون مناسبة لإعطائه حق سحب شيكات على البنك، باعتباره هذا الأخير مشروعاً يهدف إلى تحقيق الربح النقدي عن طريق العميل الذي يأتمنه.

فالودائع الحقيقية هي إذن المبالغ النقدية التي تودع في البنك بواسطة الأفراد إما نقداً، كما إذا قام الشخص بإيداع مبلغ من النقود الورقية لدى البنك، أو بمناسبة خصم الكمبيالات، كما إذا طلب تاجر من البنك خصم كمبيالات لم يستحق أجل الوفاء بها بعد وترك قيمتها لدى البنك لتسجل له كحساب دائن في دفاتر البنك، أو عن طريق الشيكات، كما إذا تلقى البائع من المشتري شيكاً بمقدار ثمن البيع وطلب البائع من أحد البنوك أن يصرف له الشيك ويحتفظ بقيمته المحصلة كحساب دائن في دفاتر البنك.

في هذه الحالة الأخيرة قد يكون المشتري الذي حرر الشيك على بنكه قد حصل منه على حق سحب الشيكات بمناسبة عملية اقتراض من هذا البنك، أي بمناسبة وديعة ائتمانية. وعن طريق صرف هذا الشيك بواسطة بنك البائع وقيد المبلغ في دفاتره لحساب البائع يكون لهذا الأخير وديعة حقيقية. هنا يقال أن وديعة البائع، وهي وديعة حقيقية، وديعة مشتقة من وديعة المشتري، الوديعة الأصلية، رغم أن وديعة هذا الأخير وديعة ائتمانية. وعليه قد تكون الوديعة الائتمانية مصدراً لوديعة حقيقية.

وابتداء من الودائع الحقيقية التي يردعها الأفراد لدى البنك لاحظ البنك، والأمر يصلح بالنسبة لكل البنوك التجارية، أن العملاء المودعين لدى البنك لا يطلبون كل ودائعهم دفعة واحدة، أي لا يطلبون إلا رد جزء صغير ويبقى الجزء الأكبر دون طلب حال. في هذه الحالة يتمكن البنك من استخدام الجزء غير المطلوب كأساس لمنح الائتمان، أي لأقراض العملاء الذين يسعون إليه ليقترضون منه. هنا يعطي البنك العميل الائتمان، أي يقرضه مبلغاً معيناً، وليكن ١٠٠٠٠ جنيهاً، ثم يعطي المدين الحق في سحب شيكات عليه في حدود هذا القرض. على هذا النحو يخلق البنك وديعة للعميل قائمة على الائتمان تمكن العميل من تسوية معاملاته عن طريق سحب شيكات على البنك، وتكون الوديعة ائتمانية، ويكون البنك قد خلق وسائل دفع جديدة دون أن يكون العميل قد قام بأي إيداع لمبالغ من النقود المادية، ورقية كانت أو معدنية لدى البنك. وقيام البنك بالأقراض على هذا النحو مرتبط بظهور الائتمان، أي منح المدين أجلاً، على النحو الذي رأيناه عند الكلام عن النقود كوسيلة للمدفوعات ونحن بصدد معالجة وظائف النقود.

وكما أن من يودع وديعة حقيقية لا يقوم في العادة بطلب رد كل مقدار الوديعة دفعة واحدة، وإنما يستبقى جزءاً كبيراً منها لدى البنك، فإن العميل الذي خلق له البنك وديعة ائتمانية لا يطلب في العادة كل مقدار الوديعة الائتمانية. وابتداءً من المبالغ غير المطلوب ردها في الحال من الودائع الائتمانية يستطيع البنك أن يقرض عملاء جدد ويعطيهم حق سحب شيكات عليه. وهنا تكون الوديعة الائتمانية مناسبة لخلق وديعة ائتمانية ثانية وثالثة، وهكذا. لإيضاح ذلك إليك المثل التالي: في الأصل أودع العميل أ مبلغ ١٠٠٠ جنيه في أحد فروع بنك مصر أو بنك الاعتماد اللبناني. وإعطاء البنك حق سحب شيكات عليه بهذا القدر. ولاحظ البنك أن عميله لا يطلب خلال الفترة إلا ما يعادل ٢٠٪ من قيمة الوديعة، أي ٢٠٠ جنيه. هنا يحتفظ البنك بمبلغ ٢٠٠ جنيه لمواجهة طلبات العميل أ. وعليه يجد البنك لديه مبلغ ٨٠٠ جنيه في خزائنه. ولكي لا يترك هذا المبلغ عاطلاً يقبلْ البنك طلب العميل ب الذي جاء يطلب قرضاً من البنك مقداره ٨٠٠ جنيه، على أن يسدده في تاريخ لاحق، ولكن العميل ب لا يأخذ المبلغ دفعة واحدة وإنما يتركه لدى البنك في مقابل أن يخوله البنك حق سحب شيكات عليه في حدود هذا المبلغ. ويكون البنك قد خلق وديعة ائتمانية قيمتها ٨٠٠ جنيه. ثم يلاحظ البنك أن العميل ب لا يطلب كل المبلغ دفعة واحدة وإنما لا يطلب في خلال الفترة إلا ما يعاد ٢٠٪ من قيمة الوديعة أي ٨٠٠ × ٢٠ = ١٦٠ جنيه. فيحتفظ البنك بمبلغ لمواجهة طلبات العميل ب، ويجد أن لديه ما قيمته ٨٠٠ - ١٦٠ = ٦٤٠ جنيه يستطيع التصرف فيها. فإذا ما جاءه العميل جـ طالباً قرضاً بمبلغ ٦٤٠ جنيه يقبل البنك أن يقرضه المبلغ بفتح حساب له ليه وإعطائه حق سحب شيكات عليه في

حدود هذا المبلغ. فإذا كان العميل جـ لا يسحب في خلال الفترة إلا ٢٠٪ من مقدار ما افترضه من البنك أي ٦٤٠ × ٢٠ = ١٢٨ جنيه. فإن البنك يستطيع أن يستخدم الـ ٥١٢ جنيه المتبقية في خلق ودائع ائتمانية جديدة وهكذا.

على هذا النحو يستطيع البنك، ابتداءاً من كمية معينة من الودائع الحقيقية، أن يخلق كميات مضاعفة من الودائع الائتمانية تكون مناسبة لتخويل الأفراد حق سحب شيكات عليه، الأمر الذي يعني خلق كمية من وسائل الدفع غير المادية. ويتطور هذا النوع من نشاط البنك حتى يصبح الجزء الأكبر من الودائع لدى البنك في الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة من القروض الممنوحة لا من النقود المودعة، ويحق عندئذ القول أن «القروض هي التي تخلق الودائع الآن بعد أن كانت الودائع في البدء هي التي تخلق القروض». والبنوك مدفوعة بذلك باعتبار تحقيق الربح النقدي، ذلك أنها تمثل مشروعات رأسمالية تهدف إلى تحقيق أقصى ربح نقدي عن طريق الاشتغال بالنقود: فهي تتلقى مدخرات الأفراد والمشروعات، أي تقترض منهم، وتدفع في مقابل ذلك سعر فائدة منخفضاً نسبياً. ثم هي تقوم بإقراض الأفراد (خاصة المستثمرين الذين لا يمتلكون كل أو جزء من رأس المال النقدي)، بل وتستطيع أن تمنح قروضاً تفوق في قيمتها ذلك على أن تتلقى سعر فائدة مرتفعاً نسبياً. والفرق بين سعري الفائدة الذي يقترض به والذي يقرض به، يمثل الربح النقدي للبنك.

وإذا كانت البنوك تجد في نشأة الائتمان، أي منح المدين أجلاً للوفاء فرصتها في السيطرة على كمية النقود المتداولة، أو على الأقل على الجزء الأكبر منها، عن طريق خلق نقود الودائع، مدفوعة في ذلك بدافع

تحقيق الربح[1]، فإنها لا تستطيع أن تقوم بذلك إلا إذا توافرت شروط موضوعية تمكنها من استغلال الإمكانية الكامنة، هذه الشروط هي:

* أن يكون تداول النقود قد بلغ في تطوره حداً تتشابه عنده وحدات النقود، ومن ثم لا يهم العميل أن يسترد عين وحدات النقود التي أودعها أم وحدات غيرها. واضح أن هذا لا يوجد إلا بعد أن تتجانس وحدات النقود المعدنية والورقية المتداولة.

* أن تكون عادة تعامل الأفراد مع البنوك بإيداع مدخراتهم مع ما يخولهم البنك من حق سحب شيكات عليه قد تطورت إلى حد يجعلهم يألفون هذا النوع من التعامل ولا يسحبون شيكات على البنك إلا بقدر احتياجاتهم التي غالباً ما تقل عن مجموع المبالغ التي يحق لهم سحبها من البنك.

* أن يكون الجهاز المصرفي قد تطور كمياً بازدياد عدد وحداته، أي عدد البنوك، التي تتقاسم الأفراد العملاء فيما بينها، وحينئذ يترجم التعامل بين الأفراد إلى تعامل فيما بين البنوك تتداول بينها الشيكات، وتنتقل الودائع من بنك إلى بنك وتتجمع الشيكات المسحوبة تتقاص فيها بينها ولا تبقى إلا فروق صغيرة يتم تسويتها بين البنوك (عن طريق غرفة المقاصة أو البنك المركزي، كما سنرى بعد حين).

على هذا النحو يخلق سوق الائتمان، أو السوق النقدي: وحداته البنوك كمشروعات رأسمالية تسعى إلى تحقيق الربح، وتتعامل مع الأفراد والمشروعات الأخرى في مجال الإنتاج المادي والتجارة، تقترض النقود

---

(1) يضاف إلى ذلك أن احتكار سلطة إصدار النقود للمجتمع تعطى لمن له هذا الاحتكار نوعاً من السطوة الاجتماعية تمكنه من أن يختص نفسه بجزء من الفائض الاقتصادي المنتج في المجتمع بلا مقابل.

وتقرضها، وإنما أساساً لآجال قصيرة. وكلما توسع البنك في منح الائتمان كلما ازداد ربحه. الأمر الذي قد يدفع إلى الاعتقاد بأن البنك قد لا يتوقف عند حد عند منحه للائتمان. والواقع أن البنك يجد نفسه، عند تقرير سياسته الائتمانية، بين اعتبارين:

* اعتبار **تحقيق الربح**[1]: الذي يدفعه إلى التوسع في خلق نقود الودائع طالما أن هناك طلباً من المقترضين.

* **واعتبار الأمان**[2]. الذي يوجب عليه أن يؤمن نفسه ضد احتمال المطالبة بالودائع، أي مطالبة الأفراد بقيم الودائع، ومن ثم يلزمه بأن يحتفظ باحتياطي نقدي[3] لمواجهة طلبات العملاء. وهو ما يحد من توسعه في منح الائتمان، إذ يجبر البنك على الاحتفاظ بجزء من أصوله سائلاً يكون تحت تصرف العملاء وقت ما يطلبونه.

وعلى البنك، إن أراد لنفسه استمراراً ناجحاً، أن يحرص على تحقيق **التوازن بين هذين الاعتبارين، اعتبار الربح واعتبار الأمان والسيولة.** والبنوك تحدد، عن طريق تجربتها كنظام مصرفي في مجموعه، النسبة من مقدار الودائع التي تحتفظ بها كاحتياطي نقدي وتحقق لها التناسب بين الربح والأمان. فإذا ما كانت هذه النسبة[4] هي ١٠٪ مثلاً من قيمة الودائع كان معنى ذلك أن البنوك تستطيع أن تتوسع في منح الائتمان إلى أن تبلغ قيمة قروضها عشرة أمثال ما لديها من احتياطي نقدي. ويمكن التعبير عن ذلك شكلياً على النحو التالي:

---

(١) Profit.

(٢) Security; sécurité.

(٣) Cash reserve.

(٤) Reserve ratio.

و = $\frac{1}{س}$ أو، و = $\frac{ح}{س}$

حيث ـ و ـ ترمز للحد الأعلى الذي تستطيع البنوك خلقه من الودائع، ح لحجم الاحتياطي النقدي الذي تحتفظ به، س لنسبة الاحتياطي إلى الودائع. ويتضح من ذلك أن هناك علاقة طردية بين كمية الودائع و، ونسبة ما تحتفظ به البنوك من ودائعها في صورة احتياطي نقدي س.

القول بضرورة احتفاظ البنوك بنسبة من ودائعها في صورة احتياطي نقدي لمواجهة طلبات العملاء يثير في الواقع **الحدود التي توجد على سلطة البنوك في خلق نقود الودائع**، والحدود على خلق هذا النوع من النقود يثير بدوره مظهراً **لمشكلة القيد على إصدار النقود بصفة عامة**. فإذا كان القيد على إصدار النقود المعدنية يتمثل في كمية المعادن الموجودة تحت تصرف السلطات النقدية، وتمثل القيد على إصدار النقود الورقية النائبة في كمية الغطاء المعدني اللازم توافره عند الإصدار، وكان يلزم لإصدار النقود الورقية الإلزامية أن يقابلها غطاء معدني أو غير معدني، فإن القيد على إصدار النقود المصرفية يمكن استنتاجه مما سبق قوله: ويكون متمثلاً في مقدار ما يودعه الأفراد من ودائع عندما نكون بصدد نقود مصرفية تخلقها البنوك بمناسبة ودائع حقيقية، كما يكون متمثلاً في مقدار **الاحتياطي النقدي** الذي تلزم البنوك بالاحتفاظ به لمواجهة الطلبات المحتملة بالوفاء إذا ما تعلق الأمر بنقود تخلق بصدد عمليات الأقراض، أي بصدد الودائع الائتمانية.

ويتمثل **الاحتياطي النقدي** في مقدار الحقوق الحاضرة تحت يدي البنك والتي يستطيع التصرف فيها ليفي بطلبات العملاء. ويتكون الاحتياطي السائل من نقود مادية في خزانة البنك وودائع للبنك لدى البنك المركزي.

وهو البنك الذي تتعامل معه البنوك التجارية. **ويتوقف مقدار الاحتياطي على اعتبارات أهمها:**

* **عادات الأفراد المودعين.** من حيث نوع النقود التي يستخدمونها في تسوية المعاملات. فكلما كان ميلهم لاستخدام النقود المادية (الورقية والمعدنية) كبيراً، كلما كان على البنك أن يحتفظ بمقدار أكبر من الاحتياطي السائل. على العكس إذا كانت عادة استخدام النقود المصرفية عن طريق استعمال الشيكات أكثر تأصلاً عند الأفراد. هذه تمكن البنك من الاحتفاظ بقدر أقل من الاحتياطي السائل. ويطلق على النقود المادية التي يتداولها الأفراد خارج الجهاز المصرفي **بالنقود خارج البنوك**، كما يطلق على كمية وسائل الدفع التي تتداول في شكل نقود ودائع **بالنقود داخل البنوك**. وعليه يمكن القول أن مقدار الاحتياطي السائل يكون أكبر إذا كان هناك استعمال أكبر للنقود خارج البنوك، ويكون أقل إذا كان هناك استعمال أكبر للنقود داخل البنوك.

* **طبيعة العمليات المصرفية التي توظف فيها البنوك التجارية أموالها.** وهي عمليات توظيف قصيرة الآجلة، مثل الأقراض قصير الآجل أو شراء أوراق تجارية (كمبيالات وغيرها) يمكن تحويلها بسهولة وفي وقت قصير إلى نقود سائلة. وكلما كان البنك يوظف أمواله في عمليات يسهل معها تحويلها إلى نقود سائلة كلما قل القدر من الاحتياطي السائل. أما إذا وظف البنك أمواله في عمليات لا تمكن من تحويل هذه الأموال بسهولة وبالسرعة اللازمة إلى نقود سائلة، فإنه يحتاج إلى الاحتفاظ بكمية أكبر من الاحتياطي السائل لمواجهة طلبات العملاء.

* **حجم الودائع المصرفية في الجهاز المصرفي في مجموعه.** وذلك لأن التعامل بين الأفراد استخداماً لنقود الودائع يترجم إلى تعامل بين البنوك التي يتعامل معها الأفراد. الأمر الذي يعني أن نقص احتياطي بنك

معين (عن طريق سحب الأفراد منه) يؤدي في النهاية إلى زيادة احتياطي بنك آخر (البنك الذي توجد لديه حسابات الأفراد الذين قاموا بالسحب من البنك الأول) وفي هذه الحالة يبقى مقدار الاحتياطي النقدي السائل للبنكين معاً دون تغيير. وهو ما يصدق على الجهاز المصرفي ككل. ومن ثم وجب عند دراسة العوامل التي يتوقف عليها مقدار الاحتياطي النقدي أن ينظر إلى الجهاز الصمرفي في مجموعه.

وقد تتعارف البنوك فيما بينها على تحديد نسبة الاحتياطي النقدي. على ضوء تجربتها. كما قد يتدخل المشرع ويحدد نسبة الاحتياطي النقدي لحجم الودائع. في هذه الحالة الأخيرة. قد يفرق بين الودائع الزمنية، أي الودائع لأجل التي يلزم لسحبها أن يقوم العميل بإخطار يسبق السحب بمدد تختلف باختلاف أجل الوديعة. وبالنسبة لهذا النوع من الودائع تكون نسبة الاحتياطي صغيرة على أساس أن البنك يستطيع في خلال الفترة بين الأخطار والسحب الفعلي أن يدبر أموره ويحصل على النقود السائلة اللازمة. أما بالنسبة للودائع تحت الطلب، أي الودائع التي يحق للعملاء طلبها دون سابق إنذار ويلزم البنك بردها بمجرد الطلب، فإن نسبة الاحتياطي النقدي الذي يلتزم البنك قانوناً بالاحتفاظ بها تكون كبيرة نسبياً.

وعليه إذا أراد البنك أن يتوسع في منح الائتمان كان أمامه طريقان: أن يزيد القدر المطلق من الاحتياطي مع الأحتفاظ بنسبته إلى الودائع. فإذا كان قدر الاحتياطي مساوياً لـ ١٠٠ جنيه وكانت نسبة الاحتياطي لمجموع الودائع تساوي ١٠٪ فإنه يستطيع أن يخلق نقود ودائع لغاية ١٠٠ × ١٠ = ١٠٠٠ جنيه. فإذا ما أراد أن يزيد من حجم ودائعه مع الاحتفاظ بنسبة الاحتياطي النقدي، زاد من القدر الكمي للاحتياطي بأن رفعه إلى ١٢٥ جنيه مثلاً. وعلى هذا الأساس يستطيع أن يخلق النقود الائتمانية حتى ١٢٥

× ١٠ = ١٢٥٠ جنيه. في هذه الحالة يكون توسع البنك على حساب الربح، إذ يكون قد تم عن طريق زيادة مقدار النقود غير الموظفة لديه بما يعادل ٢٥ جنيهاً (تبقى غير موظفة مما يفوت عليه ربح التوظيف).

أما الطريق الثاني الذي يكون أمام البنك للتوسع في الائتمان فيتمثل في إنقاص نسبة الاحتياطي (بشرط ألا تقل عن النسبة المحددة بالعرف أو بالتشريع). فإذا ما كان قدر الاحتياطي مساوياً لـ ١٠٠ جنيه، وكانت نسبته إلى حجم الودائع ١٠٪، فإن البنك يستطيع أن يزيد من حجم الودائع بتخفيض نسبة الاحتياطي إلى ٨٪ دون زيادة في قدره المطلق. في هذه الحالة يستطيع أن يتوسع في خلق الودائع حتى = ١٢٥٠ جنيه، بعد أن كان لا يستطيع أن يتعدى ١٠٠٠ جنيه في حالة الاحتفاظ بنسبة الاحتياطي مساوية لـ ١٠٪. في هذه الحالة يوسع البنك من ائتمانه ولكنه يضحي باعتبار الأمان، ويعرض نفسه لمخاطر المطالبة وعدم المقدرة على مواجهة طلبات العملاء. وهو ما قد يؤدي به إلى الإفلاس إذا ما أتعبته الحيل ولم يستطع الحصول على مبالغ سائلة بطريق أو بآخر.

ويمكن إجمال العوامل التي تؤثر على إصدار نقود الودائع وحجمها على النحو التالي:

* **من جانب الأفراد والمشرعات**، يتأثر حجم نقود الودائع بطلبهم على القروض من البنوك (أي بمدى احتياجهم لرأس المال النقدي اللازم لتشغيل نشاطاتهم خلال فترة ليست بالطويلة). كما يتأثر بطلبهم على النقود المادية (الورقية والمعدنية). وهو طلب يتحدد بمدى رغبتهم في الاحتفاظ بأرصدة نقدية حاضرة تحت أيديهم، وعاداتهم فيما يتعلق بالتعامل مع البنوك وتسوية معاملاتهم بتداول النقود المصرفية استخداماً للشيكات. واضح أن زيادة طلب الأفراد على القروض من البنوك يدفع

هؤلاء إلى التوسع في الائتمان. وهو ما يتحقق إذا قل طلبهم على النقود المادية وقويت عادات تعاملهم عن طريق البنوك. والعكس إذا ما قل طلب الأفراد على القروض من البنوك وزاد طلبهم على النقود المادية وقل تعاملهم مع البنوك.

* ومن جانب الجهاز المصرفي، يتأثر حجم الودائع باعتبارات الربح والأمان عند البنوك التجارية، ومن ثم بمقدار الاحتياطي النقدي ونسبته إلى حجم الودائع. كما يتأثر حجم الودائع بسياسة الائتمان التي يتبعها البنك المركزي نحو الاتساع أو التضييق. والاتساع يكون بتسهيل حصول الأفراد على القروض بخفض سعر الفائدة وتخفيف شروط الأقراض الأخرى بعدم التشدد في الحصول على ضمان مثلاً. ويكون التضييق بجعل شروط حصول الأفراد على الائتمان أصعب. ويستطيع البنك المركزي أن يراقب خلق البنوك التجارية لنقود الودائع بالوسائل الآتية:

- هو الذي يصدر النقود الورقية التي يتكون منها الاحتياطي.
- هو الذي يقرض البنوك التجارية إن هي احتاجت إلى نقود سائلة. ويستطيع أن يؤثر على إقدامها على الاقتراض أو إحجامها عن ذلك بسعر الفائدة الذي يحدده لاقراضها (وهو ما يسمى بسعر الخصم). يرفعه إذا ما أراد دفعها إلى الانكماش في خلق النقود المصرفية ويخفض منه إذا هدف إلى الاتجاه العكسي.
- هو الذي يترك له القانون في بعض الأحوال أمر تحديد نسبة الاحتياطي إلى حجم الودائع.

تلك هي طبيعة نقود الودائع وكيفية خلقها بواسطة البنوك التجارية تحت رقابة البنك المركزي. لم يبق للانتهاء من التعرف على هذا النوع الثالث من النقود المتصور وجوده في التداول النقدي في الاقتصاديات

الرأسمالية (متقدمة كانت أو متخلفة) إلا التعرض لكيفية تداول هذه النقود المصرفية.

نعرف الآن أن النقود المصرفية تخلق عندما يمنح البنك الأفراد حق سحب شيكات عليه بمناسبة وديعة حقيقية أو وديعة ائتمانية. وفي كلتا الحالتين نكون بصدد وديعة تحت الطلب، يمكن للعميل سحبها، ولا يدفع البنك عنها فائدة في حالة ما إذا كانت الوديعة حقيقية. وتسمى الودائع من هذا النوع بالحسابات الجارية[1]. وهي توجب على البنك الاحتفاظ باحتياطي حاضر يمكنه من مواجهة طلبات العملاء المحتملة. هذه فقط، دون الودائع الزمنية وودائع صندوق التوفير[2]، هي التي تعتبر نقوداً مصرفية.

ويتم تداول النقود المصرفية باستخدام الشيك. عندما يدخل العميل صاحب الوديعة مع شخص آخر (طبيعي أو معنوي) في معاملة يكون فيها العميل مديناً يقوم بسحب شيك على بنكه بالمبلغ اللازم للوفاء بالتزامه.

---

(١) Current accounts; comptes courants.

(٢) تكون الوديعة زمنية أو لأجل عندما لا يستطيع المودع سحبها إلا بعد أن يخطر البنك بذلك معطياً له فسحة زمنية قبل السحب. وهو ما يتيح فرصة استغلالها وتحقيق الربح من ورائها. ولذلك يتقاضى صاحبها عنها فائدة. والأجل يمكّن البنك من تدبير أمره لمواجهة طلب المودعين بسحب ودائعهم. وهذه الودائع لا تعتبر من النقود حتى ولو كان الأجل قصيراً جداً، إذ لا يحصل صاحبها على حق سبح شيكات على البنك بقيمتها. أما ودائع صناديق التوفير فهي ودائع لا يكون لغير صاحبها أن يسحب منها. ولهذا قيل أنها شخصية ولا يمكن تحويلها من شخص لآخر، ولا يكون أمام صاحبها إن هو احتاج لوسائل دفع إلا الاتجاه إلى صندوق التوفير بنفسه وتحويل جزء من وديعته إلى نقود مادية يستخدمها في تسوية معاملاته. هذا وقد شهدت ودائع صندوق التوفير (بمكاتب البريد) تطوراً أخيراً في بريطانيا عندما سمح في ١٩٦٨ بالترحيل من حساب إلى آخر من الحسابات البريدية كما سمح باستخدامها في الدفع عن طريق استخدام الشيكات البريدية. انظر Morgan ص ٢٨ ـ ٢٩.

ويأخذ الدائن الشيك ويتقدم به للبنك المسحوب عليه الشيك، وبوصول الشيك إلى البنك يثير عملية دفترية، عملية قيد في دفاتر البنك. هنا يفرق بين وضعين:

* **في الوضع الأول** يكون لكل من صاحب الشيك (المشتري المدين) والمستفيد (البائع الدائن) حساب في نفس البنك، وليكن بنك مصر في فرع طلعت حرب بالإسكندرية. أو بنك الاعتماد اللبناني فرع الحمراء ببيروت. وعندما يتقدم المستفيد إلى البنك بالشيك يقوم البنك بترحيل المبلغ، وليكن ١٠٠٠ جنيه، من حساب الساحب إلى حساب المستفيد، ويتغير مركز العميل الأول لمصلحة مركز العميل الثاني بعملية قيد في دفاتر البنك. بهذه العملية يتم تداول نقود الودائع. ويقال أن تداولها قد تم **بترحيل الحسابات أي بالمقاصة الداخلية**. في هذه الحالة يظل الحساب الكلي للبنك دون تغيير. ومن ثم لا يتأثر الاحتياطي النقدي للبنك. وتتم تسوية المعاملات بين العميلين (الساحب والمستفيد) باستخدام نقود الودائع ودون تدخل النقود المعدنية أو الورقية. مع ملاحظة أن هذه الأخيرة تحتفظ بوظيفتها كوحدة التحاسب، إذ ما يزال يقدر المبلغ في الشيك بوحدة النقد.

* **في الوضع الثاني** يكون لساحب الشيك (المشتري المدين) حساب في بنك يختلف عن البنك الذي يوجد لديه حساب المستفيد (البائع الدائن). ولنفرض أن حساب الساحب يوجد لدى بنك مصر، فرع طلعت حرب بالإسكندرية، وأن حساب المستفيد يوجد لدى بنك الإسكندرية. فإذا ما تقدم المستفيد بالشيك إلى بنك الإسكندرية لتحصيل قيمته وإضافتها إلى حسابه الدائن، يقوم بنك الإسكندرية بذلك بأن يطالب بنك الساحب بهذه القيمة. هذه العملية تزيد حساب بنك الإسكندرية، بنك الدائن، وتنقص حساب بنك مصر، وهو بنك المدين. وقد يحدث فى نفس الوقت أن يقوم شخص ثالث له حساب

- بنك الإسكندرية بسحب شيك على بنكه لحساب شخص رابع يدين له بمبلغ ما ويكون لهذا الشخص الرابع حساب لدى بنك مصر. ويقدم هذا الشخص الأخير الشيك إلى بنك مصر لإضافة قيمته في حسابه الدائن ويقوم البنك بذلك عن طريق مطالبته لبنك الإسكندرية بهذه القيمة. عندما يتقابل البنكان يكون كل منهما دائناً ومديناً وفقاً لما إذا كان السحب لصالح عملائه أو لصالح عملاء البنك الآخر. وتتم المقاصة بينهما - في مرحلة أولى - فيما يعرف بغرفة المقاصة أو في أحد بيوتها[1]. وهنا تسوي الحسابات بين البنكين. الأمر الذي يغني عن استخدام المدفوعات النقدية إلا في حدود فروق الحسابات. وهو ما يعرف بالمقاصة الخارجية أو مقاصة الحسابات. وفي مرحلة ثانية، دخل البنك المركزي في عملية المقاصة وأصبحت الفروق لا تسوي نقداً وإنما تسوي عن طريق تغير مركز كل من البنكين التجاريين لدى البنك المركزي، أي عن طريق ترحيل الحساب في داخل البنك المركزي كبنك البنوك، باعتبار أن لكل بنك تجاري حساب لدى البنك المركزي (كما هو الحال بالنسبة لترحيل حسابات الأفراد لدى بنك تجاري واحد)، وتتم التسوية بغير استعمال للنقود المادية. وتتمثل نتيجة المقاصة في نقص التزامات البنك المدين قبل الجمهور، إذ عن طريق المقاصة قام بسداد مبالغ الشيكات المسحوبة عليه، كما تنقص ودائعه لدى البنك المركزي (وقد رأينا أنها تكون جزءاً من احتياطياته

---

(1) Clearing house; Chambre de compensation.

وقد أنشيء أول بيت للمقاصة في لندن في عام ١٧٧٥ بعد محاولات بدائية من جانب عمال البنوك. وفي غرفة المقاصة اللندنية بعث كل بنك بمندوبين أحدهما يحمل الأوراق التي للبنك على البنوك الأخرى. والآخر هو المراسل يظل يتنقل بين الغرفة وبين البنك لمعرفة حقيقة الديون التي تطلب منه. وفي نهاية يوم العمل يجتمع المندوبون ليضعوا قائمة بحساباتهم المدينة والدائنة، وكانت غرفة المقاصة هي التي تتولى تسوية الفروق فيما بين البنوك المنضمة إليها، وكانت هذه الفروق تسوي نقداً. انظر فؤاد مرسي، اقتصاديات النقود، ص ١٠٦ - ١٠٨.

النقدية)، ومن ثم ينقص هذا الاحتياطي النقدي، وهو ما يعني زيادة بنفس المقدار في احتياطي البنك الدائن. وعليه تكون النتيجة بالنسبة للبنوك جميعاً أن مقدار ما عليها يساوي مقدار مالها وتنحصر نتيجة المقاصة في تغير مراكز البنوك دون تغير في مركز الجهاز المصرفي في مجموعه.

هذا ويلاحظ أنه خلال العقدين الأخيرين بدأت آلية جديدة تحل محل الشيكات الورقية في تداول النقود المصرفية. تلك هي الآلية الالكترونية. ونحرص هنا على التأكيد بأننا بصدد آلية لتداول النقود الائتمانية ولسنا بصدد نوع جديد من النقود، الأمر الذي يعني عدم صحة الحديث عن «نقود اليكترونية».

من هذا يبين أن نقود الودائع تتداول عن طريق الشيكات أو الآلية الأليكترونية وتتم التسوية إما بترحيل الحسابات في داخل البنك الواحد أو بمقاصة الحسابات بين البنوك. تتم تسوية المعاملات بين الأفراد بتداول نقود الودائع، أي النقود داخل البنوك، دون استعمال للنقود المادية، أو النقود خارج البنوك. ومع ذلك تحتفظ النقود الأخيرة بوظيفتها كمقياس للقيم وأداة للتحاسب، كما يلجأ إليها في تسوية الفروق النهائية.

⊛ ⊛ ⊛

على هذا النحو ننتهي من التعرف على انواع النقود التي يمكن أن تتداول في الاقتصاديات الرأسمالية المعاصرة، متقدمة كانت أو متخلفة. رأينا النقود المعدنية وهي تترك مكانها بعد أن تربعت على عرش التداول وينتهي بها الأمر إلى أن تصبح نقوداً مساعدة فقط. ورأينا النقود الورقية في تطورها وانحسارها هي الأخرى في الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة وإن

كان دورها ما يزال كبيراً نسبياً في الاقتصاديات المتخلفة. وانتهينا إلى النقود المصرفية، مظهر سيطرة البنوك على النقود والتي تمثل النقود الغالبة في التداول النقدي في الاقتصاديات الرأسمالية وإن كانت لا تتمتع بنفس الأهمية في الاقتصاديات المتخلفة.

هذه الأنواع الثلاثة من النقود غالباً ما تتداول جنباً إلى جنب في الاقتصاديات المعاصرة. الأمر الذي يلزم معه تنظيم هذا التداول وإيجاد أساس للنظام النقدي في مجموعه، نجده فيما يسمى اصطلاحاً بالقاعدة النقدية.

ثانياً: القاعدة النقدية:

إذا كان من الممكن تداول النقود وتداول أنواع مختلفة من النقود في اقتصاد يقوم أساساً على ظاهرة التبادل النقدي، هو الاقتصاد الرأسمالي. لزم أن يتم تنظيم هذا التداول على نحو يمكن من تحديد وحدة العملة، وحدة التحاسب النقدي، وكيفية إطلاقها في التداول والشروط الواجب أتباعها في ذلك ومدى قوتها في الابراء. وأنواع النقود التي يمكن أو يلزم (على حسب الأحوال) قبولها في التداول، وعلاقة كل نوع منها بالأنواع الأخرى، والكيفية التي يتم بها إصدار الكميات من النقود المختلفة اللازمة للتداول في الاقتصاد القومي، وعلاقة النقد المتداول في الداخل بالتداول النقدي في بقية أجزاء الاقتصاد العالمي. تنظيم كل هذه المسائل يعطي النظام النقدي الذي يدور حول وحدة النقود ويرتكز على قاعدة تعتبر أساس التداول النقدي.

لنرى أولاً المقصود بوحدة النقود، ثم نرى بعد ذلك القاعدة النقدية.

وحدة النقود[1] هي العملة التي تختارها الدولة وحدة لسائر النقود المتداولة يتم على أساسها التحاسب (في العمليات الاقتصادية). فهي التي يرتكز عليها التحاسب النقدي. وتتحدد بالنسبة لها القيم القانونية لمختلف أنواع النقود. وتكون هذه الأخيرة أما مضاعفات لوحدة النقود أو أجزاء منها. ويكون لوحدة العملة هذه اسم، عادة ما يستمد من العملية التاريخية لتطور النقود، يطلق على العملة. فوحدة النقود في مصر هي الجنيه المصري، وفي بريطانيا الجنيه الاسترليني، وفي فرنسا الفرنك، وفي إيطاليا الليرة، وفي الولايات المتحدة الأمريكية الدولار، وفي لبنان الليرة اللبنانية، وفي سوريا الليرة السورية، وفي الجزائر الدينار، وفي اليابان الين، وفي الهند الروبية، وهكذا يتم التحاسب على أساسها. فيقال أن الصفقة (بيع منزل مثلاً) قيمتها ٥٠٠٠٠ أو ١٠٠٠٠ جنيهاً مصرياً. وهو يتم على أساسها أياً كان نوع النقود المستخدم. فالفرنك الفرنسي مثلاً يوجد في شكل قطعة معدنية (مقسمة إلى مائة سنتيم) وتوجد مضاعفاته في شكل أوراق نقدية من ذات الخمسة فرنكات، والعشرة فرنكات، والخمسين فرنكاً، والمائة فرنكاً، والخمسمائة فرنكاً. فإذا ما استخدمت أوراق البنكنوت هذه كوسيط في التبادل فإن التحاسب يكون على أساس الفرنك، وحدة النقود. وكذلك الحال إذا ما استخدمت النقود المصرفية كوسيلة لتسوية المعاملات فإن التحاسب يتم على أساس الفرنك، إذ عند استخدام الشيك كأداة لتداول النقود المصرفية تتم كتابته على أساس عدد معين من الفرنكات تمثل قيمة المعاملة التي يحرر الشيك بمناسبتها.

---

(١) Montary unit; Unité monetaire.

والنقود الأخرى هي إما مضاعفات وحدة النقد، كأوراق البنكنوت المصرية ذات الخمسة والعشرة جنيهات (أو كأوراق البنكنوت اللبنانية الألف والخمسة آلاف والعشرة آلاف ليرة)، أو أجزاء من وحدة النقود، كأوراق البنكنوت المصرية ذات الخمسين قرشاً وذات الخمسة وعشرين قرشاً. وكذلك النقود المعدنية، وعادة ما يقتصر دورها حالياً على دور النقود المساعدة. تكون في صورة أجزاء من وحدة النقد، كالريال في مصر يمثل خُمس الجنيه. وقطعة العشرة قروش، وقطعة الخمسة قروش وقطعة القرش ($\frac{1}{100}$ من الجنيه)، وهكذا. والنقود الحكومية (أوراق الخزانة العامة في مصر مثلاً ذات العشرة قروش وذات الخمسة قروش[1] هي أجزاء من وحدة النقد، الجنيه المصري في مثلنا هذا. على هذا النحو تعطي وحدة النقود اسمها لمجموع النقود المتداولة في الاقتصاد القومي. فما يتداول في مصر مثلاً هو إما الجنيه أو الخمسة جنيهات أو العشرة جنيهات والخمسون جنيها والمائة جنيها أو النصف الجنيه أو الربع الجنيه الخ...

ويستحسن ألا تكون وحدة النقود ذات قيمة كبيرة فتنشأ عنها الصعوبات في التداول (عند تسوية المعاملات اليومية والتي عادة ما تكون صغيرة القيمة نسبياً) أو صغيرة القيمة فيزدحم بها التداول. وقد تلجأ الدولة إذا ما انخفضت قيمة وحدة النقود، مع الارتفاع المستمر في الأثمان، بالنسبة للسلع وأصبحت قيمتها من الصغر بحيث لا يمكن معها استخدامها إلا في صورة مضاعفات كبيرة جداً، قد تلجأ الدولة في هذه الحال إما إلى تغيير وحدة النقود (اختيار وحدة جديدة باسم جديد يختلف عن اسم

(١) تم إلغاء الورقة الحكومية في شكل العشرة قروش وورقة الخمسة قروش.

الوحدة القديمة[1]، وإما إلى الاحتفاظ بنفس الاسم لوحدة النقود مع تغيير محتواه. كما فعلت فرنسا في عام ١٩٥٩ عندما أصبح الفرنك الجديد مساوياً لمائة من الفرنك القديم، أي أن السنتيم أصبح منذ ١٩٥٩ مساوياً للفرنك القديم.

أما القاعدة النقدية[2] فيقصد بها، بصفة عامة، المقياس الأخير الذي يتخذه أفراد المجتمع أساساً لحساب القيم الاقتصادية لمقارنتها بعضها ببعض. غير أن هذا المفهوم العام للقاعدة النقدية يحتوي معنى متطوراً مع تطور الاقتصاد الرأسمالي وتطور النقود المتداولة: ففي مرحلة سيادة النقود المعدنية كانت القاعدة النقدية تدل على الوزن من المعدن الخالص الذي تحتويه وحدة النقد. ثم تطور معناها لتعني نفس المعدن الذي تصنع منه هذه الوحدة. فكان يقال أن إنجلترا على قاعدة الذهب (حيث تصنع القطع النقدية من الذهب) وأن فرنسا على قاعدة المعدنين (حيث تصنع القطع النقدية من الذهب والفضة) وذلك وفقاً لنوع المعدن (أو المعادن) الذي

---

(١) كما حدث في بلجيكا في الحرب العالمية الأولى عندما عدلت عن استخدام الفرنك كوحدة للنقود، وأنشأت عملة جديدة تسمى البلجا وهي تساوي خمسة فرنكات بلجيكية. وقد ألغيت هذه العملة في ١٩٤٥.

(٢) Monetary standard, étalon monétaire.

انظر في القاعدة النقدية، عبد الحكيم الرفاعي، الاقتصاد السياسي الجزء الأول. ص ٤٧٩ وما بعدها - زكي عبد المتعال، الاقتصاد السياسي، ص ٦٣٢ وما بعدها - فؤاد مرسي، اقتصاديات النقود، ص ٥٢ وما بعدها - محمد زكي الشافعي، مقدمة في النقود والبنوك، ص ١٠٢ وما بعدها - محمود صدقي مراد وفؤاد مرسي، ميزانية النقد الأجنبي والتمويل الخارجي للتنمية، دار المعارف بمصر، ١٩٦٧، ص ٢٧ وما بعدها، وانظر كذلك:

-G. Crowther, An Outline of Money, The Nelson & Sons. London, 1947, p.312 & sqq.
-A.C.I. Day, Outline of Monetary Economics, Oxford, 1957, p.482 & sqq. -W. Kemmerer, op.cit., p. 134 & sqq. -Harrod, op.cit., p.66 et sqq.

تسك منه النقود التي تتمتع بقوة الابراء المطلقة، أي التي تقبل في التداول لابراء ذمة المدين أياً كان مقدار الدين. في هذه الحالة يسك الجنيه الإنجليزي مثلاً، وهو وحدة النقد، من الذهب الذي هو قاعدة النقد، وتسوى المعاملات بالقطع النقدية الذهبية، وبالمعدن نفسه عند الاقتضاء، باعتباره المعيار الحقيقي لكل قيمة. هنا نجد التلازم بين وحدة النقد وقاعدة النقد. هنا تتمثل وظيفة القاعدة النقدية في أنها وسيلة توحيد النقد في الدولة وتحقيق التماسك بين أنواع النقد المتداول. كما أنها تضبط كمية النقود في التداول عن طريق التحكم في كمية المعدن الذي تسك، ومن ثم يمكن أن تؤثر في مستوى الأثمان في الزمن القصير). كما أنها كانت تمكن من التعرف على التغيرات التي تطرأ في قيمة وحدة النقد (الجنيه الذهبي مثلاً) وذلك بمقارنة قوته الشرائية (بما يحتويه من وزنه معين من الذهب) مع قيمة هذا الوزن في سوق الذهب. وأخيراً كانت القاعدة الذهبية أساس عقد المبادلات مع الخارج. فإذا فرض أن إنجلترا وأمريكا مثلاً كانتا على قاعدة الذهب، أي أن الجنيه الاسترليني والدولار يسكان من الذهب، وكان الجنيه الاسترليني يحتوي على وزن من الذهب الخالص مساوٍ لوزن من الذهب الذي يوجد في خمسة دولارات. واشترى تاجر أمريكي من تاجر إنجليزي سلعاً بعشرة آلاف جنيه استرليني لزم على المدين الأمريكي أن يسعى إلى الدائن الإنجليزي للوفاء وهو بدفع بعملة الدائن، أي بالاسترليني. لكي يقوم بذلك يتعين عليه أن يتوجه إلى سوق تباع فيه العملات وتشتري، وهو ما يسمى بسوق الصرف[1]. في هذا السوق يقوم

---

(1) Exchange market; Marché d'échange.

الأمريكي بشراء الجنيه الاسترليني مقابل التخلي عن الدولار، أي أنه يشتري الاسترليني بالدولار. ووفقاً لما فيهما من وزن من الذهب الخالص يتحدد سعر صرف الدولار بالاسترليني. وفي مثلنا هذا يكون على الأمريكي أن يتخلى عن خمسة دولارات في مقابل كل جنيه استرليني. ويكون سعر صرف[1] الدولار بالاسترليني مساوياً لـ ١:٥، ففي مقابل عشرة آلاف استرليني يتخلى عن خمسين ألفاً من الدولارات. ويتمكن من الوفاء بدينه في مواجهة الدائن الإنجليزي.

ومع حلول النقود الورقية، ثم النقود المصرفية في مرحلة تالية، محل النقود المعدنية تضمن ذلك التخلي عن النقود المعدنية واقتصر مفهوم القاعدة النقدية على القيمة التي تنسب إليها وحدة النقد الوطنية. فإذا ما كانت وحدة النقد الوطنية، ولتكن الجنيه مثلاً، تنسب إلى الدولار الأمريكي، أي أن الدولار يمثل القيمة التي تعادل بها وحدة النقد، يكون الدولار هو المقياس الأخير للقيم الاقتصادية في هذا النظام النقدي، أي قاعدة النقد. وتستقل هذه القاعدة عن وحدة الجنيه: فيكون الجنيه هو وحدة القياس والتحاسب النقدي في داخل المجتمع، أما القاعدة النقدية، الدولار في مثلنا هذا، فهي القيمة التي تنسب إليها قيمة الجنيه الذي يمثل الوحدة النقدية الوطنية. (هذه القاعدة النقدية يمكن استخدامها لتسوية المدفوعات بصفة نهائية في داخل البلد أو خارجه). هنا تقتصر وظيفة القاعدة النقدية على كونها أساس إتمام التبادل التجاري الخارجي، وذلك عن طريق تحديد سعر الصرف (أي سعر بيع العملات الأجنبية وشرائها في مقابل العملة

---

(١) Rate of exchange; Taux d'échange.

الوطنية، وذلك لتسوية المعاملات الدولية): لكي يتم ذلك لا بد من وجود أساس مشترك بين العملة الوطنية والعملة الأجنبية، أي لا بد من وجود وسيلة لقياس العملة الوطنية بالعملة الأجنبية. وهو ما تساعد عليه القاعدة النقدية، فإذا كان الجنيه المصري منسوباً مثلاً إلى الدولار الأمريكي، على أساس أن الجنيه يساوي ٢,٥ دولار، وكان الفرنك الفرنسي كذلك منسوباً إلى الدولار الأمريكي، على أساس أن الدولار = ٥ فرنك فرنسي، أمكن التوصل إلى أن الجنيه المصري = ٢,٥ × ٥ = ١٢ فرنك فرنسي. وعلى أساس هذا السعر يتم بيع الجنيه المصري بالفرنكات الفرنسية، وتتم تسوية المعاملات بين مصر وفرنسا. ويمكن القول، مع اندثار القواعد النقدية المعدنية، أن جميع الدول توجد اليوم أو تكاد على قاعدة واحدة ورقية، تعتمد على مبلغ الثقة في العملة، وهي ثقة ترتكز على مقدرة الجهاز الإنتاجي للمجتمع وقدراته التنافسية في السوق الدولية وقدرة السلطات النقدية على تحقيق توافقية كمية النقود مع قيمة المعاملات الاقتصادية.

ويتضح مفهوم القاعدة النقدية كما تتضح وظيفتها بدراستنا لصور القواعد النقدية. وهي صور تغيرت في المراحل المختلفة لتطور الاقتصاد الرأسمالي، كما ظهرت بمظاهر مختلفة في الاقتصاد الرأسمالي الأم عنه في الاقتصاد التابع (المستعمرة أو شبه المستعمرة). ودراسة صور القواعد النقدية في تطورها، رغم اختفاء بعض هذه السلع، لازمة لنا:

* أولاً: لفهم ميكانزم (أي كيفية) تطور العملية الاقتصادية الرأسمالية على الصعيد الدولي، وهي عملية تمثل إطار التغيرات التي شهدتها المجتمعات المتخلفة، التي نهتم بها بصفة خاصة.

* وثانياً: لفهم أحد وسائل ربط الاقتصاد التابع بالاقتصاد المتبوع بقصد

تعبئة الفائض الاقتصادي، أو على الأقل الجزء الأكبر منه، من الاقتصاد التابع نحو الاقتصاد الرأسمالي المتبوع، ومن ثم الحيلولة دون تطور الاقتصاد التابع حتى على أسس رأسمالية.

وفي دراستنا لصور القواعد النقدية سنقتصر على دراسة قاعدتين:

قاعدة الذهب في صورها المختلفة بالنسبة للاقتصاد الرأسمالي الأم وبالنسبة للاقتصاد التابع، والقاعدة النقدية الورقية.

١ ـ قاعدة الذهب[١]:

بدأت قاعدة الذهب في الانتشار في الثلث الأول من القرن التاسع عشر باتخاذ بريطانيا لها قاعدة نقدية بقانون صدر في ١٨١٦ على أن تسري قاعدة الذهب ابتداء من ١٨٢١[٢]. وتوجد قاعدة الذهب إذا ما جعلت القوة الشرائية لوحدة النقود مساوية للقوة الشرائية لوزن معين من الذهب. وذلك بأن يحدد لوحدة النقود، التي تتمتع بقواة ابراء مطلقة، وزناً من الذهب يعادل ٨ جرام مثلاً. فالذي يتحدد هو وزن المحتوى الذهبي لوحدة النقود، وهو ما يعني في الواقع أن قيمة كمية من الذهب (كما توجد في سوق دولي كبير وحر) هي التي تمثل وحدة قياس القيم الاقتصادية في البلد.

ولا يكفي لوجود قاعدة الذهب، مجرد إقرار هذا التساوي وإنما يلزم ضمان استمراره. أي يتعين على السلطات النقدية أن تسهر على ألا تكون

---

(١) Gold Standard; étalon d'or.

(٢) كانت إنجلترا في الفترة من ١٧٩٧ إلى ١٨٢١ على قاعدة ورقية من الناحية الفعلية. وتظهر أهمية هذه التجربة في أنها كانت أول تجربة لنظام نقدي على قاعدة النقود الورقية، وفي أنها كانت المناسبة التاريخية للمناقشات الخاصة بالنقود وخاصة مساهمة ريكاردو واقتراحه بالأخذ بنظام السبائك الذهبية كصورة من صور قاعدة الذهب. انظر Kemmerer في المرجع السابق الإشارة إليه، ص ٤١.

القيمة الذهبية لوحدة النقد في الدولة منفصلة عن القيمة السوقية للذهب في السوق الدولية التي تتمتع بالحرية. وهو ما يفترض وجود سوق دولي بحجم كبير (وهو شرط لا يتحقق تاريخياً إلا ببدء سيطرة طريقة الإنتاج الرأسمالية على الاقتصاد العالمي). ولكي يتم ذلك يتعين أن تكون حرية تصدير الذهب واستيراده مكفولة (لكي يكون السوق الداخلي للذهب جزءاً من السوق الدولية له)، وأن تكون السلطات النقدية على استعداد لشراء وبيع الذهب بكميات غير محدودة وبسعر محدد. وعليه تكون قاعدة الذهب مرتبطة بالسوق العالمية.

ويضيف البعض أنه يشترط لوجود قاعدة الذهب أن تتداول القطع النقدية الذهبية وأن تكون حرية سكها مقررة للأفراد. والواقع أن هذا وإن كان يسهل من الأداء الكفء لقاعدة الذهب لا يمثل شرط وجود القاعدة إلا بالنسبة لإحدى صورها، وهي الصورة التي يطلق عليها نظام القطع المعدنية، كما سنرى بعد لحظات. بمعنى آخر توجد صور لقاعدة الذهب لا يشترط معها لا تداول القطع النقدية الذهبية في الداخل ولا حرية سك النقود، ولكن يشترط دائماً للقول بوجود قاعدة الذهب في أي من صورها أن يتداول الذهب في السوق الدولية.

كذلك توجد قاعدة الذهب دون أن يكون للعملة بالحتم سعر قانوني (أي دون أن يلزم الأفراد قانوناً بقبولها في تسوية المعاملات). إذ تداول النقود يقوم، كما نعلم، أساساً على القبول العام الذي يوجد لدى الأفراد. وقد رأينا أن هذا القبول العام يستمر قائماً في الظروف العادية على الثقة التي يضعها الأفراد في وحدة النقد، وأن القانون لم يتدخل في العادة إلا ابتداء من الوقت الذي تظهر فيه الحاجة إلى سلطان الدولة لضمان استمرار

تداول نقود معينة. (بل أن تاريخ التداول النقدي يعرف أمثلة حدث فيها أن طردت عملة رديئة لا تتمتع بسعر قانوني عملة جيدة). إلا أن فرض السعر القانوني للعملة يسهل من الأداء الكفء لقاعدة الذهب ومن ثم يكون أمراً مرغوباً فيه.

نضيف أخيراً أنه لا يشترط لوجود قاعدة الذهب أن تتمتع العملة الورقية التي تتداول مع الذهب بقابليتها للتحول إلى ذهب. هذا الأمر وإن كان مرغوباً فيه نظراً لأنه يسهل من الأداء الكفء لقاعدة الذهب (إذ يجعل كل أنواع النقود المتداولة وكأنها نوع واحد ذو قيمة متعادلة هي النقود الذهبية) لا يمثل شرطاً ضرورياً لقاعدة الذهب بشرط أن تستعمل وسائل نقدية أخرى فعالة للحفاظ على التعادل بين أنواع النقود الأخرى ووحدة الذهب، كأن يحد من الكمية التي تطرح من هذه النقود الأخرى وأن تقبل بلا حدود في سداد الضرائب والمستحقات الأخرى للدولة.

تلك هي قاعدة الذهب: توجد بإقرار وزن معين من الذهب الخالص لوحدة النقد وإعطاء الذهب قوة إبراء مطلقة وإطلاق حرية حركته في السوق العالمية، على نحو يجعل من السوق الداخلية جزءاً من السوق العالمية في مرحلة سيادة المنافسة وحرية الفتح على الصعيد العالمي. وابتداء من اتباعها بواسطة بريطانيا، البلد الرأسمالية التي كانت تسيطر على السوق العالمية في القرن التاسع عشر، انتشرت قاعدة الذهب عالمياً لتغطي تقريباً كل الاقتصاد الرأسمالي الدولي. فعند إعلان الحرب العالمية الأولى كان هناك ٥٩ بلداً على قاعدة الذهب (بصورها المختلفة). هذه البلدان كانت تحتوي كل أوروبا عملياً وغالبية آسيا باستثناء الصين (التي كانت على قاعدة الفضة) وكل أمريكا الشمالية ما عدا المكسيك (التي كانت قد تخلفت عن

قاعدة الذهب في فترة الثورة)، وجزء كبير من أمريكا اللاتينية يضم ثلاثة من بلدان أمريكا اللاتينية الرئيسية الأربعة[1].

وقد اتخذت قاعدة الذهب أثناء حياتها صوراً تختلف بالنسبة للاقتصاد الرأسمالي الأم باختلاف مراحل تطوره واتساع حجم الإنتاج فيه ـ وهنا نفرق بين صورتين لقاعدة الذهب: نظام القطع الذهبية[2] ونظام السبائك الذهبية[3] ـ وتختلف في داخل إطار الاقتصاد الرأسمالي العالمي بالنسبة للاقتصاديات التابعة (في المستعمرات)، وهنا ظهرت قاعدة الذهب في صورة ما يسمى بقاعدة الصرف الخارجي بالذهب[4]. لنرى صورتي قاعدة الذهب بالنسبة للاقتصاديات الرأسمالية المتبوعة أولاً، ثم نرى صورتها بالنسبة للاقتصاديات التابعة ثانياً.

أ ـ نظام القطع الذهبية:

ساد هذا النظام في غالبية البلدان التي أخذت بقاعدة الذهب حتى بداية القرن العشرين. ويقوم على وحدة نظام تداول النقود في السوق الداخلية والخارجية، على أساس تداول القطع الذهبية سواء تعلق الأمر بمبادلات داخلية أم خارجية. وعليه تكون كمية الذهب الموجوده في السوق الرأسمالية العالمية مخصصة للمبادلات الداخلية والدولية.

ويقوم هذا النظام، كصورة من صور قاعدة الذهب، على تحديد وزن

(١) Kemmerer، المرجع السابق الإشارة إليه ص ١٠٧ ـ ١١٠.

(٢) Gold specie standard.

(٣) Gold bullion standard; Lingots-or.

(٤) Gold edxchange standard; Etalon d'échange-or.

وعيار الذهب في الوحدة النقدية المتداولة وإعطاء هذه العملة الذهبية قوة إبراء محدودة (وبهذا تمثل هذه العملة النقود الانتهائية[١] في المجتمع. أي النقود التي تتمتع بقوة إبراء مطلقة) وإقرار بحرية سك الذهب للأفراد في دار النقود. كذلك يكون من الممكن تحويل جميع أنواع النقود الأخرى (كالنقود الورقية مثلاً) إلى نقود ذهبية. وتحتفظ الدولة للذهب كمادة أولية بسوق حرة يرتبط بالسوق العالمية للذهب عن طريق حرية تبادل الذهب مع الخارج (حرية تصديره واستيراده)، الأمر الذي يجعل من السوق الداخلية للذهب جزءاً من السوق الدولية لا يختلف فيها ثمن الذهب كمعدن عن ثمنه على الصعيد العالمي إلا بمقدار نفقة النقل والتأمين عبر أجزاء السوق الدولية. على هذا النحو يستخدم الذهب كنقود ليس فقط في داخل الاقتصاديات القومية وإنما كذلك في داخل الاقتصاد الرأسمالي العالمي.

كل ذلك يعني وحدة السوق الرأسمالية العالمية. ولكنها وحدة المتناقضات: وحدة الاقتصاديات الرأسمالية المتناقضة، إذ ينطوي كل اقتصاد قومي على قوى تطوره نحو الاحتكار ليتطور، في مرحلة تالية، من خلال الاحتكارات التي تميل إلى السيطرة على السوق المحلية للاقتصاد الرأسمالي الأم. كما ينتهي التوسع الرأسمالي في خارج الاقتصاديات الأم إلى اقتسام العالم وحرص كل رأس مال قومي على الاحتفاظ بمناطق توسعه قصراً عليه ليعمق من توسعه الرأسي فيها. ويظهر الميل إلى فصل أجزاء السوق العالمية لتكون حكراً على رأس مال دون آخر. ويعود التمييز بين المبادلات الداخلية والمبادلات الدولية.

---

(١) Defenitive money; Monnaie defenitive.

يضاف إلى ذلك أنه إذا كانت كمية الذهب الموجودة في السوق العالمية تستخدم (إلى جانب استخدامات الذهب الأخرى في صناعة المجوهرات والصناعات الأخرى) كنقود لتسوية المعاملات في داخل أجزاء الاقتصاد العالمي (أي في داخل الاقتصاديات الرأسمالية) والمعاملات الدولية فإن التوسع في إنتاج السلع وفي المبادلات الداخلية والدولية بالتالي يستلزم توسعاً في إنتاج الذهب يكفي لتغطية الاحتياج إليه كنقود (بالإضافة إلى الاستخدامات الأخرى له). فإذا لم يتوسع إنتاج الذهب بنفس معدل التوسع في إنتاج السلع والخدمات وفي المبادلات (الداخلية والدولية) أمكن تصور التفرقة من ناحية نظام التداول النقدي بين المبادلات الداخلية والمبادلات الدولية. وهو ما يقوم عليه نظام السبائك الذهبية.

ب ـ نظام السبائك الذهبية:

يقتصر تداول الذهب في ظل هذا النظام على مجال المبادلات الدولية. وهو ما يعني عدم تداول النقود الذهبية في الداخل. إذ نظراً لقلة الذهب النسبية (أي قلة كمية الذهب بالنسبة لحجم المعاملات الداخلية والخارجية وهو حجم يتحدد بمستوى النشاط الإنتاجي) **يحتفظ بالذهب لتسوية المعاملات الدولية ويجري تداول أنواع أخرى من النقود لتسوية المعاملات الداخلية.** الأمر الذي يفترض استقرار تداول العملة الورقية وتمتعها بالسعر الإلزامي (أي عدم جواز تحويل أوراق البنكنوت إلى ذهب). وعليه يقوم هذا النظام، كصورة من صور قاعدة الذهب بالنسبة للاقتصاد الرأسمالي الأم، على قواعد نظام القطع الذهبية مع فارق البنكنوت إلى ذهب). وعليه يقوم هذا النظام، كصورة من صور قاعدة الذهب بالنسبة للاقتصاد الرأسمالي الأم، على قواعد نظام القطع الذهبية

مع فارق جوهري: ألا يتمتع الذهب بحرية التصدير إلا ابتداء من حد أدنى من كميات الذهب. بمعنى آخر لا يجوز تحويل العملة الورقية المتداولة في الداخل إلى سبائك إلا إذا كان وزن السبيكة كبيراً وكان الغرض من التحويل تسوية المعاملات الخارجية. إذ لما كانت المعاملات التي تتم مع الخارج ذات قيمة كبيرة في العادة لا يحول من الذهب إلا سبائك لا تقل عن وزن معين. وبهذا تبدأ الدولة في فرض القيود على حركة الذهب في سعيها للاحتفاظ به لتسوية المعاملات الخارجية. هي ترقب حركته في السوق الداخلية ساعية إلى تقليل اكتناز الأفراد له. وللحيولة دون تصديره لأغراض أخرى غير تسوية المعاملات الدولية هي تمنع تصدير الكميات الصغيرة من الذهب وتشترط لتصدير الكميات الكبيرة أن يكون ذلك بقصد تسوية معاملة خارجية.

وقد اتبعت إنجلترا، التي خرجت على قاعدة الذهب في الفترة من ١٩١٤ إلى ١٩٢٥، نظام السبائك الذهبية عندما عادت إلى قاعدة الذهب في الفترة من مايو ١٩٢٥ إلى سبتمبر ١٩٣٠. وحظرت تصدير السبائك الذهبية إلا إذا كان وزنها لا يقل عن ٤٠٠ أوقية وكانت مخصصة لتسوية معاملة من المعاملات الخارجية. وكذلك اتبعت الولايات المتحدة الأمريكية نوعاً من هذا النظام في ١٩٣٤ والتزمت بقبول الدولار في مقابل الذهب بسعر ٣٥ دولاراً للأوقية. واستمرت على هذا النظام حتى مارس ١٩٦٨. إذ في أثناء أزمة الدولار ومع فقدان الثقة فيه اتجه من كانوا يحتفظون به من أفراد ومشروعات وخاصة في أوروبا، إلى التخلي عنه في مقابل الذهب. ولما كانت أمريكا ملتزمة قانوناً بقبول الدولار والتخلي عن الذهب (بسعر ٣٥ دولار للأوقية من الذهب) فقد بدأ رصيد الولايات

المتحدة الأمريكية من الذهب في النفاذ، الأمر الذي دفعها إلى «فرض» نوع من الاتفاق مع بلدان أوروبا الغربية (فيما عدا فرنسا) بمقتضاه إلا تطلب البنوك المركزية في هذه البلدان تحويل دولاراتها إلى ذهب. كما أن الولايات المتحدة لا تبيع الذهب للبنوك المركزية الموجودة في خارج بلدان أوروبا الغربية إلا بعد إعطاء هذه البنوك للخزانة الأمريكية الضمان الكافي بأنها ستستخدم الذهب في أغراض نقدية، وفي أغراض نقدية فقط، الأمر الذي يعني عدم بيع أمريكا للذهب إلا بعد فرض رقابة من جانبها على استخدامه بواسطة الآخرين. وهو ما يتنافى مع سيادة الآخرين ويدفعهم إلى الأحجام عن طلب شراء الذهب (في مقابل الدولارات) من أمريكا. كل هذا يعني في الواقع رفض إخراج الذهب وبيعه في مقابل الدولارات[1]. واستمر الوضع هكذا مع استمرار أزمة الدولار إلى أن جاءت الإجراءات الرسمية التي اتخذتها الحكومة الأمريكية في ١٥ أغسطس ١٩٧١ ومن بينها وقف تحويل الدولار إلى الذهب بالنسبة لأرصدة الحكومات والبنوك المركزية الأجنبية.

جـ ـ قاعدة الصرف بالذهب:

تمثل هذه القاعدة صورة من صور التداول النقدي في ظل الرأسمالية عرفتها الاقتصاديات التابعة (المستعمرات واشباه المستعمرات) عندما كان الاقتصاد الأم على قاعدة الذهب. وجوهر هذه القاعدة هو اتباع قاعدة الذهب بغير الذهب. ففي المبادلات الداخلية يتم التعامل بالعملة الورقية الالزامية، فلا تداول للذهب. وفي المبادلات الخارجية لا يتم التعامل بالذهب وإنما على أساس الذهب. وذلك بإستخدام العملة الأجنبية (عملة البلد المتبوع) في تسوية المعاملات الخارجية.

وبيان ذلك أن تغطي العملة الورقية للبلد التابع بأرصدة من الذهب أو من

---

(١) انظر في ذلك:
M. Dowidar, Crise du Dollar ou crise de l'économie capitaliste internationale, Alger. Avril 1968.

عملات وأوراق مالية أجنبية خاصة بالبلد المتبوع. ويلتزم البنك المركزي (بنك الإصدار) في البلد التابع بتحويل أوراق البنكنوت لمن يتعاملون مع الخارج إما إلى الذهب أو إلى عملة البلد المتبوع الذي هو على قاعدة الذهب. وفي الواقع تتم تسوية المعاملات الخارجية للبلد التابع استخداماً لعملة البلد المتبوع. هذا التحويل يتم بسعر ثابت. وعليه لا يتداول الذهب في تسوية المعاملات الخارجية التي يجري تسويتها على أساس الذهب. مثال ذلك التاجر المصري الذي يشتري في نهاية عشرينات القرن العشرين سلعاً من تاجر انجليزي. في هذه الفترة كان الجنيه الاسترليني على قاعدة الذهب. البنك الأهلي المصري، الذي كان يقوم بإصدار الجنيه المصري في هذه الآونة، قد يحتفظ بأرصدة النقد في صورة ذهب وعملات استرلينية وأوراق مالية للحكومة البريطانية. لسداد الدين الناتج عن الشراء يتوجه التاجر المصري إلى البنك الأهلي طالباً تحويل مبلغ من الجنيهات المصرية إلى عملة استرلينية يدفعها لدائنه، وهو التاجر الانجليزي. هنا يقوم البنك بتحويل الجنيهات المصرية إلى جنيهات استرلينية بسعر صرف ثابت. وهو ما يعني نقص رصيد البنك من الاسترليني في لندن لحساب التاجر الانجليزي. وتتم تسوية المعاملة دون استخدام للذهب. وانما على أساس الذهب، إذ أن الجنيه الاسترليني كان يوجد على قاعدة الذهب.

في هذا النظام يقتصر دور الذهب على كونه المقياس الأخير للقيم بالنسبة للمعاملات الخارجية، كما يشترك في الرصيد النقدي الذي يمكن أن تحتفظ به الدولة لمواجهة العجز الطارئ أو المحتمل في مدفوعاتها إلى الخارج (وإن لم يكن من الضروري أن يشترك الذهب في هذا الرصيد. فقد وجدت دولاً تتبع قاعدة الصرف بالذهب دون أن تكون العملات التي يتكون منها رصيدها النقدي قابلة للتحويل إلى الذهب ولكنها عملات قوية تتمتع بقبول كبير في السوق العالمية. (وهذا ما أدى بالبعض إلى تسمية هذا النظام بقاعدة الصرف الخارجي بالذهب).

وقاعدة الصرف الخارجي بالذهب قاعدة اتبعتها البلدان التابعة

(المستعمرات واشباه المستعمرات) **في فترة من فترات السيطرة الاستعمارية المباشرة**. وقد جرت عادة الدول التي أخذت بها على الاحتفاظ برصيدها من الذهب والعملات والأوراق الأجنبية الذهبية في الخارج، **في عاصمة البلد** المتبوع عادة. وكانت تضع هذا الرصيد تحت تصرف التجار المتعاملين مع الخارج بواسطة بنوك متخصصة كانت في العادة تحت سيطرة رأس المال الأجنبي.

ويعدد البعض لهذا النظام مزايا بالقول بأنه يغني البلد التابع عن شراء الذهب وتحمل نفقات نقله، وذلك لأن كمية واحدة من الذهب تمثل غطاء لعملتي البلدين، المتبوع والتابع. كما أن استخدام سندات الحكومة المتبوعة كغطاء لنقد البلد التابع يدر على هذا البلد فوائد تضاف إلى القيمة الاصلية للسندات يمكن الانتفاع بها في أغراض التجارة الخارجية للبلد التابع.

إلا أن عيوب هذا النظام من وجهة نظر الاقتصاد التابع جسيمة. **فهو أولاً** يمثل ميكانزما (آلية) يربط الاقتصاد التابع بالاقتصاد المتبوع على نحو يضمن **للأخير أن يتصرف في الأول وكأنه جزء من اقليمه ويسهل عملية انتقال رؤوس** الأموال إلى الاقتصاد التابع، وفي النهاية تعبئة الفائض الاقتصادي الذي ينتج في الاقتصاد التابع نحو الاقتصاد المتبوع. ومن وسائل تعبئة هذا الفائض استخدام جزء منه بواسطة بنك الإصدار في الاقتصاد التابع في شراء الأوراق المالية للحكومة المتبوعة وهو ما يعني في الواقع أقراض الحكومة المتبوعة. أي استثمار هذا الجزء من الفائض في الاقتصاد الأم بدلاً من استخدامه في بناء الطاقة الإنتاجية في الاقتصاد التابع. **والواقع أن ما يفوت على الاقتصاد التابع من استخدام هذا** الجزء في خارجه يفوق الفوائد التي يحصل عليها من سندات الحكومة المتبوعة. يضاف إلى ذلك أن هذا النظام يعرض عملة البلد التابع لمخاطر تقلب عملة البلد المتبوع وهي تقلبات لا يكون للبلد التابع دخل في احداثها. كما أنه يجعل العملة التابعة تتحمل تقلبات الميزان الخارجي (ميزان المدفوعات الذي يعكس معاملاتها المنظورة وغير المنظورة مع الخارج) وحدها دون العملة الرئيسية، إذ تتبع العملة

الوطنية عملة البلد المتبوع دون أن تستطيع التأثير عليها أو تحسين مركزها بالنسبة لها. بل أن تحسن ميزان البلد التابع مع البلد المتبوع يؤدي إلى ارتفاع في الأثمان بدلاً من أن يرفع قيمة العملة الوطنية بالنسبة لعملة البلد المتبوع (ذلك أن زيادة مشتريات البلد المتبوع من البلد التابع تعني زيادة الطلب على العملة الوطنية وزيادة عرض العملة الرئيسية، الأمر الذي كان يستلزم ارتفاع قيمة العملة الوطنية بعملة البلد المتبوع. ولكن بما أن عملة البلد المتبوع «المشتري» تستخدم رصيداً لعملة البلد التابع، فإن زيادة هذا الرصيد نتيجة لزيادة مشتروات البلد المتبوع من البلد التابع تخلق امكانية اصدار نقود ورقية جديدة في التداول في داخل البلد التابع، الأمر الذي يؤدي إلى رفع الأثمان الداخلية).

هذا وسنرى تجسيماً حياً لقاعدة الصرف بالذهب عند دراستنا للنظامين النقديين المصري واللبناني/ السوري في الفصل التالي. وقد شهدت فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية (ابتداء من اتفاقية برتون وودز ١٩٤٤ وانشاء صندوق النقد الدولي) نوعاً من هذا النظام بالنسبة لكل الاقتصاد الرأسمالي الدولي عندما قدرت كل المعاملات بالدولار المرتبط بالذهب في اقتصاد دولي يلعب فيه الاقتصاد الامريكي دور المسيطر. وذلك على النحو الذي سنراه عند دراستنا للنظام النقدي الدولي.

* * *

تلك هي قاعدة الذهب بصورها المختلفة كأساس للنظام النقدي. كانت تناسب تطور الاقتصاد الرأسمالي العالمي في القرن التاسع عشر في مرحلة سيادة المنافسة وحرية الفتح ووجود السوق العالمية دون حواجز. وجاءت الحرب العالمية الأولى لتعلن نهاية مرحلة الرأسمالية «الحرة» وبدء سيطرة الاحتكار. ومع تطور الاحتكارات، في الداخل والخارج، كان من اللازم أن تهجر قاعدة الذهب. كيف؟ نذكر أن مرحلة القرن التاسع عشر كانت تتميز بخصائص معينة لطريقة الإنتاج الرأسمالية، جوهرها الصغر النسبي لحجم المشروع الرأسمالي

وسيادة المنافسة، واستمرار تراكم رأس المال والزيادة المستمرة في إنتاجية العمل، وضعف الطبقة العاملة تنظيمياً (نقابياً وسياسياً). وعلى الصعيد العالمي وجود امكانية فتح أراضي جديدة لرأس المال وسيادة حرية الفتح رغم التنافس بين القوى الرأسمالية وحرية التجارة الدولية. كل ذلك كان مصحوباً بزيادة في إنتاج الذهب مع اكتشاف مناجم امريكا وجنوب افريقيا وسيادة قاعدة الذهب في السوق العالمية. زيادة انتاجية العمل وغياب الاحتكار وضعف الطبقة العاملة تنظيمياً جعل من الممكن أن يتم التطور بإتجاه هبوطي عام في الاثمان لا يؤثر على الربح. ثم يحمل تراكم رأس المال في طياته، بما يتضمنه من توسع افقي ورأسي، تركز رأس المال وتمركزه، أي الاتجاه نحو الاحتكار. مع استمرار الزيادة في انتاجية العمل والزيادة الكمية للطبقة العاملة، زيادة تمكنها من أن تقوى كيفياً عن طريق وعيها وتنظيم نفسها نقابياً وسياسياً. فيبدأ الاحتكار في أن يسيطر سيطرة يقابلها مقاومة من الطبقة العاملة وقدرة على المطالبة بألا يتخلف الأجر عن إنتاجية العمل. ويكون العالم قد انتهى تقسيمه بين القوى الرأسمالية التوسعية ويحرص كل بلد رأسمالي على مستعمراته يبعدها عن البلدان الأخرى خاصة تلك التي تطورت مؤخراً (المانيا في مرحلة أولى، ثم الولايات المتحدة الامريكية وايطاليا واليابان في مرحلة تالية). فيتجزأ السوق العالمي وتقوم القيود في وجه التجارة الدولية. يصاحب ذلك انتاج للذهب لا يعرف التوسع الذي عرفه في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين. كما أن انتاجية العمل في انتاج الذهب تكاد تكون ثابتة (إذ رغم تطور فنون الإنتاج في عملية استخراج الذهب، ومن ثم امكانية رفع كفاءة العمل، لا يؤدي ذلك إلى خفض النفقة لازدياد درجة ندرة وجود الذهب في الطبيعة واستلزامه بالتالي عملاً أكثر نسبياً، أي أن ازدياد درجة ندرة الذهب في الطبيعة يضيّع أثر تطور كفاءة العمل، على عكس ما يحدث في فروع الإنتاج الأخرى: زيادة انتاجية العمل كإتجاه عام).

الاستمرار في زيادة إنتاجية العمل في فروع النشاط المختلفة (كإتجاه عام)

مع بقاء إنتاجية العمل في إنتاج الذهب ثابتة تقريباً كان يستلزم الانخفاض المستمر في اثمان السلع. لنأخذ مثلاً: نفترض أن ثمانية ساعات عمل تلزم لإنتاج متر من نسيج الصوف (في كل مراحل إنتاجه من إنتاج الصوف إلى تجهيز النسيج)، وأنه بنفس القدر من العمل يتم إنتاج درهم من الذهب. في هذه الحالة، عند التبادل يكون ١ متر = درهم ذهب. فإذا ما كان الذهب مستخدماً كنقود، أي كنا على قاعدة الذهب، تكون وحدة النقود هي الجنيه الذهبي، ولنفترض أن وزنه درهم من الذهب. في هذه الحالة عند التبادل يكون ١ متر = جنيه ذهب (وهو يحتوي على درهم من الذهب). نفترض الآن أن إنتاجية العمل قد زادت في إنتاج الصوف وبقيت على حالها في إنتاج الذهب. الآن، ثمانية ساعات من العمل تعطينا مترين من الصوف (بدلاً من متر واحد) وتعطينا درهماً من الذهب. أي أن ٨ ساعات تعطي ٢متر صوف = درهم ذهب. في التبادل: ٢م صوف = درهم ذهب = جنيه ذهب. اذن ١متر صوف = $\frac{1}{2}$ جنيه ذهبي. وهو ما يعني انخفاض ثمن الصوف. وقس على ذلك اثمان كل السلع الأخرى «غير الذهب» التي تزداد فيها إنتاجية العمل.

ولكن هذا الاتجاه الانخفاضي في الاثمان ليس في صالح رأس المال، إذ يمثل، أمام الوضع التنظيمي للطبقة العاملة وقدرتها على المطالبة بعدم تخلف الأجر عن الإنتاجية، **تهديداً نسبياً للربح يمكن تفاديه مع الامكانية الموجودة لدى رأس المال والمتولدة عن شكله الاحتكاري أي عن سيطرته على السوق. هذه الامكانية تستخدم موضوعياً في خلق اتجاه صعودي في الاثمان.** فالاثمان في حركتها التصاعدية المستمرة تسبق الأجور النقدية وتؤدي بالتالي إلى زيادة نصيب الربح النسبي في الدخل القومي، أو على الأقل إلى ابقائه على حاله (على النحو الذي نتبينه عند دراستنا للتضخم). ومن هنا كان الاتجاه نحو الرفع المستمر للاثمان. إذا كان الأمر كذلك، فإن الابقاء على قاعدة الذهب كان يوجب أن تنخفض اثمان السلع عامة بالنسبة للذهب (كما رأينا من مثلنا

السـابق). وهو الاتجـاه غـيـر المواتٍ للربح. وللتحـيلولة دون هذا الاتجـاه يتم العكس: يرفع ثمن الذهب بالنسبة للسلع الأخرى (أي ترفع اثمـانهـا بصـفـة مستـمرة) بدلاً من أن تنخفض الاثمان بالنسبة للذهب. ولكي يمكن رفع ثمن الذهب كل حين تهجر قاعدة الذهب وتمنعه الدولة من أن يتداول فيها أو يكون قـاعدة لنقدها. فلا تداول للذهب ولا تداول لعـملة ورقـيـة يمكن تحـويلها إلى ذهب. وتبدأ النقود الورقية ونقود الودائع في السيطرة على التداول النقدي وهو ما يعطي البنوك، وهي مشروعات رأسمالية تسعى تحقيق الربح، امكانية اكبر في السيطرة على النقود في الاقتصاد ومن ثم امكانية في تأكيد هذا الاتجاه الصعودي في الأثمان. ويكون النظام النقدي على قاعدة العملة الورقية.

كانت الحرب العالمية الأولى اذن هي المناسبة التي انهارت معها معها قاعدة الذهب لتحل محلها قاعدة العملة الورقية. إذ تمويل الحرب هو بالضروري تمويل تضخمي يتم من خلال اصدار كميات كبيرة من البنكنوت والنقود المصرفية. ومع الحرب تنعدم الثقة ويهرع الأفراد نحو البنوك للحصول على الذهب وتخشى الدول من نفـاذ رصيدها من الذهب. ومع الحـرب ومـا تسببـه من ارتباك في المواصلات والمعاملات الدولية يصعب، وقد يستحيل، نقل الذهب. هنا يبدأ النظام النقدي في الارتكاز على العملة الورقية. وتنقطع صلة هذه العملة بالذهب، ولا يمكن تحويل أوراق البنكنوت إلى الذهب، ومن ثم تتـداول في الداخل عـملة ورقـيـة الزاميـة. وتغطي أوراق البنكنوت بالأوراق الحكومية والعملات الورقية الاجنبية (إلا أن هذا لا يحول دون أن يكون الذهب جزءاً من الغطاء النقدي).

على أن ذلك لا يعني ان تترك قيمة العملة الورقية وشأنها حتى تتدهور بالنسبة للذهب. فعند اتباع هذه القـاعدة تخضع الدولة عـملتهـا لقيود يتعلق أغلبها بتحديد كمية النقود الورقية التي يصدرها بنك الإصدار، وذلك عن طريق ربط كمية النقود بحجم الإنتاج القومي. ويكون هذا التحديد بطريقة مباشرة بأن تضع الدولة حـداً أقـصى لكمـيـة النقـود الورقـيـة التي يكون لبنك الإصـدار أن يصدرها، كما هو الحال في انجلترا. ويكون التحديد بطريقة غير مباشرة عن

طريق تحديد الدولة لنوع الغطاء النقدي الواجب توافره في مقابل كل ورقة بنكنوت يجري اصدارها، بأن تستلزم الدولة تغطية الإصدار بالذهب والعملات الاجنبية والسندات الوطنية (كما هو الحال في مصر حالياً).

المعاملات الداخلية تسوى اذن بنقود ورقية الزامية غير مرتبطة بالذهب. وعادة ما تحدد الدولة الكمية المصدرة منها لتربطها، كقاعدة عامة، بحجم الإنتاج القومي. ولكن كيف تسوي المعاملات الدولية في ظل هذه القاعدة الورقية؟ لكي تتم هذه التسوية كان من اللازم أن توجد الدول أساساً صالحاً لتبادل العملة الوطنية بالعملات الاجنبية (أي لتحديد أسعار الصرف الخارجي) ويتم ذلك عن طريق تقرير قابلية تحويل العملة الوطنية إلى العملات الاجنبية بسعر صرف ثابت قابل للتعديل. ويتم تحديد سعر الصرف عندئذ على ضوء اعتبارات عديدة، كالأصل التاريخي للعملة والقوة الشرائية التي أصبحت لها على ضوء مكانة الاقتصاد القومي في الاقتصاد الرأسمالي الدولي، وكذلك التعريف الذهبي المفترض لوحدة النقود.

فالمعاملات الدولية تسوى اذن عن طريق استخدام العملات الورقية الاجنبية على أساس سعر تحويل العملة الوطنية إليها. ولكن هل تعني قاعدة العملة الورقية عدم استعمال الذهب في النظام النقدي؟ الواقع أن هذه القاعدة تحتفظ للذهب بوظيفة بمقتضاها يبقى كاحتياطي لتسوية المعاملات الدولية، حيث يستخدم في تسوية فروق المدفوعات مع الخارج فيصدر مباشرة إلى الدولة الدائنة أو يحول إلى عملات اجنبية يتم الدفع بها. وبهذا تحتفظ هذه القاعدة بالذهب كعسلة العملات. يلجأ إليه في نهاية الأمر لتسوية فروق المعاملات الدولية (وهذا ما يفسر قيام دول تأخذ بقاعدة العملة الورقية بتخزين الذهب كما فعلت فرنسا منذ ١٩٦٥، وكما تفعل لبنان حتى الآن). بالإضافة إلى هذا قد يحتفظ للذهب بدور في مكونات الغطاء النقدي للعملة الورقية الوطنية، على الأقل إلى أن يشهد تطور وضع الذهب في المعاملات الدولية في تسعينات القرن العشرين

التحول نحو امكانية اعتباره كسلعة من السلع الدولية الاستراتيجية ذات أهمية خاصة ليس في مجال التداول النقدي.

* * *

تلك هي القاعدة الورقية التي تسود الأنظمة النقدية المعاصرة: قوامها تداول عملية ورقية الزامية في الداخل غير منسوبة للذهب وذلك لتسوية المعاملات الداخلية. وتسوى المعاملات الدولية بالعملات الاجنبية التي عادة ما تربطها بالعملة الوطنية أسعار صرف ثابتة قابلة للتعديل. ويحتفظ بالذهب كعملة العملات لتسوية فروق المدفوعات الدولية، وذلك على تفصيل أكبر سنراه عند دراستنا للنظام النقدي الدولي المعاصر، الذي لم يكف عن التغير.

* * *

بهذا ننتهي من دراستنا للقاعدة النقدية في تطورها مع تطور الاقتصاد الرأسمالي كاقتصاد ذي طبيعة دولية، دراسة بينت لنا كيف أن مفهوم القاعدة ووظيفتها وصورها تطورت جميعاً مع هذا التطور على اختلاف بين الاقتصاديات الرأسمالية المتبوعة والاقتصاديات التابعة في اطار علاقات الإنتاج الرأسمالية. وبدراسة القاعدة النقدية تنتهي دراستنا للنظام النقدي الذي يمثل الشكل الخاص لتداول النقود في الاقتصاد الرأسمالي: من حيث نوع النقود الممكن تداولها، وحدة النقود التي يدور حولها التداول، والقاعدة التي تمثل أساس هذا التداول فى تطورها عبر مراحل تطور الاقتصاد الرأسمالى. هذا ويمكن أن نصور المسار العام لهذا التطور، اختصارا، على النحو التالى:

التطور التاريخى للنظام النقدى
(١٨٠٠ - ٢٠٠٥)

I - أفكار أساسية:

١- يعبر النظام النقدى عن طريقة التداول النقدى فى ظل الرأسمالية: الاقتصاد الرأسمالى توسعى بطبيعته. وهو عدوانى فى توسعه. مع تكوّن السوق الدولية يحدث التداخل بين الاقتصاديات الوطنية والاقتصاد الدولى:

- يتبلور النظام النقدى مع الجزء الأول من القرن التاسع عشر.
- **مكوناته هى:**

- الوحدة النقدية بما لها من اسم.
- **أشكال النقود فى التداول**: طبيعة كل منها، خصائصها، خلقها، قوتها فى الإبراء والعلاقة بين الأشكال المختلفة للنقود الموجودة فى التداول.
- **الكتلة النقدية**: النقود وأشباه النقود (مايقارب النقود متمثلا فى الأصول السائلة كالودائع لأجل وأذونات الخزانة العامة وغيرها من الأوراق المالية الحكومية قصيرة الأجل التى من الممكن أن تتحول بسهولة إلى نقد سائل بمهلة قصيرة)، أدوات الادخار، الاكتناز، اشكال رأس المال النقدى) _ مع التفرقة بين النقود فى داخل الجهاز المصرفى والنقود فى خارج هذا الجهاز.
- **القاعدة النقدية**: المقياس الأخير لكل القيم الاقتصادية التى تتداول فى الأسواق المختلفة، وهى أساس كل التداول النقدى.

٢- مع تكوّن السوق الدولية والطبيعة **التوسعية** لراس المال كظاهرة اجتماعية، تسعى أكثر البلدان الرأسمالية تقدما إلى تحقيق **الهيمنة** على الاقتصاد الدولى فى تداخله مع الاقتصاديات الوطنية عبر نمط **لتقسيم العمل الدولى يعطى نمطا لتدويل عملية الإنتاج**. الأمر الذى يتضمن علاقات اعتماد متبادل مركبة بمعانى مختلفة: **سيطرة** البعض على آخرين، **وتبعية** البعض لآخرين. كما يتضمن فى داخل هذا المركب إمكانية **هيمنة** أحد رؤوس الأموال الدولية فى مرحلة معينة، وامكانية **الصراع** عبر الزمن بين رؤوس الأموال الدولية المختلفة من أجل **إعادة صياغة نمط الهيمنة فى الاقتصاد الدولى**. مع هيمنة رأس مال معين دوليا لابد وأن نتوقع إمكانية **هيمنة عملته** داخل العملات الوطنية المختلفة.



٣- من المراحل المختلفة للتطور الرأسمالي وتبنى النظام النقدى من وجهة النظر هذه يتعين أن نميز بين مرحلتين زمنيتين كبيرتين:

- المرحلة من بدايات القرن التاسع عشر حتى الحرب العالمية الأولى (١٩١٤-١٩١٨).
- والمرحلة من الحرب العالمية الأولى حتى الآن. فى داخل هذه المرحلة الثانية نميز بين ثلاث فترات زمنية:

- فترة ما بين الحربين العالميتين (١٩١٤-١٩٣٩).
- الفترة التالية على الحرب العالمية الثانية ١٩٤٥ حتى نهايات ستينات القرن العشرين.
- الفترة من بداية سبعينات القرن الماضى حتى الآن، وهذه يمكن التمييز فى داخلها بين الفترة من بداية السبعينات حتى ١٩٩٩ والفترة الحالية.

من وجهة نظر تطور الاقتصاد الرأسمالي نميز كل من هاتين المرحلتين بخصائص على مستوى الأبعاد المختلفة للعملية الاقتصادية:

- على مستوى عملية الإنتاج تتميز المرحلة الأولى بالنسبة لنوع المشروع الرأسمالي وشكل السوق (من وجهة نظر نوع الصراع تنافسيا كان أو احتكاريا) ودرجة التقدم التقنى وزيادة انتاجية العمل. اتجاه قيمة السلع للإنخفاض فى فترة سيادة المنافسة (حتى قرب نهاية القرن التاسع عشر) واتجاه مستوى الأثمان للانخفاض فى المدى الطويل.
- على مستوى امكانيات تصريف السلع (وتحقيق الربح): مدى اتساع السوق الداخلى وامكانية السيطرة على سوق خارجية عبر عملية اكتساب المستعمرات فى عالم لم يكن قد أصبح بعد محلا لسيطرة كاملة من البلدان الرأسمالية الغربية.
- على مستوى نوع ودرجة تنظيم الطبقة العاملة نقابيا وسياسيا وامكانية أن يكون لها دور فى تحديد الأجور (النقدية) والأثر الممكن لذلك على معدل الربح فى كل اقتصاد وطنى.
- على مستوى الوضع النقدى، وعلى الأخص امكانية التوسع فى إنتاج الذهب (والفضة) وأثر التجديدات التقنية فى إنتاجه (ومن ثم الأثر على انتاجية العمل فى إنتاج الذهب) مع توسع إنتاج المبادلة (الإنتاج السلعى) بمعدلات متزايدة.

٤- في الاقتصاد الدولى تبرز **قوة الاقتصاد الوطنى، ومن ثم قوة عملته**، هذه القوة:

- **تقاس بإنتاجية العمل النسبية في الاقتصاد الوطنى** (والنسبية بمعنى مستوى هذه الإنتاجية في علاقتها بمستويات إنتاجية العمل في الاقتصاديات الوطنية الأخرى).
- هذه القوة تتوقف على مدى توفر الأساس الصناعى لمجمل النشاط الاقتصادى الوطنى، وعلى مستوى التطور العلمى والتكنولوجى ومن ثم القدرة على إدخال التجديدات التكنولوجية في مختلف عمليات العمل الاجتماعى و**السبق** في إدخالها في مواجهة النشاط الخارجى للاقتصاديات الوطنية الأخرى.
- هذا المستوى النسبى لإنتاجية العمل **يحدد**: (أ) دور الاقتصاد الوطنى في التجارة الدولية (ومن ثم درجة الاستفادة من السوق الدولية تبادليا). (ب) دور رأس المال " الوطنى" في الاستثمار الدولى (ومن ثم مدى القدرة على تعبئة أجزاء من الفائض الاقتصادى الذى تنتجه اقتصاديات وطنية أخرى. (ج) المستوى النسبى لتطور الاقتصاد الوطنى (مقارنة بالاقتصاديات الأخرى) ومن ثم نوع **مشاركته** في نمط تقسيم العمل الدولى، وبالتالى نمط توزيع مكاسب التجارة الدولية والاستثمار الدولى بين البلدان.

II- النظام النقدى عبر الزمن:

(أ) الخط العام للتطور والمرحلة الأولى ، ١٨٠٠ إلى ١٩١٤:

(١) البداية ١٨٠٠		١٩١٤	الحرب العالمية الأولى		الحرب العالمية الثانية		حتى الآن (٢٠٠٥)
١٨١٨-١٨٢١ • بريطانيا على قاعدة الذهب رسميا: - القوة الشرائية للوحدة النقدية قيمة مابها من وزن من الذهب.	هيمنة الاسترلينى (رأس المال البريطانى)	• الجرى نحو البنك لسحب الذهب • فرض السعر الإلزامى للعملة الورقية • الخروج على قاعدة الذهب	(١٩١٤-١٩١٨)	(٢) الربكة الكبيرة الاقتصادية والنقدية (الكساد الكبير ١٩٢٩-١٩٣٩)- صعود الاقتصاد الأمريكى)	(١٩٣٩-١٩٤٥)	(٣) الاقتصاد الأمريكى أقوى اقتصاد - هيمنة رأس المال الأمريكى (ومن ثم الدولار الأمريكى) - بدء تحدى هذه الهيمنة في بداية السبعينات	(٤) الوضع الراهن

- الدولة مستعدة لشراء وبيع الذهب عند ثمن محدد.
- تداول النقود الورقية بجانب القطع الذهبية.
- ٥٩ دولة على قاعدة الذهب.
- تسوية المعاملات الداخلية والدولية.

في الاقتصاديات

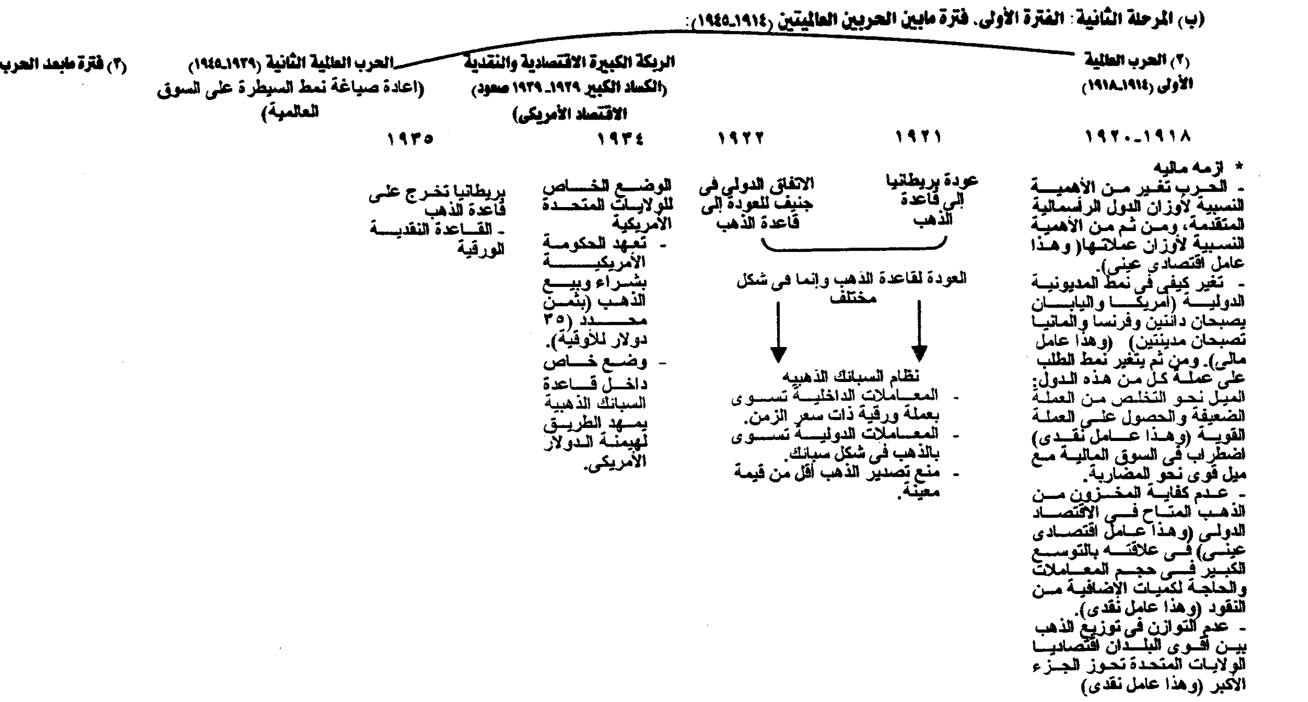
يسوى النوعان من المعاملات بالقطع الذهبية: قاعدة الذهب تاخذ شكل "نظام القطع الذهبية"

في الاقتصاديات التابعة (المستعمرات)

الاقتصاد الام على قاعدة الذهب

- تسوى المعاملات الداخلية بالعملة الورقية (قطع ذهبية + نقود ورقية).
- تسوى المعاملات الخارجية على أساس الجنيه الاسترليني: البلد التابع على قاعدة الصرف الخارجي بالذهب.

(ب) المرحلة الثانية: الفترة الأولى، فترة مابين الحربين العالميتين (١٩١٤-١٩٤٥):





ج ـ المرحلة الثالثة: الفترات من ١٩٤٥ إلى ١٩٧٢/٦٨، ومن ١٩٧٢/٧١ إلى ١٩٩٩، ومن ١٩٩٩ حتى الآن:

(٣) نهاية الحرب العالمية الثانية
١٩٤٤ ـ ١٩٧٢/٦٨

- اتفاقية بريتون وودز (١٩٤٤)
- قاعدة للصرف الخارجي بالدولار.
- النظام النقدي الدولي:

* ١ دولار = $\frac{١}{٣٥}$ أوقية ذهب.

- • سعر صرف العملات الأخرى محدد بالدولار (أسعار صرف محددة).
- • يسمح بهامش للتقلبات فى أسعار صرف العملات.
- • فإذا ماتجاوز الهامش:
- تدخل الدولة.
- مع مساندة من صندوق النقد الدولى (IMF).
- • الفترة فترة استقرار أسعار الصرف، الأمر الذى:
- يشجع التجارة الدولية.
- ويدفع النمو فى الدول الرأسمالية المتقدمة.
- • اقامة المؤسسات النقدية الدولية، لتتعامل مع الدول:
- صندوق النقد الدولى (للتعامل بالائتمان قصير الأجل).
- البنك الدولى للإنشاء والتعمير (للتعامل بالائتمان طويل الأجل).
- ١٩٦٨: أزمة الاقتصاد الرأسمالى الدولى.
- الاقتصاد الأمريكى هو الاقتصاد الأقوى.
- هيمنة رأس المال الأمريكى ومن ثم هيمنة الدولار الأمريكى.
- بدء تحدى الهيمنة الدولية لرأس المال الأمريكى.

١٩٧٢/٧١ ـ ١٩٩٩

أزمة نظام بريتون وودز (الربكة النقدية الدولية)

- الأزمة الهيكلية للاقتصاد الرأسمالى .. انعكاساتها النقدية فى مارس ١٩٦٨ ـ التضخم فى ثنايا الركود وأزمة السياسة الاقتصادية للدولة.
- أزمة الدولار الأمريكى والجرى نحو الذهب (لتحويل الدولار الورقى إلى ذهب بالسعر الثابت).
- مابين ١٩٦٨ـ ١٩٧١ الحكومة الأمريكية تلغى، من طرف واحد، تعهدها بتحويل الدولار الورقى إلى ذهب بالسعر الثابت).
- انهيار نظام بريتون وودز:
- • تعد كل العملات.
- • عدم استقرار أسعار الصرف.
- • المضاربة تصبح القاعدة.
- • القاعدة الورقية.
- الصراع من أجل اعادة صياغة نمط الهيمنة (لرأس المال وللعملة).
- تكوين تكتلات اقتصادية جديدة (التكامل الاقليمى) وانظمة نقدية جديدة فى داخل الكتل.
- من خلال الأزمة تبرز المنظمة العالمية للتجارة.

* * *

(٤) الوضع الراهن
١٩٩٩ ـ الآن

عسكرة العلاقات الدولية (خاصة بواسطة رأس المال الأمريكى، بما فيها العلاقات الاقتصادية.

- الشركات دولية النشاط كأشخاص دولية كبيرة وفرض اقتصاد السوق على الدول (خاصة فى الاقتصاديات المتخلفة) ومن ثم فرض سوق حرة لعملائهم بالرغم من ضعف اقتصادياتهم بهشاشة هياكلهم الاقتصادية وتفاقم مديونيتهم الدولية.
- بروز اليورو ليحل محل العملات الوطنية الأوربية (١٣عملة فى البداية ثم ٢٤ عملة فيما بعد).
- علاقات القوة الاقتصادية بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوربى واليابان (دون أن تنسى الصين، احتماليا). والاحتكار النقدى (عبر الصراع) للدولار الأمريكى واليورو الأوربى والين اليابانى والاسترلينى.



وبالتعرف على النظام النقدى ننتهى من التعريف بالنقود. وبدراستنا لماهية النقود فى ارتباطها باقتصاد المبادلة بصفة عامة وباقتصاد المبادلة الرأسمالية بصفة خاصة، نكون قد زودنا أنفسنا بالأدوات النظرية اللازمة لدراسة النظام النقدى المصرى.

الفصل الرابع

النظام النقدي المصري

رأينا من تعريفنا للنقود انها ترتبط باقتصاد المبادلة وجوداً وتطوراً، وأن تداول النقود يأخذ اشكالاً مختلفة في اقتصاديات المبادلة المختلفة. ورأينا كيف أن ما يسمى أصطلاحاً بالنظام النقدي يمثل الشكل الخاص لتداول النقود في طريقة الإنتاج الرأسمالية. وكيف أن هذا التداول يأخذ صوراً مختلفة باختلاف مراحل تطور طريقة الإنتاج هذه وباختلاف ما إذا كنا بصدد الاقتصاد الرأسمالى المتبوع أو الاقتصاد التابع في إطار علاقات الإنتاج الراسمالية. هذا يعني أن النظام النقدي يرتبط عضوياً بطريقة الإنتاج الرأسمالية وتختلف صورته باختلاف مرحلة تطورها ومستوى تطور الأجزاء المختلفة من الاقتصاد الرأسمالي الدولي. وعليه يكون النظام النقدي المصري[1] جزءاً لا يتجزأ من الاقتصاد المصري في

---

(١) أنظر بخصوص النظام النقدي المصري: عبد الحكيم الرفاعي، الإقتصاد السياسي، ص ٦٥٢ وما بعدها - زكي عبد المتعال، الإقتصاد السياسي، ص ٦٤١ وما بعدها - فؤاد مرسي، إقتصاديات النقود، ص ١٨٠ - ٢٦٨ - محمد زكي الشافعي، المرجع السابق الإشارة إليه، ص ١٣٢ وما بعدها - أحمد نظمي عبد الحميد، نظام النقد في مصر في الخمسين سنة الأخيرة، مصر المعاصرة، العيد الخمسين، ١٩٦٠ - الكتاب التذكاري للبنك الأهلي المصري (١٨٩٨ - ١٩٤٨) - حسين فهمي، الجنسية المصري بعد الثورة، مطبوعات جامعة القاهرة بالخرطوم، ١٩٧٢.

R. Tigonor, Modernisation and British Colonial Rule in Egypt, Princetan University Press, Princeten, 1966 - R. owen, Egypt and Europe : From French=

اطار الاقتصاد العالمي. فاذا هدفنا في هذه المرحلة من دراستنا الى التعرف على هذا النظام النقدي لزم ان نبرز ان دراستنا لن تمثل إلا نظرة اولى نلقيها على النظام النقدي المصري في هذه المرحلة من تطوره. وهي دراسة نعتقد، بحكم طبيعة التطور الرأسمالي الذي احتوى الاقتصاد المصري في مرحلة معينة من تاريخه، أنها تنتمي الى تطور الاقتصاد الدولي وهو موضوع الجزء الثالث الذي يرد ضمن مؤلفنا هذا.

وإذا كان النظام النقدي المصري يجد إطاره التاريخي في الفترة التي بدأ فيها الاقتصاد المصري يرتبط بطريقة أو بأخرى بالاقتصاد الرأسمالي العالمي، وهي فترة قصيرة نسبياً وحديثة في تاريخ المجتمع المصري يمكن ارجاع بدايتها إلى نهاية القرن الثامن عشر، فان تداول النقود ظاهرة عرفها المجتمع المصري في مراحل عديدة من تاريخه الطويل السابق على التكوين الاجتماعي الرأسمالي. وعليه قد يكون من المفيد أن نتعرض في مرحلة أولى لتداول النقود في اقتصاد المبادلة السابق على الرأسمالية في المجتمع المصري، لنرى في مرحلة ثانية الاتجاه نحو قيام النظام النقدي المصري في إطار علاقات الإنتاج الرأسمالية.

اولا : تداول النقود في اقتصاد المبادلة السابق على الرأسمالية في مصر :

عرف المجتمع المصري اقتصاد المبادلة منذ العصور القديمة. ومع اقتصاد المبادلة، وإلى جانب المبادلة العينية، كان تداول النقود. سنحاول فيما يلي التعرف بايجاز على أشكال هذا التداول في المراحل المختلفة لتاريخ مصر، بادئين

= Expedition to British Occupation, in, R. Owen & B. Sutcliffe, Studies in the Theory of Impenialion, Longman, London, 1972, P. 195 - 209 - W. Ashworth, A Short History of the International Economy, Longman, London, 1965 - W. M. Scainmell, International Monetary Policy, Macmillan, London, 1967, P. 242 - 273.

بطبيعة الحال بمصر الفرعونية ومنتهين بشكل تداول النقود عشية محاولة اقامة النظام النقدي المصري في النصف الأول من القرن التاسع عشر.

بالنسبة لمصر الفرعونية (١) عرفت مصر في فترة مبكرة من تاريخها القديم إنتاج المبادلة البسيط والتجارة (التي كانت تجارة الدولة في الغالب) وهي مبادلة كان يغلب عليها طابع المقايضة (أي التبادل العيني). ثم استخدام القمح كمقياس للقيم ووسيط في التبادل، أي كنقود سلعية.

ولم يدخل تداول النقود على نطاق متسع إلا مؤخراً جداً، إذ لم يعمم تداولها إلا ابتداء من الاسكندر الأكبر في عام ٣٣٢ ق.م. وقد أنشأ الاسكندر أول دار لسك النقود عرفتها مصر في الاسكندرية في عام ٣٢٦ ق.م وتكون النقود على هذا النحو قد وردت من اليونان. وقبل ذلك لم يكن لها إلا استعمال محدود. فلم تستخدم المعادن النفسية "الذهب والفضة" والنحاس في شكل سبائك إلا في نهاية الالف الثاني قبل الميلاد. وقبل هذا الاستعمال للسبائك كان يتم تقدير قيمة السلع بوحدة حساب مثالية عرفتها الامبراطورية القديمة. هذه الوحدة كانت تسمى "شاعت". فقد استطاع بعض المؤرخين الوصول إلى ورقة بردية معروفة باسم كاهون وفيها صور محاضر لوحدة للتقدير التعاملي في الأسواق. أي "الشاعت". فكان يعطي للخادمة مثلاً ثوباً قيمته نصف "شاعت" أو ثلاث شاعت ونصف". وكانت وحدة "الشاعت" تساوي بالوزن من الذهب ٧,٥ جراماً. فهذا "الشاعت" كان يستخدم اذن كقاعدة للقيمة تعطي المعاملات

---

(١) استعنا في كتابة السطور عند تداول النقود في مصر الفرعونية بالمراجع الآتية:

عبد القادر حسن علي، العملة من بدء تطورها إلى عهد الإشتراكلية، القاهرة، ١٩٦٤، ص ٢٢-٢٦.

A. Aymord & J. Auboyer. L'Orient et la Grèce ancienne. P.U.F., paris, 1961. P. 40 - 44. - J. Pirenne, Histoire de la civilisation de l'Egypt ancienne, Editions Albin Michel, Paris, Tome I, P. 194 et sqq.

كما إستفدنا من مناقشة ما جاء في هذه السطور مع الدكتور مصطفى العبادي، أستاذ التاريخ القديم والحضارات بكلية الاداب بجامعة الإسكندرية.

المرونة الواجبة للحياة الاقتصادية وعلى الاخص للتجارة الدولية التي كانت تقوم بين مدن الدلتا وبلدان أخرى. ثم بدءاً من الاسرة الثامنة عشر يتم تبادل السلع بوزن من المعدن. هنا كان التعامل يتم بواسطة قطع من المعدن على شكل حلقات أو قضبان. وتوجد في مقابر الأسرة الثامنة عشر رسوم ترمز إلى وزن تلك الحلقات بالميزان. كما توجد في المتحف المصري ورقة بردي من عهد الأسرة التاسعة عشر فيها مبيعات مقدرة بحلقات من الذهب والفضة (١).

هنا تجدنا بصدد نقود معدنية موزونة. على أساس هذا التقدير "بالشاعت" أو بالوزن من المعادن يتم تبادل السلع ذات القيم المتساوية وأحياناً ما يضطر المتبادلون إلى إضافة أشياء متنوعة لتكملة القيمة (فعند تبادل كمية من القمح تضاف كمية من البصل مثلاً).

وفي القرن الثامن ق.م. يحتاج ملوك سايس "صا الحجر" إلى اليونانيين كمرتزقة فيجلبونهم، وتأتي معهم النقود وتدفع لهم مرتباتهم بالنقود. ثم ما يلبث هؤلاء الملوك أن يتنازلوا للاغريق عن مدينة نقراتيس **Naucratis** كمدينة تجارية في الدلتا. فتستعمل فيها نقود الاغريق، وعلى الأخص في مبادلة السلع الاغريقية كالخمور والزيوت والأواني الخزفية والمنتجات المعدنية، بالقمح المصري. ثم تبدأ مصر مع الأسر المتأخرة (الثامنة والعشرون، ٤٠٤ - ٣٩٨ ق.م. والتاسعة والعشرون، ٣٩٨ - ٣٧٨ ق.م.) في ضرب عملة مصرية من الفضة تقليداً للدراخما اليونانية ثم في ضرب عملة مصرية من الذهب (ويوجد بالمتحف البريطاني بلندن قطعاً من هذه العملة الأخيرة)(٢).

---

(١) وقد اطلعنا على ترجمة هذه البردية التي تعرف ببردية بيلاك Bulaque, Papyres ، وتوجد تحت رقم C 58070 بالقاعة ٢٩ بالمتحف المصري بالقاهرة.

(٢) ويوجد بالمتحف المصري بالقاهرة (تحت رقم 25051، بالقاعة ٢٩) وثيقة زواج ترجع إلى عام ٢٣١ ق.م. بمقتضاها يلتزم الزوج بأن يمنح زوجته نفقة سنوية تدفع في شكل عيني جزئياً (بالخمور والزيت) وفي شكل **نقدي** في جزئها الآخر. كما يلتزم الزوج بأن يدفع لزوجته في حالة الطلاق تعويضاً مقدراً بالخمور والنقود.

وفي مصر كولاية بيزنطية (٣٨٤ ـ ٦٤٠م). كان يجري تداول النقود المعدنية الذهبية (الدراخمة). وعند فتح مصر بواسطة العرب (٦٤١م) كانت الدينارات تتداول، واستبقى تداولها. فقد جاء في شرط الصلح بين عمرو بن العاص والمقوقس حاكم مصر (وهو صلح انعقد في ٦٤١م) أن تفرض جزية مقدارها ديناران على جميع من بالديار المصرية من القبط، ويستثنى من ذلك الشيوخ والنساء والصبيان. ثم تداولت النقود التي كان يسكها الخلفاء: العملة التي سكها عمر بن الخطاب، الدراهم، في ٦٣٩ (١٨ هـ) ـ الدنانير التي سكها معاوية بن أبي سفيان ـ الدنانير والدراهم التي سكها عبد الملك بن مروان ـ النقود التي سكها العباسيون من دينار ذهبي إلى درهم فضي وفلس نحاسي. ثم جاء أحمد بن طولون وأستقل بمصر عن الدولة العباسية في عام ٨٧١م (٢٥٧هـ) وسك ديناراً ذهبياً هو الدينار الاحمدي (وكانت قيمته الاسمية مساوية لقيمته الحقيقية). ثم تواتر الحكام على سك النقود المعدنية: جوهر الصقلي يسك الدينار المعزي ـ صلاح الدين الايوبي يسك دراهم نصفها فضة ونصفها نحاس (الدراهم الناصرية) ـ السلطان المؤيد يسك دراهم فضية (المؤيدية)، وغيرها من العملات.

وبعد الغزو التركي في ١٥١٦ ضربت في مصر نقود ذهبية كالعملة التركية المسماه بالبندقي والمجري، وأخرى فضية سميت بالميدي، الذي سمي فيما بعد البارة.

وفي عشية الحملة الفرنسية، في أواخر القرن الثامن عشر، تميز الموقف من ناحية التداول النقدي بتداول العملات المعدنية الاجنبية إلى جانب وجود عملات داخلية. وهو تداول يعكس مظهراً لضعف الاقتصاد المصري في مواجهة الأسواق الرأسمالية في توسعها. أما بالنسبة للعملات الداخلية فكانت تضرب في القاهرة باسم الوالي (وكانت أرباح السك، أي ما يحصل عليه في مقابل تحويل المعدن إلى قطع معدنية) تذهب إما إلى آغا النقود، أي المسئول عن دار

السك، وإما إلى شيخ البلد أو الوالي الباشا نفسه. وكانت النقود المضروبة كثيرة بحيث لم يقتصر انتشار النقود الصغيرة على كل طبقات الشعب فحسب وإنما تعدت ذلك لتكون محلاً للاتجار في كل أنحاء الولاية. (قارن المهاترات التي تجدها في الكتابات المتعلقة بالاقتصاديات المتخلفة والتي تعمم أن الاقتصاديات المتخلفة اقتصاديات مقايضة لا تعرف النقود). ومع هذه العملات الداخلية يعرف التداول النقدي أنواعاً من العملات الاجنبية تبعاً لحركة تجارة مصر الخارجية التي عرفت فترات إنتعاش حتى بعد تحول جزء من تجارة اوربا إلى طريق رأس الرجاء الصالح في أواخر القرن الخامس عشر. هذه العملات تعكس الصلات التجارية والسياسية التي تربط مصر بالخارج. ومن ثم استعملت عملات دول البحر الأبيض كالقرش الأسباني والعملات الإنجليزية. وذلك بالإضافة طبعاً إلى العملات التركية. وقد وضع نابليون في ٥ يوليو ١٧٩٨ تعريفه ثابتة للنقود الاجنبية المتداولة، كما سك قروشاً قيمة كل منها ٤٠ باره.

* * *

يتضح من هذه اللمحة التاريخية أن المجتمع المصري قد عرف منذ أزمان بعيدة اقتصاد المبادلة وعرف تداول النقود. وهو تداول كان يعكس الوضع الاقتصادي بما يتضمنه ليس فقط من مبادلات في الداخل وإنما كذلك من علاقات تجارية لمصر مع الخارج سواء في داخل وحدة سياسية أكبر أو مع بلدان البحر الأبيض المتوسط. هذا التداول النقدي يأخذ، كما رأينا، شكل تداول النقود المعدنية، ومن ثم لم يعرف أنواعاً أخرى من النقود. مع بدء اندماج الاقتصاد المصري في الاقتصاد الرأسمالي العالمي يتغير الوضع الاقتصادي ومن ثم شكل التداول النقدي. ولكن هذا الاندماج لا يتم دون مقاومة من داخل مصر، مقاومة تأخذ شكل محاولة بناء اقتصاد ذي طابع مركزي في النصف الأول من القرن التاسع عشر، ولكنها تنتهي بفعالية عدوانية رأس المال الاجنبي وسيطرته على الاقتصاد المصري. سنحاول الآن أن نرى شكل التداول النقدي في هذا الإطار.

ثانياً : نحو اقامة النظام النقدي المصري في إطار علاقات الإنتاج الرأسمالية :

رغم فشل محاولة رأس المال الفرنسي في السيطرة على الاقتصاد المصري في الفترة ١٧٩٧ ـ ١٨٠١ كانت فترة الحملة الفرنسية المناسبة التي ووجه فيها المجتمع المصري برشادة رأس المال مواجهة مباشرة. إذ لأول مرة ينظر إلى المجتمع المصري كما لو كان وحدة إنتاجية واحدة يلزم لاستغلالها التعرف على امكانياتها: على السكان والقوة العاملة فيها، على الموارد الطبيعية وخاصة الأرض، على الموارد المادية الأخرى، إلى غير ذلك. ومن هنا كانت عملية المسح الشامل لمصر التي قام بها الفرنسيون. فإذا ما عرفت الموارد وجب رسم السياسات، في مجال الزراعة، في مجال تنظيم الملكية، في مجال الادارة. ولكن قصر فترة وجودهم في مصر حال دون تنفيذها.

وتفشل محاولة رأس المال الفرنسي في أن تخلق من الاقتصاد المصري اقتصاداً تابعاً. ولكن عملية المسح الشامل والسياسات التي رسمت تفيد في المرحلة التالية في محاولة بناء اقتصاد مصري غير تابع في السوق الرأسمالية الدولية. وهي المحاولة التي قامت بها دولة محمد علي في الفترة ما بين ١٨٠٥ ـ ١٨٤٠. واذا كانت هذه المحاولة لم تكتمل بسبب عدوانية رؤوس الاموال الاوربية فان ما تم خلالها من تغيير في الاقتصاد المصري ساعد وعجل من عملية ادماج الاقتصاد المصري في السوق الرأسمالية العالمية كاقتصاد تابع يخضع لسيطرة رأس المال بصفة عامة ورأس المال البريطاني بصفة خاصة. وذلك على النحو الذي يحدث في الثلث الأخير من القرن التاسع عشر.

أما بالنسبة لتجربة دولة محمد علي فترتبط محاولة تقوية الاقتصاد المصري بمحاولة تقوية "عملة مصرية". ولما كانت محاولة بناء الاقتصاد المصري غير التابع ستكون محل اهتمام خاص في الجزء الخاص بالاقتصاد الدولي، فاننا نقتصر هنا على محاولة تقوية العملة المصرية.

تميز الوضع في بدء فترة محمد علي، من ناحية التداول النقدي، بتداول عدة نقود معدنية أجنبية نظراً لأن القرش، وهويمثل العملة التي كانت تضرب في مصر، كان ذي قيمة متدهورة. ومع التوسع الاقتصادي الذي تم مع التغييرات التي حدثت في الزراعة والصناعة وكبر حجم الصفقات أصبح القرش لا يصلح وسيطاً في التداول نظراً لصغر قيمته. ومن ثم ظهرت الحاجة إلى **ادخال نظام نقدي جديد.** وقد وضعت أسس النظام النقدي الجديد في عام ١٨٣٤ وتمثلت في الآتي:

* جعل الريال وحدة النقد المصرية، وهوينقسم إلى عشرين قرشاً.

* سك ريالات من الذهب يكون وزن القطعة ٧ قراريط، وعيارها ٣٥٠ من الألف، وريالات من الفضة.(ويكون وزن القطعة ١٢٠ قيراطاً) وجعل لهما قوة ابراء مطلقة. وعليه يكون نظام المعدنين قد اتبع رسمياً كقاعدة نقدية. وكانت نسبة وزن الفضة في الريال إلى وزن الذهب ١٥ ½ : ١، وهي النسبة التي كانت مقررة في فرنسا آنذاك.

* في عام ١٨٣٦ ضرب جنيه ذهبي، قطعة من مضاعفات وحدة النقد، تحتوي على خمسة ريالات و ١٠٠ قرش (وكان وزنه ٥٤٤و٨ جراماً وبه ٤٧٦و ٧ جراماً من الذهب الخالص).

* جعل حق سك النقود احتكاراً للدولة، فلم يكن للأفراد حرية سك النقود.

* احتفظ بتداول بعض النقود المعدنية الاجنبية (القطعة الفرنسية ذات الخمسة فرنكات - الجنيه الذهبي الفرنسي (البونتو) - الريال الاسباني (كولونات) - الجنيه الانجليزي - الدولار الاميركي - الجنيه التركي - الريال أبو طاقة - المجري - البندقي). وحدد لهذه العملات سعر قانوني، أي أصبح على الأفراد أن يقبلونها في التداول. وتقوّم الجنيه المصري في علاقته بالعملات الاجنبية بأكثر من قيمته، أي أن العملات الاجنبية تكون قد قومت بأقل من قيمتها،

أي بأقل مما فيها من معدن. وبذلك تكون عملات جيدة، ويكون الجنيه المصري عملة رديئة، وذلك على أمل أن يطرد الجنيه المصري عندما يكثر في التداول العملات الاجنبية التي تحتوي على معدن تفوق قيمته قيمتها كنقود. وهو ما لم يحدث.

تلك هي أسس النظام النقدي. ماذا كانت الحصيلة؟ لم تضرب كميات كافية من الجنيه والريال، وكان الموجود منها سيء الضرب. وعليه لم ينتشر الجنيه المصري في التداول ولم يطرد العملات الاجنبية. وكثر المضروب من القروش مع سوء الضرب وعدم تجانس القطع. الأمر الذي سهل من عملية تزوير القروش خاصة بواسطة الاجانب، يقومون بذلك في حماية الامتيازات الاجنبية التي كانت تحول دون وقوعهم تحت طائلة القانون. كما انتشرت مضاربة السماسرة الاجانب على النقود. إذ كانوا يقومون بشراء العملة من القرى في الصيف (وهو موسم الكساد) بسعر أقل من القيمة الاسمية، ويعيدون بيعها ابتداءاً من سبتمبر، في موسم القطن، بسعر أعلى. وقد ترتب على هبوط أسعار الفضة في الخارج بعد عام ١٨٧٠ أن أصبح لها في مصر قيمة (يحددها القانون) أكبر من قيمتها في السوق العالمية. الأمر الذي دفع الاجانب إلى تصديرها إلى مصر (وخاصة من ايطاليا واليونان) لدفع قيمة الصادرات المصرية، وهو ما يعني خسارة لمصر إذ هي تقبل، سداداً لحقوقها، عملة لها قيمة اسمية أكبر كثيراً من قيمتها الحقيقية.

وفي النهاية بقيت العملات الاجنبية مسيطرة في التداول، لم يكن للعملة المصرية لا السيادة ولا حتى البقاء. فقد انتهت محاولة دولة محمد علي لخلق اقتصاد سلعي غير تابع في السوق الرأسمالية العالمية بغلبة رأس المال الاجنبي بعد ضرب الدولة المصرية في أربعينات القرن التاسع عشر في وقت انهكت فيه دولة محمد علي طبقة التجار والحرفيين المصريين، وهي الطبقة التي كان من المحتمل ان تتابع التوسع في النشاط الاقتصادي السلعي.

يضاف إلى ذلك أن أحتكار الدولة في الزراعة والصناعة والتجارة ضيق من إطار المبادلات الداخلية وجعل الدولة تركز اهتمامها على المعاملات الخارجية، وهذه كانت تكفيها العملات الاجنبية. أما المبادلات الداخلية التي يقوم بها الأفراد فقد اعتمدوا في تسويقها على ما كان موجوداً من العملة. وأخيراً واجهت الدولة صعوبة عدم وجود الذهب، وقد بحثت عنه في السودان ولم تجده.

وتميزت الفترة الاخيرة من عهد محمد علي حتى سبعينات القرن التاسع عشر بتغلغل رأس المال الأوروبي ومحاولته السيطرة على الاقتصاد المصري بقصد تحويله إلى اقتصاد ينتج ابتداء من احتياجات الاقتصاديات الاوروبية، وعلى الأخص المواد الأولية السلعية وفي مقدمتها القطن. وقد ساعد على أحداث هذا التغيير ما قامت به دولة محمد علي من تغييرات في اتجاه الإنتاج السلعي والتجاءالدولة المصرية وخاصة في الستينات والسبعينات من القرن التاسع عشر، في قيامها بتغييرات في الزراعة والصناعة والأشغال العامة، إلى الاقتراض من رأس المال الاوربي. ويعيش المجتمع المصري فترة تغلغل رأس المال الأوربي بكل ما يتضمنه هذا التغلغل من منافسة وتصارع بين رؤوس الأموال الاوربية (الانجليزية والفرنسية والبلجيكية والايطالية..) فيما بينها.

في هذه الفترة استخدمت في مصر عملات أجنبية متعددة. وقام التداول النقدي في الواقع على قاعدة الذهب، وذلك لأن المسكوكات الاجنبية المتداولة والتي كانت تستخدم في تسوية المعاملات الداخلية والخارجية كانت مسكوكات ذهبية.

وتنتهي هذه الفترة باندماج الاقتصاد المصري في السوق الرأسمالية العالمية كاقتصاد تابع يخضع للسيطرة المباشرة لرأس المال البريطاني (إلى جانب رؤوس أموال أخرى) بعد أن يكون قد تفوق في معركة التنافس بين رؤوس الأموال الاوربية، وخاصة على رأس المال الفرنسي. وبتأكد سيطرة رأس المال البريطاني

على مصر ينتهي الأمر نقدياً بانفراد الجنيه الانجليزي بالتداول النقدي في مصر. وهو ما يقر قانوناً في ١٨٨٥

في سنة ١٨٨١، في فترة الارتباك المالي للدولة المصرية، شكلت لجنة "للاصلاح" النقدي، حلت في ١٨٨٢ أثر حوادث الثورة العربية. ثم أعيد تشكيلها بعد الاحتلال البريطاني في ١٨٨٤. وقدمت تقريراً يقرر عيوب الوضع القائم ويقترح حلاً أخذ به في مرسوم لسنة ١٨٨٥ (عدل بمرسوم ١٨٨٦، وحل محله فيما بعد مرسوم ١٩١٦). لنرى عيوب الوضع القائم والحل الذي اعتنق وما انتهى إليه الأمر في واقع التداول النقدي في الاقتصاد المصري كاقتصاد تابع. على أمل أن يظهر لنا من دراسة الاقتصاد المصري في تطوره وعلى الأخص ابتداءً من هذه الأونة، الدور الذي يلعبه النظام النقدي في ربط الاقتصاد التابع بالاقتصاد الرأسمالي المتبوع وضمان تعبئة الفائض الذي ينتج بواسطة المنتجين المباشرين في مصر نحو الاقتصاد المتبوع. تمثلت عيوب الوضع الذي كان قائماً، من وجهة نظر واضعي التقرير، في عدم وجود عملة مصرية ذهبية وفضية بكميات كافية لحاجة المعاملات، الأمر الذي أدى إلى انتشار تداول العملات الاجنبية. وبما أن فئات النقود الاجنبية كانت كبيرة نسبياً فأنها لم تكن تصلح لتسوية المعاملات ذات القيمة الصغيرة في داخل المجتمع المصري، في وقت غابت فيه النقود ذات الفئات الصغيرة. وعليه كان من اللازم اصلاح النظام النقدي لادخال عملات فضية وذهبية بكميات كافية للتداول الذي كان في اتساع مستمر مع توسع الاقتصاد السلعي في مصر، مع قدر كاف من العملة ذات الفئات الصغيرة. ويكون الإصلاح بالنظر في أمر وحدة النقود وفي إصدار نقود فضية وبرونزية (كنقود مساعدة) وفي شروط سك العملة.

أما أسس التنظيم الجديد للتداول النقدي فتتمثل في الآتي:

* الأخذ بنظام المعدن الذهبي بمفرده، أي قاعدة الذهب تصبح الأساس الرسمي للتداول النقدي في مصر. من هذا المعدن تسك قطع نقدية يكون لها قوة

ابراء مطلقة.

* وحدة النقد هي الجنيه الذهبي وينقسم إلى مائة قرش. وتسك جنيهات ذهبية. كما تسك من الذهب كذلك قطع تمثل اجزاء من الجنيه: قطعة ذات ٥٠ قرش وقطع ذات ٢٠، ١٠، ٥ قروش. هذه القطع الثلاثة الأخيرة لم تسك بتاتا.

* يوجد إلى جانب هذه النقود الذهبية الأصلية نقود مساعدة تتمثل في قطع تسك من الفضة (قطع ذات ٢٠ ، ١٠، ٥، ٢,٥ قرش وقطع نصف وربع القرش، (والقطعتان الاخيرتان لم تسك بتاتاً) ومن النيكل قطع ١ قرش، ٥ مليم، ٢ ميم، ١ مليم، ومن البرونز نصف مليم وربع مليم (باره). ويسك من هذه القطع كميات محدودة (وما لا يزيد عن ثمانية قروش لكل مصري من القطع المصنوعة من النيكل والبرونز). وهي ذات قوة ابراء محدودة. فلا يلزم بقبول القطع الفضية فيما يزيد عن ٢٠٠ قرش والقطع النيكلية والبرونزية فيما يزيد على عشرة قروش.

* يكون للأفراد حرية سك العملة، على أن يحتفظ للحكومة بحق ضربها، أي أن الحكومة هي التي تقوم وحدها بضرب النقود ولكنها تلزم بضربها للأفراد إذا ما تقدموا بالمعدن ودفعوا رسوم الضرب.

* يحتفظ بثلاث عملات اجنبية تتداول في مصر ويكون لها السعر القانوني. واختيرت العملات التي كان لها وجود تاريخي في مصر: الجنيه الانجليزي، البنتو الفرنسي والجنيه التركي، وكلها عملات ذهبية حدد لها سعر بالقروش المصرية **أقل من قيمتها الحقيقية**، لتكون عملات جيدة يطردها الجنيه المصري، إذا وجد فيما بعد. وفي علاقة هذه العملات الثلاثية ببعضها **كان الجنيه الانجليزي أردؤها**، إذ كان أقل سعراً بالقروش المصرية بالنسبة لقيمته الحقيقية (أي قيمة ما به من ذهب). أما العملات الاجنبية الفضية فقد حدد

لها سعر ادنى بكثير من قيمتها الحقيقية فطردت من السوق.

ماذا كانت النتيجة في واقع التداول النقدي في مصر؟ لم يسك الكثير من العملة الذهبية، والواقع أن الجنيه المصري لم يسك إلا مرة واحدة في ١٨٨٩، ثم أوقف سكه في ١٨٩١. وعليه لم يطرد العملات الاجنبية. **وكان الجنيه الاسترليني أردؤها فطرد الجنيه التركي والبنتو الفرنسي. وكانت العملة الانجليزية (الجنيه الذهبي الاسترليني) تتمتع بحرية التصدير والاستيراد.** تتبع في ذلك حركة موسمية أساساً مع محصول القطن: تستورد من انجلترا لتمويل شراء محصول القطن ابتداء من شهر سبتمبر. وهكذا يجري تجميع القطن وتصديره. وبالإيراد الناتج من بيعه في الخارج وخاصة في انجلترا يمكن شراء الواردات، المنتجات الصناعية وجزء من المواد الغذائية (بعد أن تحول الاقتصاد المصري ابتداء من ستينات القرن التاسع عشر إلى اقتصاد يستورد بعضاً من المواد الغذائية بعد أن كان ينتج كل المواد الغذائية اللازمة للسكان). ولدفع ثمن الواردات يعاد تصدير العملة الانجليزية. **وعليه انتهى الأمر بالتداول الفعلي للجنيه الذهبي الانجليزي في مصر.** ورغم توافر الشروط "القانونية" لقاعدة الذهب لا يمكن القول أن نظام التداول في مصر كان على قاعدة الذهب. إذا أنه كان في الواقع على **"قاعدة الجنيه الاسترليني الذهبي"**: الاسترليني هو الذي يتداول في الداخل (يستورد في موسم القطن) وهو الذي يستخدم في تسوية معاملات مصر مع الخارج، يصدر لتمويل المشتريات المصرية من انجلترا (حيث كانت معظم تجارة مصر الخارجية) ومن أوربا نظراً لمركز انجلترا المتفوق حينئذ في التجارة الرأسمالية العالمية.

وفي ٢٥ يونيو ١٨٩٨ يتم تأسيس البنك الأهلي المصري برؤوس أموال انجليزية. ويمنح امتياز واحتكار اصدار البنكنوت. ونكون بصدد أول تجربة **لتداول النقود الورقية في مصر.** تصدر قابلة للتحول إلى الذهب (أي دون سعر الزامي) ويتحتم على البنك أن يحتفظ بغطاء نقدي لأوراق البنكنوت التي

يصدرها. هذا الغطاء يتكون من ٥٠ ٪ على الأقل ذهباً، والباقي من سندات تختارها الحكومة. ويحتفظ بالذهب في البنك الأهلي في مصر، أما السندات فيجوز له الاحتفاظ بها في لندن. ومن ثم تتاح للبنك فرصة ادخال الاسترليني في غطاء أوراق البنكنوت المصري. وقد بدأ اصدار البنكنوت في ٣ ابريل ١٨٩٩. وكان تداوله قليلاً حتى ١٩١٤ (فلم يزد المتداول منه على ٢ مليون جنيه ولم يكن له سعر قانوني (أي لم يكن الأفراد ملزمين بقبوله في التداول).

وتعتبر تجربة البنك الأهلي في مصر تجربة رائدة في تحقيق التبعية النقدية للاقتصاديات التابعة بقصد تسهيل تعبئة الفائض نحو الاقتصاد الانجليزي (بيع المواد الاولية، شراء المنتجات الصناعية، حركة رأس المال الاجنبي نحو المستعمرات والتحويل المباشر للأرباح إلى الخارج، استثمار جزء من فائض الاقتصاد التابع في سندات الحكومة في الاقتصاد الأم كغطاء لعملة البلد التابع). وهي تجربة ما لبثت انجلترا أن عممتها في المستعمرات الأخرى[1]: فقد نص قانون انشاء البنك على أن يكون مقر مجلس إدارة البنك في القاهرة. "على أن يقيم ثلاثة أعضاء في لندن ويؤلفون لجنة خاصة هناك". وكانت لهذه اللجنة سلطات خاصة واختصاصات استشارية مع مراعاة اصوات اعضائها في العمليات التي تتجاوز قيمتها مائة الف جنيه استرليني وعند زيادة رأس المال ووضع جدول أعمال الجمعيات العمومية وفي تعديل نظام البنك والمصادقة على الميزانية السنوية وفي جميع المسائل التي يطلب فيها المحافظ تدخل اللجنة. ووراء هذه اللجنة (التي تختفي وراء البنك الأهلي) كانت تختفي لجنة العمل في لندن التي كانت تشرف على رصيد الاسترليني الذي في مقابله تصدر المستعمرات التابعة لانجلترا عملتها الورقية.

(١) سنرى أن النموذج الذي انتجته هذه التجربة هو النموذج الذي اعتنق عند صياغة النظام النقدي اللبناني/ السوري ابتداءً من انشاء بنك "سوريا ولبنان".

وتقوم الحرب العالمية الأولى في يوليو (تموز) ١٩١٤ . ومع قيام الحرب تزداد مخاوف الناس وتقل الثقة في العملة الورقية فيتهافت الأفراد على البنك لتحويل البنكنوت إلى ذهب. ويعقب قيام الحرب موسم القطن بما يفرضه من ضرورة وجود كميات كبيرة من النقود لتمويل المحصول. ولكن الحرب تحول دون استيراد الذهب من الخارج لاستخدامه غطاء للنقود الورقية.

لذلك وللحيولة دون الرصيد الذهبي والنفاذ يتقرر (في أغسطس (آب) ١٩١٤) للعملة الورقية السعر القانوني والسعر الالزامي: فيجبر الأفراد على قبولها في التداول (وتكون ذات قوة ابراء مطلقة) مع عدم جواز طلب تحويلها إلى ذهب. ولكن الوضع يستمر بالنسب للغطاء النقدي: يلزم أن يكون مكوناً من ٥٠٪ على الأقل منه ذهباً والباقي سندات مصرية أو انجليزية.

ومع استمرار الحرب تزداد الحاجة إلى النقود الورقية لتمويل الحرب ويتعذر مع الحرب نفسها نقل الذهب إلى مصر ليكون غطاء للبنكنوت الذي يصدره البنك الأهلي ويحتفظ به البنك في مصر وفقاً لمرسوم تأسيسه. وعليه تبيح الحكومة للبنك في ديسمبر (كانون الأول) ١٩١٤ أن يحتفظ بالذهب في لندن لغطاء ما يصدره من بنكنوت. ويكون إصدار النقود الورقية في مصر، الجنيه المصري، بسعر التعادل مع الاسترليني (الجنيه الاسترليني ٥ر٩٧ قرش مصري) بغير حاجة لانتقال الذهب بين انجلترا ومصر وبمجرد اشارة تلغرافية إلى لندن من البنك الأهلي. **ويصبح التداول النقدي في مصر على قاعدة الصرف الخارجي بالذهب**: المعاملات الداخلية تتم تسويتها بالعملة الورقية وتتم تسوية المعاملات الخارجية بالاسترليني، على أساس الذهب.

وفي سبتمبر (أيلول) ١٩١٦ يبلغ بنك انجلترا البنك الأهلي المصري بأنه لم يعد يستطع أن يضع الذهب تحت تصرفه لتغطية أوراق البنكنوت. وفي اكتوبر (تشرين الأول) من نفس العام تبيح الحكومة للبنك الأهلي احلال سندات الحكومة البريطانية محل الذهب في غطاء البنكنوت المصري. وعليه، يصبح من

الممكن أن يكون غطاء البنكنوت المصري غطاءً استرلينياً ورقياً. ولم يعد الجنيه المصري قابلاً للتحويل إلا للعملات الورقية الانجليزية، على أساس أن الجنيه الانجليزي ظل في الفترة من ١٩١٤ ـ ١٩٢٥ غير قابل للتحويل إلى الذهب. بل ويثبت سعر الصرف بين مصر وانجلترا عند السعر الرسمي للتبادل، وذالك بقيام البنك الأهلي بشراء أو بيع الحوالات المسحوبة على لندن بسعر ثابت هو ٥ر٩٧ قرش لكل جنيه استرليني.

ويتولى البنك الأهلي عمليات التحويل بين العملتين لأغراض التجارة الخارجية التي تتم أساساً مع انجلترا أومن خلال انجلترا، وتقوم على أي الحالات بالجنيه الاسترليني. في مقابل صادرات مصر يتلقى البنك الأهلي من المدين الأجنبي كمبيالة مسحوبة على التاجر الأجنبي ويدفع مقابلها للبائع المصري أوراق بنكنوت تغطى بسندات انجليزية، وهو ما يعني التوسع في اصدار البنكنوت للتداول في مصر. ويحدث العكس في حالة الاستيراد من الخارج وهو ما يعني الانكماش في إصدار البنكنوت في مصر.

على هذا النحو يتم تداول الجنيه المصري وكأنه الاسترليني يتداول خارج انجلترا، وتصبح مصر على قاعدة الصرف الخارجي بالاسترليني، أي قاعدة الاسترليني. وتكون انجلترا قد حققت كل الاستفادة من هذا الوضع:.

ـ فهي تتمكن من تمويل الحرب التي تخوضها في مصر كما لو كان ذلك قد تم داخل حدودها دون أن يتأثر بذلك مركز الجنيه الاسترليني أو يتسرب الذهب من انجلترا. أي أنها تمول الحرب من الفائض الاقتصادي الذي ينتجه المنتجون المباشرون في مصر. وفي مقابل ذلك تتراكم الأرصدة الاسترلينية لمصر (أي ديون مصر لدى انجلترا التي بلغت قيمتها ١٥٠ مليون استرليني في الحرب العالمية الأولى).

ـ كما أن ثبات قيمة الجنيه المصري يشجع على استثمار رؤوس الأموال

الأجنبية، وخاصة الانجليزية، في مصر ومن ثم يتمكن رأس المال الأجنبي من الحصول مباشرة على الفائض الذي ينتجه المنتجون المباشرون في مصر.

ـ كما أن الصادرات المصرية، وخاصة القطن، تحدد في ضوء ظروف الانتاج العالمية دون أن يكون لحجم النقود في مصر أثر عليها. بل على العكس يتحدد اصدار البنكنوت بما تحصل عليه مصر من إيراد من بيع القطن، وهو إيراد يتحدد بثمن بيع القنطار في السوق الخارجية والكمية المباعة.

ويستمر هذا الوضع حتى ١٩٣٥ حين تعود انجلترا الى قاعدة الذهب (باتباع نظام السبائك الذهبية)، فيعود التداول النقدي في مصر إلى نظام الصرف الخارجي بالذهب: تتم تسوية المعاملات في الداخل والخارج دون تداول الذهب وإنما على أساس الذهب. وذلك إلى أن تخرج انجلترا في عام ١٩٣١ عن قاعدة الذهب.

منذ الحرب العالمية الأولى وقيمة الاسترليني تتدهور بالنسبة للذهب وللدولار، ومعه بطبيعة الحال الجنيه المصري. ولاصلاح الوضع في انجلترا، أي لتشجيع الصادرات ودفع الاقتصاد إلى الانتعاش، في وقت يتميز بعمق الأزمة أثناء الكساد الكبير، خفضت قيمة الاسترليني بالنسبة للذهب والدولار (إذ مع تخفيض قيمة العملة تصبح العملة رخيصة بالنسبة للعملات الأخرى وتكون سلع الدولة أرخص نسبياً، أي بالنسبة لسلع الدول الأخرى، فيزيد الطلب على صادرات الدولة. كل ذلك رهين طبعاً بعدم تخفيض قيمة عملات البلدان الأخرى) وتتبع الدولة المرتبطة بانجلترا ارتباطاً قوياً، وهي الدول إلى تبعث إلى انجلترا بأغلب صادراتها، نقول تتبع هذه الدول انجلترا في تخفيض قيمة عملتها. ذلك لأن انجلترا كانت تنقص من وارداتها، ولكي يستمر تدفق صادرات الدول التابعة نحو انجلترا لزم أن تكون رخيصة نسبياً من وجهة نظر انجلترا (وهي البلد المستورد) وتخفيض العملة يحقق هذا الرخص النسبي للصادرات.

وتتكون من انجلترا والبلاد التابعة كتلة الاسترليني .

وتكون أسعار الصرف بين هذه العملات والاسترليني ثابتة، وتعود هذه البلدان إلى قاعدة الاسترليني وتحتفظ باحتياطياتها من العملات الأخرى في لندن مقومة بالاسترليني . وتكون مصر بطبيعة الحال أحد بلدان كتلة الاسترليني، وتجد نفسها وقد انخفضت قيمة سنداتها الاسترلينية التي كانت تملكها غطاء للنقد بما يقرب من ٤٠٪ . وذلك بسبب تخفيض قيمة الاسترليني في ١٩٣١ . والعالم الرأسمالي في أزمة، وميزان المدفوعات المصرية في حالة عجز (أي أن حقوق مصر من غير الاسترليني قليلة (الذهب لا يغطي إلا ١٦٪ من أصدارها النقدي) والبلدان خارج كتلة الأسترليني لم تخفض عملتها (لم يخفض الدولار إلا في ١٩٣٣ والفرنك الفرنسي إلا في ١٩٣٦) ومن ثم تبقى أثمان سلعها مرتفعة بالنسبة للأثمان في بلدان كتلة الأسترليني التي خفضت قيمة عملاتها تبعا لتخفيض قيمة الاسترليني . وهو ما يعني تقريباً حتمية أن تكون تجارة مصر الخارجية في داخل كتلة الاسترليني، أي توثيق علاقة مصر ببريطانيا، وتوثيق العلاقة يعني زيادة حدة التبعية، تبعية الاقتصاد المصري للأقتصاد الرأسمالي الأم . وتسجل الأثمان في داخل مصر تقلبات عنيفة . فهي تخضع أولاً لتقلبات الأثمان في السوق الرأسمالية الدولية نظراً لتبعية الاقتصاد المصري لهذه السوق . وفي داخل اطار حالة السوق الخارجي تخضع الأثمان في مصر لتقلبات موسمية نظراً لطبيعة الاقتصاد المصري التابع كاقتصاد يغلب عليه الطابع الزراعي ويعتمد على محصول القطن الذي يستخدم أساساً كمادة أولية تصدر الى انجلترا (انعكست تقلبات الأثمان في مصر في صعود في الفترة من ١٩١٧ ـ ١٩٢٠ ثم هبوط في الفترة ١٩٢١ ـ ١٩٣٦، ثم انكماش في الفترة من ١٩١٦ ـ ١٩٣٦ ثم هبوط في الفترة من ١٩٣٦ حتى ١٩٣٩ التي تشهد الحرب العالمية الثانية والاتجاه التضخمي للاثمان) .

والواقع أن هذه المرحلة تمثل المرحلة التي تصل فيها تبعية الاقتصاد المصري الى اقصى حدودها . والشيء إذا زاد عن حده انقلب الى ضده . فازدياد حدة

التبعية يأتي في وقت أزمة كبيرة لكل النظام الرأسمالي؛ الأمر الذي يبرز مخاطر التبعية، خاصة وأن الأزمة تعني ضعف قبضة رأس المال في الدولة الأم على رأس المال المحلي. من ناحية أخرى، أزمة الاقتصاد الرأسمالي الدولي تعني، بالنسبة للاقتصاديات التابعة، أزمة في الصادرات. فوقوع الأزمة في الاقتصاد الأم يعني توقف الصناعة ولو جزئياً. وهو ما يعني نقص الطلب على المواد الأولية التي تأتي من الاقتصاديات التابعة، أي نقص الطلب على صادرات هذه الاقتصاديات.

فاذا لم تجد الصادرات مشترٍ في السوق الرأسمالية الخارجية لا يحصل الاقتصاد التابع على ايرادات تمكنّه من شراء الواردات من السلع الصناعية، ويجد الاقتصاد التابع نفسه في أزمة: الصادرات لا طلب عليها، والواردات لا يمكن الحصول عليها، وتتجلى كل مظاهر التبعية في تصريف منتجاته والتبعية في الحصول على السلع الاستهلاكية الصناعية وحتى السلع الغذائية منها. إلا أن ضعف قبضة رأس مال البلد الأم على رأس المال المحلي أثناء الازمة وعدم وجود المنتجات التي كانت تستورد لمواجهة الطلب الموجود في السوق المحلية يعطيان لرأس المال المحلي امكانية السيطرة على جزء من السوق المحلية وإنتاج ما يلزم لمواجهة الطلب الموجود فيها. ولكي يتم ذلك يتعين أن يكون هذا الانتاج مربحاً لرأس المال. شروط الارباحية هذه متوفرة: إذا أن رأس المال يجد تحت تصرفه قوة عاملة رخيصة نسبياً، يمكن إستخدامها في صناعات إستهلاكية لا يحتاج الإنتاج فيها إلى الكثير من التأهيل الفني. كما يجد رأس المال تحت تصرفه بعض الخدمات الأساسية اللازمة للانتاج، من مواصلات وامداد بالمياه والطاقة المحركة، إلى غير ذلك. وأخيراً يجد رأس المال المواد الأولية اللازمة للقيام بالانتاج في هذه الفروع: القطن لانتاج المنسوجات القطنية مثلاً، والمواد اللازمة للصناعات الغذائية. وينعكس كل هذا، في ظل التغيرات الاجتماعية والسياسية، في محاولة لبناء بعض الصناعات والتقليل من تبعية الاقتصاد

الوطني للاقتصاد الرأسمالي الأم، ويظهر الوعي بضرورة تخليص العملة المحلية من التبعية لعملة الاقتصاد الأم. ولكن الحرب العالمية الثانية ما تلبث أن تشتعل.

ومع قيام الحرب العالمية الثانية تخشى انجلترا على قيمة الاسترليني من التدهور لو ترك حراً. فتفرض الرقابة على الصرف (أي تحدد سعر الصرف وتجعل التعامل فيه من خلال الدولة، وتقوم كذلك بتحديد القدر من العملات الاجنبية التي يمكن الحصول عليها) وتنشىء منطقة الاسترليني. في داخل هذه المنطقة يتم التعامل بالاسترليني. وهو يتنقل فيها بحرية (بأسعار ثابتة). وتجمع موارد كل بلدان منطقة الاسترليني من العملات الاجنبية في لندن. وتقوم لندن بتوزيع هذه العملات وفقاً لحصص معينة تحددها مصلحة لندن بطبيعة الحال. فاذا باعت احدى دول منطقة الاسترليني سلعاً للولايات المتحدة الاميركية وحصلت في مقابل ذلك على دولارات فانها تودع هذه الدولارات بلندن تضم إلى حصيلة كل منطقة الإسترليني من الدولارات، وتقسم بين بلدان منطقة الإسترليني.

وفي عام ١٩٣٩ تنضم مصر لمنطقة الاسترليني وتفرض الرقابة على الصرف.

وكما تم في الحرب العالمية الأولى تستطيع انجلترا تعبئة الفائض الاقتصادي المصري لأغراض الحرب كما لو كانت مصر جزءاً من انجلترا. فهي تستخدم القوة العاملة المصرية والجهاز الانتاجي المصري في خدمة الجيوش الانجليزية في المنطقة. ويكون ميكانزم التمويل هو الانفاق التضخمي، إذا تستطيع من خلال وجود الجنيه المصري على قاعدة الاسترليني أن تصدر أوراق البنكنوت في مصر تستخدم في التداول في مقابل تراكم الاسترليني لحساب مصر في لندن مكوناً رصيدها من الاسترليني. يضاف إلى ذلك أن تحول جميع موارد مصر من العملات الاجنبية (غير الاسترليني) والناتجة عن بيعها لبعض صادراتها خارج

منطقة الاسترليني، تحول هذه العملات إلى لندن، وتلتزم بريطانيا بتزويد مصر بحاجتها منها وفقاً لحصة معينة. وقد بلغ مجموع الارصدة الاسترلينية التي تراكمت لمصر كحقوق لها في مواجهة بريطانيا في مقابل وضع إمكانيات مصر تحت تصرف بريطانيا طوال فترة الحرب ٤٢٠ مليون جنيه استرليني. وهكذا يجبر المجتمع المصري على ادخار ما يقرب من ٢٥٪ من دخله القومي، إنما لتمويل الحرب، أي إستخداماً للفائض في أغراض الحرب بدلاً من إستخدامه في زيادة الطاقة الانتاجية لزيادة الانتاج الذي يرفع من مستوى معيشة أفراد المجتمع.

وتثبت التجربة، كما أثبتت تجربة الحرب العالمية الأولى وتجربة **استثمار رأس المال الاجنبي في مصر، أن المجتمع المصري قادر على انتاج فائض اي انتاج رأس المال: فالمجتمع لا ينقصه رأس المال. كل ما في الأمر أن الفائض يوجد اما لتمويل الحرب واما لتحويله الى خارج مصر لمصلحة رأس المال الاجنبي او لاستهلاكه استهلاكاً طائشاً بواسطة بعض فئات المجتمع في الداخل. اما اذا عرضت قضية تطوير المجتمع لمصلحة المنتجين المباشرين ظهرت فكرة نقص رأس المال في المجتمعات المتخلفة وسيطرت على العقول وذلك رغم زيفها العلمي ورغم تكذيب تاريخ الفلاح المصري، الذي ينتج فائضاً زراعياً منذ فجر التاريخ، لهذه الفكرة.**

وهكذا تبرز **الحرب المغارم التي يتحملها الاقتصادي المصري من تبعيته.** تبعية يتحقق إستمرارها من خلال النظام النقدي وسبل أخرى. فاستخدم الجهاز الانتاجي طوال فترة الحرب يؤدي إلى استهلاك رأس المال الثابت دون أن توجد امكانية التجديد. والتضخم الذي يسود طوال فترة الحرب والذي يعبر عنه أفراد الشعب بالغلاء يطحن المنتجين المباشرين. ولكن الحرب تعنى أزمة لرأس المال، إذ يترجم التناقض بين رؤوس الأموال المختلفة إلى التشاحن المسلح ويخرج منها بعض رأس المال في الدول الرأسمالية المتقدمة ضعيفاً في مواجهة البعض الآخر.

وهوما حدث بالنسبة لرأس المال البريطاني الذي خرج ضعيفاً في مواجهة رأس المال الأمريكي. من ناحية أخرى الحرب تعزل مصر عن بقية السوق الرأسمالية الدولية، ويجد رأس المال المحلي فرصته في التوسع في الانتاج الصناعي، ويساعد التضخم على تركيم بعض رؤوس الأموال النقدية. وهكذا تؤدي الحرب إلى بعض الانتعاش لرأس المال المحلي يتمثل في انتعاش نسبي للصناعة في الداخل. ويمكننا هذا القول بأن الحرب، من ناحية أخرى، قد قوت الاقتصاد المصري نسبياً في علاقته بالاقتصاد الانجليزي الذي بدأ يضعف عالمياً في مواجهة الاقتصاد الأمركي. **كل هذا وما ارتبط به من تطور في القوى الاجتماعية والسياسية قوى من الاتجاه القائل بضرورة استقلال الجنيه المصري عن الجنيه الإنجليزي، كانعكاس لتجسيم الحرب لمخاطر التبعية (مع التوسع النسبي للصناعة في مصر والضعف النسبي للاقتصاد الانجليزي عالمياً) ووجود امكانية التنويع المكاني لتجارة مصر الخارجية، وانما دائماً في اطار السوق الرأسمالية الدولية**. ويقوي من هذا الاتجاه ما قامت به بريطانيا بعد الحرب من تجميد أرصدة مصر الاسترلينية وما ينتج عن ذلك، من عدم امكانية استخدامها في تمويل واردات مصر، ومن ثم في تجديد ما استهلك أثناء الحرب، ناهيك عن استخدامها في بناء طاقة انتاجية جديدة تزيد من القدرات المادية للاقتصاد المصري. كما أن تجميد الغطاء الاسترليني لأوراق البنكوت المصري يفقد هذا الغطاء صفته الأساسية، صفة السيولة والمرونة. **وهكذا تبدأ في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية الخطوات التي تتخذ في سبيل الاستقلال عن الاسترليني، وانما في اطار السوق الرأسمالية الدولية.**

وتتمثل الخطوات التي هدفت إلى تحقيق استقلال الجنيه المصري عن الاسترليني في:

- انضمام مصر لصندوق النقد الدولي.

- الخروج من منطقة الاسترليني وتصفية الأوضاع الخاصة بالارصدة

الاسترلينية التي تراكمت لمصر عند بريطانيا اثناء الحرب العالمية الثانية.

- تعديل نظام الغطاء النقدي وتحويل البنك الأهلي المصري إلى بنك مركزي. لنرى كلا من هذه الخطوات بغير تفصيل.

خرج اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية من الحرب العالمية الثانية كاقوى اقتصاد في السوق الرأسمالية الدولية: تحطم الكثير من الجهاز الانتاجي للدول الرأسمالية الاوربية، المنهزم منها والمنتصر، وكذلك اليابان. وعليه كان الاقتصاد الامريكي هو الاقتصاد الوحيد القادر على تزويد الاقتصاديات الرأسمالية الأخرى بما هو لازم لإعادة البناء في فترة ما بعد الحرب. كما أن انتاجية العمل في أمريكا كانت أعلى منها في أي اقتصاد رأسمالي آخر. الأمر الذي يمكنها من التنافس مع غيرها من الاقتصاديات الرأسمالية في السوق الدولية. وعليه يكون من الطبيعي أن يمثل **الدولار العملة الأقوى في السوق الرأسمالية الدولية**. أما الاسترليني فهو يفقد في فترة ما بعد الحرب حرية تحويله إلى العملات الاجنبية ويبدأ في فقد صفته كعملة دولية أولى ويعجز عن أداء دوره في التسويات الخارجية. وبأمل العودة إلى حرية التجارة في فترة ما بعد الحرب ومساعدة الدول على استبعاد قيود التجارة الخارجية أنشىء **صندوق النقد الدولي في ١٩٤٥** كهيئة دولية تسعى إلى تمكين الدول، في اطار السوق الرأسمالية الدولية، من تثبيت عملاتها وأسعار الصرف الخارجي، وذلك بامداد الاعضاء بالعملات الأجنبية وفقاً لاوضاع ميزان المدفوعات الذي يعكس حالة تجارتها مع الخارج، منظورة كانت أو غير منظورة. وتم بانشاء هذا الصندوق اعادة تنظيم النظام النقدي الدولي في اطار السوق الرأسمالية الدولية. **واصبح العالم الرأسمالي كله، بما فيه من اجزاء متقدمة ومتخلفة على قاعدة الصرف الخارجي بالذهب او ما يعني في الواقع قاعدة الدولار الذهبي**. فنحن نعرف أن الدولار عملة كانت مقدرة بالذهب منذ ١٩٣٤ على أساس أن كل أوقية من الذهب تساوي ٣٥ دولاراً. ووفقاً لنظام الصندوق، قدرت عملات الدول الأعضاء

بالذهب والدولار. وأصبحت المعاملات تسوى في داخل اطار السوق الرأسمالية الدولية دون استخدام الذهب وإنما على أساس الذهب واحتفظ بالذهب في النهاية لتسوية **فروق** المدفوعات الدولية. وهكذا يقرر صندوق النقد الدولي الأمر الواقع في السوق الرأسمالية الدولية ويكون الدولار في ارتباطه بالذهب محور النظام النقدي في هذه السوق.

وتنضم مصر الى صندوق النقد الدولي في ديسمبر ١٩٤٦. ويكون الجنيه المصري مساوياً ل ٨ ٦٧٣ و ٣ جراماً من الذهب الخالص و ١٣٠ و ٤ دولاراً أمريكياً، وتكون صلته بالعملات الأخرى مباشرة من خلال التعادل مع الذهب والدولار الأمريكي. وبإنضمام مصر إلى صندوق النقد الدولي أصبحت رسمياً على قاعدة الدولار الذهبي، بينما ظل رصيدها النقدي مقوماً بالاسترليني، وظلت هي في داخل منطقة الاسترليني. فكأن العلاقة بين الجنيه المصري والجنيه الاسترليني ظلت على حالها وانما مع تعديل جزئي مؤداه أن تخفيض الاسترليني بالنسبة للعملات الأخرى لن يترتب عليه خفض الجنيه المصري بشكل آلي. ولكن تخفيض الاسترليني سوف يترتب عليه تخفيض قيمة الرصيد النقدي للجنيه المصري ما لم يتبع الجنيه المصري الاسترليني عند التخفيض وبنفس النسبة. ولكن **يبقى لانضمام مصر الى صندوق النقد الدولي دلالته: أن الاقتصاد المصري موجود في اطار السوق الرأسمالية الدولية وانه بذلك يكون في مجال سيادة الدولار كالعملة النقدية والدولية رقم واحد.**

وبهدف حل مشكلة الأرصدة الاسترلينية (أي ديون مصر على بريطانيا) تقوم المفاوضات بين مصر وبريطانيا، وتنتهي الى توقيع اتفاق في ٣٠ يونيو (حزيران) ١٩٤٧. ويكون من أحكام هذا الاتفاق **خروج مصر من منطقة الاسترليني**. فتفرض الرقابة على الجنيه الاسترليني في مصر، وبهذا يصبح عملة أجنبية بالنسبة للجنيه المصري ويوقف التحويل الآلي على أساس سعر الصرف الثابت الذي بقي على حاله (أي ٩٧٫٥ قرش مصري لكل جنيه

استرليني) بين العملتين، ومن ثم تنتهي حرية المدفوعات بين مصر وانجلترا. وتنشأ للاسترليني سوق حرة في مصر يصبح فيها سعر الصرف عرضة للتقلب. ويصبح هو من العملات النادرة بالنسبة لمصر (أي التي يكون الطلب عليها قوياً من جانب المتعاملين المصريين في السوق الدولية) تسعى مصر للاستغناء عنها في التسويات الدولية. ولكن الاسترليني ما يزال غطاء الجنيه المصري (اعمالاً لقرار اكتوبر (تشرين الأول) ١٩١٦).

وتنطوي أحكام إتفاقية يونيو (حزيران) ١٩٤٧ كذلك على تجميد أرصدة مصر الاسترلينية (ما قدره ٣٥٦ر٢ مليون استرليني) والافراج عن مبلغ معين منها عند الاتفاق والتعهد بالافراج تدريجياً عن دفعات سنوية في المستقبل، وعلى ألا تقيد انجلترا تحويل الاسترليني المفرج عنه من الارصدة المجمدة أو الذي تحصل عليه مصر من صادراتها لمنطقة الاسترليني إلى أية عملة من العملات إذا ما استخدمت مصر هذه العملة في الوفاء بالمدفوعات الناشئة عن المعاملات الجارية. وفي ٢٠ أغسطس (آب) ١٩٤٧، أي بعد خمسة أسابيع من الاتفاقية، أوقفت انجلترا قابلية تحويل الاسترليني إلى الدولارين الامريكي والكندي، وهوايقاف يسري على الحسابات المصرفية القابلة للتحويل، أي على الجزء من الأرصدة الاسترلينية المفرج عنه بالاضافة إلى ما تكسبه مصر من استرليني جديد عن طريق بيع صادراتها.

وفي ١٠ سبتمبر (أيلول) ١٩٤٩ تخفض انجلترا قيمة الاسترليني فتنخفض قيمة أرصدة مصر الاسترلينية. وبذلك تكون انجلترا قد تخففت بضربة واحدة من ثلث عبء الدين. وتعقد بينها وبين مصر إتفاقيات قصيرة الأجل لمدة عام في الفترة ما بين ١٩٤٨ - ١٩٥٠، بمقتضاها يفرج عن جزء من الأرصدة الاسترلينية ويبين كيفية استخدامه. وذلك حتى أول يوليو (تموز) ١٩٥١ حين تم التوصل إلى اتفاق طويل الأجل (عدل في ٣٠/٨/ ١٩٥٥) بمقتضاه تسترد مصر الأرصدة الاسترلينية المتبقية على فترة طويلة جداً وعلى أقساط صغيرة، الأمر الذي يقلل

من إمكانية الإستفادة بها في تجديد الجهاز الإنتاجي والتوسع فيه بمعدل يذكر، واتفق كذلك على أن تدفع الأجزاء المفرج عنها بالاسترليني، وهو ما يعني عدم إمكانية استعمالها في الشراء من منطقة العملة الصعبة، أي منطقة الدولار.

وفي يوليو (تموز) ١٩٥٦ تقوم مصر بتأميم قناة السويس، ويتمثل أحد ردود الفعل في الغرب الرأسمالي في تجميد أرصدة مصر (أي حقوقها) في انجلترا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية. وذلك بقصد شل حركة تجارتها الخارجية وعلى الأخص قدرتها على شراء ما هو لازم لاقتصاد يقع في اطار السوق الرأسمالية الدولية وفي مركز تبعية للأجزاء المتقدمة منه. ويستمر الوضع حتى فبراير (شباط) ١٩٥٩ حين يتم الإتفاق مع بريطانيا على الغاء القيود التي فرضتها في مقابل أن تتعهد مصر بالغاء كافة تدابير الحراسة التي اتخذت بمناسبة العدوان الثلاثي سنة ١٩٥٦ بالنسبة للممتلكات البريطانية مع إعادتها أو حصيلة ما بيع منها لاصحابها. وتدفع مصر ٢٠و٥ مليوناً من الجنيهات كتسوية تامة ونهائية لجميع المطالبات بشأن الممتلكات البريطانية التي تناولها التمصير أو المتعلقة بالضرر أو التلف الذي يكون قد لحق الممتلكات البريطانية.

وتنتهي قصة أرصدة مصر الاسترلينية. لكننا لا نتركها دون أن نبرز الدروس اللازم تعلمها منها: أول هذه الدروس أن مجرد تبعية مصر فعلياً افقدها جزءاً من حقوقها لدى انجلترا بمجرد تخفيض الجنيه الاسترليني. وثاني هذه الدروس أن مصر لم تتمكن باية حال من الأحوال من استخدام مدخراتها المتراكمة أثناء الحرب في إعادة بناء الجهاز الانتاجي، ناهيك عن إستخدامها في تطوير الاقتصاد المصري، إذ كيف يطور هذا الاقتصاد في داخل اطار العلاقات الرأسمالية وهو الاطار الذي خلق للمجتمع المصري تخلفه؟ وثالث هذه الدروس أن وجود الأرصدة لمصر، سواء منها المتراكم أثناء الحرب أو المكتسب من بيع صادراتها في السوق الرأسمالية في الغرب، كان يستخدم كسلاح اقتصادي يضغط به على مصر إذا اتخذت موقفاً إقتصادياً أو سياسياً يعرض

مصالح الدول الرأسمالية الغربية (وهي مصالح تتعارض فيما بينها) للخطر.

ولكن إتفاقية يونيو (حزيران) ١٩٤٧ لا تمس وضع الغطاء النقدي للجنيه المصري الذي ظل كما هو عليه منذ أكتوبر (تشرين الأول) ١٩١٦. ولمنع زيادة السندات الاسترلينية مع اصدار المزيد من البنكنوت المصري كان لابد من تغيير نظام الغطاء النقدي. فيصدر القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٤٨ ليقضي بأن تغطي الزيادة في أصدار البنكنوت بسندات مصرية، وبفرض رقابة الحكومة على اصدار البنكنوت ومقداره بعد أن كانت حرية بنك انجلترا والبنك الأهلي المصري كبيرة في هذا الشأن. وبدأت الحكومة في شراء كميات من الذهب (وسندات الخزانة الأمريكية المقومة بالذهب) لتدعيم الغطاء النقدي، أي بدأت فيما يسمى بسياسة تكديس الذهب. وبذلك تنتهي الفترة التي بدأت بانضمام مصر لصندوق النقد الدولي في ديسمبر (كانون الأول) ١٩٤٦ مع بقائها على قاعدة الاسترليني من ناحية نظام الغطاء النقدي، الامر الذي حدا بالبعض بأن يصف هذه الفترة (التي انتهت بصدور قانون سنة ١٩٤٨) بأنها فترة كان يوجد النظام النقدي المصري فيها على قاعدة استرليني فريدة. ويتغير نظام الغطاء النقدي بخروج النظام النقدي المصري عن هذه القاعدة ليكون على قاعدة الصرف الخارجي بالورق. ورغم ذلك تؤدي التبعية الاقتصادية الفعلية للاقتصاد المصري، المتمثلة في وجوده في اطار السوق الرأسمالية الدولية بصفة عامة وفي ارتباطه بصفة خاصة بالاقتصاد الانجليزي ولو بدرجة تتناقص مع الوقت، تؤدي هذه التبعية إلى تخفيض قيمة الجنيه المصري في ١٩٤٩ تبعاً لتخفيض قيمة الجنيه الاسترليني بمقدار الثلث: الجنيه المصري يتبعه وتخفض قيمته بنفس القدر.

ولتعزيز السياسة النقدية الجديدة يصدر القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥١ بتحويل البنك الأهلي المصري إلى بنك مركزي، فيصبح بنك الحكومة. يقوم باصدار النقود الورقية وتودع لديه حساباتها ويراقب الجهاز المصرفي في خلق الائتمان. ويتم تعديل سياسة الغطاء النقدي الذي أصبح يتكون من الذهب

والأوراق الأجنبية والسندات المصرية. على أن كل زيادة في الاصدار لا تغطى إلا بالذهب أو بالاوراق القابلة للصرف بالذهب (كالدولار الامريكي) أو بالاوراق المصرية. وهوما يعني إمتناع إستخدام الاسترليني لضمان أية زيادة في الاصدار . إستبعاد الاسترليني يتم إذن تأكيداً لهيمنة الدولار، المظهر النقدي لهيمنة رأس المال الامريكي على الاقتصاد الرأسمالي الدولي، ويكون الجنيه المصري قد تخلص من تبعية الاسترليني، إلا أنه يظل في اطار هيمنة عملة العملات الرأسمالية، أي الدولار. أي أن محاولة التخلص من تبعية الاقتصاد المصري للاقتصاد الانجليزي تتم في اطار السوق الرأسمالية الدولية، أي تتم في الاطار التاريخي الذي خلق للاقتصاد المصري تخلفه.

* * *

على هذا النحو نكون قد تعرفنا، فى ضوء الدراسة النظرية للنظام النقدي، أى لكيفية تداول النقود فى الاقتصاد الرأسمالى، على العملية التاريخية لنشأة وتطور النظام النقدى فى مصر، فى إطار عملية الإدماج الرأسمالى للاقتصاد المصرى (وغيره من اقتصاديات شرق البحر الأبيض فيما بعد) الذى أصبح، مع التطور الرأسمالى، اقتصادا تابعا:

- تبدأ عملية إدماج الاقتصاد المصرى فى السوق الرأسمالية الدولية بمحاولة رأس المال الفرنسى السيطرة المباشرة على المنطقة، بالسبيل العسكرى، بحملة نابليون بونابرت على مصر والشام فى ١٧٩٨. الأمر الذى يمثل مثالا متأخرا نسبيا للغزو الكولونيالى، لتستكمل العملية بالتغلغل عبر السيطرة المالية باقراض الدولة فى مصر (وفى تركيا التى تتبعها مصر على الأقل شكليا كولاية عثمانية) ابتداءً من ستينات وسبعينات القرن التاسع عشر، الأمر الذى يمثل مثالاً مبكرًا نسبيا للغزو الأمبريالى.

- فى إطار هذه العملية يتم التغلغل الفعلى فى مصر بعد محاولة الدولة المصرية بناء اقتصاد وطنى باستقلالية نسبية فى السوق الدولية، فى الفترة مابين ١٨١٠و ١٨٤٠ ، بما تضمنته من محاولة مبكرة لإقامة نظام نقدى مصرى. وبعد أن تكون الدولة قد قطعت شوطا كبيرا فى الاستقلال الفعلى عن الأمبراطورية العثمانية بل وهددت الأمبراطورية العثمانية ذاتها بفصل أجزاء من أراضيها، منها بلاد الشام. وذلك فى إطار عملية الصراع متعدد الأطراف بين رؤوس الأموال الأوربية حول اقتسام ولايات الأمبراطورية العثمانيةوهى تتفكك.
- مثلت عملية إقامة نظام نقدى تابع آلية للإدماج تضمن، مع آليات أخرى، تعبئة الجزء الأكبر من الفائض الاقتصادى الذى ينتجه الاقتصاد التابع نحو الاقتصاد المتبوع، الاقتصاد البريطانى (مع وجود نسبى لرأس المال الفرنسى على الساحة، خاصة من خلال مديونية مصر الخارجية فى الثلث الأخير من القرن التاسع عشر). إذ يحقق النظام النقدى انسياب المعاملات التجارية وانتقال رؤوس الأموال، من حيث أنه يجعل من الاقتصاد التابع، عبر التداول النقدى، وكأنه امتداد اقليمى للاقتصاد المتبوع.
- وكان المحور العام للنظام النقدى هو جعل النظام النقدى لمصر (صاحبة الاقتصاد الذى أضحى تابعا) على قاعدة الصرف الخارجى بالذهب، دون استخدام الذهب فى تسوية المعاملات الدولية، وإنما باستخدام عملة البلد المتبوع (الاسترلينى، الذى هو على قاعدة الذهب). وهو ما يصدق ليس فقط فى تسوية المعاملات بين البلدين، التابع والمتبوع، وإنما فى تسوية معاملات البلد التابع مع بقية البلدان الأخرى كذلك. وقد تحقق ذلك عبر تجربة رأسمالية خاصة ببناء بريطانيا للبنك

الأهلى المصرى فى ١٨٩٨. وقد أصبحت تجربة استعمارية رائدة ليس فقط فى بعض المستعمرات البريطانية وإنما كذلك فى بعض المستعمرات الفرنسية. [1]

وقد تميز الوضع فى مصر، على الأقل حتى العقد الأول من القرن العشرين، باستقرار نسبى لرأس المال البريطانى (مع نوع من التوافق مع رؤوس أموال أوربية أخرى، وخاصة رأس المال الفرنسى) فى الأداء الاقتصادى المصرى اليومى. إلى أن بدأ الصراع يشتد بين رؤوس الأموال الدولية من أجل الهيمنة على المنطقة العربية. خاصة بعد اكتشاف النفط: الصراع البريطانى/الفرنسى/الألمانى حتى الحرب العالمية الثانية، ثم الصراع الأمريكى من ناحية والبريطانى/الفرنسى، من ناحية أخرى فى فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية.

وينتهى الأمر بالتجربة فى فترة مابعد الحرب العالمية الثانية، فى ظل النظام النقدى الدولى لبريتون وودز:

أولا: وقد وجدت العملة الوطنية، الجنيه المصرى، نفسها وقد استبدلت تبعية نقدية بأخرى: من التبعية للجنيه الاسترلينى إلى التبعية للدولار الأمريكى، فقد أصبحت على قاعدة الصرف الخارجى للدولار.

ثانيا: بتغير فى الموقف الامبريالى لرأس المال الدولى: فبعد أن كان رأس المال البريطانى ورأس المال الدولى: فبعد أن كان رأس المال البريطانى ورأس المال الفرنسى يتعاملان مع شعوب المنطقة، اقتصاديا وسياسيا وثقافيا، عبر الأنظمة السياسية الحاكمة فى بلدان المنطقة (التى كانت تمثل نوعا من التحالف القلق والهش بين الملكية العقارية ورأس المال المحلى، والتى كان لبعضها تطلعات استقلالية من

---

(١) انظر فى استلهام التجربة بواسطة فرنسا لبناء بنك سوريا ولبنان عام ١٩٢٤، للمؤلف، مبادئ الاقتصاد السياسى، الجزء الثانى، الاقتصاد النقدى، منشورات الحلبى، بيروت، ٢٠٠١، الصفحات من ٢٧٩-٣١٨.

الناحيـة السياسـية)، وهـو تعـامل كـان يتـم عـبر الاحتكاكـات بـل والتصادمات أحيانا، نقول بعـد مـا كـان الأمر كذلـك يـأتى رأس المـال **الأمريكى فى اتجاه التعامل مع شعوب المنطقة (مع ما يكـن فيـها مـن** إمكانية بروز أنظمة سياسية عربية تحررية فى مواجهة مجمـل رأس **المال الدولى) من خلال بديل يقدر أنه أكثر فعالية فى تحقيق السـيطرة على المنطقة للحيلولة دون تحقيق مشروع عربى للتحـرر والتنميـة (على الأقل حتى تنتهى الحقبة النفطية)/ مستبعدا من ثـم كـل الأنظمـة السياسية العربية**، بما فى ذلك النظام فى مصـر، رغـم مالـها مـن ثقـل سكانى وقدرة إنتاجيـة زراعيـة قائمـة وصناعيـة احتماليـة، نقـول يـأتى رأس المـال الأمريكـى مسـتبعدا الأنظمـة السياسـية العربيـــة لمصلحـــة وسيط جديد، هو اسرائيل، يلعب فى نفس الوقت دور شرطـى الحراســة لمصالح رأس المال الدولى، فـى المنطقـة. علـى أن يـأتى دور الأنظمـة السياسية العربية فى مستوى أدنـى فـى البنـاء الـهرمى لترسـانة رأس المال المهيمن دوليا للسيطرة على مقدرات المنطقة العربية: رأس المال الأمريكى فى قمة الـهرم بترسـانته العسـكرية (وتـدور رؤوس الأمـوال الأوربيـة فـى فلكـه ليـس بـدون احتكاكـات)، ورأس المـال الصـــهيونى **كالوسيط الأوحد لرأس المال الأمريكى. بعد ذلك، وبعد ذلك فقط، تـأتى الأنظمة السياسية العربية لتلعب دورها فى حمايـة مصـالح رأس المـال الدولـى، فـى ظـل ماينشده ويحـرص عليـه رأس المـال المـهيمن فـى المنطقة: التفوق الاقتصادى والعسـكرى لوسيطه الأوحـد. ورغـم ذلـك تظل بعـض الأنظمـة العربيـة تطمـع، عن عـدم ادراك بقوانيـن حركـة المجتمع، فى أن تستمر فى لعب دور الوساطة الاقتصاديـة التـى كـانت تقوم بـها أقليميـا فـى المنطقـة العربيـة إلـى أن تـم غـرس اسـرائيل بعـد اغتصاب فلسطين. ولا تفيق هذه الأنظمة العربية حتى مع هول صدمـة الغزو الامبريـالى الجديـد، تقـوم بـه الحملـة العسكرية الأمريكيـة علـى**

العراق (وبقية بلدان الهلال الخصيب !). وهكذا يكتمل لبلدان المنطقة قرنان من محاولات اخضاع رأس المال الدولي لشعوب المنطقة التي أصبحت تلعب دورا محوريا في الاقتصاد العالمي: بقدراتها الإنتاجية، ومخزوناتها النفطية، وفوائضها المالية، وحيويتها الاستراتيجية: تبدأ عملية عدوان رأس المال الغربي على المنطقة بالحملة العكرية الفرنسة على أعتاب القرن التاسع عشر وتستمر حتى الحملة العسكرية الأمريكية على أعتاب القرن الواحد والعشرين.

* * *

استخداما للأفكار المستخلصة من الدراسة للنظام النقدي تعرفنا على عملية نشأة وتطور النظام النقدي في مصر في إطار عملية إدماج اقتصادها في السوق الرأسمالية الدولية. وبتعرفنا على الكيفية التي تتداول بها النقود في الاقتصاد الرأسمالي بشقيه المتقدم والمتخلف نكون قد أنتهينا من التعريف بالنقود. بدأنا بتعريفها تاريخيا، كتوصيف أولي للظاهرة يمكننا من فحص الظاهرة وتعريفها نظريا، لنستكمل هذا التعريف بكيفية تداول النقود في ظل طريقة الإنتاج الرأسمالية. وهي طريقة للإنتاج تتميز كذلك، على الصعيد النقدي، ببروز مشروعات رأسمالية تهدف تحقيق الربح النقدي، ليس عن طريق المساهمة في الإنتاج المادي، وإنما عن طريق المتاجرة بالنقود، أي التعامل بها كسلعة، وإنما بعد أن تكون قد وصلت إلى أكثر صورها تجريدا، أي كنقود ائتمانية. هذه المشروعات ماتلبث أن تكتسب أهمية خاصة في عملية خلق النقود والعمل على تدويرها ماليا كالدم يجري في شرايين النشاط الاقتصادي تلك هي المؤسسات النقدية.

الباب الثاني

في المؤسسات النقدية
النظام المصرفي في ظل طريقة الانتاج الرأسمالية

لا يمثل ما قلناه في الباب السابق - الا جانباً من جوانب التعريف بالنقود. إذ لا يكتمل هذا التعريف إلا بالتعرف على المؤسسات التي تنشغل بالنقود. هذه المؤسسات تمثل، هي الأخرى، جزءاً لا يتجزأ من الإطار التنظيمي لاقتصاديات المبادلة، نشأت وتطورت معه، وعلى الأخص مع اقتصاد المبادلة الرأسمالية.

يرتبط تطور أهم المؤسسات النقدية، البنوك، بتطور طريقة الإنتاج الرأسمالية منذ الإنتقال إليها من طريقة الإنتاج الاقطاعية في أوربا، حتى التغيرات التي عرفتها منذ الحرب العالمية الثانية تطوراً تم من خلال تراكم رأس المال في مراحله التاريخية المختلفة، من رأس المال التجاري إلى رأس المال الصناعي، إلى رأس المال المصرفي بسيطرته الإحتكارية على الصعيدين القومي والدولي. هذا الإرتباط يفسر التركيز في تعرفنا على المؤسسات النقدية على تطورها مع طريقة الإنتاج الرأسمالية.

وقد أحتوت طريقة الإنتاج الرأسمالية في تطورها، كما هو معروف، إقتصاديات خارج أوربا لعبت دوراً في تراكم رأس المال في مراحله التاريخية المختلفة، ومثلت في داخل الإقتصاد العالمي نقيض التطور الرأسمالي، وأصبحت تمثل ما يعرف الآن بالاقتصاديات المتخلفة. الاقتصاد المصري والاقتصادين اللبناني والسوري هي من هذه الاقتصاديات، عرفت المؤسسات النقدية من خلال عملية دمجها في الاقتصاد الرأسمالي العالمي على النحو الذي

رأيناه في الباب السابق، بل لعبت هذه المؤسسات دوراً حيوياً في عملية الدمج هذه، على الأخص في النصف الثاني من القرن التاسع عشر. وهو ما يجعل من شبه المستحيل فهم طبيعة المؤسسات النقدية في هذه الاقتصاديات خارج إطار تطور طريقة الإنتاج الرأسمالية.

في دراستنا هذه، التي تركز على المبادئ النظرية للاقتصاد النقدي نقتصر على الخطوط الأساسية لتطور النظام المصرفي في ظل طريقة الإنتاج الرأسمالية.

ومن الممكن أن نميز ـ رغم اختلاف النظم المصرفية في بعض الخصائص ـ خطاً عاماً لنشأة وتطور النظام المصرفي في ظل طريقة الإنتاج الرأسمالية. هذا الخط العام يدور حول تطور العلاقة الأساسية التي تسود الاقتصاد الرأسمالي، أي رأس المال، بأشكاله التاريخية المختلفة: من رأس المال التجاري إلى رأس المال الصناعي، ومن هذا الأخير إلى رأس المال المصرفي الاحتكاري. لبيان ملامح هذا الخط العام يمكن اذن أن نتبع تطور النظام المصرفي في مراحله التالية:

* مرحلة الرأسمالية الصناعية وتنافس وحدات رأس المال المصرفي. هنا نستهدي بنشأة وتطور النظام المصرفي الانجليزي، وهو استهداء يبرره أولاً، أن انجلترا هي أرض الثورة الصناعية التقليدية. ويبرر ثانياً، ما كان للنظام المصرفي الإنجليزي من أثر في تطور النظام المصرفي في البلدان الرأسمالية الأخرى.

* مرحلة الرأسمالية الاحتكارية، حيث يسود احتكار القلة النشاط المصرفي ويبرز الإتجاه نحو فقدان كل من رأس المال الصناعي ورأس المال المصرفي لذاتيته بإندماجهما وسيادة رأس المال المالي. وهو ما يعني سيطرة الوحدات المالية على المشروعات الصناعية والوحدات المصرفية (البنوك) إلا ما استبقي لنفسه منها من ذاتية عن طريق

الإعتماد في تركيم رأس المال على موارده الداخلية (إعادة استثمار الأرباح). هنا تقع بعض وحدات الجهاز المصرفي تحت سيطرة رأس المال المالي ويبرز نشاطها المصرفي البحت «المتمثل أساساً في منح الإئتمان».

* في إطار الرأسمالية الاحتكارية التي تسيطر حالياً، ومع استجماع رأس المال الدولي لقواه، في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، في مواجهة قوى التحرر الوطني ومحاولات التنمية الاقتصادية والاجتماعية النافية للسيطرة الرأسمالية، تبرز الشركات دولية النشاط[1] لتقود الشكل الجديد من اشكال تقسيم العمل الرأسمالي الدولي ويبرز منها دور البنوك دولية النشاط[2]. هنا يلزم التعرف على تطور الجهاز المصرفي من البنوك القومية إلى البنوك دولية النشاط، التي ما تلبث أن تجمع معها مشروعات متباينة تنشغل بمختلف أنواع النشاط الاقتصادي، من الاستشارات والدراسات الى تمويل المشروعات، الى بناء الوحدات الانتاجية المادية والخدمية، الى ادارتها وتشغيلها، الى تكوين اطارات التشغيل، الى تسويق منتجاتها، نقول تجمع البنوك دولية النشاط معها هذه المشروعات المتباينة لتكون مجموعة من المجموعات المالية العالمية العملاقة[3].

ولا يتأتى كشف أسرار النظام المصرفي ودوره في أداء وتطور الاقتصاد الرأسمالي، ومن ثم كشف أسرار الاقتصاد الرأسمالي في مجموعه، إلا بتتبع النظام المصرفي في تلك المراحل لتطور الرأسمالية. ولكننا نقتصر، في اطار مبادئ الاقتصاد النقدي، على التعرف على النظام المصرفي التنافسي، وهو يبرز

(١) The transnational corporation, la société transnationale.

(٢) The transnational bank; la banque transnationale.

(٣) A world finiancial group; un groupe financier mondial.

في تطوره المجور الذي تدورحوله ممارسات النظام المصرفي بصفة عامة، رغم التغييرات الكيفية في الاشكال التنظيمية للبنوك، على المستويات المختلفة للاقتصاد الدولي، وفي أنواع ونطاق الأعمال المصرفية التي تقوم بها، وفي تقنيات هذه الأعمال وانما مع فارق يتعين ألا يغيب أبداً عن الأذهان: أن النظام الذي نتعرف عليه في هذا الباب يتعلق باقتصاد رأسمالي مستقل في حين أن النظام المصرفي في البلاد العربية، ومنها مصر ولبنان وسوريا، هو من قبيل النظام المصرفي في اقتصاد رأسمالي تابع.

عليه يكون تعرفنا على المؤسسات النقدية على مرحلتين:

- في مرحلة أولى، نرى نشأة النظام المصرفي التنافسي في ظل الرأسمالية الصناعية.
- وفي مرحلة ثانية، نتتبع الاتجاه العام لتطور النظام المصرفي ابتداءا من منتصف القرن التاسع عشر.

الفصل الأول

الرأسمالية الصناعية ونشأة النظام المصرفي التنافسي

نهتدي في التعرف على نشأة وتطور النظام المصرفي في شكله التنافسي بالتجربة الإنجليزية. هذا الإستهداء يبرره أولاً، أن انجلترا هي أرض الثورة الصناعية التقليدية، ويبرره ثانياً، ما كان للنظام المصرفي الإنجليزي من أثر في تطور النظام المصرفي في البلدان الرأسمالية الأخرى.

ولم يعرف الاقتصاد الإنجليزي وجوداً فعلياً لنظام مصرفي ينتشر نشاطه على المستوى القومي قبل منتصف القرن الثامن عشر. وذلك رغم أن بعض خصائص هذا النظام ترجع إلى ما قبل هذا التاريخ. فلم تعرف العصور الوسطى في انجلترا إلا الاقراض بالربا اقراضاً اقتصر القيام به على اليهود (حتى نهاية القرن الثالث عشر)، إذ كان الربا محرماً بواسطة القانون الكنسي والقانون المدني. كما عرفت التجاء الملوك، في أواخر العصور الوسطى كفترة من تاريخ أوربا، الى الاقتراض في أوقات متفرقة من كبار التجار وكبار الشركات التجارية.

ومع تطور رأس المال التجاري، وخاصة في نشاط التجارة الخارجية، انتهى الأمر الى إباحة التعامل بالفائدة (في عام ١٥٤٥) على أساس التفرقة بين الفائدة والربا تفرقة على أساس الاختلاف في الدرجة بينهما.

وشهدت نهاية القرن السادس عشر وبداية القرن السابع عشر مع التوسع

التجاري بدء قيام التجار بصفة عامة والصاغة بصفة خاصة ببغض أعمال البنوك، يستخدمون الفائض من رأس مالهم في الإقراض بفائدة، ويقبلون الودائع ويصدرون الأوراق النقدية. ولكن القيام بهذه الأعمال يظل يتم على نحو غير منظم: كانت الفائدة على الودائع والقروض عالية جداً (الأمر الذي يدفع بالمشرع، تحت ضغط حاجة التوسع التجاري الى الائتمان، إذ كما كان يقال حينئذ «الائتمان» هو حياة التاجر، الى تحديد حد أقصى للفائدة بـ ٨٪ في عام ١٦٢٤ يخفض الى ٦٪ في عام ١٦٥٢). وكان الأمان اللازم لتوسعهم في هذه الأعمال غير متيقن، مما يحد في النهاية من الائتمان اللازم للتوسع التجاري وخاصة في التجارة الخارجية. وإلى جانب إقراض الأفراد قام صاغة لندن طوال القرن السابع عشر بإقراض الملوك قروضاً قصيرة الأجل بضمان الضرائب المستحقة. واستمر ذلك حتى عام ١٦٧٢ حين أنكر الملك «شارل الثاني» الدين العام، فقضى بذلك على الثقة في الحكومة وامتنع الصاغة عن منحها الائتمان. ابتداء من هذه الأعمال يتحول التجار، بل والصناع، إلى بنوك فردية تعمل في لندن.

وحتى منتصف القرن الثامن عشر كان اكتساب المستعمرات والسيطرة عليها كسبيل للتوسع في التجارة الخارجية وتركيم رأس المال النقدي متروكين للمشروع الخاص في شكل الشركات المرخص لها من الملك. ولم تكن الدولة تتدخل إلا لحمايتها من أي هجوم أجنبي عليها ولضمان أن تعود كل الفائدة على طبقة التجار الإنجليز. بعبارة أخرى كانت الدولة تساند رأس المال التجاري الفردي في التوسع الإستعماري. ولكن منتصف القرن الثامن عشر يشهد الحروب الكولونيالية أي الحروب التي تهدف إلى بناء امبراطورية استعمارية، وعلى الأخص بين انجلترا وفرنسا بمناسبة اقتسام ميراث اسبانيا الاستعماري: حروب اقتسام المستعمرات الأسبانية. هنا تبدأ الدولة في أن تقوم بالدور الرئيسي في التوسع الإستعماري من خلال الحروب، الأمر الذي يتحتم معه

تعبئة الموارد المالية اللازمة. من ناحية أخرى، أصبحت الحروب، مع تقدم أدوات الحرب، باهظة التكاليف وتستلزم بعض الأساس الصناعي كركيزة لها، وهو ما يزيد من حجم الموارد المالية التي يتعين على الدولة تعبئتها للحرب، ويدفع بالدولة الى الإلتجاء إلى الاقتراض من اصحاب رأس المال النقدي، أي إلى القرض العام. تميزت انجلترا «في تحالفها مع هولندا»، عن غيرها، نظراً لأنها كانت غنية بتجارتها وصاحبة تقدم صناعي يفوق ما تحققه بلدان أوربا (وخاصة فرنسا)، وكذلك لأن الحروب مربحة لرجال المال والأعمال الإنجليزية.

وارتبطت نشأة أول تنظيم لأعمال البنوك بالدين العام اللازم لتمويل الحروب الاستعمارية في بدء مرحلة قيام الدولة بالدور الرئيسي في التوسع الاستعماري. إذ مع ضعف مركزها الائتماني منحت الدولة المقرضين، أي **رجال الأعمال في مدينة لندن، امتيازات خاصة لكي تحصل على قرض (قيمته ١,٢٠٠٠٠٠ جنيه) وسمحت لهم في أن ينظموا أنفسهم في شكل شركة** مساهمة مع منح هذه الشركة احتكار إصدار الأوراق النقدية في لندن. وكان أن **نشأ بنك انجلترا في ١٦٩٤ متمتعا باحتكار الأعمال البنكية التي تقوم بها وحدات مصرفية في شكل شركة مساهمة، ليحتل مع التطور مكان الصدارة في لندن.** وهكذا ترتبط نشأة البنوك الهامة، التي تمثل جنين البنوك المركزية، بتزويد الدولة بالموارد المالية الاقتراضية، اي بمالية الدولة.

هذا بالنسبة للنشاط المصرفي في لندن. أما في الأقاليم، وخاصة البعيدة عن لندن والتي يتوسع فيها النشاط الصناعي، فيبدأ بعض التجار والصناع وأصحاب مشروعات التعدين وغيرهم في القيام ببعض أعمال البنوك، ثم يتحولون في مرحلة تالية إلى نوع من البنوك الفردية أصبح يعرف **ببنوك الأقاليم**.

على هذا النحو يشهد النصف الثاني من القرن الثامن عشر، مع الثورة الصناعية، **النظام المصرفي الإنجليزي بمكوناته الثلاثة: البنوك الفردية في لندن،**

بنك انجلترا منفرداً باحتكار قانوني في المجال البنكي لشركات المساهمة، وبنوك الأقاليم.

كل هذه المؤسسات النقدية تعمل في ظل نظام نقدي يقوم رسمياً على قاعدة المعدنين طوال القرن الثامن عشر وقاعدة الذهب طوال القرن التاسع عشر. من الناحية الفعلية، تميزت فترة الثورة الصناعية بحدوث التوسع الصناعي في جو من عدم الإستقرار النقدي: فرغم أن انجلترا كانت رسمياً على قاعدة المعدنين طوال القرن الثامن عشر فقد انتهى بها الأمر بالفعل لأن تكون على قاعدة الذهب. وذلك لأن قيمة الفضة كنقود كانت أقل من قيمتها كمعدن، الأمر الذي أدى إلى صهر القطع النقدية الفضية وتصديرها. ولم يبق منها في التداول إلا قدراً محدوداً يتكون في معظمه من القطع المعيبة. وكانت قيم القطع النقدية الذهبية أكبر من أن تستخدم في تسوية المعاملات اليومية الصغيرة وخاصة في دفع الأجور وفي تجارة القطاعي. وعليه تميز الموقف بنقص في العملات الصغيرة. إزاء ذلك سكت بعض القطع النحاسية، ولكنها لم تكفي حاجة المبادلات. في غياب العملات الصغيرة نشطت بعض صور المبادلة العينية، المقايضة أو الدفع عيناً كإجبار العمال على شراء سلع من مخازن المشروع الذي يعملون فيه (وهو ما يكون في صالح المشروع، إذا كان الثمن مرتفعاً). كما قام الجمهور بتزويد التعامل اليومي بالقطع النقدية البديلة: استخدام بعض القطع الأجنبية، استخدام قطع نقدية مزيفة، وقيام بعض أصحاب الصناعات، وخاصة في الصناعات المعدنية، بإصدار نقود صغيرة لإستخدامها في دفع الأجور (وقد تحول البعض من هؤلاء الصناعيين إلى رجال بنوك مع بقائهم في النشاط الصناعي). وفي هذا الجو نشأ أو تطور استخدام وسائل الدفع التي تمثل بديلاً للنقود المعدنية. فرغم أن النقود الورقية والودائع التي يسحب عليها بالشيكات كانت توجد منذ منتصف القرن السابع عشر حتى منتصف القرن الثامن عشر، لم يكن ينظر إليها إلا كمجرد بدائل للنقود الأصلية. (أي النقود المعدنية)،

وذلك رغم أنها كانت تقوم بكل وظائف النقود. وكان استعمالها قاصراً في الغالب على لندن. ولكن بدأت هذه النقود في الإنتشار مع قيام نظام مصرفي على مستوى الاقتصاد القومي في النصف الثاني من القرن الثامن عشر. أما نقود الودائع فلم تبدأ في لعب دور هام في التداول النقدي إلا في وقت متقدم من القرن التاسع عشر. بالإضافة الى النقود الورقية ونقود الودائع كان التوسع في استخدام الكمبيالة بواسطة تجار وصناع انجلترا كوسيلة للدفع. وقد انتقلت في الأصل من العرب إلى تجار المدن الإيطالية في القرون الوسطى وتطور استخدامها لتفادي مخاطر ونفقة نقل المعادن النفيسة عبر مسافات طويلة ثم كأداة ائتمان للتحايل على تحريم الكنيسة للربا. وفي ظل نقص النقود المعدنية انتشر استعمال الكمبيالة في بعض مناطق انجلترا في القرن الثامن عشر لدرجة أنها طردت أوراق البنكنوت التي كان قد بدأ قبولها في التداول.

ذلك هو الجو النقدي الذي بدأ يوجد فيه النظام المصرفي الإنجليزي، بمكوناته الثلاثة: البنوك الفردية في لندن، بنك انجلترا والبنوك الفردية في الأقاليم. لنرى كلا منها بشيء من التفصيل.

البنوك الفردية في لندن:

يمكن إرجاع أصلها المهني على الأقل إلى منتصف القرن السابع عشر حين كان التجار بصفة عامة والصاغة منهم بصفة خاصة يقبلون الودائع ويقومون بإقراض ما لديهم من فائض رأس المال النقدي. ولم يكتمل القرن السابع عشر إلا بعد أن شهد امتلاك هذه البنوك لأدوات الائتمان الرئيسية الحديثة، وهي ما زالت في شكلها الأولي: أي الكمبيالة التي تستخدم عن طريق خصمها بواسطة البنك، الودائع المصرفية (وهي التي يمكن تداولها احتمالاً بواسطة الشيكات)، وأوراق البنكنوت كنقود ورقية مثلت في البدء وعوداً بالدفع. ولا ينتصف القرن الثامن عشر إلا ويجد هذه البنوك أعضاءاً في نظام قائم على التخصص في أعمال البنوك، يقومون بكل هذه الأعمال يطورونها فيما عدا وظيفة إصدار

البنكنوت. وقد اضطروا الى تركها أمام المنافسة غير المتكافئة من بنك انجلترا. ويتمثل **أهم أعمال البنوك** التي يقومون بها في مدينة الأعمال لندن خلال القرن الذي ينتهي بالإصلاح النقدي في سنة ١٨٤٤ في **قيامهم بدور الوكيل لمراسليهم في الريف**. وهم على هذا النحو يربطون أجزاء الإقتصاد القومي، وعلى الأخص أجزاء الريف ولندن، ببعضها البعض. وتزداد أهمية هذا الدور مع تطور التجارة والصناعة وتحول الزراعة الى زراعة سلعية وضرورة ربط المناطق الزراعية الغنية ذات الفائض بالمناطق الصناعية، أي مناطق الثورة الصناعية المتعطشة **لرأس المال النقدي الذي يجد مصدره في المدخرات المركمة من الفائض الزراعي**.

بنك إنجلترا :

نشأ، كما رأينا، في ١٦٩٤ من تقابل حاجة الدولة الماسة إلى النقود (إلى الإقتراض) ورغبة أصحابه (كمجموعة من الماليين) في تحقيق الربح عن طريق الاقراض والمضاربة. لكي تحصل الدولة على قرض منحت المقرضين امتيازات خاصة وسمحت لهم في أن ينظموا أنفسهم في بنك انجلترا **يأخذ شكل شركة مساهمة ويحتكر هذا الشكل القانوني في مجال أعمال البنوك**، مع منحه حق إصدار الأوراق النقدية: البنك يقرض الدولة. والبرلمان يسمح له بإقراض الجمهور عن طريق إصدار أوراق البنكنوت، وهي تعهدات بالدفع، كما نعرف. هذه الأوراق تستخدم بدورها في خصم الكمبيالات، وفي الإقراض بضمان السلع وفي شراء المعادن النفيسة. بعد ذلك يبدأ البنك في استخدام هذه الأوراق النقدية في إقراض الدولة نفسها وخدمة الدين العام لحساب الحكومة (أي دفع فوائد دين الدولة والوفاء بقيمة سنداته للجمهور). ويصبح البنك تدريجياً المسيطر على ما يكتنزه الإقتصاد القومي من معادن نفيسة. **البنك يكتسب أهميته من إرتباطه بالمالية العامة للدولة وعن طريق قيامه بدوره كبنك للحكومة (يقدم القروض للحكومة**، ويخصم أوراق الخزانة العامة والأوراق الحكومية الأخرى،

يدير الدين العام طويل الأجل وتفتح هيئات الدولة حسابات لديه).

ولم يكن للبنك في البداية احتكار الإصدار وإن كان قد تمتع باحتكار وضع البنك كشركة مساهمة. ولكن بتقوية مركزه القانوني وارتباطه بعمليات الحكومة اعطاه ميزة كبرى على المنافسين المحتملين في عملية الإصدار. **وأصبح للبنك في منتصف القرن الثامن عشر الاحتكار الفعلي لإصدار العملة بعد أن توقف غيره من البنوك عن ذلك**. وكانت الأوراق التي يصدرها البنك تستخدم في تسوية المعاملات التجارية العادية، في دفع الرسوم الجمركية والضرائب، في الإكتتاب في القرض العام، وكذلك في المقاصة بين البنوك بعد **انشاء غرفة مقاصة لندن في ١٧٧٢**. ولكن تداولها خارج لندن كان ما يزال محدوداً. وجاء قانون سنة ١٨٢٦ وأسبغ على هذا الواقع الفعلي صفة **الاحتكار القانوني**، أي أن بنك انجلترا أصبح محتكراً لوظيفة إصدار البنكنوت فعلاً وقانوناً.

ولم تكن الأعمال الخاصة للبنك تمثل إلا نشاطه الفرعي، **يقتصر على** قبول الودائع وفتح الحسابات لأغنياء الأفراد والمشروعات. ولا يسمح بالسحب على المكشوف (أي بأن يقوم العميل بأن يسحب شيكات بما يزيد على قيمة الوديعة) إلا لكبار الشركات، كشركة الهند الشرقية وشركة بحر الجنوب، وفي حدود معينة. كان البنك متشدداً في خصم الكمبيالات لتجار لندن، وهو يقوم بذلك في حدود ضيقة. ورغم ذلك يصبح البنك مركز جاذبية لكل الائتمان التجاري في لندن، وذلك لأنه كان يحتفظ باحتياطي الأمة للنقود المعدنية ولأن الأوراق التي كان يصدرها كانت تستعمل كوسيلة للدفع في كل المعاملات التي كانت تتم في مدينة الأعمال بلندن.

ويتوج كل ذلك بالمساندة السياسية المتبادلة بين الدولة وبنك انجلترا. **فالبنك يمثل في نشأته اداة سيطرة المجموعة المالية الصاعدة في مدينة الأعمال بلندن (التي تنتمي إلى WHIG) كقوة سياسية**. وعليه يلقى الكثير من **المعارضة من الصاغة** في لندن، وقد وجدوا أعمالهم مهددة بوجود البنك، ومن **أصحاب**

المصالح المرتبطة بالملكية العقارية (TORY). وفي ١٦٩٧ اختار صاغة لندن مناسبة النقص النسبي في قطع النقود الذي تسببت فيه عمليات السك، وجمعوا مبالغ كبيرة من البنكنوت الذي اصدره بنك انجلترا تفوق في حجمها احتياطيات البنك وطالبوه بتحويلها الى معادن. وفي ١٦٩٨ حاولت مجموعة أصحاب المصالح المرتبطة بالملكية العقارية خلق بنك منافس باسم بنك الأراضي (the Land Bank). ولكن الدولة كانت تعبئ الموارد لمساندة بنك انجلترا، الأمر الذي مكنه من أن يدفع الهجمات ويقف أمام المنافسة، ويزداد قوة. وانتهى الأمر إلى وضع وجد فيه أصحاب البنك أن مصالحهم تتحقق بمساندة الدولة سياسياً.

على هذا النحو، يشغل البنك تدريجياً مكاناً محورياً في المجال المصرفي مع النمو المستمر لأعمال البنوك. هذا النمو يعني من الناحية الاقتصادية التوسع في الائتمان، إمكانية استثمار كميات كبيرة من رأس المال النقدي بسهولة وسرعة في المجالات التي تكون أكثر تحقيقاً للربح. كما يعني هذا النمو نمو المضاربة في الأوراق والسلع، الى جانب التوسع في التجارة العادية.

من هذا يتضح أن تطور أعمال البنوك والمضاربة كان مصاحباً بنمو الدين العام (لتمويل الحروب كسبيل لإكتساب المستعمرات والسيطرة عليها، ومن ثم ضمان توسع السوق ومصادر المواد الأولية). وقد أثارت زيادة الدين العام على هذا النحو زيادة سريعة في الضرائب (لخدمة الدين العام: أي سداد أصل الدين والفوائد من حصيلة الضرائب). على هذا النحو تنتقل الدخول من الأغلبية ذات الدخول المحدودة (دافعي الضرائب). إلى الأقلية المؤثرة (التي تستطيع اقراض الدولة) وعلى الأخص المجموعات المالية المكونة من رجال الأعمال في لندن. ونكون بصدد أحد سبل تركيم رأس المال في يد الأقلية من خلال دين الدولة، الأمر الذي خلق مجمعاً قوياً من رأس المال النقدي جعل الثورة الصناعية ممكنة: إذ كان من يملكون الموارد المالية يقرضون الدولة، ويضمان سندات الحكومة يحصلون من البنوك على ائتمان للقيام بمشروعات صناعية وتجارية جديدة، مع

استمرارهم في الحصول على فائدة السندات: نمو الدّين العام كان يعني اذن نمو رأس المال السائل من خلال نمو النظام المصرفي. (ومن ثم امكانية تمويل البناء الصناعي). الأمر الذي يبين التشابك القوي بين النشاط المصرفي والنشاط المالي للدولة.

البنوك الفردية في الأقاليم:

يبين تطور هذه البنوك العلاقة القوية بين تطور البنوك وعملية بناء الأساس الصناعي. فلم تشهد بداية القرن الثامن عشر في انجلترا وويلز، خارج منطقة لندن، أكثر من اثني عشر مشروعاً متخصصاً في أعمال البنوك. ومع التوسع الصناعي تزايد عددهم بمعدل كبير حتى جاوز المائة في بداية ثمانينات هذا القرن، ليصلوا الى قمة تطورهم عشية أزمة ١٨٢٥.

وقد تعدد أصل هذه البنوك عند نشأتها، فقد بدأت هذه البنوك بقيام الأفراد والمشروعات التي تعمل أساساً في أوجه النشاط الاقتصادي المختلفة ببعض أعمال البنوك. قام بذلك تجار جملة وتجار تجزئة وصناعيين في مجالي الصناعة المنزلية والصناعة اليدوية، وأصحاب مشروعات في نشاط التعدين. وقد احتوت القوائم الأولى محصلي الضرائب وبعض المحامين وأحد ملاك الأراضي. وقد دفعت قوى إقتصادية عديدة بهؤلاء، وخاصة الصناعيين، نحو التخصص في أعمال البنوك. هذه القوى تدور جميعاً في إطار توسع إقتصاد المبادلة النقدية مع التوسع الصناعي ويمكن جمعها في ثلاثة:

* تزايد الطلب على تسهيلات نقل النقود، وخاصة نحو لندن، وفي حالة محصلي الضرائب بالذات.

* أدت عيوب عملية ضرب العملة والنقص النسبي للموجود منها في التداول مع الحاجة إلى تداول عملة محلية، وهي حاجة تتزايد مع تزايد مبادلة السلع وخاصة لدفع الأجور في المناطق الصناعية، أدى

كل هذا إلى قيام الأفراد والمشروعات بإصدار نقود مساعدة وأوراق بنكنوت، وهو ما مثل خطوة مختصرة نحو التخصص في أعمال البنوك.

* دفع تزايد الطلب على خدمات الوسطاء الماليين بعض الأفراد والمشروعات إلى أخذ الأعمال البنكية كمهنة.

وقد تحدد توزيع هذه البنوك جغرافياً بعوامل عدة يتمثل أهمها: في مدى التوسع في النشاط الصناعي ونشاط المبادلة بصفة عامة، وفي نوع الأعمال التي يقوم بها البنك، وفي الحالة العامة للنشاط الاقتصادي من حيث نوع ومدى التقلبات الاقتصادية. العامل الأول يستلزم أن يوجد البنك قريباً من سكان النشاط. أما بالنسبة لنوع الأعمال التي يقوم بها البنك، فقد تمثلت أهم أعمال البنوك، قبل تطور قبول الودائع على نطاق متسع في ثلاثينات القرن التاسع عشر، في إصدار أوراق البنكنوت. وهذه عملية بنكية لا تستلزم أن يكون ملتصقاً بمكان النشاط. ويلاحظ في شأن العامل الثالث أن الفترة التي عرفت نشأة هذه البنوك وتطورها كانت تتميز بالتقلبات في مستوى النشاط الاقتصادي. وكانت الأزمة تؤدي، خاصة إذا كان أثرها كبيراً في الأقاليم، إلى افلاس بعض البنوك، مما يؤثر على تواجد البنوك في المنطقة. في هذه الحالة كان التجار والصناع يعتمدون لدرجة كبيرة على الكمبيالات ويستخدمون الأوراق التي يصدرها بنك انجلترا كنقود ورقية. ومع تطور النشاط الصناعي وانتشاره وزيادة عدد بنوك الأقاليم أصبح توزيعها أكثر تساوياً.

في إطار هذه النشأة، وفي غياب القيود القانونية على انشاء البنوك، يزداد عدد بنوك الأقاليم مع زيادة الطلب على الخدمات البنكية. يتم ذلك مع بقاء حجم الوحدة منها صغيراً في المتوسط ووجود البنك في شكل وحدة مستقلة لا في شكل الوحدة ذات الفروع المتعددة التي يمكن أن تستقر في أماكن مختلفة. وقد سبق أن ألمحنا إلى أن الأزمات المالية كانت من مظاهر هذه الفترة. في ظل

هذه الأزمات، أدى صغر حجم البنك وعدم خبرة الإدارة والتصرفات المعيبة لوحدات الى التقليل من قدرة البنوك على مواجهة هذه الأزمات، الأمر الذي أعطى لبنوك الأقاليم سمة عدم الإستقرار. **وجاءت الأزمة الاقتصادية في ١٨٢٥ لتقضي على الكثير من بنوك الاقاليم ويتم ذلك في إطار الاتجاه الهبوطي للبنوك الفردية وتطور البنوك في شكل شركة المساهمة لا في الأقاليم فحسب وإنما في كل الاقتصاد البريطاني.**

تلك هي المكونات الثلاثة للنظام المصرفي الانجليزي كما نشأت وتطورت مع الثورة الصناعية حتى منتصف القرن التاسع عشر. تمثلت **أعمالها البنكية في إصدار البنكنوت**، خاصة بواسطة بنك انجلترا. إذ لم يكن للبنوك الفردية اللندية حق إصدار البنكنوت. وانتهى الأمر بالبنوك الفردية في الأقاليم الى الإبتعاد عن هذه العملية لأسباب، منها موقف بنك انجلترا الذي كان يعطي تسهيلات خاصة للبنوك التي تتعامل بأوراقه هو ويمتنع عادة عن اعادة خصم أوراق البنوك التي تتعامل بأوراقها هي، أهم هذه الأسباب هو اكتشاف هذه البنوك كما فعلت بنوك لندن من قبل، أنه من الممكن أن تصبح عملياتها مربحة إذا ما اقتصرت على قبول الودائع وتداولها **وخصم الكمبيالات**. ويضاف الى ذلك قيام بنك انجلترا **بالعمليات المرتبطة بالمالية العامة للدولة.**

في قيام **النظام المصرفي** بهذه الأعمال **يلعب دوراً في التحول الاقتصادي** بصفة عامة **والتحول الصناعي بصفة خاصة**. ويمكننا، على هدى ما سبق، أن نلخص هذا الدور على النحو التالي:

* إزاء عدم مرونة عرض المعادن النفيسة، تمثلت إحدى وظائف النظام المصرفي في **تزويد الاقتصاد القومي بكميات متزايدة من وسائل الدفع لمواجهة الطلب على النقود في تزايده المستمر المصاحب للتصنيع**، نظراً لتزايد الدخول من خلال تحول الاقتصاد الى اقتصاد مبادلة نقدية، يتم ذلك بالزيادة في الوزن النسبي للنقود التي يخلقها الجهاز المصرفي

(ورقية ومصرفية) بالنسبة للنقود المعدنية. وقد ساعد على ذلك ما شاب عمليات ضرب العملة في القرن الثامن عشر من عيوب ووقف التعامل بالعملات المعدنية أثناء الحروب، الأمر الذي عود جمهور المتعاملين على التعامل في النقود التي تخلقها البنوك. وقد أدى توسع البنوك في النقود غير المعدنية في اثناء الحرب النابليونية الى اثارة النقاش حول المسائل النقدية: هل يستمر العمل بالنظام النقدي القائم؟ (وكانت انجلترا، كما نعلم، على قاعدة ورقية من الناحية الفعلية في الفترة من ١٧٩٧ الى ١٨٢١) أم تتبع قاعدة معدنية يتم على أساسها إصدار البنكنوت (ريكاردو)؟ وقد انتهت الحكومة تحت تأثير أصحاب نظرية العملة (وفكرتها الأساسية: أنه لا يصح إصدار نقود ورقية بكمية تفوق الكمية التي يمكن تحويلها الى ذهب، وذلك بعد أن كانت انجلترا قد اعتنقت رسمياً قاعدة الذهب) إلى اتباع سياسة تضمنها قانون البنوك لسنة ١٨٤٤، ومؤداها جعل عرض النقود الورقية مرتبطاً بكمية المعادن: يستطيع قسم الإصدار ببنك انجلترا أن يصدر بنكنوتاً بضمان أوراق مالية (بما فيها سندات الدين العام) حتى ١٤٠ مليون جنيه فقط. وفيما زاد عن ذلك يتعين أن يكون الإصدار مغطى بكمية مساوية من المعادن النفيسة، أي من الذهب والفضة: بشرط ألا يزيد قيمة الفضة على ٢٠٪ من مجموع الغطاء المعدني. هذه السياسة المقيدة لإصدار النقود الورقية تعني أن عرض النقود (وسائل الدفع) يكون في مجموعه غير مرن. ماذا يعني ذلك في اقتصاد يتوسع فيه الانتاج ومن ثم حجم التبادل؟ انكماش الانتاج إذا لم يزد حجم وسائل الدفع. ولكن البنوك تستطيع أن تزيد من حجم وسائل الدفع عن طريق استعمال الكمبيالات واعادة خصمها وخلق النقود المصرفية، وكان الاتجاه الذي دفع بنقود الودائع نحو الصدارة. في

١٧٥٠ كانت نقود الودائع تمثل الاقلية في وسائل الدفع، وذلك رغم انها كانت تمثل قيمة هامة من هذه الوسائل، وتحت تأثير الحد من النقود الورقية ابتداء من عشرينات القرن الثامن عشر تطورت هذه النقود لتمثل أهم عنصر من العناصر المكونة لعرض النقود في منتصف القرن. **وفي ١٨٦٥ أصبحت تمثل الغالبية في عرض النقود تحل محل النقود المعدنية والنقود الورقية.** مع تزايد الطلب على النقود، بتزايد الانتاج والمبادلة، يتزايد عرض النقود وهو ما يتم من خلال التغيير في التركيب النسبي لعرض النقود، بزيادة الأهمية النسبية لنقود الودائع على حساب النقود المعدنية، والنقود الورقية.

* **هذا الدور يمثل، إذا نظر اليه من وجهة نظر النشاط الاقتصادي المادي، تزويد هذا النشاط برأس المال النقدي، أو على الأقل بجزء منه، اللازم للقيام بالنشاط. وهو ما يتحقق عن طريق قيام البنوك بمنح** أصحاب المشروعات، خاصة في الصناعة والتجارة، ائتماناً:

- عن طريق **الائتمان قصير الأجل**، تمنحه البنوك **للمشروعات الصناعية** والتجارية لاستخدامه **كرأس مال متداول**[1] (لشراء المدخلات الجارية اللازمة لعملية الإنتاج)، ويكون مضموناً بالسلع التي يجري إنتاجها أو التي تكون في حالة عبور. هذا النوع من الائتمان **يضع تحت** تصرف المشروعات **رأس المال النقدي اللازم للتشغيل، أي للقيام بعملية الإنتاج، ويفترض أن المشروع قائم فعلاً.**

- عن طريق **الائتمان قصير الأجل**، اسهمت البنوك بطريقة غير مباشرة في التوسع الصناعي، أي في التوسع في خلق الطاقة الإنتاجية الصناعية (في الاستثمار الصناعي). تفسير ذلك أن نسبة رأس المال المتداول

(١) The circulating capital; le capital circulant.

لرأس المال الثابت تكون عالية في معظم الوحدات الصناعية. مع معدل الربح المرتفع الذي كانت تحققه المشروعات الصناعية الناجحة كانت هذه المشروعات تخصص جزءاً كبيراً من الربح بصفة منتظمة لتوسعات المشروع (أي اعادة استثمار هذا الجزء من الربح) وهو ما يتم عادة عن طريق التوسع في رأس المال الثابت. أما رأس المال المتداول اللازم لتشغيل الطاقة الإنتاجية الجديدة فتحصل عليه المشروعات عن طريق الحصول على ائتمان قصير الأجل من البنوك. فبدلاً من أن يخصص المشروع جزءاً من الربح المتراكم لرأس المال الثابت وجزءاً آخر لرأس المال المتداول، يقوم بتخصيص الجزء الأكبر لرأس المال الثابت ويقترض من البنك نقوداً يستخدمها كرأس مال متداول (ونسبته لرأس المال الثابت نسبة عالية). من هذا يتبين أن الائتمان قصير الأجل الذي يمنحه البنك يساهم بطريقة غير مباشرة في التوسع الصناعي حتى ولو لم يذهب جزء من ائتمان البنك في صورة استثمار مباشر طويل الأجل في رأس المال الثابت للمشروع.

من ناحية أخرى، كانت البنوك التجارية تمنح المشروعات، اثناء الثورة الصناعية، الائتمان طويل الأجل بكميات لا يمكن تجاهلها. في هذا المجال يمكن التمييز بين ثلاثة أنواع من الائتمان:

- القروض طويلة الأجل التي تمنح بضمان رهن أو أوراق مالية أو ضمان شخصي.
- القروض قصيرة الأجل التي يتفق مقدما على تجديدها طالما كان المقترض في حاجة للائتمان ولم يكن المقرض في حاجة إلى مبلغ القرض. عملياً، تمثل هذه القروض قروضاً طويلة الأجل، وكانت أهم وسيلة من وسائل منح الائتمان طويل الأجل.

- القروض قصيرة الأجل التي لا يستطيع المدين الوفاء بها في الأجل المحدد، فيرغم الدائن على تجديدها.

* أخيراً، كانت البنوك تقدم مساهمة مباشرة في المشروعات الصناعية. هذه المساهمة تأتي أولاً من رجال الصناعة الذين يقومون بأعمال البنوك أما بصفة ثانوية أو رئيسية بجانب نشاطهم الصناعي الرئيسي، مثال ذلك خلق وسائل دفع جديدة لدفع أجور العمال وشراء المواد الأولية (رأس المال المتداول)، قبول الودائع والحصول على رأس المال المتداول بفائدة منخفضة، خلق الودائع. وقد كان هذا الجمع بين الصناعة وأعمال البنوك شائعاً في صناعة الحديد، كما كان الجمع يأخذ شكل وجود مشروع صناعي مستقل وبنك مستقل، وإنما في داخل عائلة واحدة تملك الاثنين وتستخدم موارد البنك في تمويل التشغيل والتوسع الصناعي. من ناحية أخرى، كان رجال البنوك يساهمون كشركاء في المشروعات الصناعية في بعض فروع النشاط الصناعي أما من بداية حياة المشروع أو بعد تجربة طويلة من اقراض المشروع قروضاً قصيرة الأجل أو طويلته. كان هذا النمط من المساهمة شائعاً في صناعات البيرة والمنسوجات وكذلك عرفته صناعات التعدين والاحذية والصابون وتكرير السكر وغيرها من الأمثلة.

هذا عن مكونات النظام المصرفي وعملياته والدور الذي لعبه في التحول الاقتصادي الرأسمالي في انجلترا في فترة سيادة الصراع التنافسي بين رؤوس الأموال. وبتحول رأس المال نحو شكله الاحتكاري بدأ النظام المصرفي التطور ابتداء من منتصف القرن التاسع عشر.

الفصل الثاني

تطور النظام المصرفي
ابتداء من منتصف القرن التاسع عشر

لا نقصد هنا دراسة عملية تطور النظام المصرفي كجزء لا يتجزأ من عملية تطور الاقتصاد البريطاني، وانما نقتصر على بيان الاتجاهات العامة لتطور النظام المصرفي بصفة عامة وتطور «بنك انجلترا» بصفة خاصة، وهي اتجاهات تشير الى تركيب الجهاز المصرفي الانجليزي، إذا ما نظرنا اليه من وجهة النظر البنكية البحتة، عشية الحرب العالمية الثانية، وقد تجسم هذا التركيب واضحا حين اسبغ المشرع (عام ١٩٤٦) على بنك انجلترا الصفة القانونية التي تتوافق مع ما كان يقوم به فعلا كبنك مركزي؛ ليقوم، في داخل النظام المصرفي الذي يرتكز على البنوك التجارية، بدور بنك الدولة وبنك البنوك؛ ولتتكون للجهاز المصرفي نتاج هذا التطور ملامح صورة تكاد تبرز ملامح النظام المصرفي الرأسمالي بصفة عامة.

أولاً : الاتجاهات العامة لتطور النظام المصرفي :

فيما يتعلق بهذه الاتجاهات يتميز تطور النظام المصرفي من النصف الثاني من القرن التاسع عشر بظهور طائفة من البنوك تجد جنينها التنظيمي في الشكل القانوني لبنك انجلترا كشركة مساهمة، أي كمشروع رأسمالي يأخذ الشكل القانوني لشركة من شركات الاموال، أي الشركات التي لا يعتد بها بشخص الشريك وانما بماله، أي بما يقدمه من حصة في رأس مال الشركة. ولا يكون مسؤولاً عن نتائج نشاط الشركة إلا في حدود ما قدمه كحصة مالية. وهو شكل ظهر بعد مرحلة من تراكم رأس المال على مستوي كبير نسبياً، يظهر في شكل مدخرات نقدية يمكن تجميعها

من العديد من المدخرين في شكـل حصص في رأس مال الشركة تمثل، ورقياً، في صك مـالي هو السهم. وهو شكل يسمح بتجميع كميات كبيرة من المدخرات المتناثرة، كما يسمح لرأس المال من التواجد في الشكل المجرد المستقل عن شخص الشركاء؛ متمثلاً في الشخصية القانونية الاعتبارية للشركة (وهكذا يصبح رأس المال قوة اجتماعية مجردة، غير شخصية، فتزيد حريته في الحركة)، ويسمح في ذات الوقت لعدد محدود من الشركاء المؤسسين بالاستبعاد العملي لجمهور صغار المساهمين عن الادارة اليومية الفعلية لنشاط المشروع، وهو ما يعني التفريق بين الملكية القانونية الشكلية لرأس المال والسيطرة الفعلية على ما يمثله من قوة اجتماعية اقتصادية في مواجهة العمل الاجير[1].

وقد تكاثفت في اطار الجهاز المصرفي عدة عوامل دفعت الى الاتجاه نحو ضرورة أن يأخذ البنك عند انشائه هذا الشكل القانوني: زيادة الحاجة إلى معدلات كبيرة للتراكم، عن طريق تجميع المدخرات عبر مؤسسات مصرفية قومية لتمويل التوسع الصناعي، خاصة في بناء القاعدة الصناعية لمجمل النشاط الاقتصادي، الذي تسارعت معدلاته. كذلك أدى سوء العمل ببعض البنوك الفردية واشتداد التصارع بينها مع تزايد عددها، مع الازمات الاقتصادية التي بدأت تفرض نفسها على الاداء اليومي للاقتصاد الرأسمالي، الى اختفاء عدد من البنوك الفردية الاقليمية فيما يتعلق بالمدى المكاني للنشاط. تكاثف هذه العوامل يبرز ضرورة الاتجاه نحو وحدات مصرفية كبيرة تأخذ شكل شركات المساهمة، وهو شكل كان يحتكره بنك انجلترا بمقتضى قانون انشائه[2]. ابتداءً

(١) انظر في ذلك، دكتور هاني محمد دويدار، مبادئ القانون التجاري، دراسة في قانون المشروع الرأسمالي، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٩٥.

(٢) وقد اكتشف البعض في عام ١٨٢٢، عندما فرضت ضرورة الاتجاه نحو وحدات بنكية كبيرة نفسها أن هذا الاحتكار كان مرتبطاً بقيام البنك الذي يأخذ شكل الشركة المساهمة باصدار اوراق البنكنوت. وعملية اصدار النقود في ذاتها تمكن من يحتكر القيام بها من الحصول على جزء من الفائض الإقتصادي دون مقابل، عبر ما يستطيع احداثه من تغيير في القوة الشرائية للنقود من خلال التحكم في كميتها، في مواجهة التزاماته إزاء بقية اشخاص الاقتصاد القومي.

من هذه الضرورة بدأ البعض يطالب بتعديل الوضع الاحتكاري لبنك انجلترا.

خاصة في ظل أزمة ٢٥ ـ ١٨٢٦ وما أدت إليه من تصفية الكثير من البنوك الفردية وعلى الأخص بنوك الاقاليم. كل هذا دفع بالحكومة إلى التدخل وإصدار قانون ١٨٢٦ الذي اجاز تكوين البنوك في شكل شركات مساهمة في خارج دائرة لندن (بنصف قطر قدره ٦٥ ميل). وقد كان تطور هذا النوع من البنوك بطيئاً في البداية، نظراً للأزمة الاقتصادية ومعقباتها، وللموقف العدائي لبنك انجلترا منها، وحرمانها من بعض ما كانت تتمتع به البنوك الفردية (لم يكن لها حتى ١٨٣٨ حق الالتجاء للقضاء كما لم يكن من الممكن رفع الدعوى عليها، كما رفض قبولها في غرفة المقاصة حتى عام ١٨٥٤).

وعلى هذا النحو بدأ يتأكد انتشار وتطور البنوك في شكل شركات مساهمة على حساب البنوك الفردية وعلى الأخص بعد أن امتد مبدأ المسؤولية المحدودة ليغطي الشركات التي تعمل في الحقل المصرفي في عام ١٨٥٨. نظام الشركة المساهمة يمكن من وجود بنوك كبيرة تجمع موارد كثيرة وتتمتع بهيبة وثقة كبيرتين وتستطيع التغلب على صعوبات الحياة الاقتصادية في تقلباتها. وقد ابتلعت هذه البنوك الكبيرة مع الوقت، البنوك الفردية التي كانت تتحول في الكثير من الاحيان الى فروع للبنوك الكبيرة.

وبدأ النظام المصرفي يشهد اتجاهاً مركباً، يتمثل في:

- ازدياد قوة البنوك في البناء الاقتصادي ودرجة سيطرتها، عبر المال، أي عبر رأس المال في صورته النقدية على مجالات النشاط الاقتصادي الأخرى وخاصة مجالات النشاط الانتاجي المادي(١).

---

(١) انظر في ذلك:

V. Perlo, The Empire of High Finance, International Publishers, New York, 1957

- P. Baran & P. Sweegy, Monopoly Capital, Monthly Review Press, New York,=

• واتجاه **تنوع الوحدات البنكية في داخل النظام المصرفي** تنوعاً مركباً إذا ما نظر إليه من الزوايا المختلفة لتركيب وأعمال ووظائف الجهاز المصرفي. لنتوقف قليلاً عند هذا الاتجاه لوحدات الجهاز المصرفي نحو التنوع.

فيمكن أن نتبين، **أولاً، تنوع وحدات النظام المصرفي من حيث موضوع النشاط المصرفي نفسه**، وهو ما يعكس نوعاً من تقسيم العمل (أي التخصص) في داخل هذا النظام:

• بنوك تتخصص في منح **الائتمان قصير الأجل**، وهو أئتمان يلبي احتياجات المشروعات الاقتصادية من رأس مال متداول يوجه الى تشغيل الطاقات الانتاجية القائمة عن طريق تمكين المشروع من تمويل عمليات التشغيل: الحصول على القوة العاملة اللازمة، شراء المدخلات الانتاجية والقوى المحركة. . . الى غير ذلك. كما يوجه هذا الائتمان، بطبيعة الحال، الى التمكن من ممارسة النشاط التجاري. هذا الائتمان قصير الأجل يمكن أن يتحول من الناحية العملية الى ائتمان متوسط الأجل أو طويله، إذا ما تم تمديد فترة الاجل عندما تقارب على الانتهاء، الأمر الذي يمكن أن يتيح للمشروع استخدام الأموال المقترضة لا لتشغيل طاقة انتاجية قائمة، وانما للتوسع في الطاقة الانتاجية، عن طريق الاضافة الى قدراته الانتاجية. وقد جرى تمويل جزء كبير من التوسع الصناعي اثناء الثورة الصناعية في بريطانيا عبر هذا النوع من

= 1966 - E. K. Hunt, Property and Prephets, The Evolution of Economic Institutions and Ideologies, Harber & Publishers, New York, 1972 - J. Marie Chevallier, La Structure Financiere de l'industrie americine, Editions Cujas, Paris, 1970 - François Moran, La Structure financiere du capitalisme français, Calmann Levy, Paris, 1974.

الاقراض قصير الأجل، الذي يتعارف على تجديد فترته مرة بعد أخرى، طالما يحصل البنك بصفة منتظمة على فائدة القرض الذي يمنحه. وقد اعطيت البنوك التي كانت تتخصص في هذا النوع من الائتمان (قصير الأجل) اسم البنوك التجارية[1].

ويمكن أن نتبين، **ثانياً**، تنوع وحدات النظام المصرفي **من حيث ملكية رأس المال، فيمكن أن نميز**:

- بنوك خاصة (وطنية).
- بنوك مختلطة (ملكية الدولة والأفراد) على اقليم الدولة.
- بنوك مملوكة للدولة.
- بنوك أجنبية (عادة في شكل فروع لها).
- بنوك مختلطة (رأس مال محلي ورأس مال أجنبي).

والمتوقع أن تتشابك هذه الأنواع من الوحدات المصرفية مع اعادة ادماج الاقتصاديات المتخلفة في السوق الرأسمالية العالمية وتراجع بعض محاولات بناء اسس الانتقال للاشتراكية، وسيادة أحكام اتفاقية المنظمة العالمية للتجارة وما تبعها من التوقيع على اتفاقية تحرير التجارة في الخدمات المصرفية والمالية (في ١٢/١٢/١٩٩٧).

ويمكن أن نتبين، **ثالثاً**، تنوع وحدات النظام المصرفي **من حيث نوع النشاط الاقتصادي الذي تتخصص في التعامل معه**. والتخصص لا يعني أن الوحدة المصرفية لا تقوم بعمليات مصرفية في مجالات أخرى، وإنما يعني التركيز على نوع معين من أنواع النشاط. هنا يمكن التمييز بين:

(١) Commercial banks; Les banques Commerciales.

- تمويل النشـاط **الزراعي**، تقـوم به بنوك التسليف الزراعي وبنوك الاراضي الزراعية.
- تمويل النشاط **الصناعي** خاصة الاستثماري، وتقوم به بنوك «الاعمال» وبنوك التنمية الصناعية.
- تمويل النشاط **الاسكاني**.

وعادة ما يطلق على هذه البنوك اسم البنك المتخصصة. مع مراعاة أن **الاتجاه الحالي يميل، مع تطور البنوك دولية النشاط، نحو أن تكون الوحدة المصرفية من قبيل البنك الشامل**[1]، **أي الوحدة التي تقوم بكل علميات البنوك، الأمر الذي يمكّن فرع واحد للبنك، مع ضخامته التي تتفق مع ضخامة البنك الأم، أن ينافس مجمل الجهاز المصرفي المحلي الموجود على أرض اقليم دولة صغيرة، ليس من حيث الحجم وانما من حيث قوة اقتصادها، الذي عادة ما يكون اقتصاداً تابعاً لا يقدر على مواجهة الجبروت المالي للبنوك دولية النشاط، في انتمائها الآن الى مجموعات مالية عملاقة.**

ويمكن أن نتبين، رابعاً، تنوع الوحدات المصرفية من حيث المدى المكاني لممارستها للنشاط المصرفي، مرتبطاً بمدى ما تسيطر عليه من رأس مال مصرفي، أي بقوتها الاحتكارية. هنا نكون بصدد ما يبلوره الاتجاه التاريخي نحو الاحتكار، أي تمركز رأس المال، في المجال المصرفي في داخل الاقتصاديات الرأسمالية وعلى مستوى الاقتصاد الرأسمالي الدولي. هنا يمكن أن نميز بين:

- **بنوك بدأت اقليمية، داخل دولة معينة، ثم تطورت الى بنوك وطنية.**
- **بنوك وطنية تطورت الى بنوك دولية، تقوم بنشاطها داخل اقليم الدولة مع جزء كبير من رقم اعمالها يتحقق مع عملاء أجانب أو بالنسبة**

---

(1) The Universl bank; **La banque universelle**.

لعمليات ذات طبيعة دولية. وقد شمل الاتجاه الاحتكاري، بطبيعة الحال، تطور هذه البنوك، عادة نحو نوع من احتكار القلة (oligopoly) يمارسه عدد محدود من كبار البنوك الوطنية ذات النشاط الدولي كذلك. ففي بريطانيا، مثلاً، تزايدت عملية اندماج البنوك مع بدء القرن العشرين، الى أن وصل الوضع إلى نظام مصرفي بريطاني يقوم على خمسة بنوك كبار، يوجد بجانبهم بعض البنوك الصغيرة ذات الوجود الاقليمي المحدودة وعدد محدود جداً من البنوك المتوسطة الأهمية. هذه البنوك الخمسة هي: باركليز ولويدز، ميدلاند، ويستمنستر، وناشينال برفنيشيال. تلك هي **البنوك التجارية التي تشتغل أساساً بالائتمان قصير الأجل**. وفي اثناء هذه العملية **ابتعدت هذه البنوك عن إصدار البنكنوت وركزت على منح الائتمان وخلق النقود المصرفية اللازمة للتوسع الصناعي والتجاري**. كما برز اتجاه **مساهمة البنوك الكبيرة في تأسيس المشروعات الصناعية ومشروعات النشاطات الاقتصادية الأخرى، الأمر الذي يمكنها من السيطرة على الإنتاج مع تركيز رأس المال النقدي في أيديها**.

- وبنوك تتطور إلى **بنوك دولية النشاط، متعدية في مجمل نشاطها حدود الدول**. وتتميز بضخامة رؤوس أموالها وارقام أعمالها؛ **بأن لها** فروعاً، خالصة أو مختلطة، في عدد كبير من بلدان العالم؛ **بأنها تميل إلى القيام بكل أنواع العمليات المصرفية (البنك الشامل)؛ أنها تخطط في اطار استراتيجيتها على مستوى الاقتصاد العالمي؛ أنها عادة ما** ينتمي البنك منها إلى مجموعة من المجموعات المالية العملاقة (التي عادة ما تتخطى ملكيتها حدود الدول) التي تحتوي كل أنواع المشروعات الاقتصادية دولية النشاط (مشروعات تقوم بالاستشارات والدراسات الاقتصادية، مشروعات انتاجية في مختلف نواحي

الانتاج، مشروعات مصرفية، مشروعات مالية أخرى كشركات التأمين، مشروعات نقل، مشروعات تجارية، وحدات بحوث تكنولوجية، وحدات تدريب واعادة تدريب، وحدات اداة وتسويق).

واليك بيان بأكبر عشر بنوك دولية النشاط في الاقتصاد العالمي المعاصر (المصدر .Le Monde, Bilan du Monde, 2000, Paris, P 106):

اسم البنك	رقم الاعمال(١٩٩٨) حجم عملياته	التيجة الصافية للنشاط من ١٩٩٨	عدد العاملين
	بمليارات / الدولار الامريكي		
١ـ Bank of America (الولايات المتحدة)	٥٠,٧ [1]	٥,٢	١٧١ ألف
٢ـ Crédit Suisse (سويسرا)	٤٩,١	٢,١	٦٢٣٠٠
٣ـ Deutsche Bank (المانيا)	٤٥,٢	١,٩	٧٥٣٠٠
٤ـ HongKong & Shanghi B. (بريطانيا)	٤٣,٣	٤,٣	١٤٤٥٠٠
٥ـ ABN AMRO (هولندا)	٣٤,٢	٢	١٠٥٨٠٠
٦ـ Crédit Agricole (فرنسا)	٣٢,٤	٣.٨	٧٢٧٠٠
٧ـ Chase Manhattan (الولايات المتحدة)	٣٢,٤	٣.٨	٧٢٧٠٠
٨ـ Hypovereins Bank(المانيا)	٣١.٨	٢.١	٣٩٤٥٠
٩ـ FORTS (بلجيكا/ هولندا)	٣١,٣	١,٥	٥٩٥٠٠
١٠ـ Bank of Tokyo Mitsubishi (اليابان)[2]	٣١	٠,٦ـ	الرقم غير متاح

(١) قارن رقم أعمال هذا البنك (٥٠,٧ مليار دولار أمريكي) برقم أعمال كل القطاع المصرفي اللبناني في آخر ١٩٩٧ : مجموع الودائع ٢٥,٣ مليار دولار أمريكي، ومجموع السلفيات ١٠,٥ مليار دولار أمريكي. التقرير السنوي لمصرف لبنان عن عام ١٩٧٩، بيروت، ص ٣٩، ومجموع موجودات مصرف لبنان ٩,٨٢٩ مليار دولار أمريكي، نفس المصدر، ص ١٧.

(٢) لاحظ أن بنك طوكيو هو الوحيد بين اكبر البنوك العشرة الذي حقق خسائر في عام ١٩٩٧، بسبب الازمة الاقتصادية في اليابان وبلدان جنوب شرق آسيا، التي كانت تسمى في ايديولوجية رأس المال الدولي، «بالنمور الآسيوية». وكان ترتيب بنك طوكيو على رأس القائمة قبل ١٩٩٧.

كما يمكن أن نتبين، **خامساً وأخيراً**، تنوع وحدات النظام المصرفي من حيث **الدور الذي تقوم به في النظام المصرفي**. هنا يمكن التمييز بين:

- بنوك تمثل قاعدة الجهاز المصرفي، تلعب الدور الاساسي في خلق النقود الائتمانية وفي تمويل النشاط الاقتصادي، بأنواعه المختلفة، بمنح الأنواع المختلفة من الائتمان.

- **وبنك مركزي يوجد على قمة النظام المصرفي، يسهر على السوق النقدية:**

  - **تتعامل معه الحكومة وتوكل اليه الرقابة على شؤون الائتمان.**
  - **يسهر على إصدار النقود الورقية**، البنكنوت.
  - **تتعامل معه البنوك الممثلة لقاعدة النظام المصرفي، ويكون بنك البنوك.**
  - **ويسهر على اوضاع العملة الوطنية في أسواق صرف العملات.**

لنرى الآن الأعمال التي يمارسها كل من هذين النوعين من البنوك ليقوم بدوره في النظام المصرفي، بادئين بالنوع الأغلب من بنوك القاعدة المصرفية، أي البنوك التجارية.

ثانياً : البنوك التجارية :

يتمثل البنك التجاري في مشروع رأسمالي يأخذ الشكل القانوني للشركة المساهمة (وهو شكل وجوبي في لبنان) ويتعامل في النقود اقتراضاً واقراضاً وخلقا بقصد تحقيق الربح النقدي. وهو يأخذ شكل مؤسسة نقدية كبيرة ذات فروع تغطي في الغالب من الأحيان الجزء الأكبر من اقليم الدولة بالاضافة إلى ما تقيمه من فروع في الخارج. وفي حالة البنك دولي النشاط فان ممارسة النشاط يقصد أن تكون على أكبر عدد ممكن من أقاليم الدول وفي المناطق المختلفة للاقتصاد الدولي

- وقد كان البنك التجاري يتخصص تقليديا في الاقتراض والاقراض قصير الأجل بتلقي الودائع الحقيقية وخلق الودائع. وهو النشاط الذي مكن البنوك التجارية من أن تلعب دوراً محورياً في خلق وسائل الدفع (أي وسائل تسوية المدفوعات) في شكل النقود المصرفية أو النقود الائتمانية أو النقود الدفترية، التي انتهى بها الأمر إلى ازاحة كل من النقود المعدنية والنقود الورقية نحو دور محدود في تسوية المعاملات في الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة.

ويقوم البنك التجاري بالعديد من **الأعمال المصرفية**. يأتي في مقدمتها، بطبيعة الحال، **تلقى الودائع** من العملاء، الافراد والمشروعات والهيئات. وذلك حين يودع هؤلاء مدخراتهم النقدية لدى البنك، بغية توظيف هذه المدخرات أي جعلها تدر دخلاً دورياً في شكل الفائدة. وتتعدد صور الايداع: فقد تكون **الوديعة تحت الطلب**، أي يكون من حق المودع أن يسحب الوديعة أو أجزاء منها في أي وقت يشاء. كما قد تكون **الوديعة لأجل**، يقصر أو يطول. وحينئذ لا يكون للمودع سحبها إلا في الأجل المحدد وفقاً للشروط المتفق عليها. ومن المتوقع اذن ألا يتلقى صاحب الوديعة تحت الطلب، كقاعدة عامة، فائدة على الأموال المودعة. أما الوديعة لأجل فيتمكن البنك من الاستفادة منها عن طريق توظيف مبالغها في العمليات التوظيفية التي يقوم بها، في الاقراض أو في أي شكل آخر، حتى يحين الأجل. ومن ثم عادة ما يتلقى المودع فائدة على المبالغ المودعة تختلف باختلاف مدة الأجل. ويكون سعر الفائدة إما محدداً أو ثابتاً عند الايداع أو يكون سعراً جارياً يتغير مع التغيرات اليومية لأسعار الفائدة في السوق النقدية. وتسمى الفوائد التي يدفعها البنك للمودعين **بفوائد المدينونية**. ويكون من الطبيعي أن يكون لهذه الفوائد اثر على الادخار النقدي الذي يقوم به المودعين، في اتجاه عام مؤداه زيادة المدخرات مع الزيادة في اسعار هذه الفوائد. من **الناحية القانونية** نكون بصدد **عقد وديعة** ينعقد بين المودع والبنك.

ويلحق بهذا النوع من أعمال البنك قيام البنك **بتأخير خزائن لديه**

للعملاء يودعون بها أشياءً ثمينة أو وثائق أو أموال عينية أو حتى نقدية، مقابل أجرة يدفعونها. ونكون هنا بصدد **عقد استئجار الخزينة** بواسطة العميل؛ يشمل شرطاً ضمنياً مؤداه عدم وضع اشياء غير مشروعة في داخل الخزينة.

وتأتي **عمليات الاقراض** التي يقوم بها البنك التجاري، أي **عمليات منح الائتمان** في مرتبة عالية من أعماله المصرفية. إذ يقترض البنك من الأفراد والمشروعات (المؤسسات) والهيئات مجمعاً مدخراتهم، بسعر فائدة يسعى إلى أن يكون أقل ما يمكن، بقصد اقراضها بسعر فائدة يسعى الى أن يكون أعلى ما يمكن، بقصد تحقيق الربح النقدي. والقروض التي يمنحها البنك في الشكل القانوني لعقد قرض مصرفي (وهو عقد تجاري) تختلف في اجالها (والأصل أن تكون في حالة البنك التجاري في اطار الأجل القصير، وهو في حدود السنة عادة) وتختلف في مجالاتها (في النشاط التجاري أو الزراعي أو الصناعي أو الخدمي) وفي الأغراض التي يسعى المقترض الى تحقيقها (أغراض انتاجية، كالتزود برأس المال المتداول اللازم لتشغيل مشروع قائم، أو اغراض أستهلاكية، كشراء سيارة أو سلعة استهلاكية معمرة أخرى)، وتختلف في شروطها، أي في الشروط التي يمنح بها البنك الائتمان. وأهم **شروط منح الائتمان** تتمثل في سقف الائتمان، أي الحد الاقصى من النقود الذي يكون للعميل أن يحصل عليه بمقتضى عقد القرض، وسعر الفائدة الذي يقتضيه البنك من المقترض (وتسمى الفوائد التي يدفعها **المقترضون بفوائد الدائنية**) وكذلك الضمان الذي قد يتطلبه البنك ويكون على المقترض تقديمه للحصول على القرض. هذا الضمان قد يكون شخصياً، عندما يكون المقترض معروفاً للبنك، وقد يتمثل في المركز المالي المعروف لطالب القرض، وقد يتمثل في رهن يتحقق لمصلحة البنك (وهنا نكون بصدد عقد رهن)، يقع عادة في حالة منح الائتمان التجاري برهن بضائع التاجر المقترض، التي اشتراها مثلاً باستخدام المبلغ المقترض. ويتحقق الرهن بايداع البضاعة في مخازن البنك. في هذه الحالة يحصل صاحب البضاعة من البنك

صك تخزين يثبت ما أودعه التاجر في مخازن البنك (ضماناً لدين عليه). ويمكن للتاجر أن يبيع البضاعة بنقل صك التخزين لمشترى البضاعة. ويعتبر صك التخزين ورقة تجارية يمكن تداولها بين المتعاملين نشأت بمناسبة عملية من العمليات المصرفية. ومن الطبيعي أن يكون لمستوى معدلات الفوائد التي يقتضيها البنك عند الاقراض، والتي تسمى بفوائد الدائنية، أثر على الاستثمار. إذ يؤدي انخفاض معدلات هذه الفوائد، في المعتاد، وعلى فرض ثبات العوامل الأخرى المؤثرة على القرارات الاستثمارية، الى تشجيع الطلب على الائتمان (أي على الاقتراض) للقيام بالعمليات الاستثمارية، أي الى التوسع في الاستثمار الفردي.

ثم تأتي العملية المصرفية المحورية التي يقوم بها البنك التجاري، أي عملية **فتح الحساب الجاري** للعملاء، أي تمكين العميل من تسوية معاملاته استخداماً لنقود الودائع، التي أصبحت أهم أنواع النقود في الاقتصاد الرأسمالي، إذ تستخدم في تسوية نسبة عالية جداً من المعاملات في الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة، تصل إلى ٩٩٪ في بعض الاقتصاديات بعدما أصبحت الأجور تدفع استخداماً لهذا النوع من البنوك، وتستخدم بنسبة متزايدة الارتفاع في الاقتصاديات الرأسمالية المتخلفة، حيث لا يزال الاستخدام المهم للنقود الورقية وبعض النقود المعدنية المساعدة في تسوية المعاملات. وقد رأينا، عند دراسة النقود الائتمانية في نشأتها وتطورها التاريخي وفي مكانها في النظام النقدي، أن عملية فتح الحساب الجاري تتمثل بأن يخصص البنك للعميل جزءاً من سجلاته (الدفترية أو الالكترونية الآن) يقوم بتسوية معاملاته عبر هذه السجلات بقيد دفتري أو اليكتروني لوضعه كدائن أو كمدين في مواجهة من يتعامل معهم ويسوى معاملاته استخداماً للنقود الائتمانية. وقد رأينا أن عملية فتح الحساب الجاري تتحقق إما بمناسبة وديعة حقيقية تتمثل في مبلغ من النقود المادية يودعها بالبنك (بناء على عقد وديعة يقوم بين البنك

والمودع) أو بمناسبة وديعة ائتمانية، يقرض بمقتضاها البنك صاحب الوديعة مبلغاً من النقود، ويعطيه حق استخدام النقود الائتمانية عبر سجلات البنك، أي بفتح حساب جاري له. وفي الحالتين يكون البنك قد عقد مع العميل عقداً آخر هو عقد فتح الحساب الجاري (يسبقه عقد وديعة في حالة الوديعة الحقيقية وعقد قرض من البنك في حالة الوديعة الائتمانية). عقد فتح الحساب الجاري هو دائماً من العقود التجارية بالنسبة للبنك. وبالنسبة للعميل يعتبر عقداً تجارياً إذا كان العميل مكتسباً لصفة التاجر، ويعتبرا عقداً مدنياً إذا كان العميل من اشخاص القانون المدني. ولتمكين العميل من تسوية معاملاته عن طريق الحساب الجاري يخوِّل البنك للعميل حق سحب شيكات عليه. **والشيك** صك تجاري يفترض وجود اشخاص ثلاثة: بنك يمثل المسحوب عليه، وصاحب الحساب الجاري لدى البنك، وهو الساحب. والدائن للساحب، وهو المستفيد من الشيك. وتتضمن الورقة بيانات أخرى، أهمها المبلغ وتوقيع الساحب وتاريخ السحب. وهو، كورقة تجارية، شأنها في ذلك شأن الاوراق التجارية الأخرى، يتعين أن تتضمن شروطاً شكلية لازمة لصحتها وتتعلق بالبيانات المحددة التي يلزم أن نحملها الورقة. **والشيك من الناحية الاقتصادية هو أداة تداول النقود المصرفية (أي النقود الائتمانية). ولضمان التداول السلس لهذه النقود هو مستحق الاداء بمجرد الاطلاع أياً كان التاريخ الذي يحمله.** ولا يغير من طبيعته الاقتصادية هذه أن القانون التجاري يعتبره (مع الكمبيالة والسند الأذني) من الأوراق التجارية التي هي من قبيل أدوات الائتمان بين التجار. والتكييف الاقتصادي للشيك (كأداة تداول النقود المصرفية) هو الذي يعتد به عند البحث في توفر شروط جريمة اصدار شيك بدون رصيد (وهي جريمة لا يشترط لها القانوني الجنائي توفر ركن القصد الجنائي)، إذ المقصود بالحماية الجنائية ليس الشيك في ذاته وإنما النقود الائتمانية الذي هو أداة تداولها، أي أداة الوفاء بالديون استخداماً لها. والشيك قد يكون اسمياً، يمكن تحويله

للغير، إذا حمل عبارة «ادفعوا لفلان»، أي بذكر اسم المستفيد. وقد يكون اسمياً ولا يمكن تحويله للغير، إذا ما حمل عبارة أدفعوا لأمر فلان، أي بذكر اسم المستفيد مسبوقاً بكلمة «لأمر»، وقد يكون لأي شخص يتقدم به الى البنك المسحوب عليه، إذا ما حمل عبارة «ادفعوا لحامله»، أي عندما يكون شيكاً لحامله. ومع تطور الاقتصاد الرأسمالي كاقتصاد مبادلة نقدية ومن ثم التوسع في استخدام النقود الائتمانية. ليس فقط على مستوى الاقتصاديات الوطنية وانما كذلك على مستوى الاقتصاد الدولي مكن التطور في تكنولوجيا الاتصال من إحلال آلية جديدة محل الشيك كأداة لتداول النقود الائتمانية. فتحل الالية الاليكترونية محل الشيك الورقي في تداول هذه النقود. الأمر الذي يلزم معه الوعي بأن الالية الاليكترونية ليست، شأنها في ذلك شأن الشيك الورقي، إلا أداة لتداول النقود المصرفية. هذا الوعي يجنبنا الوقوع في الخطأ الذي بدأ يشيع بالكلام عن نقود اليكترونية [فالاليكتروني ليس النقود وانما أداة (أو آلية) تداول النقود، التي هي دائماً النقود المصرفية أو نقود الودائع].

ويدخل في الأعمال المصرفية للبنوك التجارية عمليات خصم الأوراق التجارية (وأهمها الكمبيالة والسند الأذني والسند لحامله. وقد سبق أن رأينا هذه العملية عند التعرف على ظهور النقود الورقية مع التوسع في النشاط التجاري ذي الطبيعة الرأسمالية في القرون السادس عشر والسابع عشر. ومن ثم نقتصر هنا على بيان مختصر لفحوى عملية الخصم: إذا ما كان حامل الورقة التجارية في حاجة الى نقود سائلة قبل موعد استحقاق الورقة التجارية، أي قبل تاريخ الوفاء بالدين الثابت بالورقة، يستطيع أن يتوجه الى البنك التجاري عارضاً عليه الأمر. البنك يقوم «بشراء» الدين الثابت بالورقة التجارية بمبلغ من النقود يقل عن المبلغ الثابت بها. يحسب على اساس الفائدة التي كان من الممكن أن يحصل عليها البنك فيما لو كان قد أقرض «ثمن الشراء» في

الفترة ما بين تاريخ تقديم الورقة للبنك وتاريخ استحقاق الدين الثابت بها. هنا يحصل البنك على الورقة التجارية ليستوفى الدين الثابت بها عند حلول أجله، ولكنه لا يدفع كل قيمتها، وإنما يدفع قيمتها مخصوماً منها قدر الفائدة. ومن هنا جاءت تسمية العملية بخصم الأوراق التجارية. ويستطيع البنك التجاري بدوره، إذا ما احتاج الى نقود سائلة قبل حلول أجل الورقة التجارية الذي خصمها لعميله الفرد، أن يتوجه الى البنك المركزي طالباً منه **اعادة خصم الورقة التجارية**. فيقوم البنك المركزي باعادة خصم الورقة على اساس سعر فائدة يسمى **بسعر اعادة الخصم**. وهو أحد الاسلحة التي يملكها البنك المركزي في مواجهة البنوك التجارية عندما يريد أن يؤثر في حجم الائتمان في الاقتصاد الوطني.

ويبرز في الاعمال المصرفية للبنك التجاري **توظيف ما لديه من اموال في عمليات مختلفة** يسعى من ورائها الى تحقيق الربح النقدي، الأصل فيها أن يقتصر البنك على العمليات التي تنصب على الصور المتضمنة للسيولة الأكثر، ابتداءاً من الهيكل الزمني للودائع الموجودة لديه. في هذا المجال يمكن للبنك أن:

- يودع مبالغ في بنوك أخرى، مقابل فائدة يحصل عليها، في الداخل أو في الخارج (في هذه الحالة الأخيرة يكون البنك قد عبأ المدخرات المحلية لكي تستثمر في الخارج قانعاً بالفائدة التي بجنيها مقابل الاثار المتعددة التي يمكن أن يجنيها الاقتصاد الوطني من العمل الاستثماري. هنا تلزم التفرقة بين الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة التي تحكتم على معدلات مرتفعة لتراكم رأس المال تجعل من الانسب، من وجهة نظر رأس المال الفردي، وليس بالحتم من وجهة نظر المجتمع، أن يستثمر جزءاً من رأس المال في الخارج، وبين الاقتصاديات الرأسمالية المتخلفة التي هي في اشد الحاجة الى استثمار

مدخراتها النقدية في داخلها.

- كما يمكن للبنك أن يوظف أمواله بالتعامل في الأوراق المالية، أي الصكوك المالية كالأسهم (كصك مالي يثبت الحق في ملكية جزء من رأس المال، ويدر من ثم ربحاً ان حققت الشركة المصدرة ارباحاً) والسندات (كصك مالي يثبت حق الدائنية في مواجهة المدين مصدر السند، ويدر من ثم فائدة يتعين دفعها في كل الأحوال أي كانت نتيجة نشاط الجهة المصدرة للسند). في حالة حق الدائنية قد يكون مصدر السند من اشخاص القانون الخاص، خاصة الشركات المساهمة، أو الدولة (عندما تقوم بالاقتراض) في الداخل أو في الخارج. هنا يقصد التعامل في الأوراق المالية في سوقها، أي في بورصة الأوراق المالية، الى الاستفادة من فروق اثمان هذه الأوراق في الزمان والمكان. أي أن العملية تأخذ طابع المضاربة على الأوراق المالية في سوقها: الشراء حيث يتوقع ارتفاع الاثمان في المستقبل والبيع حيث يتوقع انخفاض الاثمان، ومحاولة تحقيق الربح النقدي عبر هذا النشاط المضاربي.

- كما يمكن للبنك التجاري أن يسهم في **تأسيس المشروعات الاقتصادية**، عادة بشراء الأسهم التي تطلقها في التداول عند انشائها أو عند زيادة رأس مالها بعد الانشاء.

- كما يمكن أن يقوم البنك **بالاتجار في العملات النقدية في أسواق الصرف**، أي أسواق مبادلة عملات الدول ببعضها البعض، وتحقيق الربح عن طريق فروق سعر الصرف الذي يشتري به العملة المضارب عليها وسعر الصرف الذي يبيعها به.

- وكذلك يقوم البنك **بالاتجار في السوق الدولية للمعادن النفيسة** (ويأتي

البلاتين في المقدمة، ثم الذهب ثم الفضة). وهي سوق ليست بالسهلة، إذ التبؤ باثمان هذه المعادن يستلزم الوعي بالارتباط الذي يوجد باثمانها (في استخداماتها الصناعية واستخداماتها النقدية) وأثمان السلع الأخرى التي تمثل البديل الاستراتيجي لهذه السلع في السوق الدولية، ومنها السلع المادية كالنفط والأسلحة والمخدرات، والرقيق بصفة عامة الآن (الاتجار في حرفة التهجير) والرقيق الأبيض، ومنها العملات كالدولار الامريكي واليورو، وهو العملة النقدية الموحدة للاتحاد الاوربي.

كما يقوم البنك التجاري **بدور هام في تمويل التجارة الخارجية**. وذلك عن طريق **عملية فتح الاعتماد المستندي**[1]، أي تقديم نوع من الضمان للمستورد المحلي عبر بنك من يبيع له السلعة في الخارج، في مقابله يقوم البائع بارسال السلع المستوردة واستيفاء حقه من المستورد المحلي. وكذلك يقوم البنك التجاري بتمويل عمليات التصدير للخارج، عن طريق اقراض المصدرين بمناسبة هذه العمليات.

كذلك من الأعمال المصرفية التي تقوم بها البنوك التجارية **عملية ادارة المحفظة المالية للعملاء**، أي القيام بعمليات بيع وشراء الأوراق المالية المملوكة للعميل بقصد الاستفادة من عملية الاتجار فيها **لحساب العميل**. هنا تعود الأرباح للعميل. ويحصل البنك على عمولة عن العمليات التي يقوم بها **كوكيل** للعميل. وهو ما يعني أننا بصدد عقد وكالة بالعمولة في ادارة الأوراق المالية التي يتملكها العميل.

كما أن البنك التجاري قد يمارس نشاط **السمسرة في بورصة الأوراق المالية**، أي أنه يعمل كسمسار في هذه البورصة. وهي مهنة محورية، إذ الأصل

(١) Le crédit documentaire.

أن المستخدم لأمواله للتعامل في الأوراق المالية لا يحق له أن ينزل بنفسه مشترياً أو بائعاً لها، وإنما يتعين عليه أن يقوم بذلك من خلال سمسار مرخص له بذلك. في هذه الحالة يتمثل العائد، بالنسبة للبنك التجاري، في عمولة السمسرة التي يحصل عليها بالنسبة لكل عملية من العمليات التي يقوم بها.

أخيراً، يبرز في **العقود الأخيرة** العمليات المصرفية التي تقوم بها البنوك التجارية **تمويلاً لأنواع جديدة من المعاملات**، خاصة على الصعيد الدولي، يتضمن بعضها بصفة خاصة التعامل في حقوق الملكية الفكرية، كالمعاملات المتعلقة بنقل التكنولوجيا، ومعاملات الائتمان التأجيري **le crédit - bail**. كما يدخل فيها عمليات الاقراض الدولي التي تتعلق عادة بمبالغ مالية كبيرة قد تستلزم تجمع عدد من البنوك المقرضة في شكل كونسورسيوم، أي مجموعة من البنوك تصبح **المجموعة المقرضة** وتنيب عنها أحد بنوك المجموعة في التعامل مع المدين. والاتجاه الآن هو نحو أن تكون العملية التي يجري تمويلها مركبة تتضمن عمليات الدراسات اللازمة لقيام المقترض بالمشروع والاقراض لشراء المعدات وتمويل عملية بناء المشروع وكذلك امكانية تمويل عملية التشغيل والادارة لفترة معينة وكذلك عملية التسويق. الأمر الذي يجعلنا بصدد عقد متعدد الابعاد يكون في الكثير من الاحيان في غاية التركيب يستلزم ازاء ذلك في الطرف الذي يتفاوض فيه كمقترض أن يقوم بذلك على اساس معرفة وخبرة اقتصادية ومالية وفنية وقانونية على مستوى عال.

وكمشروع رأسمالي، يقوم البنك التجاري بكل هذه الأعمال بقصد تحقيق الربح. وهو في قيامه بها، خاصة عند بيع الائتمان، يسعى الى التوفيق بين اعتبارين: الربح، الذي يدفع به الى التوسع في منح الائتمان، والامان، الذي يبعد به عن مخاطر الوقوع في موقف يعجز فيه عن الاستجابة لحقوق العملاء الحالة، كما رأينا عند دراسة نقود الودائع.

والبنك التجاري وان قام بتجميع مدخرات الأفراد لوضعها تحت تصرف

المشروعات والهيئات الاقتصادية وهيئات الدولة (عند اقراض هذه الاخيرة) لاستخدامها كرأس مال متداول، أي كرأس المال اللازم لتشغيل المشروعات القائمة وللاداء الجاري لهيئات الدولة، إلا أن جل عمله يتمثل في خلق وسائل الدفع في صورة نقود مصرفية عن طريق منح الائتمان. الأمر الذي يعطي للبنوك التجارية قوة اقتصادية خاصة كخالقة لأهم أنواع النقود المستخدمة حالياً في الاقتصاد الرأسمالي.

ومن الناحية القانونية، ينظم القانون التجاري أعمال البنوك التجارية، شأنه في ذلك شأن اعمال كل النظام المصرفي، وفقاً للقواعد التي توجد في مجموعة القانون التجاري والقوانين المكملة له، سواء في شأن المؤسسة التجارية بصفة عامة (المحل التجاري) أو في شأن الموسسات المصرفية، بصفة خاصة[1].

ويتم التعرف على نشاط البنك التجاري عادة بدراسة عناصر ميزانيته

---

(١) وهو ما يتم في لبنان وفقاً لقواعد قانون التجارة البرية (المرسوم الاشتراعي رقم ٣٠٤، الصادر في ٢٤/ ١٢/ ١٩٤٢) والقوانين المكملة له. حيث تعتبر الفقرة الرابعة من المادة السادسة من هذا القانون أعمال الصرافة والبنوك من قبيل الأعمال التجارية بطبيعتها، حتى لو تعلق الأمر بعمل منفرد منها. وتنظم المواد من ٣٠٧ الى ٣١٤ أعمال البنوك التي تتم وفقاً لعقود تجارية يدخل البنك طرفاً فيها: كعقد الوديعة، عقد فتح الحساب الجاري، عقد فتح الاعتماد المالي، عقد الوكالة عندما يقوم البنك بادارة الاوراق التجارية المودعة لديه لحساب العملاء، وغيرها من العقود التي ترد على عمل من أعمال البنك. وكذلك القوانين المكملة له وأهمها القانون رقم ١٣٥١٣ الصادر في ١/ ٨/ ١٩٦٣ في شأن النقد والتسليف وانشاء البنك المركزي، والقانون رقم ٢/ ١٩٦٧، الصادر في ١٦/ ١/ ١٩٦٧ والخاص باخضاع المصارف المتوقفة عن الدفع لأحكام خاصة، والمرسوم الاشتراعي رقم ١١، الصادر في ١١/ ٧/ ١٩٧٦ في شأن المؤسسة التجارية، والقانون الصادر في ٣/ ٩/ ١٩٥٦ في شأن سرية المصارف، والمرسوم الاشتراعي رقم ٤٣ في ٥/ ٨/ ١٩٦٧ في شأن الرقابة على المصارف، والمرسوم رقم ٨٢٨٤ في ٢٨/ ٩/ ١٩٦٧ الخاص بتسهيل اندماج المصارف وتصفيتها الذاتية وقوانين أخرى.

باعتبارها تمثل هذا النشاط تمثيلاً مركزاً. فالبنك باعتباره مؤسسة نقدية يحصل على موارد مالية من المساهمين والمقرضين تمثل حقوقاً لهم لديه. ويمكن له أن يوظفها توظيفاً مربحاً، كضمان لحقوق المودعين لديه وفي منح الائتمان. هذه الموارد يفصح عنها **بجانب الخصوم** في ميزانية البنك. وهو يقوم باستخدام هذه الموارد في نواحي التوظيف المختلفة (في الاقراض قصير الأجل بصفة اساسية وفي بعض الاستثمارات) ممثلة حقوق البنك لدى الغير ويفصح عنها بجانب الأصول في ميزانية البنك. لنرى كلاً من الجانبين بشيء من التفصيل في صورة عامة لميزانية البنك التجاري.

ميزانية البنك في نهاية المدة

الأصول	الخصوم
نقد	رأس المال المدفوع
أرصدة لدى البنك المركزي	احتياطات وارباح غير موزعة
أصول سائلة أخرى	شيكات وحوالات.. مستحقة الدفع
أوراق حكومية (أذونات الخزانة)	مستحق للبنوك الأخرى
أوراق تجارية مخصومة	مبالغ مقترضة من البنك المركزي
أوراق مالية واستثمارات	ودائع جارية
مستحق على البنوك الأخرى	ودائع لأجل وودائع أخرى (بما فيها الودائع بالعملات الأجنبية)
أصول أخرى	خصوم أخرى
- الاجمالي	- الاجمالي

وسنحاول فيما يلي قراءة هذه الميزانية في أهم بنودها.

جانب الموارد (خصوم البنك): يستمد البنك الأموال التي يعتمد عليها في ممارسة نشاطه من مصدرين:

* **الأول:** وهو ليس بالمصدر الرئيسي، يتمثل في رأس مال البنك واحتياطاته الظاهرة والمستترة. وهي مملوكة لمساهمي الشركة التي يأخذ البنك شكلها. والأصل الا تمثل هذه إلا نوعاً من الحماية للمودعين. ومن ثم تكون نسبتها إلى اجمالي موارد البنك محدودة.

* **اما المصدر الثاني** والأهم فيتمثل في مجموع الودائع التي يودعها الأفراد والمشروعات لدي البنك، هذه الودائع قد تأخذ شكل ودائع تحت الطلب أي تسحب بمجرد الطلب، وتأخذ شكل حسابات جارية يكون للمودع الحق في سحب شيكات عليها، دون أن يحصل على سعر فائدة على المبالغ المودعة. وقد تأخذ شكل ودائع بأجل، لا يمكن سحبها إلا بعد فترة معينة من الطلب ويحصل المودع على فائدة عن المبالغ المودعة.

هذا وقد يلجأ البنك إلى الاقتراض من النبوك الأخري كما قد يقترض من البنك المركزي ولكن لجوء البنك إلى الاقتراض من البنك المركزي لا يكون إلا بصفة مؤقتة.

جانب الاستخدامات (أصول البنك): رأينا أن البنك التجاري تتنازعه اعتبارات متناقضة عند تحديد سياسة استخدام الموارد المالية التي توجد تحت تصرفه، وهذه الاعتبارات هي الربح والامان الذي يتحقق إذا توافرت للبنك سيولة معينة. ودراسة البنود الواردة في جانب الأصول في ميزانية البنك تبين نقطة التوافق التي يحققها البنك بين هذه الاعتبارات. فدرجة سيولة الأصل تتناسب عكسياً مع ارباحيته. ويمكن ترتيب الأصول تنازلياً من حيث درجة

السيولة على النحو التالي: الرصيد النقدي للقروض قصيرة الأجل (التي يقرضها البنك)، الكمبيالات، أذونات الخزانة (وهي سندات الدين العام قصير الأجل) الاستثمار في الأوراق المالية والقروض طويلة الأجل.

ويتكون جانب أصول البنك، كما يتضح من الجدول السابق من الاستخدامات الآتية:

* **الرصيد الاحتياطي**: ويتكون من النقود في شكل العملات المعدنية والورقية التي يحتفظ بها البنك في خزائنه لمواجهة طلبات العملاء من النقد. كما يتكون مما يحتفظ به البنك من احتياطي لدى البنك المركزي. وهو احتياطي يواجه طلب البنك نفسه على النقد كما يمكن استخدامه لمواجهة طلب البنوك الأخرى أو للمقاصة بين البنوك.

* القروض قصيرة الأجل جداً وقصيرة الأجل، والأولى تقرض عادة لبيوت الخصم ويمكن استردادها بواسطة البنك المقرض في أقل من ٢٤ ساعة، ومن ثم لا يدفع عليها إلا فائدة منخفضة. وكذلك القروض قصيرة الأجل التي يمكن استردادها في حدود ١٤ يوماً.

* الأوراق المخصومة وهي تتكون من الكمبيالات (من الأوراق التجارية) واذونات الخزانة (من الأوراق المالية الحكومية) التي تقبل البنوك خصمها. هذه الأوراق تصبح سائلة وفقاً لطول أجل الوفاء بالدين الثابت بها.

* الاستثمارات في الأوراق المالية التي يمكن التصرف فيها ببيعها في بورصة الأوراق المالية.

* القروض التي يقدمها البنك لمدة محدودة سواء أكانت بضمان مالي أو شخصي أو بدون ضمان إذا كان العميل يتمتع بمركز مالي جيد أو سمعة كبيرة. وهذه القروض قد تأخذ شكل سلفة يقدمها البنك

للعميل، أو اذن بأن يسحب العميل صاحب الحساب الجاري لدى البنك على المكشوف، أي يسحب مبالغ تزيد على ماله لدى البنك من رصيد في حدود حد أقصى متفق عليه.

واليك ميزانية «حية» تبين المركز المالي لأكبر البنوك التجارية، هو البنك الأهلي المصري، وهو أحد بنوك الدولة (حتى الآن!)، في ١٩٩٩/٣/٣١ بالمقارنة بمركزه المالي في ١٩٩٨/٦/٣٠ (لاحظ بدء سنة النشاط في أول يوليو (تموز) وانتهائها في آخر يونيو (حزيران)، ليتوافق ذلك مع بدء وانتهاء السنة المالية للدولة):

(مليون جنيه)

البيان	في ١٩٩٩/٣/٣١	في ١٩٩٨/٦/٣٠
الأصول		
نقدية وأرصدة لدى البنوك	١٠٩٩٣	١٢٤١٥
اذون خزانة وأوراق حكومية أخرى قابلة للخصم لدى البنك المركزي	٦٣٠٧	١٠١١٠
استثمارات مالية بغرض المتاجرة (بعد خصم المخصص)	١٩٦١	١٧٧٠
قروض للعملاء والبنوك (بعد خصم المخصص)	٣٣١٧٧	٢٨٦٣٧
استثمارات مالية بغرض الاحتفاظ	٦٨٩٦	٤٨٩١
أرصدة مدينة وأصول أخرى	٤٦٠٨	٣٠٢٠
أصول ثابتة (بعد خصم مجمع الاهلاك)	٢٢١	٢٢٨
اجمالي الأصول	٦٤١٦٣	٦١٠٧١
الالتزامات وحقوق المساهمين		
الالتزامات		
أرصدة مستحقة للبنوك	٥٣٩٤	٥٣٦٤
ودائع العملاء	٤٨٤٩٣	٤٦٨٠٩
أرصدة دائنة ومخصصات أخرى	٥٤٩٠	٤٥٦٥

=(تابع) البيان	في ١٩٩٩/٣/٣١	في ١٩٩٨/٦/٣٠
قروض طويلة الأجل	١٢٨٣	١١١٠
اجمالي الالتزامات	٦٠٦٦٠	٥٧٨٤٨
حقوق المساهمين		
رأس المال المدفوع	١٠٠٠	١٠٠٠
احتياطيات	٢٢٢٨	٢٢٢٣
اجمالي حقوق المساهمين	٣٢٢٨	٣٢٢٣
صافي أرباح (خسائر) الفترة	٢٧٥	٠
اجمالي حقوق المساهمين وصافي الأرباح	٣٥٠٣	٣٢٢٣
اجمالي الالتزامات وحقوق المساهمين	٦٤١٦٣	٦١٠٧١
التزامات عرضية وارتباطات		
التزامات مقابل خطابات ضمان واعتمادت مستندية وارتباطات أخرى	٥٣٧٦٣	٥٠٥٨٦

المصدر: النشرة الاقتصادية للبنك الأهلي المصري، العدد ٣، المجلد الثاني والخمسون، ١٩٩٩، ص ٨٣.

* * *

تلك هي البنوك التجارية كمؤسسات نقدية، تأخذ عادة شكل الشركة المساهمة (الشركة المغفلة) وتنشغل بالائتمان قصير الأجل في المقام الأول سعياً الى تحقيق الربح النقدي، في اتجارها بالنقود، في عودة هذه الأخيرة لأن تكون سلعة، وانما سلعة تختلف في طبيعتها عن السلعة (المادية) التي بدأت منها النقود تاريخها في اطار اقتصاد المبادلة: فهي الآن سلعة مجردة، تتمثل قيمة استعمالها في الانتفاع بها كنقود. وفي سعيها للربح، تتصارع البنوك التجارية فيما بينها،

وهو صراع عادة ما يؤدي الى اندماجات فيما بينها مزيدة بذلك درجة تمركز رأس المال في مجال النشاط المصرفي والمالي. وفي هذا الصراع لا يستطيع أي منها أن يأخذ في الاعتبار أحوال الاقتصاد القومي في مجموعه عند تقريره لسياسته الائتمانية. عليه كان من اللازم ضمان نوع من التسيق والرقابة على مجموعة البنوك التجارية، وغيرها من البنوك المتخصصة. ويمكن للدولة أن تحقق ذلك في اطار التنظيم الرأسمالي للنشاط المصرفي من خلال البنك المركزي.

ثالثاً : البنك المركزي(١) :

برز هذا النوع من البنوك عبر التطور التاريخي للنظام المصرفي، وعلى الأخص في بريطانيا، منذ منتصف القرن التاسع عشر حين تطور بنك انجلترا في الاتجاه التالي:

- **الاتجاه نحو احتكاره لحق اصدار العملة. في عام ١٨٤٤ يصدر قانون** الاصلاح المصرفي ويعيد تنظيم البنك على أساس وجود قسمين، قسم لاصدار العملة وقسم لأعمال البنوك الأخرى. وينظم الاصدار عن طريق اشتراط غطاء نقدي للعملة. كما يتقدم القانون خطوة جديدة نحو قصر حق اصدار العملة في بريطانيا على بنك انجلترا، إذ حرمت البنوك الجديدة من هذا الحق. كما افقد القانون البنوك اللندنية هذا الحق إذا اندمج بنك منها مع بنك آخر. أما بالنسبة لبنوك الاقاليم فان البنك يفقد حق اصدار العملة إن هو اندمج مع بنك آخر أو فتح مكتباً له في لندن أو أفلس أو أوقف اصدار البنكنوت. هكذا تستبعد البنوك الأخرى عن عملية الاصدار الى أن ينتهي الامر باستقلال بنك انجلترا بها في ١٩٢١.
- يتولى البنك ادارة الدين العام، أي عملية اقتراض الدولة عندما لا تكفي ايراداتها الضريبية لتغطية نفقاتها العامة. ويلعب دوراً في اصدار

(١) The Central bank; La banque centrale.

أوراق الهيئات العامة المحلية وحكومات بلدان الدومينون (البلاد التابعة للتاج البريطاني) والمستعمرات.

- يكون وجود البنك الى جانب الحكومة لتقديم النصح لها في أمور السياسة المالية، أي السياسة المتعلقة بايراداتها الدولة ونفقاتها وكيفية الموازنة بينها.

- كل هذا يقوي من مركز البنك في مواجهة البنوك الأخرى ويؤدي الى تزايد تعاملها معه كبنك لها تودع لديه الجزء الأكبر من احتياطاتها وتلجأ اليه لاعادة خصم الأوراق التجارية للاقتراض منه.

على هذا النحو يتواكب الشوط الذي قطعه تمركز رأس المال في داخل النظام المصرفي بغلبة الاحتكار في شكل سيطرة للقلة، سيطرة لا تزيل التصارع، بل قد تزيد من حدته، نقول يتواكب هذا الشوط مع مرحلة تتدخل فيها الدولة الرأسمالية في الحياة الاقتصادية لتضع امكانياتها تحت تصرف الاحتكارات بما فيها البنوك، وتفرض في نفس الوقت بعض التنسيق والقيود على الوضع القائم في الاقتصاد الرأسمالي. وتتمثل اداة الدولة في تحقيق ذلك في البنك الذي يوجد على قمة النظام المصرفي، البنك المركزي وقد اجتمعت له وظائف تحدد دوره في النشاط المصرفي.

ويتمثل عمل البنك المركزي في المقام الأول في **الرقابة على البنوك التجارية، وغيرها من البنوك**، على نحو يسمح للدولة بمباشرة سياستها النقدية، أي ما تتخذه من اجراءات في شأن وسائل تسوية المدفوعات، من مختلف انواع النقود وما في حكمها، وعلى الأخص النقود المصرفية، التي توجد في الاقتصاد الوطني. وهذا يعني أن البنك لا يوجد لغاية تحقيق الربح، كما يعني أن تكون لديه وسائل تمكنه من الرقابة على البنوك، وخاصة البنوك التجارية. ويعني أخيراً أن يكون البنك خاضعاً للدولة، بمعنى أنه المنفذ للقواعد القانونية المنظمة للنظام النقدي، وبمعنى أنه خاضع

للاحتياجات المالية المباشرة للحكومة. ويبقى البنك كذلك حتى يبدأ الكلام عن مدى ملائمة تبعية للدولة مع بدء التغير في دور الدولة في الحياة الاقتصادية، ابتداء من بداية الثمانينات، مع بروز الشركات دولية النشاط كمشروعات اقتصادية دولية ترى في تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية احتمال اتخاذ اجراءات تعرقل من حركة رأس المال الدولي في سـ . ـسعى الى جعلها عالمية.

البنك المركزي هو اذن بنك الحكومة: تحتفظ لديه، بهيئاتها المركزية والمحلية، بحساباتها. ويقوم بإقراضها قروضاً قصيرة الأجل انتظاراً لتحصيل الضرائب أو للاقتراض من الجمهور. كما يقرضها في الظروف غير العادية. وهو ينفذ معاملات الحكومة التي تتم عن طريق استخدام العملات الاجنبية. كما أنه يقوم باعتباره الوكيل المالي للحكومة بادارة الدين العام. ويحتفظ بإحتياطيات الدولة من العملات الاجنبية والذهب (وقد يشترط القانون الاحتفاظ بحد أدنى من هذه الاحتياطات لمواجهة أي عجز في ميزان المدفوعات والمحافظة على قيمة العملة الوطنية في سوق الصرف، أي في علاقتها بالعملات الأجنبية). وهو في النهاية مستشار الحكومة فيما يتعلق بالسياستين النقدية والمالية.

وكبنك للحكومة يحاول البنك المركزي أن يحقق **رقابة على الائتمان** على نحو يمكن من التأثير على كمية وسائل الدفع الموجودة في التداول، ومن ثم على مستوى النشاط الاقتصادي. ونبادر بالقول بأن قدرة البنك على تحقيق ذلك تتوقف على الفهم السليم لطبيعة الاقتصاد القومي وكيفية ادائه. فالسائد في الفكر الاقتصادي الكينزي أن الاقتصاد الرأسمالي لا يعرف من صور اختلال التوازن بين التدفقات النقدية والتدفقات المادية إلا في حالة الانكماش أو حالة من التوسع المصحوب بضغوط تضخمية. وعليه لا يكون على البنك المركزي في لحظة زمنية معينة إلا مواجهة أما موقف انكماشي أو موقف تضخمي وفقاً للظروف واستخدام الاسلحة اللازمة لمواجهة الانكماش أو التضخم. ماذا يكون موقف البنك إذا كان التطور الرأسمالي يتميز منذ نهاية القرن التاسع عشر وبداية

القرن العشرين باتجاه هيكلي تضخمي طويل المدى يعايش الركود وينطوي على الضغوط التضخمية مصاحبة للاتجاهات الانكماشية؟ أياماً كان الأمر سنقتصر هنا على بيان الفكر الجاري الخاص بالاسلحة التي يستطيع أن يستعملها البنك المركزي للرقابة على السياسة الائتمانية وعلى عرض النقود في التداول، تاركين بيان حدود هذه الاسلحة لما بعد دراسة النظرية الكينزية وغيرها من الأدوات النظرية دراسة ناقدة. يستطيع البنك أن يمارس الرقابة على الائتمان من خلال الوظائف التي يقوم بها وهي:

١ - وظيفة إصدار البنكنوت:

إذا كان من المستقر الآن أن يحتكر البنك المركزي حق إصدار النقود الورقية فإن التساؤل يثور عن مدى حريته في الإصدار. هنا نجدنا بين مبدأين: ما يعرف **بمبدأ الإصدار المقيد،** ومؤداه تقييد حرية البنك بإشتراط تغطية النقود الورقية بغطاء معدني حتى لا يسرف البنك في إصدارها الأمر الذي قد يؤدي إلى التضخم. **ومبدأ منح البنك حرية تامة في الإصدار** على أساس أن البنك لا يصدر كل أنواع النقود. فإذا ما تحدد للبنك المركزي نظام الإصدار يستطيع البنك أن يؤثر في عرض النقود بطريق مباشر عن طريق تحديد كمية من وسائل الدفع الموجودة في التداول وهي كمية النقود الورقية.

٢ - وظيفة البنك المركزي كبنك للبنوك:

يقف البنك المركزي من البنوك التجارية كما يقف البنك التجاري من الأفراد والمشروعات، فهو يقرض البنوك التجارية ويكون بذلك المقرض الأخير في النظام المصرفي في مجموعه. وهو يعيد خصم الأوراق التجارية وأذونات الخزانة للبنوك التجارية بعد أن قامت هذه بخصمها للأفراد والمشروعات. ولذا تحتفظ البنوك التجارية بودائعها وأرصدتها لديه. وهو في النهاية يقوم **بمقاصة الحسابات بين البنوك التجارية.**

الأصل إلا يقوم البنك المركزي بإقراض الأفراد والمشروعات فهو لا يقرض - بالإضافة إلى الحكومة - إلا البنوك التجارية. ويتمثل هذا الاقراض (الذي يقدم بضمان أو بدون ضمان) في إصدار نقود ورقية بمقدار القرض. ويحصل البنك المركزي على فائدة بسعر يسمى **سعر البنك أو السعر الرسمي للفائدة**. ويعتبر هذا السعر أحد الأسلحة التي يمكن للبنك استخدامها للرقابة على الائتمان. فرفعه يعني أن البنوك التجارية لا تستطيع الحصول على نقود سائلة إضافية إلا بسعر مرتفع ومن ثم يرتفع سعر الفائدة الذي تقرض هي به ويكون الاتجاه نحو الحد من الائتمان. وعلى العكس، يعني تخفيض سعر البنك أن البنوك التجارية يمكنها أن تحصل على الائتمان بسعر منخفض ومن ثم يمكنها التوسع في منح الائتمان للأفراد والمشروعات.

كما يقوم البنك **بإعادة خصم الأوراق التجارية واذونات الخزانة** التي سبق للبنوك التجارية خصمها للأفراد والمشروعات قبل حلول أجلها سعياً من هذه البنوك الأخيرة وراء الربح. وهي تقدمها لاعادة الخصم إذا ما احتاجت إلى نقود سائلة قبل حلول أجل الأوراق. ويحصل البنك المركزي عند اعادة الخصم على عمولة (فائدة) تسمى **سعر اعادة الخصم**، عادة ما يكون هو سعر البنك، وقد توجد فروق ضئيلة بينهما. وعن طريق سعر اعادة الخصم يستطيع البنك المركزي أن يؤثر على الائتمان الذي تمنحه البنوك التجارية إذ رفعه يؤدي بهذه البنوك إلى عدم التوسع في الائتمان، وتخفيضه يشجع على التوسع في الأئتمان.

أخيراً، يمكن أن تتم **المقاصة بين البنوك التجارية** لدى البنك المركزي، بفضل ما لديه من حسابات جارية. تجمع حسابات كل بنك تجاري لمعرفة مركزه الصافي (دائن أو مدين) ثم تتم التسوية بين البنوك التجارية على أساس ترحيل الحسابات بينها، من حساب البنك المدين إلى حساب البنك الدائن.

٣ - وللتأثير على عرض النقود في التداول يستطيع البنك المركزي أن يلجأ إلى ما يسمى بعمليات السوق المفتوح. ويقصد بها

التدخل في سوق الأوراق المالية بائعاً أو مشترياً لهذه الأوراق. فإذا أراد البنك أن يزيد من كمية وسائل الدفع الموجودة في التداول يدخل في هذا السوق بشراء الأوراق المالية. ويدفع ثمنها لبائعيها من البنوك التجارية أو الأفراد والمشروعات التي تحتفظ بحساباتها لدى البنوك التجارية فتزيد حقوق هذه الأخيرة في حساباتها لدى البنك المركزي. الأمر الذي يمكنها من التوسع في الائتمان مع الاحتفاظ بنسبة الاحتياطي النقدي على ما هي عليه. والعكس إذا ما سعى البنك المركزي إلى أن يؤثر بالسلب على كمية وسائل الدفع في التداول النقدي فيدخل السوق بائعاً للأوراق المالية. وهو ما يترتب عليه نقص حقوق البنوك التجارية (المشتركة) لديه ويحد بالتالي من قدرتها على منح الائتمان.

٤ - في النهاية يستطيع البنك المركزي أن يؤثر على كمية الائتمان باستعمال **نفوذه الأدبي لدى البنوك التجارية**، أو بالاتجاه الى منافستها بالقيام ببعض الأعمال البنكية في الاتجاه الذي يريد أن تسير فيه البنوك التجارية. والبنك المركزي لا يلجأ الى هذا السبيل إلا إذا رأى عدم فعالية السبل الأخرى السابق ذكرها، إذ الأصل الا يقوم البنك المركزي بمنافسة البنوك التجارية في أعمالها.

ذلك هو الدور الذي يقوم به البنك المركزي في النظام المصرفي والوظائف التي تمكنه من أداء هذا الدور[1]: بجانب الحكومة، ومع الجهاز المصرفي وفي مواجهة متطلبات أداء الاقتصاد الوطني. القيام بهذه الوظائف يتم عن طريق العمليات النقدية والمالية التي يمارسها البنك، وتجد تعبيراً مركزاً لها في ميزانية البنك. واليك، على سبيل المثال، ميزانية مصرف لبنان في السنوات ٩٦، ٩٧،

(١) وقد حدد قانون النقد والتسليف (المرسوم رقم ١٣٥١٣ في ١/٨/١٩٦٣) في مادته ٧٠ مهمة مصرف لبنان (وهو البنك المركزي) «بالمحافظة على النقد لتأمين اساس نمو اقتصادي واجتماعي دائم». وتتضمن مهمة البنك بشكل خاص: المحافظة على سلامة النقد اللبناني - المحافظة على الاستقرار الاقتصادي - المحافظة على سلامة اوضاع النظام المصرفي - تطوير السوق النقدية والمالية - ممارسة السوق النقدية والمالية. وبالاضافة إلى هذه الوظيفة العامة، تتمثل أهم وظائف مصرف لبنان في اصدار النقود (المواد من ٤٧ - ٦٩)، والتعاون مع الدولة=

١٩٩٨ [المصدر: التقرير السنوي لمصرف لبنان، بيروت، ١٩٩٨، ص ٢٣]، الميزانية في نهاية الفترة، بمليارات الليرات اللبنانية:

	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨
ذهب	٥٢٩٢,٣	٤٠٧٧,٦	٣٩٩٧,٧
عملات أجنبية	٩١٣٤,٥	٩٠٥٧,٥	٩٦٥٦,٣
موجودات خارجية أخرى	١٧,٤	١٧,٤	١٧,٤
ديون على القطاع العام	١٠٠,٤	١٠٠,٦	١٠٣,٨
سلفيات للقطاع الخاص	٩٦,٢	١٢١,٧	٢٢٠
سلفيات للمصارف التجاربة	١٠٥,١	٩٦,٨	٣٤٦,١
محفظة الاوراق المالية	٣٣٠,٨	٧٥٩,٦	٦٢١,٥
قيم ثابتة	١٤٨,٤	١٥٩,٣	١٦٨,٦
موجودات غير مصنفة	٣٢٩,٤	٣٥٤,٠	٥٥٨,٧
الموجودات المطلوبات	**١٥٥٥٤.٥**	**١٤٧٤٤.٥**	**١٥٦٩٠.١**
النقد المتداول خارج مصرف لبنان	١٢٥٧,١	١٣٢٤,٩	١٣٥٢,٦
ودائع المصارف التجارية	٤٣٢٣,٣	٧٠٤٥,٤	٦٥٣٩,٧
ودائع المصارف والمؤسسات المالية التخصصية	٥١,٥	٢٩,٧	٤١,٥
ودائع القطاع الخاص	١٩٨,٣	٢٢,٩	٣٠,٦
ودائع القطاع العام	٣٥٨٥,٥	١١٨٩,٣	١٧٩٥,٧
فروق القطع	٥٢٢٢,٧	٣٦١٦,٣	٣٠٤٦,٤
التزامات خارجية	٨٥,٣	١١٢,٢	٢٦٣,٢
التزامات اخرى طويلة المدى	—	—	١٠٦٨,١
الاموال الخاصة	٣١٢,٧	٣٢٨,١	٧٩٦,٧
مطلوبات غير مصنفة	٥١٨,١	١٠٧٥,٧	٧٥٥,٧

= (المادتان ٧١، ٧٢)، يقدم لها كل مشورة تتعلق بالسياسة المالية والاقتصادية بغية تأمين الإنسجام الأوفر بين مهمة وأهداف الحكومة، كما يسهر البنك على ثبات القطع (المواد ٧٥-٧٩)، الأمر الذي يستلزم القيام لعمليات تتعلق بالنقد الأجنبي والذهب.

* * *

على هذا النحو تكتمل لنا فكرة عن نشأة النظام المصرفي التنافسي مع تطور الرأسمالية الصناعية، وكذلك عن تطور هذا النظام إلى الاحتكار في شكل منافسة القلة مع ما يستتبعه ذلك من محاولة تحقيق بعض التنسيق ووضع بعض القيود بواسطة بنك انتهى به التطور الى أي يوجد على قمة النظام المصرفي ليلعب دور البنك المركزي على الأقل حتى نهايات القرن العشرين عندما تصبح الشركات الاحتكارية دولية النشاط (بما فيها البنوك العالمية) الشكل التاريخي للمشروع الرأسمالي الذي يحقق عالمية الاقتصاد الرأسمالي ويبدأ، في اتجاهه نحو العالمية، في التناقض مع الدولة المركـزية، كـشكل من أشكال التنظيم السـيـاسي للمجتمعات، ويسعى في جوانب كثيرة، على الأقل الاقتصادية، الى تقليص دور الدولة حتى يقضي على امكانية أن تلعب الدولة دوراً وطنياً (أو قومياً) يمكن أن يعرقل من حركة رأس المال الدولي في سعيه للسيطرة على المجتمع العالمي، من خلال سوق عالمية واحدة كحقل قانوني واحد. مع اضعاف الدولة المركزية يكون الاتجاه نحو اضعاف أهم مؤسساتها الاقتصادية، أي البنك المركزي، حتى يكتمل ادماج السوق المصرفية المحلية في السوق المصرفية الدولية التي يسودها الآن كبرى البنوك العالمية، كما يظهر من التركيبة الحالية للنظام المصرفي.

رابعاً : التركيب الحالي للنظام المصرفي :

نرجو أن يكون واضحاً أن التركيب الحالي للنظام المصرفي قد أدت به التطورات الهائلة الى أن يكون معقداً. فالنظام المصرفي الذي يقوم في الحياة الاقتصادية اليومية بخلق أهم وسيلة من وسائل تسوية المعاملات في الاقتصاد الرأسمالي، وهي، كما نعلم، النقود المصرفية، يخلقها عن طريق منح الائتمان (بآجاله المختلفة) في مختلف قطاعات النشاط الاقتصادي (المادية والخدمية) ولمختلف الأغراض (بناء طاقة إنتاجية جديدة - شراء طاقة إنتاجية قائمة أو ما يمثلها

من أوراق مالية - تشغيل طاقة إنتاجية قائمة - الاتجار في السلع والخدمات داخلياً أو دولياً - تحقيق هدف استهلاكي . .)، ويتم تداولها بأدوات تتغير مع تطور الاقتصاد الرأسمالي (من الشيك إلى الادوات الاليكترونية)، نقول أن الجهاز المصرفي الذي يخلق هذه النقود المصرفية كأهم نوع من أنواع النقود قد تطور، كما رأينا، تطورات هائلة: سواء باتجاهه في مرحلة أولى نحو التخصص وفقاً لمجال النشاط الذي يتعامل فيه (الصناعة، الزراعة، التجارة) أو وفقاً لنوع الائتمان الذي يمنحه (قصير الأجل أو طويله)، ثم بعودته، في بلدان كثيرة، نحو شمولية الخدمة المصرفية متعددة الابعاد يقوم بها المصرف الواحد (صيرفة تجارية، تمويل التجارة العالمية، أعمال سوق رأس المال - التمويل مقابل رهونات - تمويل المستهلكين - التأجير التمويلي Leasing - الاعتماد التجاري Factoring - نشاط اسواق التأمين)، أو يتطور باتجاهه نحو التمركز بخلق وحدات مصرفية كبيرة تحتكر، بعدد قليل منها، النشاط المصرفي، ليس فقط في داخل الاقتصاديات الوطنية وإنما كذلك على مستوى الاقتصاد العالمي (البنوك دولية النشاط أو ما تسمى أحياناً بالبنوك عابرة القارات أو بالبنوك متعددة الجنسية)، أو باتجاهه، كجهاز مصرفي، نحو خلق المجموعات المالية الكبيرة التي تضم بين جوانبها، ابتداءً من شبكة ملكية رأس المال، كل أنواع وحدات النشاط الاقتصادي من إنتاجية ومصرفية ومالية وتسويقية بل ووحدات بحوث تكنولوجية واستشارات هندسية وخدمات مهنية.

* * *

هذا التطور ينتهي بأن يصبح الجهاز المصرفي معقد التركيب، سواء على مستوي الاقتصاد الوطني أو مستوى الاقتصاد العالمي:

* على صعيد الاقتصاد العالمي يسيطر على النشاط المصرفي العالمي (بما في ذلك داخل الاقتصاديات الوطنية (متقدمة ومتخلفة) ٦٤٠ بنكاً

عالمياً تمتلك منها الولايات المتحدة الامريكية ١٩٢ بنكاً واليابان ١٠٩ بنكاً وايطاليا ٩٥ بنكاً والمانيا ٨٧ بنكاً واسبانيا ٥٠ بنكاً وبريطانيا ٣٤ بنكاً وسويسرا ٣٣ بنكاً وفرنسا ٢٧ بنكاً وهونج كونج ١٦ بنكاً. مصنفة وفقاً لحجم رأس المال بين أكبر ألف بنك دولي. ويوجد على رأسها بنك سوميتومو الياباني برأس مال قدره ٤٢٧,١ مليار دولار (في ١٩٩٢). ويوجد في أدنى القائمة ستة بنوك مصرية (١٩٩٥) رأس مالها ما بين ١٠,٣ مليار دولار و٢,٥ مليار دولار. (وفقاً لتصنيف مجلة The Banker)(١).

* أما في مصر، فيتكون الجهاز المصرفي (في ٣٠/٩/١٩٩٩) من ٦٥ بنكاً يوجد على رأسها البنك المركزي المصري، منها:

- بنوك القطاع العام (٨ بنوك)، منها أربعة بنوك تجارية، أكبر البنوك التجارية المصرية (البنك الأهلي المصري - بنك مصر - بنك القاهرة - بنك الاسكندرية). ثلاث بنوك متخصصة وفقاً لفرع النشاط الاقتصادي (بنك التنمية الصناعية - بنك التسليف الزراعي - البنك العقاري - بنك الاسكان والتعمير). وسبعة عشر فروع زراعية بالمحافظات.

- بنوك انشئت وفقاً لأحكام قانون الاستثمار (٥٥ بنكاً)، منها ٢٤ بنكاً تجارياً و٣١ بنك استثمار وأعمال. وهذه الأخيرة بنوك الأصل أنها تشغل بالنشاط الاستثماري الخالق لطاقات إنتاجية جديدة في مجالات النشاط الاقتصادي المختلفة. من بنوك الاستثمار والأعمال هذه يمثل ٢٠ منها فروعاً لبنوك أجنبية و١١ منها بنوكاً

(١) وقد سبق أن رأينا أكبر عشرة بنوك دولية النشاط التي توجد على قمة النظام المصرفي العالمي.

مشتركة من حيث ملكية رأس المال.

- بنوك غير مسجلة لدى البنك المركزي المصري. وهي بنوك لا تخضع لرقابة البنك المركزي رغم أنها تنشأ في مصر وتمارس جزءاً كبيراً من نشاطها في مصر(1).

* أما في لبنان فيتكون الجهاز المصرفي (في نهاية ١٩٩٨) من ٧٩ بنكاً يوجد على رأسها مصرف لبنان كالبنك المركزي، منها:

- بنوك تجارية عاملة (٧٠ بنكاً)، منها ٥٤ بنكاً لبنانياً، و٥ فروع لبنوك عربية واحدى عشر فرعاً لبنوك أجنبية غير عربية.

- بنوك تسليف متوسط وطويل الأجل (٩ بنوك).

- ويمكن أن نضيف ٢٣ مؤسسة مالية مسجلة(2).

* وفي سوريا يتكون الجهاز المصرفي (في ٣١/١٢/١٩٩٨) من مصرف سورية المركزي (وله ١٢ فرعاً على مستوي اقليم الدولة) والمصرف التجاري (٥٢ فرعاً)، وأربعة مصارف متخصصة هي المصرف الصناعي (١٨ فرعاً) والمصرف الزراعي التعاوني (١٠٨ فرعاً) والمصرف العقاري (١٦ فرعاً) ومصرف التسليف الشعبي (٦٠ فرعاً)، وكلها مصارف مملوكة للدولة(3).

وقد تقرر في ١٠/١٢/٢٠٠٠، بقرار جاء تعزيزاً للقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٩١ الخاص بالانفتاح الاقتصادي، السماح للمصارف الخاصة بالعمل

---

(1) النشرة الاقتصادية للبنك الأهلي المصري (القاهرة)، العدد الثالث، المجلد الثاني والخمسون، ١٩٩٩، ص ٧٨.

(2) التقرير السنوي لمصرف لبنان، بيروت، ١٩٩٨، ص ٣٠.

(3) النشرة الربعية، مصرف سورية المركزي، العدد ١-٢، المجلد ٣٧، ص ٣٥.

في سوريا، على ألا يقل رأس مال البنك عن ١,٥ مليون ليرة سورية.

* * *

التعريف بالنقود وبالمؤسسات التي تنشغل بها يمكننا من رؤيتها والدور الذي تلعبه في اقتصاد المبادلة حيث تعطي للنشاط الاقتصادي، بالاضافة إلى مظهره العيني، مظهراً نقدياً يتفاعل مع المظهر العيني في جدلية تعقد تركيبة النشاط الاقتصادي في حركته عبر الزمن وتجمع شتات الاداءات الفردية المتضاربة في كل ما يمكن تنظيمه من خلال قوى السوق عبر الاثمان كتعبير نقدي عن قيم مبادلة السلع. وهو أمر اختلفت في رؤيته مدارس الفكر الاقتصادي عند دراستها لعملية أداء الاقتصاد الرأسمالي، سواء فيما يتعلق بمكان النقود في النشاط الاقتصادي أو بالدور الذي تلعبه في الحياة الاقتصادية، بصفة عامة وفي تحديد مستوى النشاط الاقتصادي، بصفة خاصة. لنرى الان أمثلة لهذه الرؤى في تحديدها لمكان ودور النقود في نظريات أداء الاقتصاد الرأسمالي.

الباب الثالث

النقود ونظريات أداء الاقتصاد الراسمالي

إذا ما تعلق الأمر بأداء الاقتصاد الوطني في مجموعه نكون بصدد البحث في الكيفية التي تتحقق بها العملية الاقتصادية (بنشاطاتها المختلفة) خلال فترة زمنية (عادة السنة) تتبلور عبرها نتيجة النشاط الاقتصادي متمثلة في كميات من السلع المادية والخدمات التي تنتج في الاقتصاد الوطني والتي تمثل في مجموعها **الناتج الاجتماعي**[1] إذا ما نظر إلى نتيجة هذا النشاط نظرة عينية، **والدخل القومي**[2] إذا ما نظر إلى هذه النتيجة نظرة نقدية أي نظرة تهتم بالقيمة النقدية للناتج الاجتماعي على أساس مستويات محددة من اثمان السلع والخدمات التي يجرى إنتاجها وتداولها بين أفراد وهيئات المجتمع. نحن اذن بصدد أداء مجمل العملية الاقتصادية في المجتمع وليس أداء وحدة اقتصادية واحدة من وحدات النشاط الاقتصادي. عملية التحليل النظري التي يقصد منها استخلاص نظرية تفسر أداء العملية الاقتصادية في مجموعها يطلق عليها اصطلاحاً اسم عملية **التحليل الجمعي**[3] بالتقابل مع عملية **التحليل الوحدي**[4] التي تنشغل بالوصول إلى نظرية تفسر أداء الوحدة الاقتصادية الواحدة الممثلة لخلية النشاط

(1) Social product; produit social.

(2) National income; revenu national.

(3) Macroeconomic analysis; Analyse macréconomique.

(4) Microeconomic analysis; Analyse microéconomique.

الاقتصادي، سواء تمثلت في وحدة إنتاجية كالمشروع أو وحدة استهلاكية كالعائلة. في هذا التحليل الجمعي يكون الأنشغال بطبيعة الحال بالنتيجة الاجمالية للأداء الاقتصادي متمثلة في الناتج والدخل القوميين.

في عملية التحليل الجمعي التي تنشغل بأداء الاقتصاد الرأسمالي، كإقتصاد مبادلة، ومبادلة نقدية معممة من خلال تغلغل النقود في كل جنبات الحياة الاقتصادية كما رأينا، قد يأتي التركيز في العمل التحليلي على المظهر العيني للنشاط الاقتصادي كما يتمثل في نشاطات مادية تنتج سلعاً وخدمات تقاس مفرداتها بوحدات القياس العيني كالكيلو جرام والطن والاردب والمتر. وقد يأتي التركيز على المظهر النقدي للنشاط الاقتصادي أي على التعبير عما يصب في النشاط الإنتاجي من قوى إنتاج بشرية ومادية وعما تخرجه عملية الإنتاج من منتجات مقدرة بقيم نقدية. في الحالة الأولى يطلق على التحليل الذي يركز على المظهر العيني للعملية الاقتصادية في ادائها **بالتحليل العيني**(١). وفي الحالة الثانية يطلق على التحليل الذي يركز على المظهر النقدي للعملية الاقتصادية **بالتحليل النقدي**(٢) . ويمكن بطبيعة الحال، في سعي إلى اكتمال النظرية الجمعية، أن ينشغل التحليل بمظهري النشاط الاقتصادي العيني والنقدي في تفاعلهما الجدلي.

وقد أنتج تاريخ الفكر الاقتصادي الخاص بطبيعة وأداء الاقتصاد الرأسمالي، من خلال الجهد الفكري لمدارس الفكر المختلفة، نظريات مختلفة لأداء الاقتصادي الرأسمالي مع تركيز متفاوت في النوع والدرجة على المظهرين العيني والنقدي المنشاط الاقتصادي. ولكن الشائع في الكتابات الاقتصادية وخاصة تلك التي تروج في الأوساط الجامعية أن تقدم أحدى هذه النظريات،

(١) Real Analysis; Analyse réelle.

(٢) Monetary analysis; Analyse monétaire.

وهي النظرية التي أنتجها اقتصادي بريطاني كبير يدعى جون ماينارد كينز في ثلاثينات القرن العشرين، نقول تقدم نظريته على أنها النظرية الجمعية الوحيدة. كما تقدم عادة وكأنها تنشغل بأداء الاقتصاد الوطني أياً كانت طبيعته وأياً كانت المرحلة التي يمر بها من مراحل التطور.

والواقع أن النظرية الكينزية وأن كانت تنشغل بأداء الاقتصاد القومي في مجموعه فهي:

أولاً: تنشغل بأداء الاقتصاد الرأسمالي، والاقتصاد الرأسمالي في مرحلة معينة من مراحل تطوره هي مرحلة الرأسمالية الاحتكارية بما تستتبعه من دور مختلف للدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية (للحيلولة دون تفاقم مظاهر الركود النسبي المزمن نحو اخطار تتهدد التنظيم الاجتماعي في وجوده، ولمساندة المشروع الرأسمالي في تحوله نحو المشروع دولي النشاط) ومن شكل سياسي يختلف عن شكل الدولة الليبرالية. وذلك في إطار عملية التغير في دور الدولة الرأسمالية وشكلها السياسي عبر المراحل المختلفة لتطور المجتمع الرأسمالي.

ثانياً: تنشغل النظرية الكينزية بأداء الأجزاء المتقدمة من الاقتصاد الرأسمالي الدولي في هذه المرحلة من مراحل تطوره، غير عابئة بذلك بأداء الأجزاء المتخلفة منه، الأمر الذي يستتبع حرصاً خاصاً عند دراسة هذه النظرية ونحن بصدد أمر من الأمور المتعلقة بالاقتصاديات الرأسمالية المتخلفة التي كان يطلق عليها اقتصاديات «العالم الثالث». وهو عالم منفرط الآن.

ثالثاً: تنشغل النظرية الكينزية بأداء الاقتصاد الرأسمالي المتقدم في مرحلة الرأسمالية الاحتكارية مع التجريد من هيكل الاقتصاد القومي، أي مع التركيز على دائرة التداول، خاصة التداول النقدي، آخذة الكيفية التي ينظم بها الإنتاج والخصائص الجوهرية للجهاز الإنتاج كمعطى. وكذلك على أساس نظرة معينة بالنسبة للقيمة والثمن تتمثل في مجموعها فيما تقول به المدرسة

الحدية في هذا الشأن.

وعليه لا تمثل النظرية الكينزية النظرية الجمعية الوحيدة التي تنشغل بأداء الاقتصاد الرأسمالي لا في المراحل السابقة على مرحلة الرأسمالية الاحتكارية ولا في هذه المرحلة. فتاريخ الفكر الاقتصادي يعرف نظريات جمعية أخرى خاصة بأداء الاقتصاد الرأسمالي في المراحل المختلفة من تطوره، قد تعجز النظرية الكينزية عن منافستها لدى من يريد فهماً علمياً لطبيعة الاقتصاد الرأسمالي والقوانين التي تحكم حركته عبر الزمن.

يوجد اذن اكثر من نظرية جمعية فيما يتعلق بأداء الاقتصاد الرأسمالي في مجموعه. وهي نظريات تختلف فيما بينها وأن كانت جميعاً من إنتاج التحليل الاقتصادي الجمعي. فإذا كان من الممكن الاتفاق على مفهوم التحليل الجمعي فإن منهجية التوصل إلى نظرية جمعية تختلف من مدرسة إلى أخرى من مدارس الفكر الاقتصادي.

ويهتم التحليل الاقتصادي الجمعي بأداء النظام الاقتصادي في مجموعه. هو يبحث عن طبيعة الكل الاقتصادي الاجتماعي وكيفية سير هذا الكل الاقتصادي عبر الزمن. وهو يقوم بذلك عن طريق تصور الاقتصاد القومي كما لو كان مكوناً من عدد محدود من الوحدات الاجتماعية تدخل في علاقات اقتصادية متشابكة ومركبة، تحدد هذه العلاقات في حركاتها الكيفية التي يعمل بها الاقتصاد القومي، انتاجاً وتوزيعاً وتجديداً للإنتاج. ولم تتبع مدارس الفكر الاقتصادي المختلفة في هذا التحليل منهجية واحدة للتوصل إلى النظرية الجمعية. ومن هذه الزاوية يمكن التمييز بين المنهجيات الآتية:

أ ـ في تحليل فرنسوا كينيه والكلاسيك (آدم سمث ودافيد ريكاردو) يجري تصور المجتمع مكوناً من طبقات اجتماعية تتحدد وفقاً لوظائفها الاقتصادية (طبقة ملاك الأراضي، الطبقة المنتجة والطبقة العقيم، عند فرنسوا

كينيه، والطبقات الارستقراطية والرأسمالية والعاملة، عند الكلاسيك). ورغم أن اداء الاقتصاد القومي في مجموعه يتحدد بالدور الذي تلعبه كل من هذه الطبقات ابتداء من شبكة العلاقات التي يدخلون فيها فإن النظرية الجمعية الكلاسيكية ترتكز على نظرة تعظيمية للفرد، أي على نظرة تتصور الفرد من قبيل الرجل الاقتصادي الذي يسعى إلى تعظيم النتيجة بأقل جهد ممكن.

ب ـ وفي تحليل كارل ماركس الخاص بالاقتصاد الرأسمالي نقطة البدء جمعيه. ففي إطار الكل الاقتصادي تدرس الخلية التي تحتوي شروط حياة الكل ويبين تشريحها العلاقة الاجتماعية الأساسية، علاقة رأس المال/العمل الأجير، وما يرتبط بها من قيمة وفائض قيمة. هذا الأخير هو مصدر تراكم رأس المال في داخل المشروع الفردي الرأسمالي. تراكم رأس المال هذا يفترض ليس فقط إنتاج فائض القيمة في مجال الإنتاج، وإنما كذلك تحقيقه عن طريق تسويق السلع المنتجة في مجال التداول، الأمر الذي يلزم معه تداول رأس المال الفردي ورأس المال الاجتماعي. ومن ثم الانتقال من تحليل الخلية (التي لا يمكن فهمها إلا في إطار الكل) إلى تحليل الكل في تعقيده الاجتماعي وليس كناتج لمجرد جمع بسيط للوحدات الفردية، والكل باعتباره مجموع علاقات الطبقات الاجتماعية. في مرحلة أولى يتصور المجتمع مكوناً من طبقتين رئيسيتين: طبقة رأسمالية تمثل كل الطبقات المالكة لوسائل الإنتاج، وطبقة عاملة لا تملك إلا قوة عملها التي تصبح سلعة تباع في سوق العمل. وفي مرحلة ثانية عند دراسة العملية الاقتصادية في مجموعها، إنتاجاً وتداولاً، يجري إدخال طبقة ملاك الأراضي التي تدخل في علاقات مع الطبقات الأخرى (الرأسمالية بما تحتويها من فئات مختلفة) والعاملة. من ناحية أخرى يتم التحليل الجمعي عند ماركس مع تصور الاقتصاد القومي، من وجهة نظر كيفية استخدام الناتج الاجتماعي، وكأنه مكون من قسمين كبيرين: قسم منتج للسلع الإنتاجية وقسم منتج للسلع الاستهلاكية. كل من هذين القسمين يحتوي جزءاً من كل الطبقات الاجتماعية، ويوجد بين

القسمين، في أدائهما عبر الزمن علاقات اعتماد متبادل. ولكن، على عكس الكلاسيك وكينز، كما سنرى، حتى عندما نكون بصدد التحليل الوحدي لماركس يتم التحليل في صورة علاقات طبقية لأن الأفراد لا يعتد بهم إلا «كتشخيص للمقولات الاقتصادية، أي كتجسيم للعلاقات الطبقية المحددة والمصالح الطبقية».

جـ- أما في تحليل النيوكلاسيك وكينز لأداء الاقتصاد الرأسمالي فيتم استخلاص نظرية الثمن ونظرية التشغيل على مستوى الاقتصاد القومي على مرحلتين:

* **في مرحلة أولى** تؤخذ الوحدة الاقتصادية الواحدة، المنظم أو المستهلك وهما من قبيل الرجل الاقتصادي، ويجري تصورها كأنها بمعزل عن بقية الاقتصاد القومي وعلى أساس أنها تتأثر بما يجري في بقية الاقتصاد القومي، الأمر الذي قد ينتج رد فعل من الوحدة الاقتصادية، مع افتراض أن رد الفعل هذا لا يؤثر على بقية الاقتصاد القومي اثراً يذكر. على هذا النحو يحلل سلوك الوحدة الاقتصادية للتوصل إلى النظرية في سلوك المستهلك وسلوك المنظم ومن ثم في تحديد ثمن السوق للسلعة.

* **في مرحلة ثانية** يكون الانشغال بالاقتصاد القومي في مجموعه، كمجموعة من الأسواق المتكاملة (أسواق عناصر الإنتاج وسوق العمل وسوق النقود) عند النيوكلاسيك عند انشغالهم بمستوى الناتج الاجتماعي، وكعلاقات بين النتائج التي يحققها عدد من الوظائف الاقتصادية التي يجري تأديتها في داخل النظام الاقتصادي، عند كينز. فالأمر يتعلق عنده بعدد من الوظائف الاقتصادية: وظيفة الإنتاج يقوم بها عدد من المشروعات تجمع في وحدة اقتصادية واحدة هي وحدة المنتجين (المشروعات)، ووظيفة الاستهلاك يقوم بها عدد من العائلات

تجمع في وحدة اقتصادية واحدة هي المستهلكين، ووظيفة الادخار ووظيفة الاستثمار ووظيفة الادارة لكل منها وحدة اقتصادية تجمع في ثناياها الأفراد المدخرين والمستثمرين والادارة. تأدية كل من هذه الوظائف يحقق نتيجة يمكن التعبير عنها بكميات كلية أي كمية تجمع كل ما يحققه الأفراد الذين يقومون بنفس الوظيفة، أي كمية منظوراً إليها على مستوى الاقتصاد القومي في مجموعه. فنتيجة وظيفة الإنتاج التي تقوم بها المشروعات تتمثل في كمية من الناتج القومي أو الدخل القومي، ونتيجة وظيفة الاستهلاك التي تقوم بها العائلات والادارة تتمثل في كمية من الاستهلاك الكلي. ونتيجة وظيفة الاستثمار التي يقوم بها الأفراد المستثمرون والادارة تتمثل في كمية من الاستثمار الكلي. وهكذا. فإذا ما تبلورت نتائج تأدية الوظائف في كميات كلية يجري التركيز على دراسة العلاقات بين هذه النتائج كالعلاقة بين الدخل القومي والاستهلاك الكلي أو بين الدخل القومي والادخار الكلي أو العلاقة بين الادخار الكلي والاستثمار الكلي، وهكذا. ويكون تصور هذه العلاقات على أساس نظرة وحدية خاصة بسلوك الأفراد المكونين للوحدات الاقتصادية الجمعية. فالطلب على الاستهلاك الكلي يأتي من مجموع العائلات، من مجموع المستهلكين الأفراد، أي من مجموع طلبهم على كل السلع الاستهلاكية ويتحدد هذا الأخير بسلوكهم النفساني الذي يهدف إلى تحقيق اقصى منفعة. كذلك الحال بالنسبة للطلب على السلع الإنتاجية (الاستثمارية) والطلب على القوة العاملة. فكلاهما يتحدد بالسلوك النفساني للمنظمين الذين يسعون إلى تحقيق اقصى ربح نقدي. وهكذا يرتكز التحليل الجمعي لكينز، في انشغاله بالعلاقات بين الكميات الكلية المعبرة عن نتائج النشاط الاقتصادي على الصعيد القومي، على النظرة

الحدية لسلوك الأفراد التي لا ترى في العلاقات بين الأفراد، بتعبيراتهم النفسانية، إلا الأشياء، أي السلع. الكميات الكلية التي ينشغل بها كينز تعبر في نظره، عن نتائج السلوك النفساني للجماعة بأكملها، كمنتجة وكمستهلكة وكمدخرة وكمستثمرة وهكذا. وإنما الجماعة منظوراً آلياً كمجرد تجميع بسيط للأفراد المكونين لها. وهكذا ينظر إلى المجتمع لا كمجموع مركب للعلاقات التي يدخل فيها الأفراد وإنما كمجرد تجميع حسابي بسيط للأفراد.

هذا لا يعني أن الانتقال من نتائج التحليل الوحدي النيوكلاسيكي إلى التحليل الجمعي الكينزي يتم دون صعوبات منهجية. بل أن العكس هو الصحيح. إذ تتميز محاولة الانتقال هذه بصعوبات منهجية جمة ليس هنا مجال التعرض لها.

المهم أن النظرية الكينزية هي نتاج أحد أنواع التحليل الجمعي المتعلق بالاقتصاد الرأسمالي. وهي تنشغل بأداء الاقتصاد الرأسمالي المتقدم في مرحلة الرأسمالية الاحتكارية، في سبيل سيطرة الشركات الاحتكارية الدولية على الاقتصاد العالمي. ورغم انشغالها عن الأجزاء المتخلفة من الاقتصاد الرأسمالي العالمي تكاد تكون النظرية الجمعية الوحيدة التي يجري تدريسها في الجامعات المصرية والعربية. ومن هنا جاءت الضرورة المزدوجة:

* أولاً، ضرورة أن تقابل بنظرية من نظريات أداء الاقتصاد الرأسمالي التي تركز على المظهر العيني للنشاط الاقتصادي، نتخير منها نظرية المدرسة الكلاسيكية.

* ثانياً، ضرورة أن تكون دراستنا لنظرية كينز في أداء الاقتصاد الرأسمالي دراسة ناقدة. وفي دراستنا الناقدة للنظرية الكينزية سنركز على كتابات كينز نفسه تاركين لفرصة أخرى افكار اتباعه الذين

انشغلوا بأداء الاقتصاد الرأسمالي في الزمن القصير وفي الزمن الطويل. وعليه يتحقق تعرفنا على مكان النقود في نظريات أداء الاقتصاد الرأسمالي على النحو التالي:

* في فصل أول نمهد لدراسة هذه النظريات بتقديم فكرتي الناتج الاجتماعي والدخل القومي - وكيفية حسابهما.

* في فصل ثاني نرى مكان النقود في نظرية الكلاسيك في أداء الاقتصاد الرأسمالي.

* وفي فصل ثالث نرى النظرية النقدية الكينزية في أداء الاقتصاد الرأسمالي.

الفصل الأول

الناتج الاجتماعي وكيفية حسابه (١)

تقوم الوحدات الإنتاجية في مختلف أنواع النشاط الاقتصادي بإنتاج العديد من السلع والخدمات. إذا ما نظرنا إلى نتيجة نشاط هذه الوحدات آخذين الاقتصاد القومي كوحدة محاسبية واحدة فان مجموع ما ينتجه الجهاز الإنتاجي في خلال الفترة الإنتاجية (وهي السنة) يستخدم في النهاية لمواجهة أنواع ثلاثة من الاحتياجات:

* احتياجات الأفراد في نشاطهم الاستهلاكي، وهو نشاط يتمثل في إشباع حاجاتهم النهائية.

* احتياجات الهيئات العامة للدولة في قيامها بوظائفها.

* واحتياجات الاجيال القادمة التي نلتزم حيالها بأن نترك لها كمية معقولة من وسائل الإنتاج الثابتة. يتم الوفاء بهذا الالتزام عن طريق

(١) انظر في ذلك المراجع التالية:

- M. Malinvaud, Initation à la comptabilité nationale. P.U.F., Paris 1964.
- J. Marchal, Cours d'économie politique, Editions Génin, Paris, 1955.
- J. Marczewski, Comptabilité nationale. Dalloz, Paris, 1965.
- T. Riabonchkine, Essais de statistique économique, Statistiques et Etudes Financières, No. 17 - 18, 1953 (Paris).
- S. Rosen, National Income. Holt, Rinehart & Winton, New-York 1963.

القيام بعملية الاستثمار.

التعرف على مدى قدرة العملية الإنتاجية على مواجهة هذه الإحتياجات في تزايدها يستلزم تقدير نتيجة النشاط الإنتاجي من فترة لأخرى عن طريق تسجيل محاسبي لنتيجة النشاط الذي تم في فترة سابقة. لتقدير نتيجة النشاط الإنتاجي لا يكفي أن يكون لدينا احصائيات تتعلق بأنواع معينة من النشاط (النشاط الزراعي أو الصناعي مثلاً. أو الإنتاج في فرع من فروع الصناعة كفرع صناعة المنسوجات مثلاً) وتمكننا من تتبع التغيير في فرع أو آخر، وإنما يلزم كذلك أن نتوصل إلى وسيلة للتعبير عن الناتج القومي على نحو يمكن معه التعرف على التغيير الذي طرأ على النشاط الإنتاجي في مجموعه بقصد تقدير نتيجة العملية الإنتاجية في مجموعها. محاولة التوصل إلى هذه الوسيلة تمثل نقطة البدء في الدراسات الخاصة بالناتج والدخل الإجتماعي (أو القوميين). هذه الدراسات تثير في الواقع أمرين هامين:

* **الأول خاص بطبيعة الناتج والدخل القوميين:** هنا يتعين التفرقة بين الدخل الفردي، دخل الطوائف والطبقات الاجتماعية، والدخل القومي. معالجة هذا الأمر تدخل في نطاق دراسة الاقتصاد السياسي. ويمكن القول بصفة عامة أن الدخل القومي قد يعرض إما في صورة كمية كلية[1] تمثل مجموع الكميات الممثلة للدخول الفردية، هنا نتصور نتيجة العملية الإنتاجية وكأنها قد تجمعت في نهاية الفترة الإنتاجية. وأما أن يعرض في صورة تيارات متدفقة من السلع والخدمات تنعكس في تيارات من الإشباع للحاجات المختلفة.

* **أما الأمر الثاني فيتعلق بكيفية تقدير الناتج والدخل القوميين،**

(1) Aggregate.

وهو أمر يدخل في نطاق المحاسبة الاجتماعية (أو القومية)(١) التي تهدف - بعد تحديد الوحدات التي تسهم في الحياة الاقتصادية القومية - إلى تسجيل التيارات أو التدفقات التي تأخذ مكاناً - في خلال فترة زمنية ماضية. هي السنة عادة - بين الوحدات الاقتصادية المختلفة وقياس هذه التدفقات كمياً.

سنحاول فيما يلي اعطاء فكرة موجزة عن كل من هذين الأمرين، ولكن يتعين قبل القيام بذلك تحديد النشاطات التي تعتبر منتجة للدخل القومي والنشاطات التي تعتبر مناسبة لاعادة توزيع الدخل القومي.

أولاً: النشاطات المنتجة للدخل القومي

نقتصر هنا على الأختلاف الذي يوجد بين ما يجري عليه العمل في الاقتصاديات الرأسمالية وما تقول به نظريات للمحاسبة الاجتماعية غير تلك التي تستند إليها الأنظمة المحاسبية في الاقتصاديات الرأسمالية. فبينما في الأولى تدخل نتيجة كافة النشاطات الاقتصادية ضمن الدخل القومي نجد التفرقة وفقاً للثانية بين نشاطات منتجة تكون في مجموعها مجال النشاط المنتج وتدخل نتائجها وحدها ضمن الدخل القومي، ونشاطات غير منتجة تعتبر مناسبة لإعادة توزيع الدخل الذي أنتج في مجال النشاط المنتج بين الفئات الاجتماعية الأخرى. هذه المجموعة الثانية من النشاطات تكون مجال النشاط غير المنتج.

هذا ويحتوي مجال النشاط المنتج النشاطات الآتية: فروع الإنتاج المادي من زراعة وصناعة وتشييد، وكذلك خدمات التجارة والنقل والمواصلات السلكية واللاسلكية التي تكون في خدمة وحدات الإنتاج المادي. أما مجال النشاط غير المادي فيحتوي كل ما عدا ذلك: النقل والمواصلات والبريد التي

(١) Comptabilité nationale; social accounting.

تكون في خدمة الجمهور، الوحدات التي تقدم الخدمات الثقافية، الهيئات التي تقوم بالخدمات الصحية والتعليمية وكذلك التي تقوم بالبحث العلمي. . . إلى غير ذلك.

ينبني على ذلك أن يكون مفهوم الدخل القومي أوسع في الاقتصاديات الغربية منه وفقاً لتلك النظريات، إذ يحتوي في الأولى نتيجة كل الخدمات بينما لا يحتوي في الثانية إلا نتيجة الخدمات المرتبطة بجهاز الإنتاج المادي[1].

ثانياً: تحديد مفهوم الناتج والدخل القوميين

فيما يتعلق بنتيجة النشاط الإنتاجي (يستوي في هذا أن يتعلق الأمر بوحدة إنتاجية واحدة أو بالاقتصاد القومي في مجموعه) يتعين التفرقة بين النتيجة الإجمالية للنشاط والنتيجة الصافية. في الحالة الأولى نكون بصدد الناتج الإجمالي وهو مجموع ما ينتج خلال الفترة الإنتاجية. ونكون في الحالة الثانية بصدد الناتج الصافي (مرادف المدخل القومي)، أي قيمة الاضافة الجديدة التي نحصل عليها بطرح الاستهلاكات التي تمت في سبيل الحصول على الإنتاج الكلي من الناتج الكلي.

الوصول إلى نتيجة النشاط الإنتاجي في مجموعه (الناتج الكلي ثم الناتج الصافي للاقتصاد القومي) يتعين:

* أولاً: معرفة نتيجة النشاط في كل فرع من فروع الإنتاج، يتم ذلك عن طريق تجميع نتاج نشاط الوحدات التي تنتج ناتجاً واحداً. هنا يمكن أن يتم التجميع في صورة وحدات قياس عيني (أمتار من المنسوجات،

(١) كان هذا التصور الثاني اساس المحاسبة الاجتماعية في تجارب التخطيط الاقتصادي التي عرفها الاتحاد السوفيتي وبلدان شرق أوربا حتى بداية تسعينات القرن العشرين

أطنان من الفحم، عدد من السيارات... الخ). فإذا جمعنا الناتج الكلي لكل وحدات الفرع محل الاعتبار حصلنا على الناتج الكلي في هذا الفرع. إلى جانب هذا يتعين معرفة الإضافة الجديدة التي يساهم بها هذا الفرع في الناتج الاجتماعي الصافي. هذه الإضافة الجديدة التي تسمى اصطلاحاً بالقيمة المضافة[1] نحصل عليها بالنسبة للوحدة الواحدة على النحو التالي:

القيمة المضافة في الفترة الإنتاجية = الناتج الكلي في هذه الفترة - جميع الاستهلاكات التي تمت في سبيل الحصول على هذا الناتج الكلي.

هذه الاستهلاكات (التي تتم في أثناء عملية الإنتاج وتختلف بذلك عن الاستهلاك النهائي الذي يتمثل في إشباع الحاجات النهائية للأفراد والهيئات الجماعية) تتمثل في اهلاك وسائل الإنتاج الثابتة (من مباني وآلات وخلافه) وفي قيمة المواد الأولية والطاقة المحركة المستخدمة في سبيل إنتاج الناتج الكلي للوحدة الإنتاجية. نصل إلى القيمة المضافة في الفرع محل الاعتبار عن طريق المعادلة التالية:

القيمة المضافة في الفرع = القيم المضافة في الوحدات الإنتاجية المكونة لهذا الفرع.

* ثم يتعين بعد ذلك تجميع نتاج نشاطات الفروع المختلفة المكونة للاقتصاد القومي للحصول على الناتج الصافي لكل الاقتصاد القومي، وهو ما نحصل عليه إذا جمعنا القيمة المضافة للفروع المختلفة على النحو التالي:

الناتج القومي الصافي (القيمة المضافة) = مجموع القيم المضافة في مختلف

(١) Value added; valeur ajoutée.

فروع الإنتاج القومي = الناتج القومي الكلي ـ مجموع الاستهلاكات اللازمة لإنتاجه.

هذه القيمة المضافة تقيس ما اكتسب أثناء عملية الإنتاج في الفترة محل الاعتبار، إذ هي تعكس الفرق بين قيمة المنتجات التي استخدمت في عملية الإنتاج وقيمة الناتج الكلي.

ولكن لتجميع نتاج النشاطات المختلفة (التي تقاس بوحدات قياس عيني مختلفة) **لا بد من أن يكون التجميع قيمياً**، بمعنى آخر لا بد من التعرف على قيمة ناتج كل نشاط من النشاطات ثم تجميع قيم نتاج النشاطات المختلفة. التعرف على قيمة نتاج نشاط معين يستلزم ضرب الكمية الناتجة عن هذا النشاط في ثمن الوحدة الواحدة من الناتج. **لتجميع نتاج النشاطات المختلفة يتعين اذن أن يكون لدينا مجموعة من أثمان المنتجات المختلفة ولكن أي أثمان؟**

حساب الناتج القومي الصافي قد يتم **على أساس الاثمان الجارية في سوق المنتجات في الفترة محل الاعتبار**، وهي أثمان تعكس ظروف المجتمع، بما فيها ظروف العرض والطلب، السائدة في هذه الفترة. ولكن حساب الناتج القومي الصافي على أساس هذه الأثمان الجارية يجعل من الصعب تتبع التغيرات الحقيقية في قيمة الناتج القومي الصافي من فترة إلى أخرى إذ لا يمكننا من تمييز التغييرات الحقيقية عن التغييرات الناتجة عن تغير مساوي في الاثمان أي عن التغير في قيمة النقود. من أجل ذلك **تؤخذ أثمان سنة معينة وتعتبر الأثمان الثابتة** التي تحسب على أساسها قيمة الناتج القومي الصافي في فترات متعاقبة.

هذه النتيجة الصافية للنشاط الاقتصادي يمكن النظر إليها من زوايا ثلاث:

(أ) من زاوية إنتاجه يتم إنتاج الناتج القومي الصافي في الجهاز الإنتاجي بفروعه المختلفة: الزراعة، الصناعات الغذائية وصناعة المنسوجات، الصناعات المعدنية، الصناعات الكيماوية والمطاط والزجاج، الطاقة، البناء

الأشغال العامة، النقل والمواصلات، التجارة، النشاطات الإنتاجية للدولة، ونشاطات أخرى. من هذه الزاوية:

الناتج القومي = مجموع القيم المضافة في مختلف فروع الإنتاج.

وهو يأخذ الشكل العيني لمجموعة من السلع والخدمات: سلع استهلاكية من الفروع المختلفة المنتجة لها، وسلع إنتاجية من وحدات الجهاز الإنتاجي التي تقوم بإنتاجها.

(ب) من زاوية الدخول المتولدة من عملية الإنتاج: يتم إنتاج الناتج الإجتماعي الصافي عن طريق ما تقدمه الطبقات الاجتماعية المختلفة، فالطبقة العاملة تقوم بالعمل، والطبقة الرأسمالية تقدم رأس المال والتنظيم، كما تقدم طبقة ملاك الأراضي الأرض. هذه الطبقات الاجتماعية لا تحصل على نصيبها من الناتج القومي الصافي عيناً في اقتصاد يقوم على المبادلة النقدية ولكنها تحصل على دخول نقدية (تمثل بالنسبة للمشروع نفقة الحصول على قوى الإنتاج). على هذا الأساس يمكن القول أن الإنتاج خالق للدخول، ويمكن النظر إلى الناتج القومي الصافي من هذه الزاوية باعتباره الدخل القومي، وذلك على النحو التالي:

الناتج القومي الصافي (الدخل القومي) = مجموع الدخول المنتجة في عملية الإنتاج.

هذه الدخول تتحلل في الواقع - واقع الإنتاج الرأسمالي - إلى **دخول ناتجة عن العمل** (الأجور والمرتبات ومساهمة العمال وأرباب العمل في التأمين الاجتماعي والصحي) **ودخول من الملكية** (دخول المشروعات الفردية والدخول الصافية للشركات والدخول الصافية للأفراد الناتجة عن الملكية العقارية والفائدة وريع الأرض الزراعية والإيرادات المختلفة الناتجة من استغلال المشروع). هذا التوزيع للدخل القومي على الطبقات التي دخلت في العملية الإنتاجية يمثل **توزيعاً أول** يطرأ عليه التغير بعد أن تقوم **الدولة** بالحصول على جزء من دخول

الأفراد (عن طريق الضرائب والقروض) ثم تنفقها في أوجه الانفاق المختلفة، وكذلك بعد أن **يقوم الأفراد بانفاق جزء من دخلهم انفاقاً يخلق دخولاً لفئات أخرى**. يترتب على ذلك إعادة توزيع الدخل بين الفئات الاجتماعية المختلفة. الدخول الناتجة من الإنتاج عند التوزيع الأول للدخل تسمى دخول مباشرة، والدخول الناتجة من إعادة توزيع الدخل تسمى دخول غير مباشرة.

(جـ) من زاوية استخدامات الناتج القومي الصافي، واستخداماته تفترض قيام الفئات التي تحصل على الدخل القومي، بما فيها الهيئات العامة، بالانفاق إما على شراء السلع الاستهلاكية أو على شراء السلع الانتاجية. من هذه الزاوية:

الناتج الاجتماعي الصافي = الاستهلاك النهائي + الاستثمارات + الصادرات الصافية.

يتكون الاستهلاك النهائي من استهلاك الأفراد (سواء أكان استهلاكاً يتم في داخل الوحدة الإنتاجية كاستهلاك الفلاح لجزء من انتاجه وهو ما يسمى بالاستهلاك الذاتي أو كان استهلاكاً يتم عن طريق السوق) ومن استهلاك الهيئات العامة (أو ما يسمى بالاستهلاك العام). أما الاستثمار فيمثل الزيادة في الطاقة الإنتاجية (في وسائل الإنتاج الثابتة) وهو ما يسمى بتكوين رأس المال الثابت، وكذلك الزيادة في الاحتياطي السلعي (Stocks) يستوي في ذلك أن يكون هذا الاحتياطي من مواد أولية أو مواد نصف مصنوعة أو مواد تامة الصنع أو مواد تحت التشغيل. على هذا النحو يتحلل الناتج القومي الصافي عند استخدامه إلى الاستهلاك النهائي والاستثمار الصافي[1]. أما الصادرات الصافية

(١) يعبر هذا الاستثمار الصافي عن الاضافة إلى الطاقة الإنتاجية للمجتمع. فإذا أضفنا إلى الاستثمار الصافي الجزء من الناتج الاجتماعي المخصص لاستبدال ما أستهلك من وسائل الإنتاج الثابتة حصلنا على الاستثمار الكلي.

فهي عبارة عن الفرق بين الصادارات التي تضاف إلى القيمة المضافة والواردات التي تطرح منها.

هذه التحليلات الثلاثة للناتج القومي الصافي (كقيمة مضافة أو دخول أو انفاقات على الاستخدامات المختلفة) إنما تعبر عن ثلاثة وجوه لنفس المفهوم، مفهوم الناتج القومي (أو الاجتماعي) الصافي. التعرف على هذا المفهوم يمكننا من الانتقال لمعرفة طرق حسابه.

ثالثاً: طرق حساب الناتج الاجتماعي الصافي (الدخل القومي)

يمكن حساب الناتج الاجتماعي الصافي إما على أساس نفقة الإنتاج وإما على أساس أثمان السلع والخدمات السائدة في السوق:

* في الحالة الأولى تحسب القيمة المضافة ـ من وجهة نظر المنتجين ـ على أساس أثمان قوى الإنتاج (نفقة الإنتاج). هنا يعبر عن الدخل القومي كمجموع نفقات القوى التي ساهمت في الإنتاج خلال سنة: أجور + فائدة + ريع + أرباح. ومن ثم فلا يدخل في تكوينه إلا المدفوعات التي تتم بمناسبة الإنتاج وتمثل نفقة إنتاج من جانب المشروع ودخلاً بالنسبة للفئات الاجتماعية التي تقدم قوى الإنتاج.

* أما في الحالة الثانية فتحسب القيمة المضافة ـ من وجهة نظر المستهلكين والمستثمرين ـ على أساس أثمان السلع والخدمات السائدة في السوق.

  هنا يظهر الدخل القومي (الناتج الاجتماعي الصافي) كقيمة للسلع والخدمات التي أضيفت خلال فترة السنة عن طريق جمع القيم المضافة لمختلف مراحل عملية الإنتاج على أساس الأثمان السائدة في السوق عند البيع.

ولكن أثمان المنتجات في السوق تتأثر بعاملين:

* الضرائب غير المباشرة، هذه تؤدي إلى زيادة الأثمان عن القيمة المنتجة.

* والاعانات التي تحصل عليها الوحدات الإنتاجية (بطريقة مباشرة أو غير مباشرة) وتؤدي إلى خفض الأثمان عن القيمة المنتجة.

يترتب على ذلك أن حساب القيمة المضافة على أساس أثمان بيع المنتجات في السوق يؤدي بنا إلى أن القيمة المضافة تكون أكبر في حالة وجود الضرائب غير المباشرة وأقل في حالة الاعانات. بناء عليه:

القيمة المضافة على أساس نفقة قوى الإنتاج = القيمة المضافة على أساس ثمن السوق ـ الضرائب غير المباشرة + الاعانات.

* * *

يكفينا هذا القدر للتعرف على مفهوم الناتج الاجتماعي الكلي والصافي (هذا الأخير هو ما يرادف الدخل القومي) وعلى كيفية حسابه، وهو قدر قصد به التمهيد لدراسة مكان النقود في نظريات أداء الاقتصاد الرأسمالي.

الفصل الثاني

النقود ونظرية الكلاسيك في أداء الاقتصاد الرأسمالي

تنشغل النظرية الاقتصادية الكلاسيكية بطبيعة وكيفية أداء وتطور الاقتصاد الرأسمالي في مرحلة التحول للرأسمالية الصناعية وعلى الأخص في بريطانيا. فانشغال الكلاسيك ينصب على العملية الاقتصادية في حركتها عبر الزمن، بكل صور النشاط الاقتصادي التي تحتويه، مدركين أن الأمر يتعلق باقتصاد مبادلة بدأت المبادلة تتحول فيه، بمعدلات متسارعة، من المبادلة العينية إلى المبادلة النقدية. الأمر يتعلق اذن باقتصاد يشهد اتساع نطاق النقود في تسوية المدفوعات ليس فقط في داخل الاقتصاد الوطني وإنما كذلك بالنسبة لعلاقات التبادل مع البلدان الأخرى. بما يتضمنه ذلك من أن يكون للنشاط الاقتصادي مظهر عيني ومظهر نقدي. يتبلور الأول في تدفقات عينية من السلع والخدمات نحو السوق وبين أركانه. ويتبلور الثاني في تدفقات نقدية يتم من خلالها الأنفاق على شراء السلع والخدمات لأغراض إنتاجية وتجارية واستهلاكية بل ولأغراض نقدية بحتة. **ومن هنا كان انشغال الكلاسيك بالنقود: ماهيتها، أنواعها، وظائفها والدور الذي يمكن أن يكون لها في شأن مسألتين محوريتين بالنسبة لأداء الاقتصاد الرأسمالي: الأولى خاصة بتحديد الأثمان النسبية للسلع التي يتم على أساسها اتخاذ قرارات النشاط الاقتصادي. أما الثانية فهي مسألة العوامل المحددة لمستوى النشاط الاقتصادي، أي لمستوى الناتج الاجتماعي بالنسبة لفترة إنتاجية محددة.** وفي انشغالهم بالنقود هم يعالجونها بنفس المنهج الذي يعالجون به

المظاهر المختلفة للنشاط الاقتصادي، أي ضمن مجمل بنائهم النظري الخاص باداء العملية الاقتصادية عبر الزمن.

لنرى في كلمة تصور الكلاسيك للنقود وأنواعها ووظائفها لنرى بعد ذلك تصورهم لدور النقود في تحديد كل من الأثمان النسبية للسلعة ومستوى الناتج الاجتماعي وفقاً للخط العام لمجمل البناء النظري الكلاسيكي(١).

فالنقود عند الكلاسيك هي في الأصل سلعة لها قيمة استعمال خاصة بها ولها قيمة تتحدد وفقاً لمبدأ العمل في القيمة. وقد نشأت في المجتمعات السابقة على المجتمع الرأسمالي وتطورت النقود السلعية إلى شكل من أشكالها هي النقود المعدنية. ومن النقود المعدنية انبثقت النقود الورقية التي انشغل بها ريكاردو انشغالاً خاصاً، ومنها إلى النقود الائتمانية التي تحدث عنها جون استيورات ميل دون بلورة كبيرة لفكرتها. وتقوم النقود في الحياة الاقتصادية بوظائفها المتمثلة في أنها مقياس للقيم ووسيط في التبادل ومخزن للقيم.

ليس هنا مجال دراسة تفصيلية لنظرية النقود عند الكلاسيك، وإنما يهمنا على وجه الخصوص الدور الذي يمكن أن تقوم به النقود في نظرية أداء الاقتصاد الرأسمالي، وخاصة من خلال ما يمكن أن يكون لها من أثر في تحديد الأثمان النسبية ومستوى الناتج الاجتماعي. وهو ما يتضح لنا من تتبع الخط العام لمجمل البناء النظري الكلاسيكي.

يتمثل الخط الفكري العام للبناء النظري الكلاسيكي في أن العمل المنتج،

(١) رجعنا في كتابة هذا التصور الكلاسيكي إلى كتابات رواد المدرسة الكلاسيكية ومؤسسيها، وعلى الأخص الجزء الثاني من كتاب ريتشارد كانتيون بعنوان «مقال في طبيعة التجارة بصفة عامة، ١٧٥٥، الصفحة ٥٤ـ١١٠، وص ١٢٥ وما بعدها. والباب الرابع من الكتاب الأول من كتاب آدم سميث، بحث في طبيعة واسباب زيادة ثروة الأمم. والباب السابع والعشرين من كتاب دافيد ريكاردو، مبادئ الاقتصاد السياسي والضرائب (ص ٢٣٨ـ٢٥٣). والفصل الخاص بالنقود في كتاب جون استيوارت ميل، مبادئ الاقتصاد السياسي.

منظماً على أساس تقسيم العمل، يستخدم قوى الإنتاج المادية وينتج الناتج الإجتماعي الذي يتضمن الناتج الضروري الذي يضمن استبدال ما استخدم من قوى إنتاج بشرية ومادية والفائض الذي يمثل مصدر الإستثمار المثالي لبناء طاقات إنتاجية متزايدة لإستخدامها بواسطة قوى عاملة إضافية، وهو ما يعني التوسع المستمر في القاعدة الإنتاجية للمجتمع. ويجد التراكم مصدره على الأخص في جزء الفائض المتمثل في الربح والفائدة. ومع التراكم يتجدد الإنتاج في الفترات التالية وعلى نطاق متسع من فترة لأخرى. وهو ما يتضمن إمكانية التطور في المدى الطويل، الذي ينتهي في نظر الكلاسيك إلى الحالة الساكنة[١] في المدى البعيد جداً[٢]. والعلاقة بين الطبقة العاملة والطبقات المالكة من خلال وسائل الإنتاج هي التي تحدد نمط تقسيم الناتج الاجتماعي بين الناتج الضروري (خاصة في شقه الخاص بما هو لازم لتجدد إنتاج القوة العاملة) والفائض. وابتداء من العلاقة بين الطبقات المالكة تحدد الأنصبة النسبية لكل منها (خاصة طبقة ملاك الأراضي والطبقة الرأسمالية) في الفائض الإقتصادي (ومن ثم في الناتج الإجتماعي). ويرتكز الفكر الكلاسيكي على وجود التناقض بين الربح والفائدة، وهما يمثلان النصيب النسبي للطبقة الرأسمالية، والأجور التي تمثل النصيب النسبي للطبقة العاملة، من جانب. والتناقض بين الربح والأجور، من ناحية، والريع العقاري، من ناحية أخرى. ولم يكن التناقض الأول يمثل التناقض الرئيسي في نظر الكلاسيك في وقت كانت فيه القوة العاملة ما زالت ضعيفة كطبقة. فالتناقض الثاني هو الذي يمثل في نظرهم التناقض الرئيسي المحدد لحركة الإقتصاد الرأسمالي عبر تلك المرحلة. هذا التناقض الثاني هو، كما رأينا، التناقض بين الطبقة الرأسمالية بميولها التراكمية وطبقة ملاك الأراضي بميولها الإستهلاكية، بل والإسرافية.

---

(١) The stationary state; L'Etat stationaire.

(٢) A secular trend; une tendance séculaire.

وابتداء من الفائض، خاصة في جزئه المتمثل في الربح والفائدة، يكون تراكم رأس المال كمحور لتطور عملية الإنتاج. تقوم به الطبقة الرأسمالية من خلال نوعين من التوسع:

التوسع الأفقي، بإستخدام قوى عاملة اضافية (أي مزيد من العمل المنتج) لوسائل إنتاج جديدة ومن ثم زيادة حجم الطاقة الإنتاجية الموجودة في المجتمع. والتوسع الرأسي بتكثيف استخدام القوة العاملة التي تعمل بالفعل لوسائل الإنتاج وعلى الأخص أدوات العمل ومن ثم زيادة إنتاجية القوة العاملة المستخدمة بالفعل. وهو ما يتم أولاً بإستبعاد جزء من الفائض، في شكله النقدي، عن استهلاك الطبقات المالكة، أي إدخاره، ثم استخدام هذا الجزء لأغراض تراكم رأس المال ورفع مستوى الإنتاج في الفترات القادمة(١).

معدل ونمط تراكم رأس المال يحددان معدل نمو الناتج الإجتماعي ومن ثم مستوى النشاط الإقتصادي من فترة إنتاجية لأخرى. وعليه، يتوقف هذا المستوى على ما يحدث لإنتاجية العمل من تغيير (في اتجاه عام نحو التحسن) وما يتضمنه ذلك من اتجاه معاكس لقيمة السلع المنتجة.

هذا عن مستوى النشاط الإقتصادي ومحددات تغيره مع تراكم رأس المال. ماذا عن مصير توزيع الناتج الإجتماعي الصافي بين الطبقات الإجتماعية. أي عن الأنصبة النسبية للطبقات الإجتماعية (وخاصة الطبقة الرأسمالية) خلال عملية تراكم رأس المال؟

يزيد تراكم رأس المال من الطلب على القوة العاملة (اللازمة لبناء الطاقة

(١) انظر في تفاصيل عملية تجدد الإنتاج ودور آلية التراكم فيها Mohamed DOWIDAR, Le Schemas de reproduction et la méthodologie de la planification socialiste, Edition Tiers - Monde, Alger, 1964.

وانظر كذلك مولفنا، مبادئ الاقتصاد السياسي، الجزء الأول، الاساسيات، الباب الرابع، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ٢٠٠١.

الإنتاجية الجديدة في مرحلة أولى ثم تشغيلها في مرحلة لاحقة): التراكم هو المتغير المستقل وتشغيل القوة العاملة هو المتغير التابع. ويفترض الكلاسيك هنا توفر القوة العاملة اللازمة لكل توسع في الإنتاج.

الطبقة الرأسمالية تقود عملية تراكم رأس المال ومن ثم عملية الإنتاج الإجتماعي:

* في الزمن القصير، قد تؤدي زيادة الطلب على القوة العاملة إلى زيادة الأجور النقدية.

* زيادة الأجور النقدية تدفع بالعمال إلى زيادة الطلب على السلع الغذائية (من أهم سلع الأجور) التي تستهلكها الطبقة العاملة.

* عرض هذه السلع لا يستجيب بنفس معدل زيادة الطلب عليها: لأن السلع الغذائية في جوهرها سلع زراعية، والزراعة يحكمها قانون تناقص الغلة (نظراً لإعتقاد الكلاسيك بأن التطور التكنولوجي لن يغير كثيراً من أوضاع الإنتاج في الزراعة). إذ مع الزيادة في الطلب على السلع الغذائية يلجأ المزارعون، لزيادة المعروض منها، إلى استخدام الأراضي الحدية (إما الأقل خصوبة أو الابعد عن السوق) فترتفع أثمان السلع الغذائية الزراعية[1]. الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الريع العقاري، وهو دخل طبقة ملاك الأراضي التي تميل بإنفاق دخلها بعيداً عن تركيم رأس المال.

* فيما يخص العلاقة بين الأنصبة النسبية للطبقات الإجتماعية ينتهي الأمر، خلال عملية التراكم، إلى زيادة النصيب النسبي الحقيقي للريع

(١) يتضمن ذلك أن الزيادة في السكان تتحقق بمعدل يكون أعلى من معدل الزيادة في إنتاج الغذاء الأمر الذي يسوئ في الأحوال المعيشية لشرائح كبيرة من السكان: قانون السكان عند مالتس وقد احتواه ريكاردو في نموذجه الخاص بأداء الإقتصاد القومي عبر الزمن.

على حساب النصيب النسبي للأجور (الحقيقية) والنصيب النسبي للربح (والفائدة). هذا الأخير هو مصدر التراكم الذي تقوم به الطبقة الرأسمالية ويكون مصيره أن يقل (كنصيب نسبي)، وهو ما يؤدي في الزمن الطويل جداً إلى ضمور مصدر التراكم، فيتوقف تراكم رأس المال ويتجه معدل التطور الإقتصادي نحو التناقص، إلى أن نصل إلى الحالة الساكنة، التي يتكرر فيها تجدد الإنتاج على نفس المستوى للناتج الإجتماعي عبر الفترات الإنتاجية المتتالية.

* في هذا النموذج لأداء الإقتصادي الرأسمالي عبر الزمن من خلال عملية تراكم رأس المال **يتم التحليل في صورة عينية، ويتم الإستدلال، على أساس مبدأ القيمة في صورة وحدات عمل ووحدات عينية للناتج، وفي فروع النشاط المختلفة، ويتصور تجريدي على مستوى الناتج الإجتماعي**. ومع التركيز على ما يتم في داخل **الإقتصاد الوطني. مع الإنشغال أساساً بجانب العرض (في فترة يكون فيها الإنشغال الإجتماعي العام بنمو قوى الإنتاج الجديد وزيادة المنتجات، أو زيادة ثروة الأمم).**

* **في هذا النموذج يستخدم مبدأ القيمة:**

- **في تحديد الأثمان النسبية الحقيقية** (العينية) للسلع كنسب لكميات العمل (تتوقف على إنتاجية العمل المستخدم في إنتاج كل منها) وهو ما **يحدد الأثمان النسبية للسلع** (وإنما مع **افتراض حيادية النقود** كمجرد وسيط في التبادل).

- من التصور الخاص بأداء الإقتصاد الوطني عبر الزمن يتحدد مستوى الناتج الإجتماعي أي مستوى عرض السلع. إذا ما تم التعبير عن قيمته (تجميعياً) بالنقود فعلى **افتراض حيادية النقود** (لا تغير من

الأمر شيئاً) كمقياس للقيم.

- **مستوى الناتج الإجتماعي** (العرض العيني للسلع) **والأثمان النسبية الحقيقية** (التي تتخذ على أساسها قرارات الشراء والبيع) وكلاهما يتحدد ابتداء من القيمة، **يحددان حجم المعاملات** التي تتحقق في الإقتصاد الوطني، منظوراً إليها في صورة عينية.

- **بالتوازي مع هذا تتحدد كمية النقود المطلقة في التداول بما ينتجه نشاط التعدين من معادن نفيسة تستخدم كنقود (وهو ما يتوقف على إنتاجية العمل في نشاط التعدين ومن ثم قيمة هذه المعادن) وبما يتخذ من قرارات سياسية في شأن كمية النقود.** ابتداءً من الكمية المطلقة في التداول تتحدد الكمية المخصصة بالفعل للتداول:

  - بكمية النقود المطلقة في التداول (وهي تتكون عند ريكاردو من النقود المعدنية وأوراق البنكنوت فقط).
  - بسرعة تداول النقود (وفكرتها واضحة في كتابات كانتيون وسميث وجون استيوارت ميل).
  - باكتناز النقود (الذي يبعدها عن التداول، عند جون استيوارت ميل).
  - بالتوسع في الائتمان (الذي يزيد الكمية المستعملة في التداول، عند جون استيوارت ميل).

*** على هذا النحو يتوازى التحليل العيني (للاداء المحدد لحجم المعاملات ابتداءً من مستوى الناتج الإجتماعي) مع التحليل النقدي (للاداء النقدي المحدد لكمية النقود المستخدمة فعلاً في التداول) ويتماس**

الاثنان عند المستوى العام للأثمان الذي تعكس تغيراته التغييرات في قيمة النقود أي قدرتها الشرائية (وهي تنقص بارتفاع المستوى العام للأثمان وتزيد بانخفاضه).

من هذا الخط الفكري العـام للبناء النظري الكلاسيكي يمكن تبين الموقف المنهجي للكلاسيك من النقـود عند بنائهم لنظريتـهم في اداء الاقتصاد الرأسمالي:

* **من حيث الطبيعة والدور:** للكلاسيك نظرة تاريخية للنقود، تأخذ في الاعتبار النشأة والتطور. وفي تعريفهم للنقود نظرياً ترتكز نظرية النقود على نظرية القيمة وعلى نظرية العمل في القيمة، أو على الأقل عند جون استيوارت ميل، عند نفقة الإنتاج مقدرة بوحدات العمل المباشر وغير المباشر، المبذول فعلاً في إنتاج السلعة.

* **من حيث مكانها في العملية الاقتصادية:** على مستوى التحليل الوحدي الهادف إلى نظرية للأثمان النسبية، تفترض حيادية النقود التي يقتصر دورها على تسهيل التبادل والتعبير عن قيمة مبادلة السلع في شكل الثمن النسبي. أما على مستوى التحليل الجمعي الخاص باداء مجمل العملية الاقتصادية فيقتصر دور النقود على التأثير في المستوى العام للاثمان، باعتبار أن مستوى الناتج الاجتماعي يتحدد بعوامل غير نقدية (عينية أو حقيقية)، وأن كمية النقود المتاحة لتسوية المعاملات تتحدد بعوامل لا علاقة لها بإنتاج السلع (صدف الطبيعة بالنسبة للمعادن أو القرارات التحكمية للسلطات النقدية).

* يترتب على ذلك أن يكون مجمل التحليل الكلاسيكي من قبيل التحليل **الانفصامي**، أي التحليل الذي يفصل بين مظهري النشاط الاقتصادي، العيني والنقدي:

- فالتعرف على معدلات التبادل في اقتصاد مبادلة نقدية يتم عن طريق تحليل عيني يفترض حيادية النقود، للوصول إلى الاثمان النسبية التي تتحدد على أساسها قرارات الإنتاج وقرارات المبادلة، ومن ثم تنظم، بعد الأحداث، العملية الإنتاجية.

- والتعرف على مستويات الناتج الاجتماعي من فترة لأخرى يتم عن طريق تحليل عيني يرتكز على الإمكانيات العينية للنشاط الاقتصادي، ويفترض غياب مشكلات في التمويل أو التسويق من خلال النقود. ومن خلاله يمكن التوصل إلى كيفية تجدد الإنتاج عبر الزمن والمستوى الذي يتحقق عنده هذا التجدد.

- ثم تقدم النقود، في مرحلة لاحقة، بمحددات لوجودها بعيدة عن عملية إنتاج السلع (التي يتحدد مستواها بمحددات عينية) لتؤثر في وجودها على المستوى العام للأثمان دون أن تؤثر على مستوى الناتج الاجتماعي لا مباشرة ولا من خلال التغير في المستوى العام للأثمان.

* ومن حيث النقود وعملية التراكم على الصعيدين الداخلي والعالمي: يكاد لا يوجد تحليل خاص بها. وحتى بالنسبة للنظام النقدي الدولي يكاد يكون عند الكلاسيك امتداداً لقاعدة الذهب السائدة في داخل الاقتصاديات المكونة للاقتصاد الدولي، مع افتراض تشابه الأوضاع الهيكلية وغياب التفاوت بين مستويات تطورها (وذلك عند دراسة العلاقات بينها)، رغم ادراك سميث وريكاردو وجون استيوارت ميل بوجود بلدان غنية وأخرى فقيرة.

* * *

من هذا يبين أن نظرية الكلاسيك في أداء الاقتصاد الرأسمالي نظرية عينية

تفترض حيادية النقود في تحديد الأثمان النسبية للسلع ولا تؤثر عند تحديد مستوى النشاط الاقتصادي أي على ما يحققه الاداء الاقتصادي من ناتج اجتماعي. وأنهم يقصرون دور النقود في التحليل الجمعي على التأثير على المستوى العام للأثمان الذي تشير اتجاهاته إلى العلاقة العكسية بينه وبين قيمة النقود (أي قدرتها الشرائية). هل حقيقة أن مستوى النشاط في الاقتصاد الرأسمالي لا يتأثر بالعوامل النقدية؟ بمعنى آخر، هل تحرم النقود من دور مؤثر في تحديد مستوى الناتج الاجتماعي؟ يحاول كينز في كتابه المعنون «بالنظرية العامة للعمالة والفائدة والنقود» (١٩٣٦) أن يبين أن الاجابة على هذا التساؤل تكون بالنفي.

الفصل الثالث

النظرية النقدية الكينزية في أداء الاقتصاد الرأسمالي

من الصعب، إن لم يكن من المستحيل، فهم الفكر الاجتماعي، أياً كان نوعه، بمعزل عن الوسط التاريخي الذي تبلور فيه، ولا تمثل نظرية كينز في أداء الاقتصاد الرأسمالي استثناءاً على هذه القاعدة وفهم أي فكر اجتماعي يتعين أن يتعدى استيعابه بالنظر الناقد إليه. وهو ما يحتم أن تكون نظرتنا لنظرية كينز ناقدة. وعليه يتحقق تعرفنا على النظرية النقدية الكينزية على النحو التالي:

- في مبحث أول، نرى الوسط التاريخي للتحليل الجمعي الكينزي.
- في مبحث ثان، نقدم النموذج النظري لكينز منظوراً إليه في مجموعه.
- في مبحث ثالث، نرى الأدوات الفكرية لهذا النموذج ومكان الأدوات النقدية فيه.
- وفي مبحث رابع، نرى الاتجاهات العامة للنقد الذي يمكن أن يوجه للنظرية النقدية الكينزية.

المبحث الأول

الوسط التاريخي للتحليل الجمعي الكينزي

لفهم نظرية كينز فهماً ناقداً يتعين وضعها في الوسط التاريخي الذي نشأت فيه:

أولاً: من حيث الوقائع الاقتصادية، عن طريق التعرف على الخصائص الجوهرية للموقف الاقتصادي الذي أدى بكينز إلى تغيير وجهة نظره بالنسبة لكثير مما كانت تقول به المدرسة النيوكلاسيكية وبلورة «نظريته العامة».

ثانياً: من حيث الفكر الاقتصادي، بالتعرف على جوهر النظرية التي سادت الفكر الاقتصادي الاكاديمي (مع مراعاة ان واقع الممارسة الاجتماعية كان يعرف تيارات أخرى من الفكر الاقتصادي وعلى الاخص الفكر الاقتصادي الماركسي) في البلدان الانجلوسكسونية، وذلك بالنسبة لمشكلة اداء الاقتصاد القومي في مجموعه ومحددات مستوى النشاط الاقتصادي. وكان كينز قد بدأ تحليله الاقتصادي بتوجيه نقده إلى هذه النظرية «النيوكلاسيكية».

أولاً : الوقائع الاقتصادية :

يتحدد الوسط التاريخي لتحليل كينز من الناحية المكانية بالاقتصاد البريطاني في الاقتصاد الدولي. وهو اقتصاد يتحدد هيكله بالمحددات الاساسية للاقتصاد الرأسمالي من حيث نوع علاقات الانتاج السائدة والهدف المباشر من القيام بالنشاط الانتاجي وطريقة اداء الاقتصاد القومي في مجموعه. يزيد على ذلك أن الهيكل يغلب عليه النشاط الصناعي. الأمر الذي يعطي للجهاز الانتاجي درجة كبيرة من المرونة في استجابته لمتطلبات السوق (مع مراعاة درجة السيطرة الاحتكارية على المشروعات). (مثل هذه المرونة تظهر على الأخص

عندما يقارن الاقتصاد الرأسمالي الذي يغلب عليه النشاط الصناعي بإقتصاد ما زال يسيطر فيه النشاط الزراعي). في هذا الاقتصاد الصناعي يمثل اقتصاد المبادلة النقدي الظاهرة السائدة. أي أن النقود يجري استعمالها في كل جنبات النشاط الاقتصادي، الأمر الذي يمكن من وصف النشاط الاقتصادي في مجموعه بأن أصبح من قبيل النشاط الذي يتم من خلال النقود.

كما يتحدد الوسط التاريخي لتحليل كينز بهذا الاقتصاد الرأسمالي الصناعي الذي تنتشر فيه النقود في أثناء أزمته الكبرى. أو ما يسمى بالكساد الكبير، الذي بدأ بأزمة ١٩٢٩ ووصل إلى عمقه في ١٩٣١/ ١٩٣٢ واستمر بصفة عامة حتى نشوب الحرب العالمية الثانية في ١٩٣٩. فالزمان اذن هو زمان الازمة في شكلها الدوري، وانما في اطار أزمة الاقتصاد الرأسمالي في مظهرها الزمني (أي كاتجاه طويل المدى جداً في المرحلة الهابطة لتطور التكوين الاجتماعي الرأسمالي). في أثناء هذا الكساد يتميز الموقف بوجود جزء معتبر من القوة العاملة (وصل في بعض البلدان إلى ٢٠٪) في حالة بطالة يستوي في ذلك العمال المؤهلون وغير المؤهلين فنياً. هذا في الوقت الذي يوجد فيه جزء كبير من الطاقة المادية، وخاصة في مجال الصناعة، المعطلة، أي دون تشغيل. وتكون الأثمان والأرباح والأجور، وغيرها من المؤشرات الاقتصادية، عند مستواها الاكثر انخفاضاً. الأمر يتعلق باختصار باقتصاد توقف عن السير في جو يسوده التشاؤم وعلى الأخص في دوائر رجال الأعمال، أي من يملكون اتخاذ قرارات الاستثمار (أي بناء طاقة انتاجية جديدة)، والانتاج (أي تشغيل طاقة انتاجية موجودة بالفعل). ويتوقف الاقتصاد القومي عن السير رغم توافر كل الشروط اللازمة لذلك إلا شرط واحد هو شرط توقع الربح من جانب من يملكون اتخاذ قرارات الانتاج، أي أصحاب المشروعات. يعبر كينز عن هذا الموقف بقوله أن الأمر يتعلق «بأكبر كارثة اقتصادية للعالم الحديث».

في مواجهة هذه الكارثة وجد نوعان من رد الفعل:

* على الصعيد العملي ظهر أولاً رد الفعل بالاجراءات التي بدأت الدول الرأسمالية تتخذها بالفعل لمواجهة الأزمة وللخروج بالاقتصاد القومي من هذا الكساد، وخاصة في ألمانيا والولايات المتحدة الامريكية. هذا النوع من رد الفعل هو الذي ظهر أولاً ليعدل في السياسة الاقتصادية لهذه الدول تعديلاً جوهرياً. إذ قبل ظهور كتاب «النظرية العامة» لكينز اتخذت الدول الرأسمالية وعلى الأخص تلك الأكثر اصابة بالأزمة، اجراءات في سياستها الاقتصادية تتناقض مع ما يوحي به انصار حرية النشاط الاقتصادي الفردي. وكانت الممارسات الجديدة للدولة متناقضة مع تعاليم النظرية الاقتصادية الاكاديمية. وهكذا يبرز الفرق بين ما توحي به النظرية وما تتبعه الدولة من سياسة اقتصادية لانتشال الاقتصاد من ازمته.

* من ناحية أخرى، ظهرت ردود فعل على الصعيد النظري تهدف إلى فهم الظواهر التي يتميز بها الوضع الجديد، أي الاحاطة بهذا الوضع بقصد التوصل إلى الاجراءات اللازمة لمعالجته. **وتصبح المشكلة النظرية بالنسبة لمن يريدون انقاذ النظام الرأسمالي هي معرفة العوامل التي تحدد مستوى استخدام الموارد الاقتصادية الموجودة، لكي يمكن التوصل إلى أسباب التبديد الذي يفرزه النظام بصفة دورية، في شكل بطالة للقوة العاملة وتعطل للطاقة الانتاجية المادية.** بمعنى آخر، استلزم الموقف المتأزم اعادة النظر في النظريات التي كانت سائدة في الفكر الاقتصادي الاكاديمي في المجتمعات الغربية. فكيف كان موقف هذا الفكر من هذه المشكلة (مشكلة البطالة وتبديد للموارد المادية)؟

ثانياً: الفكر الاقتصادي:

رغم أن كينز يوجه نقده لفكر يسميه بالفكر الكلاسيكي إلا أن الأمر يتعلق أساساً بأفكار للنيوكلاسيك مبنية على بعض أفكار المدرسة التقليدية.

من الناحية الفكرية يمكن التمييز بين واقع الممارسة العملية والأوساط الاكاديمية. في واقع الحياة العملية يهتدي النشاطان النقابي والسياسي، وعلى الأخص للطبقة العاملة في أوربا، بالفكر الاقتصادي الاشتراكي بصفة عامة والفكر الماركسي بصفة خاصة. أما في الأوساط الاكاديمية فيسود الفكر الاقتصادي النيوكلاسيكي (والفكر الاكاديمي ليس بالضرورة الفكر الصحيح علمياً)، وهنا تحتل النظرية الحدية في الاثمان المسرح الاكاديمي. ولكنها نظرية تظهر عجزها في شرح الأحداث التي أغرقت الاقتصاد الرأسمالي في كساد الثلاثينات.

وبالنسبة للتحليل الجمعي، الذي ينشغل بأداء الاقتصاد القومي في مجموعه، كانت النظرية السائدة اكاديمياً هي النظرية النيوكلاسيكية. وفقاً لهذه النظرية، **يضمن الاداء التلقائي للاقتصاد الرأسمالي تحقيق العمالة الكاملة (أو التشغيل الكامل) لقوى الانتاج الموجودة تحت تصرف المجتمع**، سواء تمثلت في العمل أم في الموارد الطبيعية والمادية. هذه العمالة الكاملة لا تستبعد بالنسبة للقوة العاملة البطالة الاختيارية ولا البطالة الاحتكاكية. ويقصد بالبطالة الاختيارية حالة البطالة التي يوجد فيها العامل نظراً لعدم قبوله بفرص العمل المتاحة بالأجر وشروط العمل الأخرى المعروضة. أما البطالة الاحتكاكية فيقصد بها حالة البطالة التي يوجد فيها العامل لفترة نتيجة انتقاله من عمل لآخر، إما بين فروع الانتاج أو بين أماكن وجود الوحدات الانتاجية. هذه البطالة الاحتكاكية تنجم عن عوامل متعددة: عدم قدرة العمال على الحركة في سوق العمل، عدم معرفتهم لفرص العمل الموجودة في سوق العمل، نقص المواد الأولية... إلى غير ذلك.

هذه العمالة الكاملة تتحقق للاقتصاد القومي دون تقلبات عبر الزمن، أي دون مرور الاقتصاد القومي بمراحل منتظمة من الارتفاع والهبوط في مستوى النشاط الاقتصادي. وهو ما يعني انكار المدرسة النيوكلاسيكية لوجود ظاهرة الدورات الاقتصادية في الاقتصادي الرأسمالي. ويطلق عليها عادة اسم

الأزمات الاقتصادية. ظاهرة الدورات الاقتصادية من طبيعة الاقتصاد الرأسمالي، وتتمثل في أن أداء هذا الاقتصاد يتم من خلال مرور الاقتصاد القومي بين الحين والحين في دورة من دورات نشاطه.

وتتكون الدورة التي تستغرق عادة ما بين ٧ ـ ١٠ سنوات من مراحل أربعة: مرحلة توسع في النشاط الاقتصادي تعرف معدلات مرتفعة نسبية لنمو الناتج القومي. هذه المرحلة تنتهي بمرحلة ثانية هي مرحلة الأزمة التي تعلن أن الاقتصاد مقدم على مرحلة كساد تتميز بهبوط مستوى النشاط الاقتصادي وتعطل جزء من القوة العاملة (بالاضافة إلى ما يعرفه الاقتصاد القومي من بطالة مزمنة) وجزء من الطاقة المادية الموجودة بالفعل. فترة الكساد هذه تؤدي بعد وقت يطول أو يقصر وفقاً لظروف كل دورة إلى انتعاش الاقتصاد القومي بالتوسع في النشاط الاستثماري والإنتاجي. هذا الانتعاش يمثل المرجلة الرابعة للدورة الاقتصادية ويؤدي إلى مرحلة جديدة من التوسع في النشاط الاقتصادي بادئاً بذلك دورة جديدة، وهكذا. قول النيوكلاسيك بأن الاقتصاد الرأسمالي قادر على تحقيق العمالة الكاملة دون تقلبات عبر الزمن يعني انكارهم لوجود ظاهرة الدورات الاقتصادية، وعندما يعترفون بوجود الظاهرة كانت تعالج كمشكلة خاصة بوضعها في «حجر صحي» على نحو لا تؤثر به نظرية الأزمة على الجسم الاساسي للنظرية الاقتصادية النيوكلاسيكية.

أفكار النيوكلاسيك هذه ترتكز على فكرة لاقتصادي فرنسي يدعى جان باتست ساي، عاش من ١٧٦٧ إلى ١٨٣٢، يطلق عليها قانون المنافذ أو قانون الأسواق. (الواقع أن فكرة القانون من نتاج المفكر الانجليزي جيمس ميل). مؤدى هذه الفكرة أن الانتاج يخلق في ذات الوقت الطلب على منتجاته ومن ثم يخلق السوق الذي يمتص الناتج أو يمثل منفذاً لتسويقه. آية ذلك أنه في اقتصاد المبادلة النقدية القائم على تقسيم العمل (أي التخصص) يقوم كل فرد بالانتاج بقصد الاستهلاك أو البيع. وهو لا يبيع إلا بنية شراء سلع أخرى يستهلكها أو

يستعملها في انتاج جديد. فعندما يقوم بالانتاج، أو يشترك مع غيره في الانتاج فهو يصبح، بفضل ما يحصل عليه من دخل نقدي، اما مستهلكاً لما ينتجه هو أو شارياً لمنتجات الآخرين، ففي الانتاج هو يخلق عرض السلع ويخلق في ذات الوقت الطلب عليها. وعليه يخلق العرض الطلب اللازم له. إذا كان الأمر كذلك فليس من المتصور وجود عرض بدون طلب، أي وجود منتجات تعرض في السوق دون أن تجد من يشتريها. ومن ثم ليس من المتصور أن يبقى جزء من الناتج الاجتماعي دون تسويق، الأمر الذي يؤدي بالمشروعات إلى تحقيق خسائر والتوقف عن الانتاج ولو جزئياً.

هذا «القانون» يفترض أن النظام الاقتصادي الرأسمالي مزود، في حالة الاداء الحر دون تدخل من الدولة، بميكانزم (آلية) يخلق له التوازن التلقائي، أي ميكانيزم بمقتضاه تنفق الدخول النقدية التي يحصل عليها الأفراد (في الاستهلاك، أي على شراء السلع الاستهلاكية)، والاستثمار، (أي باستخدام المدخرات النقدية في بناء طاقة انتاجية جديدة) بمعدل يحقق الطلب اللازم لشراء القدر من المنتجات الذي يضمن تشغيل كل القوى العاملة (فيما عدا المتعطل منها اختيارياً أو احتكاكياً) وكل الموارد الطبيعية والمادية الموجودة تحت تصرف المجتمع. **هذه الالية تتحقق بفضل مرونة نوعين من الأثمان، أحدهما يوجد في السوق النقدية وهو معدل الفائدة والآخر يوجد في سوق العمل وهو معدل الأجور**. والمقصود هنا المعدلات «الحقيقية» لا النقدية لهذين المعدلين.

بالنسبة لسعر الفائدة يجرى الاستدلال النيوكلاسيكي على النحو التالي:

ما دام التراكم (الذي بفضله يتم التوسع في الطاقة الانتاجية) يحكمه الادخار في الاقتصاد القومي في مجموعه، هذا «القانون» يفترض أن الجزء المدخر من الدخل النقدي ينفق بطريقة آلية ومباشرة على شراء السلع الاستثمارية (التي تستعمل في بناء طاقة انتاجية جديدة بالتوسع في المشروعات القائمة أو ببناء مشروعات جديدة). أي أنه يفترض أن الادخار والاستثمار سيتساويان

بطريقة اتوماتيكية. علاقة التساوي هذه تتحقق بفضل مرونة سعر الفائدة:

* إذا زادت المدخرات عن اللازم ينخفض سعر الفائدة (نظراً للزيادة في عرض الائتمان). وبما أن الفائدة هي الثمن الذي يدفعه المستثمرون في مقابل حصولهم على المدخرات النقدية للمدخرين، لفترة معينة، فإن انخفاضها يدفع المدخرين إلى الانقاص من الادخار (فيقل عرض الادخار) كما أنه يشجع الاستثمار (فيزيد الطلب على الائتمان) إلى أن يتم تساوي الادخار والاستثمار مرة ثانية.

* يضاف إلى ذلك أن زيادة الادخار تعني نقص المخصص للاستهلاك (أي نقص الطلب على السلع الاستهلاكية)، وهو ما يدفع اثمان السلع الاستهلاكية نحو الانخفاض وهو ما يعني أن ربح المشروعات المنتجة لهذه السلع يميل نحو الانخفاض الأمر الذي يؤدي بالموارد المستخدمة في انتاجها بالتوجه نحو انتاج السلع الانتاجية (السلع الاستثمارية) حيث زاد الطلب عليها.

أما بالنسبة **لمعدل الأجور** فهو الآلية التي يعمل من خلالها سوق العمل. في هذا السوق يظهر العمال كبائعين ويظهر المنظمون أصحاب المشروعات كمشترين. إذا ما تحددت كمية رأس المال الموجودة تحت تصرف المنظمين (أي مجموع الموجود من وسائل الانتاج الملموسة في الزمن القصير) فان فرص العمل التي يقدمها المنظمون، في سعيهم لتحقيق الربح النقدي، تزيد كلما انخفض مستوى الأجور الحقيقية. هذا المستوى يتحدد بالطلب والعرض. ويتحدد الطلب على العمل بالانتاجية الحدية لهذا «العنصر»، من عناصر الانتاج. أما عرض العمل فيتحدد بالموازنة التي يقوم بها العمال بين الأجر الحقيقي (أي الكمية من السلع الاستهلاكية التي يحصل عليها العامل بانفاقه لاجره النقدي) وبين «الألم» أو «انعدام المنفعة» الحدي المترتب عن قيام العامل بالعمل.

مستوى العمالة يتحدد اذن عند نقطة تقاطع "الطلب والعرض في سوق العمل". وعلى فرض أن كمية رأس المال الموجودة تكفي لتحقيق العمالة الكاملة (بالمعنى السابق بيانه) عند مستوى ايجابي من الأجور، وهذا ما تفترضه النظرية النيوكلاسيكية» فإن التنافس بين العمال يؤدي إلى غياب البطالة. بعبارة أخرى، على فرض ثبات الطلب على العمل (من جانب المنظمين) يؤدي التنافس بين العمال إلى خفض معدل الأجور الحقيقية إلى المستوى الذي يؤدي في النهاية إلى وجود فرص عمل لكل من يعرض قدرته على العمل في سوق العمل.

هنا نكون بصدد دالة استعمال تربط الناتج بالعمالة. هي دالة استعمال لأنها تتعلق بالزمن القصير: كمية وسائل الانتاج ثابتة، والعمل هو «العنصر» الوحيد المتغير. دالة الاستعمال هذه تشير إلى التشغيل الكامل للقوة العاملة والموارد المادية الموجودة. وهو تشغيل كامل يتحقق بفضل الاداء التلقائي للاقتصاد المرهون بمرونة سعر الفائدة والأجور على افتراض أن المنافسة الكاملة تحتوي الاقتصاد القومي في تكوينه من أسواق ثلاثة: سوق العمل وسوق النقود وسوق المنتجات. من الناحية المنهجية يعامل الاقتصاد القومي بواسطة النيوكلاسيك وكأننا بصدد مشروع ندرس سلوك «منظمه» كمتبادل في الزمن القصير لنتوصل إلى منحنيات النفقة بقصد التوصل إلى منحنى عرض مشروع!!

تحليل النيوكلاسيك يستبعد اذن حالة وجود فائض انتاج عام، أي زيادة عامة في عرض المنتجات بالنسبة إلى الطلب في الاقتصاد القومي في مجموعه، ولا يتصور بالنسبة لهم، إلا فائض انتاج جزئي يخص احد فروع الانتاج أو عدد محدود منها، ينجم عن سوء في توجيه الانتاج. أما أن يكون الطلب الفعال غير كاف لتحقيق التشغيل الكامل لكل الموارد القابلة للاستعمال فأمر لا يقبله مفكرو المدرسة النيوكلاسيكية. فاذا بدأنا من منطلق أن الأداء التلقائي يضمن للنظام الاقتصادي عمالة كاملة لكل الموارد تصبح المشكلة الاساسية هي مشكلة التوزيع

الأمثل للموارد الموجودة تحت تصرف الجماعة أي مشكلة ضمان أن توزع الموارد بين الفروع المختلفة للنشاط الاقتصادي على نحو يعظم الناتج على الصعيد القومي (على النحو الذي يتضح في كتابات ليون فالراس[1])، وكذلك مشكلة توزيع الدخول المتحققة عن هذا التوزيع بين اصحاب «عناصر» الانتاج.

فإذا ما وُجهت هذه النظرية بواقع الاقتصاد الرأسمالي حيث البطالة للقوة العاملة وتعطل الموارد المادية فسَّر النيوكلاسيك هذا الواقع أولاً بتنظيم العمال عن طريق تكوين النقابات (الأمر الذي يزيل المنافسة فيما بينهم)، وثانياً بتدخل الدولة في سوق العمل (عن طريق تحديد حد أدنى للأجور أو ادخال نظام التأمين ضد البطالة . . . إلى آخره)، الأمر الذي يحرم سوق العمل من صفة المنافسة الكاملة ويدخل عوامل احتكارية فيه. هذه العوامل الاحتكارية تدفع مستوى الأجور الحقيقية إلى أن يكون أعلى من مستواه فيما لو كانت المنافسة الكاملة تسود سوق العمل، أي تجعله أعلى من مستوى الأجر الذي يحقق العمالة الكاملة. فالعمال، عن طريق تحقيق التساوي بين الأجر وانعدام المنفعة التي يتحملونها ببذل الجهد في العمل، يحددون مستوى الأجور في السوق ويحددون بالتالي مستوى العمالة. فاذا ما نجم عن فعلهم (في شكل مطالبة نقابية) أن ارتفع مستوى الأجور عن المستوي الذي يسود في ظل المنافسة (باعتباره المستوى الوحيد الذي يحقق العمالة الكاملة لكل العمال) فان فعل العمال هذا هو الذي يتعين اعتباره المسؤول عن مستوى للعمالة ادنى من مستوى التشغيل الكامل. بمعنى آخر، فعل العمال هذا هو الذي يسبب البطالة. وللقضاء عليها يكفي تخفيض مستوى الأجور لكي يؤدي ذلك إلى زيادة الطلب على العمل.

---

(١) انظر في ذلك الباب الخامس من مؤلفنا، مبادئ الاقتصاد السياسي، الجزء الأول، الاساسيات، منشورات الحلبي القانونية، بيروت، ٢٠٠١.

ذلك هو فكر النيوكلاسيك الخاص بمستوى العمالة. وهو في الواقع فكر يأخذ العمالة الكاملة كمعطى، أي يفترض أن الاقتصاد الرأسمالي يحققها فعلاً في واقع الحياة اليومية، ليركز اهتمامه على التوزيع الأمثل للموارد المتاحة بين الاستخدامات المختلفة. اعتناق هذا الفكر يعني انكار امكانية ما كان يجري بالفعل في واقع الحياة الاقتصادية في ظل الكساد الكبير، وذلك رغم عمق الأزمة واتساع مداها لتشمل كل الاقتصاد الرأسمالي الدولي. وهو ما يعني انكار موقف سارعت الدول الرأسمالية بالفعل بإتخاذ اجراءات تهدف إلى معالجته. هنا نكون بصدد فكر ينسلخ عن واقع الاقتصاد الرأسمالي رغم أنه يكون جزءاً لا يتجزأ من واقع المجتمع الرأسمالي. هو ينسلخ عن الواقع الاقتصادي كفكر قادر على تفسير الظاهرة المعنية، ظاهرة الأزمة، تفسيراً صحيحاً. ولكنه يظل جزءاً من الواقع الاجتماعي كفكر اقتصادي ينتشر ويشيع لاخفاء الواقع الاقتصادي بأسم محاولة تفسيره. بمعنى آخر ينسلخ عن واقع الاقتصاد الرأسمالي كفكر قادر على تفسير الظاهرة، ويبقى كجزء من المجتمع في صورة ايديولوجية لطبقة هي الطبقة الرأسمالية، لم يعد لها مصلحة في اكتشاف القوانين التي تحكم علاقاتها بالطبقات الأخرى، وعلى الأخص الطبقة العاملة، إلا بقدر. فتنشر، وعلى الأخص عن طريق التعليم «الاكاديمي» ايديولوجيتها الاقتصادية التي تخفي واقع هذه العلاقات في مواجهة الطبقات ذات المصلحة في تغيير هذا الواقع والساعية إلى تغييره. ولكن هذه الايديولوجية، كوعي زائف، قد وصلت إلى درجة من الممكن أن تودي عندها، (وهو ما ليس بغريب بالنسبة لفكر اكاديمي حرم من الذكاء الذي لا يمكن اكتسابه إلا بالارتباط بالواقع)، بكل النظام بما فيه الطبقة الرأسمالية. إذ بدأت هذه الايديولوجية تعجز عن أن تزود الطبقة الرأسمالية بالأسلحة الفكرية التي تتعامل بها سياسياً مع الطبقة العاملة، وقد نظمت نقابياً وسياسياً، في شأن اتخاذ الاجراءات اللازمة لانتشال الكل الاقتصادي من أزمته. وهنا يأتي

كينز بحسه الاسعافي ليقدم الاداة الفكرية التي تمكن من ذلك. **ولكن لماذا كينز بالذات؟**

يتميز كينز عن غالبية الاقتصاديين الانجليز بأنه جمع دائماً بين رجل النظرية ورجل الحياة العملية. فقد درس الاقتصاد كطالب وفقاً لتقاليد المدرسة النيوكلاسيكية. ثم عمل موظفاً في الهند ليجد نفسه أمام مشكلات السياسة الاقتصادية الاستعمارية، ليعود كأستاذ يدرس النظريات النيوكلاسيكية لفترة طويلة بجامعة كمبردج، في الوقت الذي ينشط فيه كرجل من رجال الأعمال يتعامل مع السوق النقدية وبورصات الأوراق المالية. وهو على هذا النحو يحقق الوحدة بين رجل الجامعة ورجل الحياة العملية أي رجل الوظيفة وعالم الأعمال. من هنا جاء تساؤله المستمر عن العلاقة بين النظرية الاقتصادية والسياسة الاقتصادية. فاذا استمر هذا التساؤل في ظروف تعرف حدة وقوة الكساد الكبير وتكشف عن عجز النظرية الاقتصادية السائدة «اكاديمياً» في ذات الوقت الذي تشهد فيه ممارسات جديدة تناقض ما توصي به هذه النظرية وتحويها السياسات الاقتصادية للدولة الرأسمالية في سعيها، لمواجهة الكساد، نقول إذا استمر تساؤل كينز في ظل مثل هذه الظروف يكون من الطبيعي أن يكون هو الذي يسعف الدولة الرأسمالية بالاداة الفكرية التي تمكنها من التعامل مع الطبقات الاجتماعية المختلفة لانتشال الاقتصاد الرأسمالي من أزمته. وهو ما لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال محاولة لفهم كيفية اداء الاقتصاد القومي فهماً صحيحاً.

على هذا النحو نستطيع أن نفهم استعداد كينز لأن يبتعد عن تعاليم المدرسة النيوكلاسيكية الخاصة بمستوى النشاط في النظام الاقتصادي، وهي التي عرضنا لها في الصفحات السابقة. فاذا ما فرضت نفسها بقوة في واقع الحياة الاجتماعية كانت «النظرية» التي تعتبر عدم امكانية البطالة عقيدة جامدة ابعد ما تكون عن الصحة. وكان من اللازم ان يقطع كينز صلته بهذا المظهر للنظرية

النيوكلاسيكية: ويضع لنفسه هدفاً رئيسياً هو شرح العوامل التي تحدد حجم العمالة في لحظة معينة، وذلك بقصد امكان التأثير على هذه العوامل على نحو يسمح للاقتصاد الرأسمالي بأن يحقق مستوى عمالة أعلى من المستويات التي تصاحبها نسبة كبيرة من البطالة. هو يهدف إلى بناء نظرية يمكنها أن تستجيب إلى متطلبات السياسة الاقتصادية بقصد انقاذ طريقة الانتاج الرأسمالي في مرحلة محددة من مراحل تطورها، هي مرحلة رأسمالية الدولة الاحتكارية. ويحقق كينز هذا الهدف بوعي ايديولوجي واضح.

المبحث الثاني

النموذج النظري لكينز: نظرة شاملة

في كتابه «النظرية العامة» يضع كينز لنفسه بوعي هدفاً محدداً. هذا الهدف هو دراسة القوى التي تحدد التغيرات في مستوى الناتج والعمالة الكليين. هنا لا يتعلق الأمر بالعمالة بالنسبة للعمل فقط وإنما بعمالة كل القوى الانتاجية، من قوة عاملة وقوى مادية. بعبارة أخرى، يهدف كينز إلى التعرف على الكيفية التي يتحدد بها مستوى الانتاج ومن ثم مستوى الدخل القومي. وإذا ما نظرنا إلى الأمر من زاوية أخرى وجدنا أن كينز يحاول أن يعرف لماذا لا يستطيع الاقتصاد الرأسمالي استخدام كل الموارد الموجودة تحت تصرف المجتمع تاركاً بعضها في حالة بطالة بالنسبة للقوة العاملة، وحالة تعطل بالنسبة لقوى الانتاج المادية.

وينتهي البحث عن تحقيق هذا الهدف بتحليل الاقتصاد الرأسمالي في الزمن القصير. وهو تحليل تميزه بعض الخصائص المنهجية كما يتميز بما يقوم عليه من فروض أساسية. ويعطي في النهاية نموذجاً نظرياً يحتوي نظريته في العمالة.

أولاً : المظاهر المنهجية لنموذج كينز :

لنرى أولاً الطبيعة المنهجية لتحليل كينز، ثم الفروض الأساسية لنموذجه.

١ ـ الطبيعة المنهجية لتحليل كينز :

* تحليل كينز هو أولاً من قبيل **التحليل الجمعي** الذي ينشغل باداء الاقتصاد القومي في مجموعه عن طريق التركيز على تقاطع الطلب والعرض الكليين. هذا التحليل الجمعي يرتبط بـ «نظرية أساسية في القيمة»، يظهر انها النظرية الحدية في تحديد الثمن، رغم ما يظهره كينز من تعاطف مع الفكرة التي مؤداها أن «كل شيء في النهاية نتاج للعمل يساعده في ذلك الفنون والموارد الطبيعية وأدوات العمل التي هي تجسيد لعمل سابق»، **رغم ذلك يرتكز التحليل الجمعي لكينز على النظرية الحدية في الثمن**، فهو يأخذ نظرية الأجور ونظرية الربح كما هي، كجزء من نظرية التوزيع المبنية على الانتاجية الحدية. أي أنه يأخذ النظرية الخاصة بالعلاقة بين رأس المال والعمل كما هي في النظرية الحدية النيوكلاسيكية. وبالقدر الذي يرفض فيه كينز اعادة النظر في هاتين النظريتين الخاصتين بهذه العلاقة كان من اللازم أن يعطي تحليله الجمعي محتوى نفسانياً يتمثل في مجموع «الميل» للاستهلاك وللادخار، والدافع، للاستثمار وتفضيل السيولة، وإنما بالنسبة للجماعة بأكملها، على النحو الذي سنراه فيما بعد.

* وتحليل كينز ينصب على **أداء الاقتصاد الرأسمالي في الزمن القصير**، أي في الزمن الذي تكون في خلاله الموارد الاقتصادية معطاة دون تغيير في كمياتها. فاذا ما كانت كميات الموارد الاقتصادية محددة انصب الاهتمام على مستوى استعمال هذه الموارد دون الانشغال بنموها عبر الزمن، وهو نمو يستلزم دراسة اداء الاقتصاد القومي في

فترة من الطول بحيث تسمح بخلق طاقة انتاجية جديدة وتشغيل هذه الطاقة بعد خلقها.

* وتتحدد الطبيعة المنهجية لتحليل كينز ثالثاً بأنه **تحليل يتم في صورة تدفقات نقدية**. فالتحليل ينشغل أساساً بدائرة التداول، **وينشغل بها في مظهرها النقدي. والكلام عن الدخل إنما يعني أساساً** بالدخل النقدي كانفاق احتمالي على شراء السلع الاستهلاكية أو السلع الانتاجية. وبالنسبة للاستثمار ينصب الاهتمام **على أثره النقدي أي** على الدخول النقدية التي تكون العملية الاستثمارية **مناسبة لخلقها**، دون أن يؤخذ في الحسبان ما تولده هذه العملية من طاقة انتاجية جديدة ولا أثر وجود هذه الطاقة على مستوى الانتاج في المستقبل. وكذلك الحال بالنسبة للفائدة، فينظر إليها **باعتبارها ظاهرة نقدية** بحتة. ويرد كينز ذلك إلى أن الاستثمار والانتاج **يتحددان بقرارات** المنظمين لا المستهلكين. وأن المنظمين **يهدفون تحقيق الربح النقدي**، ويقومون من ثم بحساب نقدي لا حساب عيني عند اتخاذ هذه القرارات[1].

* أخيراً يتميز التحليل الكينزي بأن له طابع **التحليل الاستاتيكي المقارن**. **في هذا النوع من التحليل يجري تصور النظام الاقتصادي في لحظة**

---

(١) ويدفع كينز هذا الاستدلال إلى نهايته ببيان أن الانتاج الذي يبدأ من قدرات انتاجية كبيرة (نتاج التطور الرأسمالي عبر القرون السابقة) يكون مقيداً بضيق افق المحاسبة النقدية التي يقوم بها المنظمون. ومن ثم لا يتوصل نظام المحاسبة هذا أبداً إلى الموائمة بين المصالح الخاصة والمصالح العامة. يترتب على ذلك أن اقتصاد لتعظيم الربح النقدي ليس اقتصاداً لتعظيم العمالة ولا لتعظيم اشباع حاجات الغالبية. الأمر الذي يعني أن مستوى العمالة ومستوى اشباع الحاجات لجمهور المجتمع لا يتناسبان أبداً مع الامكانيات التكنولوجية (بالمعنى الواسع) التي توصل المجتمع إلى خلقها فعلاً (الأول والثاني هما دائماً أدنى مما يمكن أن تحقق هذه الامكانيات عند المستوى التي وصلت إليه بالفعل.

زمنية معينة وتدرس الشروط التي تحقق توازن هذا النظام في تلك اللحظة. ثم يترك الباحث فترة زمنية تمر ويبحث عن شروط توازن النظام في نهاية هذه الفترة دون الانشغال بما يحدث للنظام أثناء الفترة الزمنية. ويدرس وضع التوازن الجديد للتعرف على شروطه. وفي مرحلة ثالثة تجري المقارنة بين وضع التوازن الأول وشروطه ووضع التوازن الجديد وشروطه للتعرف على التغييرات التي طرأت على النظام وذلك دون دراسة للكيفية التي تمت بها هذه التغيرات.

٢ ـ الفروض الأساسية لنموذج كينز :

من الضروري أن نبرز من البداية الفروض التي ترتكز عليها نظرية كينز في العمالة نظراً لأن تقدير النتائج التي يتم التوصل إليها يتعين أن يكون في ضوء الفروض التي يبدأ منها التحليل. عند كينز، الأمر يتعلق بالفروض الأساسية لنموذج للتوازن في الزمن القصير. دون أن ننسى أننا بصدد التوازن العام أي **توازن الاقتصاد القومي في مجموعه. هذه الفروض هي:**

* يفترض كينز أن العوامل الآتية محددة وأنها ثابتة لا تتغير: كمية وكيف رأس المال، حالة التكنولوجيا، أذواق المستهلكين والهيكل الاجتماعي الذي يحدد نمط توزيع الدخل القومي. والواقع أنها كلها عوامل تتغير وإنما يلزم لتغييرها مرور زمن طويل. وكينز يقتصر على دراسة أداء الاقتصاد القومي في الزمن القصير. إذ ينصب اهتمامه على تشغيل ما هو قائم من قوى انتاجية.

* يفترض كينز سيادة المنافسة في اقتصاد يسعى فيه المنظمون إلى تحقيق أقصى ربح (على هذا النحو يتجاهل كينز مشكلة الاحتكار وأثره على أداء الاقتصاد القومي، الأمر الذي سيكون له أكبر الأثر على النتائج النظرية التي يتوصل إليها ومن ثم بالنسبة لما تحققه السياسة الاقتصادية

التي يوحي بها من آثار في الاقتصاد القومي). كما يفترض كينز أن الاقتصاد القومي مغلق. أي لا يدخل في علاقات مع بقية أجزاء الاقتصاد العالمي.

* يفترض كينز أن المشروعات متكاملة في هذا الاقتصاد، بمعنى أن المشروع يقوم بكل العمليات اللازمة للانتاج: من انتاج المواد الأولية حتى تجارة التجزئة في ناتج من المنتجات. وعلى هذا الأساس يحد كينز من التناقضات بين الأنواع المختلفة لرأس المال (رأس المال الزراعي، ورأس المال الصناعي، ورأس المال التجاري... إلخ) وكذلك تلك التي توجد بين أجزاء نوع من أنواع رأس المال.

* يفترض كينز أن وحدات العمل متجانسة، بمعنى أنها متساوية في الكفاءة أو الفعالية. وبما أن النموذج النظري هو نموذج يدرس كيفية استعمال قوى الانتاج الموجودة فعلاً، فإنه يفترض أن القوة العاملة هي مدخل الانتاج الوحيد الذي يتغير.

* أخيراً يفترض كينز أن معدلات الأجور النقدية والأثمان ثابتة، أي أن قيمة النقود لا تتغير.

على أساس هذه الفروض يبني كينز نموذجه النظري الذي يشرح فيه العوامل المحددة لمستوى النشاط الاقتصادي، أي الذي يعطي في النهاية ما يسمى بنظرية العمالة أو التشغيل.

ثانياً: نظرية العمالة (نظرة عامة):

لم ينشغل النيوكلاسيك إلا بوضع واحد من الأوضاع المتصورة بالنسبة لمستوى النشاط الاقتصادي وذلك هو وضع العمالة الكاملة لقوى الإنتاج البشرية والمادية. ومن هنا قيل أن نظريتهم جزئية، إذ هي تجاهلت الأوضاع الأخرى التي تعرف مستويات للنشاط الاقتصادي أدنى من مستوى العمالة الكاملة. أما كينز

فيهدف إلى بناء نظرية عامة تحتوي كل الفروض الممكنة بالنسبة لمستوى النشاط الاقتصادي. باعتبار أن العمالة يمكن أن تتحدد عند مستويات مختلفة ومن بينهما مستوى العمالة الكاملة. ومن هنا جاءت تسميته لنظريته بأنها النظرية العامة في العمالة والدخل.

وقد يكون من المفيد أن نرى من الآن المبدأ الأساسي لنظرية كينز المسمى بمبدأ الطلب الفعال. ومؤدى هذا المبدأ:

* أن العمالة الكلية تتوقف على الطلب الكلي (أي على مجموع الطلب على كل أنواع السلع والخدمات).
* تنتج البطالة (وتعطل الطاقة المادية) عن عدم كفاية الطلب الكلي.
* مع زيادة حجم العمالة يرتفع مستوى الدخل.
* مع زيادة الدخل الحقيقي للجماعة يزيد الاستهلاك كذلك، وإنما بأقل من الزيادة في الدخل.
* بما أن الدخل يستخدم في شراء السلع الاستهلاكية والسلع الاستثمارية يتعين، لكي يكون لدينا طلب كاف لتحقيق الزيادة في العمالة، أن يزيد الاستثمار زيادة تكون مساوية للفرق بين الدخل وبين الطلب على الاستهلاك.

لفهم هذا المبدأ يتعين وضعه في إطار نظرية كينز، ونقدمها في مرحلة أولى عن طريق القاء نظرة شاملة عليها.

يتحدد مستوى العمالة (أو الانتاج أو الدخل)، عند كينز، بتلاقي العرض الكلي والطلب الكلي، أو بتلاقي ما يسميه كينز بدالة العرض الكلي ودالة الطلب الكلي. وصفة «كلي» تعني أن الأمر يتعلق بالاقتصاد القومي في مجموعه، أي بكل ما يعرض من ناتج وكل ما يطلب من ناتج.

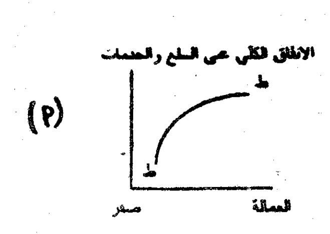
وبالنسبة **للعرض الكلي**، ينتج المنظمون (في كل الاقتصاد القومي) من أجل البيع وتحقيق الربح النقدي. وإذا ما توقعوا (والتوقعات تلعب دوراً حيوياً في النظام النظري لكينز) تحقيق ايرادات في فترة مستقبلة (عندما يبيعون منتجاتهم) يقدمون على الانفاق على شراء المدخلات المختلفة المستخدمة فى عملية الانتاج وعلى الأخص على شراء القوة العاملة. ومن ثم يمكن القول أن كل مستوى من مستويات الايرادات المتوقعة يقابله مستوى من استخدام الموارد، أي من العمالة. وعليه يكون لدينا نوع من العلاقات المنتظمة بين عدد العمال الذين يرغب المنظمون في تشغيلهم (ع) والايرادات الكلية التي يتوقعونها. هذه العلاقة تسمى منحنى العمالة يتحدد كدالة للايرادات المتوقعة ويمكن تمثيلها على الرسم البياني على النحو المقابل.

بالنسبة للطلب الكلي، إذا كانت الايرادات المتوقعة تحدد قرارات التشغيل، فإن هذه الأخيرة تؤدي إلى انتاج سلع وخدمات وتكون مناسبة لخلق تدفقات نقدية تذهب لأصحاب عناصر الانتاج: تدفقات من الأجور النقدية، وتدفقات من الريع النقدي والفائدة وتدفقات من الأرباح.

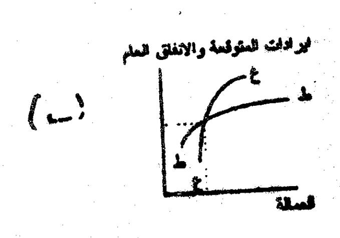
هذه التدفقات النقدية تمثل دخول أصحاب عناصر الانتاج. وهي دخول يمكن انفاقها على شراء السلع والخدمات الاستهلاكية والسلع والخدمات الاستثمارية. وعليه يخصص جزء من هذه الدخول بواسطة الأفراد لشراء السلع الاستهلاكية، ويسمى الطلب الخاص على الاستهلاك بصفة عامة. كلما كان حجم العمالة كبيراً كلما زاد الدخل وكلما زاد طلب الأفراد على السلع الاستهلاكية. جزء آخر من الدخول يخصصه الأفراد لشراء السلع الاستثمارية ويمثل طلباً خاصاً على الاستثمار. ويذهب جزء ثالث من الدخول إلى الدولة

(إما مباشرة أو عن طريق الضرائب والاقتراض من الأفراد) تستخدمه في شراء السلع الاستهلاكية والسلع الاستثمارية ويسمى الطلب العام على الاستهلاك والاستثمار.

عند كل مستوى للعمالة يمثل مجموع الانفاق الخاص على الاستهلاك والانفاق الخاص على الاستثمار والانفاق العام، يمثل مجموع هؤلاء الطلب الكلي. وتسمى العلاقة بين الانفاق الكلي ومستوى العمالة بدالة الطلب الكلي: وهي تقول أن مستوى العمالة يتحدد كدالة للانفاق الكلي. ويمكن تمثيلها على الرسم البياني على النحو المقابل (أ):



ويحـــدد تلاقي هذين المنحنين (منحنى العــرض الكلي ع ع ومنحنى الطلب الكلي ط ط) مستوى العمالة الذي يحقق أقصى ربح للمنظمين. وهو المستوى الذي تتحقق عنده بالفعل الايرادات التي توقعها المنظمون، ومن ثم لا يكون لديهم دافعاً إلى تغيير سياساتهم في التشغيل. هنا نكون بصدد وضع التوازن العام، وهو وضع يبين حجم العمالة الفعلية التي تتحقق في لحظة معينة. ويسمى الطلب الكلي عند نقطة التـوازن هذه بالطلب الفعال. (الشكل (ب)).



ولا يمكن أن يكون مستوى العمالة الذي تحدده نقطة التوازن أعلى من مستوى التشغيل الكامل، أي أعلى من العمالة التي تتحقق باستخدام كل القوة العاملة والقوة المادية الموجودة تحت تصرف المنظمين في الزمن القصير. وإنما ليس هناك في الاقتصاد الرأسمالي ما يحول دون أن يكون مستوى العمالة

الذي تحدده نقطة التوازن عند مستوى أقل من مستوى العمالة الكاملة. ذلك أن الطلب الفعال الذي يحقق العمالة الكاملة هو حالة خاصة تمثل الوضع الأمثل، فإذا ما كان الطلب الفعال غير كاف لتحقيق هذا الوضع الأمثل فمن الممكن أن يتحقق التوازن عند مستوى للعمالة يترك جزءاً من القوة العاملة المتاحة في حالة بطالة عند مستوى الأجور الحقيقية الموجود. هنا يكمن جوهر نظرية كينز.

ولا يأتي تحليل كينز بجديد فيما يتعلق بدالة العرض الكلي[1] الجديد نجده في تحليله الخاص بالطلب الفعال الذي يتوقف عليه حجم العمالة ومن ثم مستوى الدخل القومي. كيف يتحدد اذن هذا الطلب الكلي؟

ينجم عن العمالة انتاج يتمثل في كمية من السلع والخدمات الاستهلاكية والانتاجية، هذا من ناحية. من ناحية أخرى، ينجم عن العمالة خلق دخل كلي (هو دخل الطبقات الاجتماعية المقدمة «لعناصر الانتاج»). هذا الدخل الكلي يمثل مصدر الطلب الكلي الذي يمكن أن يوجه لشراء السلع الاستهلاكية والسلع الانتاجية. وعليه يكون الناتج الكلي قيمة مساوية للدخل الكلي الذي يوجه للانفاق على الاستهلاك والاستثمار.

فإذا ما افترضنا أن دالة العرض الكلي معطاة، وهو الفرض الذي يفترضه كينز، تمثلت الفكرة الأساسية في أن العمالة تتحدد بالطلب الكلي الذي يتحدد بدوره بالانفاق على الاستهلاك وبحجم الاستثمار. فإذا ما جردنا مؤقتاً من

(١) ذلك أن كينز ينشغل بأداء الاقتصاد الرأسمالي لا في مرحلة تطوره الصاعد حيث تتمثل المشكلة الجوهرية في تطوير قوى الانتاج واتساع القاعدة الانتاجية، وإنما في المرحلة الهابطة من تاريخ التطور الرأسمالي حيث تتجسم مشكلة الانتاج الزائد وتصبح الطاقة المعطلة ظاهرة هيكلية مزمنة ويعجز التنظيم الاجتماعي لعملية الانتاج عن أن يزودها بالاطار الذي يمكّن من استغلال قوى الانتاج البشرية والمادية على نحو كفء. وتصبح المشكلة من وجهة نظر المشروع الرأسمالي هي توفير الطلب الذي يمكنه من تسويق السلع المنتجة.

الانفاق العام (انفاق الدولة) يتكون الطلب الكلي من طلب الأفراد على السلع الاستهلاكية (أي الطلب الخاص على الاستهلاك) وطلب الأفراد على السلع الاستثمارية (أي الطلب الخاص على الاستثمار) لنرى كيف يتحدد كل من هذين الطلبين.

يتوقف طلب الأفراد على الاستهلاك على: مستوى الدخل الذي يحصلون عليه: بصفة عامة كلما زاد هذا الدخل زاد الطلب على الاستهلاك وإنما بمعدل يقل عادة عن معدل زيادة الدخل، وذلك لأن الاستهلاك يتوقف كذلك على الميل الحدي للاستهلاك، وهي علاقة تبين القدر من الزيادة في الدخل الذي سيخصص لزيادة الاستهلاك عند كل مستوى من مستويات الدخل. هنا تلزم التفرقة بين الميل المتوسط للاستهلاك، الذي يبين القدر من الدخل، وليكن ٨٠ جنيهاً مثلاً، الذي يخصص للاستهلاك عندما يكون الدخل مساوياً لـ ١٠٠ جنيه. هنا يكون الميل المتوسط للاستهلاك هو $\frac{٨}{١٠}$. أما الميل الحدي للاستهلاك فيبين القدر من الزيادة في الدخل الذي يخصص لزيادة الاستهلاك. فإذا زاد الدخل بمقدار ١٠ جنيهات مثلاً انفق منها سبعة جنيهات لزيادة الاستهلاك كان الميل الحدي للاستهلاك ٧٠٪.

ويرى كينز أن زيادة الدخل لا تمتص بأكملها لزيادة الانفاق على الاستهلاك في الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة. أي أن الميل الحدي للأستهلاك في مجموعه يكون دائماً أقل من الواحد الصحيح. بالاضافة لذلك يعتبر كينز هذا الميل الحدي للاستهلاك مستقراً في الزمن القصير.

أما بالنسبة لطلب الأفراد على الاستثمار، فتتوقف قرارات الاستثمار على توقعات الربح. هذه التوقعات ترتكز على تقديرات الأفراد المستثمرين فيما يخص حالة الأعمال في المستقبل. وعليه يتميز الطلب على الاستثمار، في ارتكازه على هذه التوقعات الفردية، بأنه طلب غير مستقر. هذا الطلب يتوقف على الدافع للاستثمار. هذا الدافع للاستثمار يتوقف بدوره، من وجهة نظر من

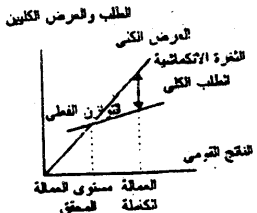
يتخذ قرارات الاستثمار، على العلاقة بين:

* **سعر الفائدة، الذي يتعين على المستثمر أن يدفعه إذا ما اقترض رأس** المال النقدي ليقوم بالاستثمار، وذلك الذي يحصل عليه إذا ما وظّف **رأسماله النقدي في استثمار يحصل منه على صكوك دائنية. ويعتبر كينز سعر الفائدة ظاهرة نقدية بحتة،** ويتحدد عنده بتلاقي الطلب على النقود وعرض النقود.

* **وبين ما يسميه كينز بالكفاءة الحدية لرأس المال، التي تعبر عن العلاقة بين مجموع العائد المتوقع من الأصل الرأسمالي طوال حياته المستقبلية وإنما مقيّماً بقيمته الحالية (أي عند البدء في الاستثمار) وثمن شراء هذا الأصل، أي الثمن الذي يعرض به أو نفقة استبداله. هذه الكفاءة الحدية لرأس المال هي سعر الخصم الذي يجعل القيمة الحالية لسلسلة العائد المتوقع طيلة الحياة المستقبلة للأصل الرأسمالي مساوية لثمن** شراء هذا الأصل.

وعليه يتحدد الطلب على الاستثمار بنوع من الموازنة التي يقوم بها المستثمرون بين الكفاءة الحدية لرأس المال وسعر الفائدة.

ويتحدد مستوى العمالة إذن بفضل تلاقي العرض الكلي والطلب الكلي. وذلك على أساس افتراض ثبات الأثمان (بما فيها الأجور). وهذا التلاقي يحقق التوازن الذي يحدد مستوى الناتج والدخل، **وإنما ليس بشرط أن يكون التوازن عند مستوى العمالة الكاملة:**



ـ فقد يتحقق التوازن عند مستوى أدنى من مستوى التشغيل الكامل، كما يظهر على الشكل البياني المقابل هنا. هنا يقل مستوى الناتج القومي المتحقق عن المستوى الذي يمكن

تحقيقه بإستخدام كل القوة العاملة والموارد المادية الموجودة تحت تصرف المجتمع: هذا المستوى أدنى من مستوى العمالة الكاملة. ولا يتحقق مستوى العمالة الكاملة نظراً لعدم كفاية الطلب الكلي الفعال. ويظهر الفرق بين الطلب الكلي الفعال المتحقق والعرض الكلي الذي يتوافق مع مستوى التشغيل الكامل في ثغرة انكماشية تنعكس في صورة بطالة للقوة العاملة وتعطل للطاقة المادية. ولكي يتحقق مستوى التشغيل الكامل يتعين زيادة الطلب الكلي إما بزيادة الاستهلاك (الخاص والعام)، أو بزيادة الاستثمار (الخاص والعام)، أو بزيادتهما معاً. وكقاعدة عامة يمكن، وفقاً لتحليل كينز، زيادة الناتج القومي بزيادة الطلب الكلي الفعال دون تغير في المستوى العام للأثمان طالما أن الاقتصاد القومي لم يصل إلى مستوى العمالة الكاملة (ذلك على فرض سيادة المنافسة، وقد رأينا أن كينز يجرد من درجة المنافسة كفرض يقوم عليه نموذجه التحليلي).

كما يوجد افتراض مستوى للتوازن أعلى من مستوى التشغيل الكامل (فرض احتمالي)، وذلك عندما يزيد الطلب الكلي النقدي على الطلب اللازم لتحقيق العمالة الكاملة. ويمثل الفرق بين الطلب الكلي والعرض الكلي الذي يتوافق مع مستوى التشغيل الكامل ثغرة تضخمية تنعكس في صورة ارتفاع عام ومستمر في الأثمان. على فرض أن الاقتصاد مغلق (أي لا يتعامل مع العالم الخارجي) ولا يوجد تحت تصرف الاقتصاد لقومي موارد تمكن من تحقيق مستوى التوازن الاحتمالي هذا (الذي يكون عنده الناتج القومي مساوياً لـ و ع). وتنعكس زيادة الطلب النقدي في ارتفاع في مستوى الأثمان يخفض من قيمة النقود ويؤثر على الدخول الحقيقية لمختلف الطبقات والفئات الاجتماعية. بعض ذوي الدخول يستطيع زيادة دخوله النقدية، ومن ثم زيادة دخله الحقيقي أو على الأقل الإبقاء عليه دون تغيير رغم ارتفاع

الأثمان. مثال ذلك الفئات الاجتماعية التي تحصل على الأرباح كدخل. البعض الآخر، من ذوي الدخول النقدية الثابتة أو تلك التي لا تتوافق الزيادة فيها مع معدل ارتفاع الأثمان (كالأجور)، لا يستطيع أن يزيد من دخله النقدي أو يتمكن من زيادته وإنما بمعدل أقل من معدل ارتفاع الأثمان، فيقل دخله الحقيقي وينقص من انفاقه على الاستهلاك. وقد يستمر تناقص الطلب الكلي حتى يتحقق التوازن بين الطلب الكلي والعرض الفعلي عند مستوى العمالة الكاملة.

القاعدة إذن هي أنه طالما كان مستوى العمالة أقل من مستوى العمالة الكاملة يكون من الممكن زيادة الناتج القومي (الدخل القومي) بزيادة الطلب الكلي دون ارتفاع مستوى الأثمان (على فرض سيادة المنافسة). وعندما يصل مستوى العمالة إلى مستوى العمالة الكاملة تنعكس كل زيادة في الطلب الكلي (النقدي) في ارتفاع في مستوى الأثمان.

إلا أنه قد يحدث ارتفاع في الاثمان حتى قبل أن نصل إلى مستوى العمالة الكاملة ويمكن تحقق هذا، في نظر كينز، في حالتين:

* في الحالة الأولى يعود الارتفاع في الأثمان إلى أن عناصر الانتاج ليست متجانسة ولا يمثل احداها بديلاً كاملاً للعناصر الأخرى. فإذا نقص عرض أحد هذه العناصر (عمال فنيين، مثلاً). ولم تمثل العناصر الأخرى أو السلع الأخرى بديلاً، ارتفع الثمن في فرع من فروع الانتاج، لوجود هذا الاختناق ونظراً لترابط فروع الانتاج قد ينتشر ارتفاع الثمن من فرع إلى أخر إلى أن يعم الاقتصاد القومي. في هذه الحالة يحدث التضخم مع وجود البطالة والطاقة المادية المعطلة.

* في الحالة الثانية يرجع سبب ارتفاع الأثمان إما إلى زيادة في الأجور تتحقق عن طريق مطالبة نقابات العمال بها، سرعان ما تنتشر من فرع لآخر. وإما إلى انتهاز المنتجين فرصة زيادة الطلب النقدي على بعض

السلع لرفع الأثمان رفعاً سرعان ما يعم الاقتصاد القومي. ولكي يمكن لهؤلاء المنتجين أن يرفعوا الأثمان لا بد أن تكون لهم بعض السيطرة الاحتكارية...

في هاتين الحالتين نجد الظاهرة التضخمية موجودة جنباً إلى جنب مع بطالة جزء من القوة العاملة وتعطل جزء من الطاقة الانتاجية المادية. والظاهر أن مقصود كينز أن مستوى العمالة في هاتين الحالتين لا يكون أدنى بكثير من مستوى العمالة الكاملة. وهذا الوضع اصبح يمثل الوضع الغالب في الاقتصاديات الرأسمالية منذ الحرب العالمية الثانية، خاصة لو تذكرنا تزايد الشكل الاحتكاري للمشروعات (وهو ما جرد منه كينز). وهو وضع بدأ يتغير كيفياً منذ بداية السبعينات حين بدأت الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة تعرف مستويات متدنية للعمالة تاركة نسبة معتبرة من القوة العاملة في حالة بطالة ومن قوى الانتاج المادية في حالة تعطل جنباً إلى جنب مع معدلات مرتفعة للتضخم. تفسير مثل هذا الوضع لا يمكن أن يصح لو اقتصرنا على أداء الاقتصاد الرأسمالي في الزمن القصير وإنما تلزم دراسة كل حركة الاقتصاد الرأسمالي في فترات زمنية طويلة جداً للتعرف على الاتجاه العام لهذه الحركة وما يتخللها من تقلبات في الزمن القصير[1].

على هذا النحو يتحدد مستوى العمالة في الاقتصاد القومي بتلاقي العرض الكلي والطلب الكلي. عند نقطة التوازن، وهي ليست بالحتم النقطة التي تمثل العمالة الكاملة. في نظر كينز لا تثير دالة العرض الكلي إلا القليل من الأفكار غير الشائعة باعتبار أن العرض الكلي يتوقف على الشروط المادية للانتاج. وعليه تتركز مساهمة كينز في دراسة دالة الطلب الكلي، يقدم عنها

(١) انظر في ذلك مؤلفنا الاقتصاد الرأسمالي الدولي في أزمته، منشأة المعارف بالاسكندرية، ١٩٨٣.

مفاهيم جديدة سرعان ما تنتشر لتحتل مكاناً خاصاً في الفكر الاقتصادي الأكاديمي في المجتمعات الغربية، وكذلك كأفكار تهدي السياسة الاقتصادية للدولة الرأسمالية في هذه المجتمعات، الأمر الذي يلزم معه أن نرى هذه المفاهيم بشيء من التفصيل.

المبحث الثالث

الأدوات الفكرية لنموذج كينز

يتحدد مستوى الدخل القومي (ومستوى العمالة) بمستوى الانفاق الكلي: الانفاق على الاستهلاك والانفاق على الاستثمار. ويتحدد الانفاق على الاستهلاك بدالة الاستهلاك، كما يتحدد الانفاق على الاستثمار بالدافع للاستثمار. الأمر الذي يلزم معه دراسة كل من دالة الاستهلاك والدافع للاستثمار.

يضاف إلى ذلك أن الأثر الذي تحققه الزيادة في أحد مكونات الانفاق الكلي، وليكن الانفاق على الاستثمار (الذاتي)، على الدخل الكلي يتحقق بفضل الية معينة تسمى آلية المضاعف، وهي تبين قدر التغير في الدخل الناتج عن تغير في الانفاق على الاستثمار (الذاتي). علاوة على ذلك قد تثير الزيادة في الطلب على السلع الاستهلاكية (زيادة نتجت عن زيادة في دخول المستهلكين) طلباً للسلع الاستثمارية تطلبه الفروع المنتجة للسلع الاستهلاكية، في ظل شروط معينة. هذا الطلب على السلع الاستثمارية يعني استثماراً جديداً اشتق من زيادة الطلب على السلع الاستهلاكية التي تنتج بواسطة هذه السلع. كل هذا يتحقق من خلال آلية تسمى آلية المعجل.

عليه، ندرس في هذا المبحث:

أولاً: دالة الاستهلاك الكلي.

ثانياً: الدافع للاستثمار.

ثالثاً: آليات المضاعف والمعجل.

أولاً: دالة الاستهلاك الكلي:

لا يهتم كينز كثيراً بدالة الاستهلاك عند عرضه لنظريته في كتابة «النظرية العامة» رغم أنه يبدأ هذا العرض بدراسة دالة الاستهلاك. **فالواقع أن دالة الاستهلاك دالة رقيقة الحال في نموذج كينز إذا ما قورنت بالدافع للاستثمار سواء من ناحية الأفكار التي تتضمنها أم حتى من ناحية عدد الصفحات التي تحتلها في كتابه. كما أن الطلب على الاستثمار هو الذي يعطي مفتاح زيادة الطلب الكلي الفعال في أثناء الكساد ويكون بالتالي**، كما سنرى، مثار اهتمام الدولة في سياستها للخروج من الكساد. من ناحية أخرى، إذا كان كينز قد ثار ضد ما يوصي به النيوكلاسيك من تخفيض الأجور النقدية بقصد زيادة الطلب على العمل وازالة البطالة، فجوهر سياسته، كما سنرى، التوصل من خلال التمويل **التضخمي للاستثمار إلى تخفيض الأجور الحقيقية لمصلحة الربح، أي تخفيض الاستهلاك للغالبية العمالية. كل هذا يؤكد على مستوى التحليل الجمعي الكينزي، متبعاً في ذلك خطى التحليل الوحدي الحدي، ان البدء من الاستهلاك ليس إلا موقفاً ايديولوجياً.** أياً ما كان الأمر، تعبر العوامل التي تحدد الإنفاق على الاستهلاك (الخاص) عند مستوى معين للعمالة، نقول تعبر هذه العوامل عن نفسها على شكل علاقة دالية هي دالة الاستهلاك. وهي تشترك في ذلك مع بقية جوانب تحليل كينز. هذه الدالة تربط الاستهلاك بالعمالة أو بالدخل الحقيقي. وهي تبين أن الاستهلاك يتغير وفقاً للدخل وفي نفس اتجاه تغير الدخل. بمعنى آخر أن **الإستهلاك يتوقف أساساً على الدخل الحقيقي.** كما هو الشأن بالنسبة لمنحنى طلب المستهلك الفرد حيث يعتبر الثمن المحدد الرئيسي للكمية المشتراة، هنا كذلك، مع افتراض أن كل العوامل الأخرى التي تؤثر على الاستهلاك معطاة وتظل دون تغير، يعتبر الدخل الحقيقي المحدد الرئيسي

للاستهلاك الكلي (للأفراد). ويمكن التعبير عن ذلك بالعلاقة الدالية س = س (د)، حيث س ترمز للاستهلاك الكلي و(د) للدخل الكلي. وهو ما يمكن التعبير عنه بيانياً على النحو التالي:

من هذا الرسم نرى أن الاستهلاك يكون مساوياً لـ س د عندما يكون الدخل مساوياً و د. فإذا زاد الدخل ليصبح و دَ يزيد الاستهلاك ويصبح س دَ. فبزيادة الدخل بمقدار س أ زاد الاستهلاك بمقدار أ سَ. من هذا نستخلص أن الميل الحدي للاستهلاك (س/د) يكون مساوياً لـ أ سَ/س أ

وتتحدد دالة الاستهلاك هذه بنوعين من العوامل:

- عوامل ذاتية، تتمثل في نمط سلوك الأفراد الذي تحدده نفسانية «الطبيعة الانسانية» والمؤسسات الاجتماعية وما يجري عليه العمل اجتماعياً. هذا النمط يبين بواعث الأفراد بالنسبة لتوزيع الزيادة في دخولهم بين الاستهلاك والادخار. هذه العوامل تحدد شكل دالة الاستهلاك (الميل والوضع). هي تحدد الميل إذ تبين ما إذا كان الاستهلاك يزيد بمعدل أقل من معدل زيادة الدخل الحقيقي. بمعنى آخر تبين ما إذا كان الفرق بين الاستهلاك والدخل يتسع مع زيادة الدخل. ليس فقط من الناحية المنطقية وإنما كذلك كنسبة مئوية. فإذا ما تحدد ميل الدالة حددت هذه العوامل الذاتية وضع الدالة أي مستوى المنحنى الممثل لها: إذ تبين كمية الاستهلاك عند كل مستوى من مستويات الدخل.

هذه العوامل الذاتية لا تتغير في الزمن القصير إلا تحت تأثير أحداث اجتماعية كبيرة ومفاجئة (كحرب أو ثورة). أما في الظروف العادية فهي تتغير ببطء تحت تأثير التقدم الاجتماعي الذي يستغرق زمناً طويلاً. ولهذا يكون الميل

الحدي للاستهلاك مستقراً في الزمن القصير.

- عوامل موضوعية تؤثر في دالة الاستهلاك ويمكن أن تؤدي إلى إنتقال هذه الدالة. أهم هذه العناصر:

- **التغير في وحدة الاجور:** رغم أن الاستهلاك هو دالة الدخل الحقيقي يؤدي التغير في وحدة الأجور (الذي يسبب تغيراً في الدخل النقدي)، على فرض بقاء الأشياء الأخرى على حالها، إلى تغير في الانفاق على الاستهلاك عند مستوى محدد من العمالة. ويكون التغير في الانفاق على الاستهلاك متناسباً مع التغير في وحدة الأجور.

- **التغير غير المتوقع في قيمة الأصول الراسمالية:** في حالة ما إذا لم تؤخذ هذه التغيرات في الحسبان عند حساب الدخل المتوقع يكون لهذه التغيرات أثر على استهلاك الطبقات المالكة للأصول الرأسمالية. هنا نكون بصدد أحد العوامل الأكثر تأثيراً على الميل للاستهلاك في الزمن القصير.

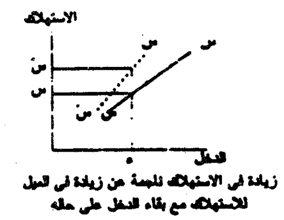
- **التغير في السياسة المالية للدولة:** أي الإجراءات التي تتخذها الدولة في شأن ايرادها ونفقاتها (نفقات الحرب، تغير كبير في أسعار الضرائب، إلى غير ذلك). هذه التغيرات تؤثر على دالة الاستهلاك (فالانفاق على الحرب مثلاً بسبب انتقال هذه الدالة لأسفل، حيث أنه ينقص المتاح لدى الأفراد للانفاق على الاستهلاك).

- **التغيرات في سعر الفائدة:** يرى كينز أن التغيرات الكبيرة في سعر الفائدة يؤثر في الزمن الطويل، على عادات الادخار والاستهلاك ومن ثم على دالة الاستهلاك. أما التقلبات العادية في سعر الفائدة فلا يكون لها في الزمن القصير أثر مباشر على الانفاق على الاستهلاك. هذا الأخير لا يتأثر إلا إذا كانت تقلبات الفائدة في الزمن القصير

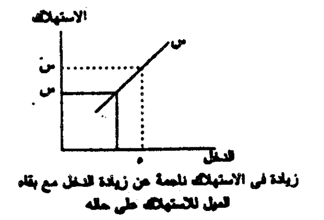
تحدث بمعدلات غير عادية في كبرها. في هذه الحالة يكون الأثر على الاستهلاك في الاتجاه المعاكس للاتجاه الذي قال به النيوكلاسيك (فالارتفاع الكبير في سعر الفائدة ينقص الاستثمار. وهو ما يؤدي إلى انخفاض الدخل. إذا ما انخفض الدخل تنخفض الكمية المدخرة. أما عند النيوكلاسيك يؤدي ارتفاع سعر الفائدة إلى زيادة الادخار).

- **التغيرات في توقعات المستهلكين:** إذا توقع المستهلكون مثلاً أن عرض إحدى السلع، ولتكن السلع المعمرة، سينقص لسبب أو لآخر، أو توقعوا ارتفاعاً كبيراً في الأثمان في المستقبل القريب، فانهم يزيدون من مشترواتهم (في بعض الأحيان للتخزين). على هذا النحو تؤثر توقعاتهم على دالة الاستهلاك.

تلك هي أهم العوامل الموضوعية التي يمكن أن تحدث انتقالاً لدالة الاستهلاك. وبسبب ما تحدثه هذه العوامل من أثر يتغير الاستهلاك بالزيادة أو النقصان بالنسبة لمستوى معين من مستويات العمالة. في هذه الحالة يتغير الاستهلاك ليس لأن مستوى الدخل قد تغير وإنما لأن الميل للاستهلاك هو الذي تغير. والرسم البياني التالي يبين الفرق بين تغير في الاستهلاك ناتج عن تغير في الدخل مع بقاء الميل للاستهلاك على حاله (وهو ما يظهر بحركة على نفس المنحنى أو نفس الدالة) وتغير في الاستهلاك ناتج عن تغير في الميل للاستهلاك مع بقاء الدخل على حاله (وهو ما يظهر بانتقال كل المنحنى أو دالة الاستهلاك).



زيادة في الاستهلاك ناجمة عن زيادة في الميل للاستهلاك مع بقاء الدخل على حاله



زيادة في الاستهلاك ناجمة عن زيادة الدخل مع بقاء الميل للاستهلاك على حاله

التغيرات في هذه العوامل الموضوعية يمكن اذن ان تؤدي إلى تغير الميل للاستهلاك ولكن، ما هو الأثر المعتاد لهذه العوامل في الزمن القصير؟ في نظر كينز، لا يكون للتغيرات في الميل للاستهلاك، عند مستوى معين، إلا أهمية ثانوية، اللهم إلا في حالات التغيرات غير العادية للغاية في بعض العوامل الموضوعية.

وعليه ينتهي كينز إلى أن الميل للاستهلاك يظل مستقراً في الزمن القصير. فإذا تغير الانفاق على الاستهلاك فهذا ينتج عن تغير في مستوى الدخل. ولكن إذا كانت المشكلة هي مشكلة زيادة الدخل (عن طريق زيادة العمل) يمكن للعمالة أن تزيد فقط مع زيادة الاستثمار. لزيادة الطلب الكلي الفعال (وبالتالي العمالة) يتعين زيادة الانفاق على الاستثمار، وهو ما يتحدد بالدافع للاستثمار.

ثانياً : الدافع للاستثمار :

يقصد بالاستثمار، من وجهة نظر المجتمع، استخدام جزء من القوة العاملة ومن وسائل الانتاج في الحفاظ على طاقة انتاجية قائمة، عن طريق صيانتها أو استبدالها أو في بناء طاقة انتاجية جديدة كاستصلاح أرض زراعية جديدة، أو شق ترعة أو طريق أو بناء وحدة انتاجية صناعية جديدة أو التوسع في وحدة صناعية قائمة. عملية الاستثمار هي إذن عملية تضيف إلى الطاقة الانتاجية الموجودة تحت تصرف المجتمع. هذا هو الاستثمار منظوراً إليه من الناحية العينية.

وفي الاقتصاد الذي تسود فيه ظاهرة استخدام النقود، حيث يشهد النشاط الاقتصادي التدفقات النقدية إلى جانب التدفقات العينية، يكون لظاهرة الاستثمار هي الأخرى مظهرها النقدي: فلكي يتم الاستثمار يتعين أولاً أن يحتجز جزء من الدخل النقدي بعيداً عن الانفاق على الاستهلاك، أي، يدخر، لكي يستخدم في مرحلة ثانية في شراء القوة العاملة والسلع الانتاجية اللازمة

لبناء الطاقة الانتاجية الجديدة. ومن ثم يتحقق الاستثمار عن طريق الإنفاق على شراء القوة العاملة والسلع اللازمة لبناء الطاقة الانتاجية. وتتمثل النتيجة العينية للاستثمار في قيام هذه الطاقة الانتاجية. ولكن عملية الاستثمار تولد، اثناء فترة البناء التي تسمى إصطلاحاً بفترة تفريخ الاستثمار، آثاراً مباشرة تتمثل في خلق دخول نقدية جديدة لبائعي قوة العمل والسلع الإنتاجية المستخدمة في عملية البناء. ومن ثم يكون لعملية الاستثمار في الاقتصاديات النقدية، أثران: أثر مباشر يتحقق أثناء عملية البناء ويتمثل في خلق دخول نقدية للمساهمين في عملية البناء، وهذا أثر نقدي يتحقق في الزمن القصير، وأثر عيني يتحقق في نهاية عملية البناء ويتمثل في الطاقة الانتاجية الجديدة التي يمكن تشغيلها بإستخدامها في عملية الانتاج في فترة مستقبلة، وهو أثر مرتبط إذن بالزمن الطويل.

ذلك هو الاستثمار منظوراً إليه من وجهة نظر المجتمع. أما بالنسبة للفرد الرأسمالي، فمن الممكن أن يوجد الاستثمار دون أن يرتب زيادة في الطاقة الانتاجية الموجودة تحت تصرف المجتمع. فالفرد الرأسمالي الحائز لرأس المال النقدي يستطيع أن يستخدمه، لا في بناء طاقة إنتاجية جديدة، وإنما في شراء قيم منقولة، أسهم وسندات، وهي صكوك تمثل أصولاً رأسمالية موجودة بالفعل. فالمشتري لأسهم شركة صناعية مثلاً إنما يشتري صكوكاً تمثل جزءاً من رأس مال الشركة الموجودة بالفعل. وتنتقل إليه ملكية هذا الجزء ويصبح شريكاً في الشركة بقدر قيمة هذا الجزء ويحق له اقتسام أرباح الشركة في حدود ما يملكه من أسهم. كما أن الفرد المالك لرأس المال النقدي يستطيع أن يستخدمه في شراء مزرعة مثلاً يجري استخدامها بالفعل في الانتاج الزراعي. في الحالتين يمكن اعتبار هذا التوظيف لرأس المال النقدي من قبيل «الاستثمار» فقط من وجهة نظر الفرد. أما من وجهة نظر المجتمع لم يترتب على هذا التوظيف أية اضافة للطاقة الانتاجية. ومن ثم لا يمكن اعتباره من قبيل الاستثمار،

فالاستثمار، الذي قام به الفرد المشتري يمثل في ذات الوقت تخلياً عن الاستثمار من جانب الفرد البائع. فالتوظيف الفردي لم ينتج إلا مجرد نقل ملكية الطاقة الانتاجية الموجودة بالفعل من شخص لآخر.

في تحليل كينز يقتصر مفهوم الاستثمار على شراء السلع الانتاجية بقصد الاضافة إلى الطاقة الانتاجية الموجودة في الاقتصاد القومي. لأن هذا الفعل وحده هو الذي يخلق عمالة وناتج اضافيين.

لم يبق لاستكمال تحديد مفهوم الاستثمار إلا التفرقة بين الاستثمار الذاتي (المستقل) والاستثمار المشتق (التابع). أما **الاستثمار الذاتي** فيتمثل في كل استثمار يتم اتخاذاً لقرارات مستقلة عن مستوى الدخل، أي دون أن تكون له علاقة مباشرة بمستوى الدخول الجارية. بينما يتقرر **الاستثمار المشتق** استجابة لزيادة في الطلب على السلع الاستهلاكية (هذه الزيادة عادة ما تتحقق تحت تأثير الزيادة في الدخل)، إذ قد تؤدي الزيادة في الطلب على السلع الاستهلاكية (في حالة غياب الطاقة الانتاجية الزائدة أو المعطلة) إلى الزيادة في الطلب على قوى الانتاج المستخدمة في انتاج هذه السلع الاستهلاكية ومن بينها وسائل الانتاج الثابتة. التوسع في الطاقة الانتاجية يمثل استثماراً أثارته الزيادة الأولية في الطلب على السلع الاستهلاكية. ومن ثم يقال أن الطلب على وسائل الانتاج الثابتة (كالآلات) هو طلب مشتق من الطلب على السلع النهائية، أي السلع الاستهلاكية. وبما أن المنتج الفرد يقوم بالانتاج بقصد الربح فهو ينتج إذا توقع طلباً على السلع التي ينتجها. وبما أن الطلب على السلع الانتاجية (ويهمنا منها هنا وسائل الانتاج الثابتة) يمكن أن يرد في النهاية إلى الطلب على السلع الاستهلاكية، فإن القاعدة العامة في الاستثمارات الفردية أن تكون استثمارات مشتقة. وهي لا تكون ذاتية إلا عندما تتخذ على أساس خطط طويلة الأمد مستقلة عن اعتبارات الربح والخسارة المباشرة. على عكس الاستثمارات العامة التي يكون لها عادة طبيعة الاستثمار الذاتي.

في تقديمنا للدافع للاستثمار عند كينز، بل ولكل نظريته، نقصد باصطلاح الاستثمار - مذكوراً دون أية صفة - الاستثمار الذاتي، إلا في حالة ما إذا كان المقصود هو الاستثمار المشتق فنضيف صفة «مشتق».

رأينا أن الطلب على الاستثمار يمثل (بعد الطلب على الاستهلاك) المكون الثاني للطلب الكلي الفعال. وينتج الطلب على الاستثمار عن القرارات التي يتخذها المستثمرون. وهم يسعون في الاقتصاد الرأسمالي إلى تحقيق الربح النقدي. ومن ثم ترتكز قراراتهم على توقعات الربح. هذه التوقعات تستند على تقديرات الأفراد المتعلقة بحالة الأعمال في المستقبل. وفي اقتصاد لا ترعى فيه النتيجة الاجتماعية لكل النشاط الاقتصادي مقدماً يكون المستقبل مغلفاً بعدم التيقن إذاً ما نظر إليه من وجهة نظر الفرد المتخذ لأحد قرارات الاستثمار. مع التحفظ الخاص بحالة الاحتكار حيث يضيق نطاق عدم التيقن بقدر اتساع دائرة سيطرة الاحتكار (فلا يوجد مع المحتكر مشروعات أخرى تقاسمه السوق ويصعب التنبؤ بسلوكها وتصرفاتها) وإن كان وجود الاحتكار لا يزيل عدم التيقن من كل الاقتصاد القومي طالما وجد الصراع بين الاحتكارات المسيطرة على الفروع المختلفة للنشاط الاقتصادي. ولا يتعرض كينز، الذي يزيد في الفروض الأساسية لنظريته من درجة المنافسة، للاحتكار وأثره على عدم التيقن. وعليه يتميز الطلب على الاستثمار بأنه طلب غير مستقر فهو يتوقف في نظر كينز على الدافع للاستثمار. و«الدافع» ينتج عن موقف نفساني للمستثمر المتخذ لقرار الاستثمار. ولكنه يعتمد بدوره، من وجهة نظر متخذ القرار، على العلاقة بين سعر الفائدة والكفاءة الحدية لرأس المال أو إن شئت معدل الربح. إذ لكي يقدم المستثمر على إتخاذ قرار الإستثمار (بناء وحدة إنتاجية صناعية جديدة مثلاً) يقوم بعملية موازنة بين سعر الفائدة والربح المتوقع مستقبلاً من المشروع. فالذي يفكر في استثمار جديد أحد شخصين: إما شخص لديه رأس المال النقدي اللازم لبناء المشروع، ويحاول اختيار أحسن السبل لاستخدام رأسماله هذا. ويكون بناء

مشروع جديد من بين هذه السبل. أو شخص ليس لديه كل أو جزء من رأس المال النقدي اللازم ومن ثم يتعين عليه اقتراضه إذا أراد بناء المشروع وأن يدفع في مقابل ذلك فائدة للمقرض. في كلتا الحالتين **يمثل سعر الفائدة عاملاً محدداً في اتخاذ قرار الاستثمار.** من ناحية أخرى إذا فكر في بناء المشروع فعملية البناء نفسها تأخذ بعض الوقت، تأخذ فترة زمنية تطول أو تقصر وفقاً لنوع المشروع (من سنتين لازمتين لبناء مصنع للمنسوجات مثلاً إلى نحو سبع سنوات لبناء مصنع للحديد والصلب). وفي نهاية هذه الفترة يقوم المشروع ويصبح معداً للتشغيل. وابتداء من هذه اللحظة يستمر المشروع قائماً لمدة طويلة مستقبلية يمكن استخدامه خلالها في الانتاج انتظاراً لربح نقدي يحصل عليه صاحب المشروع سنة بعد أخرى طيلة حياة المشروع. فالمستثمر يقوم بعملية البناء الان انتظاراً لربح نقدي لا يبدأ في الحصول عليه إلا بعد بناء المشروع ويستمر في الحصول عليه فترة طويلة بعد البناء. ومن ثم **يلعب الربح المتوقع من وراء المشروع دور عامل محدد في اتخاذ قرار الاستثمار.**

وعليه، يتوقف قرار الاستثمار على الموازنة بين سعر الفائدة والربح المتوقع الذي يمكن التعرف عليه عن طريق ما يسميه كينز بالكفاءة الحدية لرأس المال. ينبني على ذلك أن التعرف على كيفية تحديد الطلب (الخاص) على الاستثمار كأحد مكونات الطلب الكلي، يستلزم أن نرى، في مرحلة أولى، الكفاية الحدية لرأس المال، وفي مرحلة ثانية سعر الفائدة، لننتهي إلى أن تفاعلهما يحدد الطلب على الاستثمار.

١ ـ الكفاءة الحدية لرأس المال :

تُعرّف الكفاءة الحدية لرأس المال (وهي معدل وليست كمية مطلقة) بسعر الخصم الذي يجعل القيمة الحالية (أي القيمة الحاضرة) لسلسلة العائد السنوي المتوقع (في شكل ربح نقدي) طيلة حياة الأصل الرأسمالي (وليكن المشروع المراد بناؤه) مساوياً لثمن شراء هذا الأصل (أي بناء المشروع). بمعنى آخر هي

نوع من سعر الفائدة يمكّن من المقارنة بين نفقة بناء المشروع، وهي نفقة يجرى التحمل بها في الحاضر، والقيمة الحاضرة للربح المتوقع طيلة الحياة المستقبلة للمشروع ويطلق عليها قيمة الأصل الرأسمالي (بإعتبار أن قيمته، من وجهة نظر المستثمر، تتحدد بما يغله من ربح على مدار حياته). ومن ثم يدخل في تكون الكفاءة الحدية لرأس المال عنصر ذاتي، إذ يتوقف تقدير ما يغله الاستثمار المزمع القيام به على توقعات الربح في المستقبل.

ويمكن حساب قيمة الأصل الرأسمالي (أي القيمة الحاضرة لسلسلة الأرباح المستقبلة التي يغلها هذا الأصل الرأسمالي) عن طريق رسملة سلسلة العائد المتوقع طيلة حياة هذا الأصل. ويمكن أن تتم هذه الرسملة رياضياً بالطريقة التالية: يعبر عن سلسلة العائد المتوقع طيلة حياة الأصل الرأسمالي بـ ع١ + ع٢ + ع٣ + . . . + ع ن. بإعتبار أن ع١ هي العائد المتوقع في السنة الأولى من حياة المشروع، ع٢ للسنة الثانية، وهكذا حتى السنة الأخيرة التي يرمز لها بالحرف ن ويكون العائد المتوقع ع ن. وإذا افترضنا أن ك ترمز لسعر الخصم السائد في السوق، ورمزنا للأصل الرأسمالي (أي القيمة الحاضرة لمجموع ما يغله في المستقبل من ربح) بالحرف ق، تستخدم المعادلة الآتية في تحديد القيمة الحاضرة للأصل الرأسمالي (أي في رسملة سلسلة العائد المتوقع مستقبلاً طيلة حياة هذا الأصل):

$$ق = \frac{ع_١}{١+ك} + \frac{ع_٢}{(١+ك)^٢} + \frac{ع_٣}{(١+ك)^٣} + \ldots + \frac{ع_ن}{(١+ك)^ن}$$

فإذا كان لدينا الثمن الذي يدفع الآن في شراء هذا الأصل الرأسمالي (أو ما يطلق عليه نفقة استبداله في حالة ما إذا اريد استبدال أصل جديد بأصل استهلك) وعبرنا عن هذا الثمن بالرمز ر س، تجري المقارنة بين ق، ر س ويتخذ قرار الاستثمار طالما أن ق لا تقل عن ر س، أي أن تساويهما يمثل شرط اتخاذ

قرار الاستثمار. أي قرار استعمال رأس المال النقدي في شراء سلع انتاجية للتوسع في المشروع القائم أو لبناء مشروع جديد. ويكون الاستثمار أكثر ارباحية كلما كانت ق أكبر من ر س. أي أن الدافع للاستثمار يكون قوياً إذا كانت قيمة وحدة اضافية من الأصل الرأسمالي تفوق نفقة بناء هذا الأصل. ويعبر عن شرط التساوي هذا:

$$ر\ س = \frac{ع_1}{1+ك} + \frac{ع_2}{(1+ك)^2} + \frac{ع_3}{(1+ك)^3} + \ldots\ldots + \frac{ع_ن}{(1+ك)^ن}$$

وتكون ك هي سعر الخصم إذ يساوي القيمة الحالية لسلسلة العائد المتوقع بنفقة انتاج الأصل الرأسمالي. وهي تمثل بذلك أي ك، ما يسميه كينز بالكفاءة الحدية لرأس المال.

قرارات الاستثمار الفردية تتخذ إذن على أساس الموازنة بين القيمة الحالية لمجموع العائد المتوقع من الاستثمار ونفقة القيام به. هذه الموازنة تتم عن طريق الكفاءة الحدية لرأس المال. وهي التي تمكن من الموازنة بين الربح المتوقع من هذا الاستثمار وإمكانية توظيف رأس المال النقدي في مجالات بديلة بحثاً عن أقصى ربح ممكن. ومن ثم قيل أن قرارات الاستثمار البديلة تتوقف على الكفاءة الحدية لرأس المال والفائدة. ويكون الدافع للاستثمار قوياً كلما كانت الكفاءة الحدية لرأس المال مرتفعة.

إذا كان الأمر كذلك بالنسبة لقرارات الاستثمار الفردية فإنه توجد بين الكفاءة الحدية لرأس المال ومجموع الاستثمار في فرع معين من فروع النشاط أو في الاقتصاد القومي كله علاقة مؤداها أن هذه الكفاءة الحدية تتناقص بتزايد الاستثمار، وذلك لسببين:

* أولهما اظهر أثراً في الزمن القصير، وهو زيادة نفقة انتاج الأصول

الرأسمالية بزيادة الضغوط (في شكل طلب) على الفروع المنتجة لهذه الأصول، وذلك افتراضاً ان قانون تناقص الغلة يحكم العلاقة بين نفقة الانتاج ومستوى الانتاج في هذا الفرع من فروع الانتاج.

* وثانيهما اظهر تأثيراً في الزمن الطويل، ويتمثل في أن العائد المتوقع طيلة الحياة المستقبلية للأصل الرأسمالي يقل كلما زاد عرض الأصل الرأسمالي محل الاعتبار، افتراضاً أن المنافسة بين الأصول الرأسمالية تؤدي إلى نقص العائد في فرع من فروع النشاط أو في الاقتصاد القومي في مجموعه.

وعليه يمكن القول بأنه كلما زادت كمية الاستثمار قلت الكفاية الحدية لرأس المال. ويمكن اعتبار ذلك التعبير الكينزي عن اتجاه معدل الربح للانخفاض مع الزيادة في الاستثمار في فرع من فروع الانتاج أو في الاقتصاد القومي (قارن ما يقول به آدم سميث وريكاردو وماركس، وإنما بمعاني مختلفة ولأسباب مختلفة).

الكفاءة الحدية لرأس المال تمكننا إذن من التعرف على الربح المتوقع طيلة حياة الاستثمار لكي يمكن مقارنتها بسعر الفائدة السائد عند اتخاذ قرار الاستثمار. فإذا ما تعرفنا على الكفاءة الحدية لرأس المال يبقى أن نتعرف على سعر الفائدة لنتمكن من تحديد الطلب الكلي (الخاص) على الاستثمار كأحد مكونات الطلب الكلي الفعال.

٢ ـ سعر الفائدة :

سعر الفائدة هو الثمن الذي يدفعه المقترض في مقابل تخلي المقرض عن النقود (أي منفعة النقود) لفترة زمنية معينة. أي أنه يدفع في مقابل عدم إكتناز المدخر للنقود، أو عدم الإحتفاظ بها كأصل سائل. يتمثل الإدخار في الجزء

من الدخل النقـدي الذي لا ينفـقـه صـاحب الدخل على شـراء السلع الإستهلاكية، أي على الإستهلاك. هذا الجزء قد يستخدم أحد إستخدامات ثلاثة:

* في شـراء أوراق مـاليـة (أسـهم وسندات). وهو توظيف لرأس المال النقدي، يعد إستثماراً بالنسبة للفرد وليس للمجتمع إلا إذا تم شراء الأسهم مساهمة في خلق وحدة إنتاجية جديدة.
* في بناء طاقة إنتاجية جديدة عن طريق شراء سلع إنتاجية واستخدامها في هذا الغرض، أي الاستثمار.
* في الإكتناز، أي حجز الجزء المدخر نهائياً عن التداول.

وسعر الفائدة ثمن كباقي الأثمان، وهو عند كينز ظاهرة نقدية بحتة. وكثمن هو يتحدد في السوق النقدية، وفقاً للنظرة الحدية التي يأخذ بها كينز، بتلاقي قوى العرض والطلب. وما دمنا بصدد استخدام للنقود يتحدد سعره بتلاقي الطلب على النقود وعرض النقود لنرى كلاً منهما على التوالي.

الطلب على النقود: نعرف أن للثروة في المجتمع الرأسمالي أشكالاً متعددة. فهي قد توجد في شكل عقارات أو منقولات مادية أو معنوية أو حقوق شخصية أو مشروعات أو صكوك ممثلة لحقوق ملكية أو دائنية أو نقود. ونعرف أن الصور التي توجد عليها الثروة تسمى بالأصول. ونعرف أن النقود هي أكثر هذه الأصول سيولة أي أسرعها في التحول، دون نفقات كبيرة، إلى شكل آخر من أشكال الثروة (كتحويلها إلى منقول مادي أو سهم من الأسهم). إبتداء من هذه الخصيصة يسمى كينز الطلب على النقود،إتباعاً لخط فكري يعكس إخلاصه لتصور الحديين للظواهر الإقتصادية ومدى رؤيتها في شكل مظاهر للسلوك النفساني للأفراد، إتباعاً لهذا الخط يسمى كينز الطلب على النقود **بتفضيل السيولة**. ويعرفه بأنه مجموع كميات النقود التي يكون

المجتمع على إستعداد للإحتفاظ بها كأصل سائل. وهو يشمل ذلك الجزء من دخول الأفراد والمشروعات (والدولة) الذين يقررون الاحتفاظ به في صورة نقود سائلة.

ويتحدث كينز عن **ثلاثة دوافع تدفع الأفراد والمشروعات إلى الاحتفاظ بجزء من دخولهم في شكل نقود سائلة** يسهل التصرف فيها. وهذه الدوافع هي:

* **دافع المعاملات:** إذ لكي يقوم الأفراد والمشروعات بالمعاملات الجارية (كالإنفاق على شراء السلع الإستهلاكية بواسطة الأفراد أو دفع الأجور اليومية بواسطة المشروعات) تحتفظ بجزء من الدخل في شكل نقود سائلة. نحن هنا بصدد الرغبة في الاحتفاظ بالنقود كوسيط في التبادل فيما يخص المعاملات الجارية. هذا الجزء من الدخل الذي يحتفظ به في شكل سائل يتوقف على:

- مستوى الدخل. فكلما إرتفع هذا المستوى كبرت المعاملات وزادت بالتالي كمية النقود اللازم الإحتفاظ بها في صورة سائلة.
- مدى الفترة التي تنقضي بين الحصول على الدخل وإنفاقه، فكلما طالت هذه الفترة كلما كبرت الكمية الواجب الإحتفاظ بها في صورة نقود سائلة لمواجهة المعاملات الجارية التي تتكرر أثناء الفترة.

- **دافع الإحتياط:** إذ يحتفظ الأفراد والمشروعات بكمية من النقود السائلة لمواجهة ظروف غير متوقعة (كنفقات غير متوقعة بمناسبة مرض مثلاً). أو انخفاض غير متوقع (في الدخل). ويتوقف قدر الكمية من النقود التي يحتفظ بها في صورة سائلة على:

- مستوى الدخل، فهي تكبر مع ارتفاع هذا المستوى.

- ومدى حرص الأفراد على مواجهة ظروف المستقبل غير المتوقعة... والأفراد يختلفون فيما بينهم في هذا المدى.

* **دافع المضاربة:** إذ يحتفظ الأفراد بجزء من الدخل في شكل نقود سائلة (أي يفضلون السيولة) لاستخدامها في أغراض المضاربة. أي للأستفادة من فروق الأثمان. فإذا توقعوا مثلاً أن أثمان الأوراق المالية ستنخفض في المستقبل (أي أن سعر الفائدة سيرتفع) فإنهم يؤجلون عمليات الشراء ويحتفظون بالنقود سائلة. ويتوقف حجم هذا الجزء من الطلب على النقود (أي من تفضيل السيولة) **على توقعات الأفراد** بالنسبة للأثمان في المستقبل بما في ذلك سعر الفائدة. أي يتوقف على حالة التوقعات وعلى الأخص تلك السائدة في سوق الأوراق المالية:

- وإذا توقعوا ارتفاع اثمان السلع (أي انخفاض سعر الفائدة) في المستقبل، قاموا بالشراء في الحاضر وتخلوا عن النقود السائلة. والعكس إذا توقعوا انخفاضاً في الأثمان في المستقبل.

- فإذا توقعوا ارتفاع سعر الفائدة (أي انخفاض أثمان الأوراق المالية) في المستقبل، احتفظوا بالنقود سائلة في الحاضر انتظاراً للشراء في المستقبل، والعكس إذا توقعوا انخفاضاً في سعر الفائدة.

وعليه نجد أن الطلب على النقود (أي تفضيل السيولة) يتحدد بالنسبة للدافعين الأول والثاني، دافع المعاملات ودافع الأحتياط، أساساً بمستوى الدخل. بينما يتوقف بالنسبة للدافع الثالث، دافع المضاربة، على سعر الفائدة.

وإذا كانت حالة التوقعات معطاة مثل منحنى تفضيل السيولة الطلب على النقود:

ويؤدي التغير في حالة التوقعات إلى إنتقال كل منحنى تفضيل السيولة: فإذا توقع الأفراد مثلاً أن أثمان السلع ستنخفض في المستقبل احتفظوا بالنقود سائلة في الحاضر بدرجة أكبر وانتقل المنحنى نحو اليمين. وهو ينتقل نحو اليسار إذا توقعوا العكس.

وعلى هذا النحو يتحدد الطلب على النقود عند كينز بتفضيل السيولة. وهو لا يمثل إلا إحدى القوتين المحددتين لسعر الفائدة. أما القوة الأخرى فتتمثل في عرض النقود.

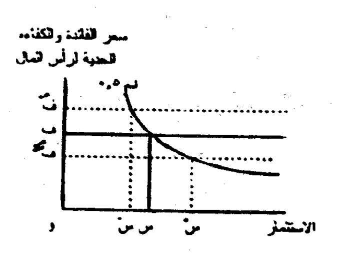
عرض النقود: يتحدد عرض النقود، عند كينز، بواسطة السلطات سواء في شكله المتمثل في نقود البنكنوت التي تصدرها هذه السلطات بما يساعدها من نقود معدنية، أو في شكله المتعلق بالنقود الائتمانية، أي وسائل الدفع التي يخلقها الجهاز المصرفي، باعتبار أنه يخضع لرقابة البنك المركزي كبنك الدولة وللبنوك التجارية، ويفترض كينز، باعتبار تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية بصفة عامة وفي السوق النقدية بصفة خاصة، أن عرض النقود لا نهائي المرونة.

فإذا ما توفر لنا كل من الطلب على النقود وعرضها يتحدد سعر الفائدة بتوازن هاتين القوتين على فرض أن حالة التوقعات معطاة:

فإذا تغيرت حالة التوقعات أدى ذلك إلى انتقال منحنى تفضيل السيولة (الطلب على النقود) وتغير بالتالي سعر

الفائدة، على فرض ثبات العرض.

لدينا الآن الكفاءة الحدية لرأس المال من جانب وسعر الفائدة من جانب آخر ويرى كينز أن تفاعلهما يحدد الطلب على الاستثمار:



على هذا النحو يتحدد الطلب الكلي (الخاص) على الاستثمار كأحد محددات الطلب الكلي الفعال. وعلى فرض ثبات الطلب الكلي (الخاص) على الاستهلاك تؤدي زيادة الطلب على الاستثمار إلى زيادة الطلب الكلي الفعلي عن طريق زيادة الدخول النقدية انطلاقاً من الإنفاق على الاستثمار. هذه الزيادة في الدخول النقدية تنتج من الإنفاق على الاستثمار (الذاتي) بصفة مباشرة وغير مباشرة في شكل آثار متتالية يتحدد قدرها بآلية المضاعف. كما أن الزيادة في الدخل النقدي عادة ما تنعكس جزئياً في زيادة الطلب على السلع الاستهلاكية، الأمر الذي قد يدفع منتجيها (في ظل شروط معينة) إلى إضافة طاقة انتاجية جديدة (استثمار مشتق) يتحدد مداها بآلية المعجل. الأمر الذي يلزم معه دراسة هاتين الآليتين لمعرفة مدى التغير في الطلب الكلي الفعال؟

ثالثاً: آليات المضاعف والمعجل:

على أساس التفرقة بين الاستثمار الذاتي والاستثمار المشتق تبين الية المضاعف أثر الاستثمار الذاتي على الاستهلاك عن طريق سلسلة الدخول النقدية التي تنجم عن الانفاق الأولي على الاستثمار. فالمقصود إذن مضاعف الاستثمار كمعامل يربط الزيادة في الدخل النقدي بالزيادة في الاستثمار التي أثارتها، تفرقة له عن مضاعف العمالة كمعامل يربط الزيادة في العمالة الكلية بالزيادة في

العمالة التي تحققها كمية الاستثمار الأولى. يدور اهتمامنا إذن حول مضاعف الاستثمار.

وإذا كان الاستثمار يمثل أحد مكونات الدخل القومي فإن الزيادة في الاستثمار الذاتي أو النقص فيه تؤدي إلى زيادة الدخل القومي أو النقص فيه. يضاف إلى ذلك أن تحليل كينز الخاص بالدخل يبين أن الزيادة في الاستثمار تودي إلى زيادة الدخل النقدي بكمية أكبر من كمية الزيادة في الاستثمار. هذا الأثر المتضاعف الذي يحدثه الاستثمار على الدخل يسمى مبدأ المضاعف. ويقصد باصطلاح المضاعف نفسه «المعامل العددي الذي يحدد مقدار الزيادة في الدخل الناتجة عن الزيادة في الإنفاق على الاستثمار». كيف يحدث المضاعف لهذا الأثر؟

لبيان ذلك نفترض أن الإنفاق على الاستثمار يساوي ١٠٠٠ جنيه، هذا الإنفاق يمثل دخولاً لمن يقومون بالعمل في المشروع الاستثماري ودخولاً لمن يقدمون مواد الإنتاج اللازمة لبناء المشروع. هذه الدخول لا تنفق كلها على السلع الاستهلاكية وإنما يدخر جزء منها وينفق الجزء الآخر على شراء السلع الاستهلاكية وفقاً للميل الحدي للاستهلاك لمن يحصلون على هذه الدخول. فإذا كان ميلهم الحدي للاستهلاك مساوياً لـ $\frac{٢}{٣}$ فإنهم سينفقون مبلغ ٦٦٦,٦٧ جنيه على سلع استهلاكية جديدة ومن ثم يحصل منتجو هذه السلع على دخول إضافية مساوية لـ ٦٦٦,٦٧ جنيه. فإذا كان ميلهم الحدي للاستهلاك هو $\frac{٢}{٣}$ كذلك فإنهم ينفقون بدورهم مبلغ ٤٤٤,٤١ جنيه على شراء سلع استهلاكية جديدة (وهو مساو لـ $\frac{٢}{٣}$ ٦٦٦,٦٧ أو $\frac{٢}{٣}$ ثلثي الـ ١٠٠٠ جنيه). وتستمر العملية على هذا النحو موجة بعد موجة وفي كل موجة تكون كمية الإنفاق مساوية لثلثي كمية الإنفاق في الموجة السابقة عليها.

على هذا، يكون لدينا سلسلة من الإنفاقات المتتالية على الإستهلاك أثارها الإنفاق الأولى على الإستثمار لمبلغ ١٠٠٠ جنيه. ولكنها سلسلة تنكمش أبعاد

حلقاتها وتؤدي في النهاية إلى كمية إجمالية من الإنفاقات النقدية الناجمة عن سلسلة الدخول النقدية التي أثارها الإنفاق الأولى على الاستثمار المساوي لمبلغ ١٠٠٠ جنيه. ويمكن تصوير هذه السلسلة في صورة متتالية حسابية أو هندسية (على اليسار) على النحو التالي:

١٠٠٠,٠٠	1×١٠٠٠
+	+
٦٦٦,٦٧	$\frac{٢}{٣} \times ١٠٠٠$
+	+
٤٤٤,٤٤	$(\frac{٢}{٣})^{٢} \times ١٠٠٠$
+	+
٢٩٦,٣٠	$(\frac{٢}{٣})^{٣} \times ١٠٠٠$
+	+
١٩٧,٥٣	$(\frac{٢}{٣})^{٤} \times ١٠٠٠$
+	+
......	......
٢٩٩٩,٩٩٩	$\frac{١}{١ - \frac{٢}{٣}} \times ١٠٠٠$
أو	.
٣٠٠٠	٣×١٠٠٠

من هذا يتبين أنه عندما يكون الميل الحدي للإستهلاك مساوياً لـ $\frac{٢}{٣}$ يكون

المضاعف ٣ مكوناً من ١ من الإنفاق الأولى على الاستثمار و٢ ممثلة للإنفاق المتتالي على الاستهلاك. ويمكن أن نصل بنفس الطريقة إلى أن المضاعف يكون مساوياً لـ ٤ عندما يكون الميل الحدي للاستهلاك $\frac{٣}{٤}$ ومن ثم يتوقف حجم المضاعف على مدى صغر الميل الحدي للادخار. فإذا كان الميل الحدي للادخار $\frac{١}{٣}$ فإن المضاعف يكون ٣. وكقاعدة عامة يمكن القول أنه إذا كان الميل الحدي للادخار $\frac{١}{س}$ فإن المضاعف يساوي س.

من هذا يتضح أن المضاعف البسيط يكون مساوياً دائماً لمقلوب الميل الحدي للادخار. ومن ثم يكون التعبير العام للمضاعف على النحو التالي:

$$\text{التغيير في الدخل} = \frac{١}{\text{الميل الحدي للأدخار}} \times \text{التغيير في الاستثمار}$$

$$= \frac{١}{١ - \text{الميل الحدي للإستهلاك}} \times \text{التغيير في الاستثمار}$$

بمعنى آخر كلما كانت الكمية الاضافية التي تنفق على الاستهلاك أكبر كان المضاعف أكبر. أي كلما كان التسرب الذي يأخذ شكل ادخار إضافي أكبر في كل موجة من موجات الدخل كان المضاعف أصغر.

التوصل إلى هذا الشكل العام للتعبير عن المضاعف (باعتباره مساوياً لمقلوب الميل الحدي للادخار) لا يعني أن المشكلات الاحصائية التي تثور بصدد حساب المضاعف قد حلت، وذلك لأن حساب الميل الحدي للاستهلاك بالنسبة للجماعة أمر في غاية الصعوبة، وهو يختلف عن متوسط الميول الحدية للاستهلاك للمجموعات الاجتماعية المختلفة، ويعتمد ـ بين عوامل أخرى ـ على نمط توزيع الدخل القومي.

كل ما تقدم يفترض أن الدخل الذي يخلق في كل موجة من موجات الإنفاق المترتب على الإنفاق الأولى على الاستثمار لا يستخدم إلا في أحد فرضين إما في الادخار أو في الانفاق على السلع الاستهلاكية. في الواقع توجد **استعمالات أخرى للدخول النقدية التي تشهدها موجات تحقيق المضاعف لأثره تعتبر تسرباً من الإنفاق الاستهلاكي.** بالاضافة إلى الادخار الذي يعتبر (في حالة افتراض عدم تحوله إلى طلب على السلع الاستثمارية، كما فعل كينز في نموذجه التحليلي) تسرباً من الأنفاق الاستهلاكي تتمثل أهم صور هذه التسربات **في الجزء من الزيادة في الدخل الناتجة عن الإنفاق الأولى (الاستثمار) الذي يستخدم في دفع ديون كان الأفراد مدينين بها من قبل، وفي الجزء الذي يدخر في صورة ودائع بنكية عاطلة،** وكذلك في الجزء من الدخل الذي يستخدم في **شراء سندات من آخرين لا ينفقون ايراداتهم من بيع هذه السندات، وأيضاً في** الجزء من الدخل الذي **ينفق على شراء سلع مستوردة من الخارج** (الأمر الذي يؤدي إلى زيادة مضاعفة في الإنفاق في الخارج وليس في الداخل). فإذا ما أخذت صور التسربات في الاعتبار يكون مقدار المضاعف أقل من مقلوب الميل الحدي للادخار. فإذا ما كان الميل الحدي للاستهلاك $\frac{٤}{٥}$ منها $\frac{١}{٥}$ للواردات فإن الميل الحدي الفعلي للاستهلاك المحلي ينقص من $\frac{٤}{٥}$ إلى $\frac{٣}{٥}$ الأمر الذي يعني أن المضاعف ينقص من ٥ إلى $\frac{٥}{٢}$ (مقلوب $\frac{٢}{٥}$ أي الميل الحدي للادخار على أساس اعتبار $\frac{١}{٥}$ الدخل المخصص لشراء السلع المستوردة في حكم الادخار من وجهة نظر احداث المضاعف لأثره).

الآن يتعين علينا أن نبرز **الفروض** التي يقوم عليها تحليل مضاعف الاستثمار عند كينز، إذ هذا الأبراز لازم لإعادة النظر فيها. وعن طريق إعادة النظر هذه يمكن إدخال التعديلات التي تجعل من المضاعف أداة أكثر صلاحية في التعرف على آثار الإنفاق العام. هذه الفروض هي:

* يفترض تحليل كينز للمضاعف وجود طاقة إنتاجية معطلة، **أي أنه**

يفترض أن الإقتصاد يعمل عند مستوىً أقل من مستوى التشغيل الكامل، الأمر الذي يجعل الجهاز الإنتاجي متمتعاً بمرونة تمكنه من الإستجابة للزيادة في الطلب الناتجة عن الإنفاق على الاستثمار.

* كما يفترض هذا التحليل أن الزيادة في الاستثمار تقتصر على الكمية الأصلية، أي على كمية الاستثمار الأولى التي كانت مناسبة للإنفاق. فإذا كانت الدخول الإضافية توزع بين الاستهلاك والادخار فإن افتراض كينز يعني أن الادخار لا يتحول إلى استثمار إضافي جديد، أي أنه يعتبر كل إدخار من قبيل التسرب فيما يتعلق بأثر المضاعف. بمعنى آخر لا يدخل كينز في نموذجه التحليلي من كل مظاهر عملية الاستثمار إلا أثر الاستثمار على الانفاق (أي الإنفاق على الاستهلاك).

* يقوم تحليل المضاعف عند كينز ثالثاً على إفتراض غياب عنصر الزمن، فهو يجرد من الفترة الزمنية التي يستغرقها المضاعف لاحداث أثره. إذ قد تمر فترة من الوقت بين الزيادة في الدخل وبين تحولها جزئياً إلى انفاق على الاستهلاك من قبل الأفراد. في أثناء هذه الفترة يقل الميل الحدي للاستهلاك موقتاً عن قيمته العادية حتى يبدأ المستهلكون في تكييف انفاقهم حتى يقابل المستوى الجديد للدخل فيعود الميل الحدي للاستهلاك إلى قيمته العادية. ورغم أن كينز يفرق بين أنواع ثلاثة من تحليل المضاعف من وجهة نظر اغفال عنصر الزمن أو ادخاله في الاعتبار (إذ يفرق بيْن النظرية المنطقية للمضاعف التي تغفل عنصر الزمن، وتحليل الفترة للمضاعف الذي يفترض وجود البعد الزمني اللازم لإحداث المضاعف لأثره، وتحليل استاتيكي مقارن للمضاعف هو تحليل لا يأخذ في الأعتبار عنصر الزمن وإنما يركز الإهتمام على

النقاط المتتالية للتوازن مع تجاهل عملية التحول كلية أي مع تجاهل ما تم في المرحلة بين نقطتين متتاليتين للتوازن)، رغم هذا فهو يركز على تحليل المضاعف مع إغفال عنصر الزمن، الأمر الذي ينسجم مع الطبيعة الأستاتيكية المقارنة للنموذج التحليلي لكينز.

* ويركز تحليل كينز للمضاعف أخيراً على فكرة الميل الحدي للاستهلاك للجماعة بأكملها، وهو ما يمثل تبسيطاً يتجاهل اختلاف الميل الحدي للاستهلاك من مجموعة اجتماعية إلى أخرى اختلافاً يعكس اختلافاً في السلوك فيما يتعلق بتوزيع الدخل ـ أو الزيادة فيه ـ بين الإدخار والاستهلاك نظراً لاختلاف العادات الاستهلاكية من مجموعة إلى أخرى.

هذه الفروض التي يرتكز عليها تحليل المضاعف عند كينز تحرمه من الدقة التي ينبغي أن يكون عليها إذا ما أريد استخدامه للتعرف على آثار كمية معينة من الطلب على الاستثمار سواء من ناحية اثرها على الدخول النقدية أو من ناحية الفترة الزمنية التي يتعين أن تمر ليحدث الإنفاق الأولى كل موجة من موجات الدخل، وكذلك الفترة الزمنية التي يظهر خلالها كل أثر هذا الإنفاق. فوجود هذه الفروض يجعل من صيغة المضاعف صيغة مبسطة للغاية، ولا شك أن من يريد أن يتخذ من الإنفاق على الاستثمار (وعلى الأخص الإنفاق العام على الاستثمار) أداة رئيسية في السياسة الاقتصادية لرفع مستوى التشغيل في مرحلة يعاني فيها مستوى النشاط الاقتصادي من الهبوط لا بد أن تتعدى معرفته فكرة أن المضاعف يساوي مقلوب الميل الحدي للادخار عن طريق إعادة النظر في هذه الفروض. في مجال دراستنا هذه نقتصر على الفرض الخاص بمجموع الإضافة إلى الاستثمار الجديد التي يثيرها انفاق أولي على الاستثمار الذاتي، وهو ما يستلزم النظر في الية المعجل.

آلية المعجل :

فيما يتعلق بمجموع الإضافة إلى الإستثمار الجديد التي يثيرها انفاق أولي على الإستثمار الذاتي يراعى أن هذا المجموع لا يقتصر على الكمية الأولية من الاستثمار كما افترض كينز، وإنما قد يحتوي كذلك زيادات متتالية تثيرها الزيادة في الطلب، على السلع الاستهلاكية وتتحول بمقتضاها الأجزاء المدخرة إلى استثمارات مشتقة. بمعنى أن الزيادة في الطلب على السلع الاستهلاكية (وهي زيادة يثيرها الإنفاق الأولي على الإستثمار وفقاً لمبدأ المضاعف) قد تؤدي إلى زيادة في الطلب على وسائل الإنتاج الثابتة من جانب المشروعات التي يزيد الطلب على منتجاتها الإستهلاكية. العلاقة بين هاتين الزيادتين يعبر عنهما مبدأ المعجل.

فإذا زاد الدخل وزاد بالتالي الطلب على السلع الإستهلاكية فإن هذا يؤدي (في غياب المخزون من هذه السلع الإستهلاكية وكذلك في غياب الطاقة الإنتاجية المعطلة في الصناعة المنتجة لهذه السلع الإستهلاكية) إلى زيادة الطلب على وسائل الإنتاج الثابتة، وخاصة الالات التي تستخدم في إنتاج هذه السلع الاستهلاكية. ولكن التغير في هذا الطلب الأخير (بالزيادة في حالتنا هذه) يثيرها التغير في الطلب، على السلع الاستهلاكية على اعتبار أن الطلب على السلع الاستثمارية (والأمر هنا يتعلق بالاستثمار المشتق) دالة معدل التغيير في الطلب على الاستهلاك وهو ما يعبر عنه بمبدأ المعجل. ويمثل المعجل نسبة التغير في الاستهلاك ويمكن التعبير عنه على النحو التالي: $\frac{ث}{س}$ باعتبار ث ممثلة للاستثمار و س ممثلة للاستهلاك.

لتوضيح ذلك نفرض أن الأمر يتعلق بموقف ظل فيه الطلب على سلعة استهلاكية مستقراً لفترة طويلة نسبياً من الزمن. هنا سيكون لدينا طلب مشتق على الالات التي تنتج هذه السلعة الاستهلاكية ويكون هو الآخر مستقراً ويتوقف حجمه على المعدل الذي تستهلك به هذه الالات، أي على نسبة ما

تفقده من قدرتها الإنتاجية بمرور كل سنة من عمرها. فإذا فرضنا أن معدل الاستهلاك ثابت وأن كل الة تعيش عشرة سنوات فإنه يفترض أن ١٠٪ من هذه الآلات يتم استبدالها سنوياً، أي أن الطلب من جانب المشروعات التي تنتج السلعة الإستهلاكية محل الإعتبار على الالات المنتجة لهذه السلعة الاستهلاكية سيكون مساوياً لـ ١٠٪ مما تحت تصرفها من آلات. ومن ثم يكون الإنتاج السنوي للصناعة المنتجة لهذه الالات مساوياً لهذا المقدار (أي لعُشر ما تحت تصرف الصناعة المنتجة للسلعة الاستهلاكية من الات). فإذا استمر الطلب على السلعة الاستهلاكية دون تغيير فإن الطلب على الالات يظل طلباً للاستبدال دون تغيير. في هذه الحالة يقتصر الاستثمار في الصناعة المنتجة للسلعة الاستهلاكية على استبدال ما يستهلك سنوياً من الالات التي يستخدمها ولا يكون هناك استثمار صافي، أي لا تضيف هذه الصناعة إلى طاقاتها الإنتاجية.

فإذا افترضنا أنه وجد بالصناعة المنتجة لهذه السلعة الإستهلاكية ١٠٠٠ آلة وأن عمر كل الة هو عشرة سنوات، فإن الطلب السنوي لهذه الصناعة على الالات سيكون مساوياً لـ ١٠٠ آلة (تمثل ما هو لازم لاستبدال ما استهلك من الالات في سنة واحدة). ومن ثم يكون إنتاج الصناعة المنتجة لهذه الآلات مساوياً لـ ١٠٠ آلة. لنفترض بعد ذلك أن الطلب على السلعة الإستهلاكية قد زاد بمقدار ١٠٪ من حجمه الأصلي. إذا أرادت الصناعة المنتجة للسلعة الإستهلاكية أن تقابل كل هذه الزيادة في الطلب على ما تنتجه فإنها ستكون في حاجة إلى مائة الة أخرى (لتزيد طاقتها الإنتاجية بمقدار ١٠٪) وبناء عليه يكون مجموع ما تطلبه من الصناعة المنتجة للالات مساوياً لـ ٢٠٠ آلة (مائة الة لاستبدال ما يستهلك سنوياً. ومائة أخرى لمقابلة الزيادة في الطلب على السلعة الاستهلاكية). ويكون طلبها على الالات قد زاد من ١٠٠ إلى ٢٠٠ الة أي بما يعادل ١٠٠٪ من طلبها الأصلي. على هذا النحو نجد أن الصناعة المنتجة للسلعة الاستهلاكية قد زادت طلبها على الالات بمعدل ١٠٠٪ وذلك لمواجهة زيادة في

الطلب على ما تنتجه قدرها ١٠٪ فقط. أي أن زيادة صغيرة نسبياً، قدرها ١٠٪، في الطلب على السلع الإستهلاكية قد أدت إلى زيادة ضخمة، قدرها ١٠٠٪ في الطلب على وسائل الإنتاج الثابتة، فتتضاعف العمالة في الصناعة المنتجة للآلات. ذلك هو من عمل المعجل.

وكذلك يعمل المعجل في الاتجاه العكسي. فنقص معدل الطلب على السلع الإستهلاكية يؤدي إلى نقص الطلب على وسائل الإنتاج الثابتة بمعدل أكبر.

من هذا يتضح أنه بينما يتوقف المضاعف على الميل الحدي للاستهلاك (وهو ما يتوقف بدوره على عادات الإستهلاك في الجماعة) يتوقف المعجل على عامل تكنولوجي إذ تتوقف قدرته على طول عمر الآلات وكذلك على مدى أهمية الآلات بالنسبة لقوى الإنتاج الأخرى وخاصة العمل، أي على نسبة وحدات رأس المال الثابت إلى وحدة العمل اللازمة لإنتاج وحدة واحدة من الناتج.

على هذا النحو يصبح واضحاً أن الزيادة في الطلب على السلع الإستهلاكية قد تؤدي إلى زيادة أكبر على وسائل الإنتاج الثابتة، أي إلى زيادة الإستثمار الجديد. هذه الإضافة إلى الإستثمار تتوقف إذن في وجودها ومداها على العوامل الآتية:

* وجود المخزون من السلع الإستهلاكية أو عدم وجوده وكذلك وجود طاقة إنتاجية معطلة أو عدم وجودها، ومدى كل منها في حالة الوجود. فوجود مخزون من السلع الاستهلاكية يسمح بتغذية الزيادة في الطلب عليها من المخزون دون حاجة إلى طاقة إنتاجية جديدة، وكذلك الأمر بالنسبة لوجود طاقة إنتاجية معطلة إذ يسمح تشغيلها بمقابلة الزيادة في الطلب على السلع الإستهلاكية ومن ثم لا حاجة إلى التوسع.

* كمية رأس المال الثابت، وخاصة الآلات اللازمة لإنتاج وحدة واحدة من الناتج (من السلع الإستهلاكية)، أي نسبة وحدات رأس المال الثابت إلى قوى الإنتاج الأخرى، وخاصة العمل، في الصناعة المنتجة للسلع الإستهلاكية التي زاد الطلب على منتجاتها، فكلما ارتفعت هذه النسبة كلما ارتفع معدل الزيادة في الإستثمارات الجديدة، والعكس صحيح.

* طول عمر الآلات، أو ما يسمى بدرجة عدم قابلية رأس المال الثابت للإنقسام، فكلما طال عمر الآلات كانت الزيادة في الاستثمار التي تثيرها الزيادة في الطلب على السلع الاستهلاكية أكبر.

* تقدير أصحاب المشروعات للمدى الزمني لاستمرار الزيادة في الطلب على السلع الإستهلاكية، إذ لو قدر هؤلاء أن زيادة الطلب على السلع الإستهلاكية إنما تمثل ظاهرة عارضة ما تلبث أن تزول فإنهم لن يقدموا على التوسع في الطاقة الإنتاجية، على عكس لو توقعوا أن الزيادة في الطلب على سلعهم تمثل ظاهرة مستمرة.

ووفقاً للنتيجة النهائية لعمل هذه العوامل مجتمعة يتحدد مدى التغير في الطلب على الاستثمار الذي ينتج عن التغيير في معظم الطلب على السلع الإستهلاكية.

من كل ما تقدم يبين أن الزيادة التراكمية في الطلب الفعال الناجمة عن الإنفاق الأولى (على الإستثمار الذاتي) قد تبعث على وجود استثمار جديد، إذ مع زيادة الطلب على السلع الإستهلاكية قد تصبح الطاقة الإنتاجية في بعض فروع إنتاجها غير كافية، الأمر الذي يستلزم التوسع فيها. ومن ثم لا يقتصر أثر الإنفاق الأولى على زيادة الدخل عن طريق الإنفاق على الإستهلاك فقط وفقاً لمبدأ المضاعف وإنما يتعداه كذلك إلى زيادة في الإستثمار المشتق وفقاً لمبدأ

المعجل. فإذا أريد أن نأخذ في الإعتبار الآثار الكلية للإنفاق (العام) الأولى (على الإستثمار الذاتي) سواء فيما يتعلق بالإنفاق على الاستهلاك وما يتعلق بالإنفاق على الاستثمار المشتق لزم تزويج مبدئي المضاعف والمعجل. هذا التزويج يكون ممكناً إذا اعتبرنا الزيادة الكلية في الدخل القومي النقدي (الناتجة عن الإنفاق العام) مكونة من:

* الزيادة المبدئية في الإنفاق على الإستثمار (الذاتي).
* الإنفاقات على الإستهلاك التي أثارتها هذه الزيادة في الإستثمار.
* وكذلك الزيادة التناسبية في الإستثمار (المشتق) الناتج عن الزيادة في الإستهلاك.

الجزء الأول والثاني من الزيادة يمثل المضاعف. ويمثل الثالث أثر المعجل. هذا مع مراعاة أن مبدأ المعجل لا يلعب دوراً حاسماً في تحديد المستويات النهائية للدخل القومي الناشئة عن الإنفاق العام الأولى على الإستثمار، إذ هو يلعب العامل المساعد الذي يرفع من المعدل الذي يصل بمقتضاه الدخل القومي للمستوى الذي يحدده أثر المضاعف وحده، أي أنه يعجل احداث المضاعف لأثره.

بالتعرف على آليات المضاعف والمعجل نكون قد تعرفنا على الكيفية التي يمكن أن تتحدد بها آثار إنفاق أولى على الاستثمار، أي آثار طلب على الإستثمار على الدخول النقدية، باعتبار أن هذه الاثار لا تتحقق بالنسبة للإستثمار الذاتي دفعة واحدة وإنما في موجات متتالية. كما إنها قد تثير، عن طريق زيادة الإستهلاك الناجمة عن زيادة الدخول النقدية، طلباً على الإستثمار المشتق، محددة في النهاية قدراً معيناً من الزيادة في الطلب الكلي الفعال. ونكون بذلك قد تعرفنا على الطلب الخاص على الإستثمار كأحد مكونات الطلب الكلي.

ولكنه طلب، كما رأينا، غير مستقر. إذ أنه يتوقف في النهاية على

توقعات الأفراد الخاصة بالأرباح المستقبلة، وهذه عرضة للتقلبات نظراً لما يتميز به جو الأعمال من سيادة عدم التيقن. فإذا أضفنا لذلك أن هذا الجو يسوده التشاؤم من جانب متخذي قرارات الإستثمار في أثناء الكساد يتضح أنه **لا يمكن الإعتماد كثيراً على الزيادة في الطلب الخاص على الإستثمار لزيادة الطلب الكلي الفعال على نحو يمكن من انتشال الاقتصاد القومي من أزمته**. وإذا كان الطلب الخاص على الإستهلاك يتوقف على مستوى الدخل وكان مستوى الدخل منخفضاً أثناء الكساد فإن الأمل في زيادة الطلب الكلي عن طريق زيادة الأفراد لطلبهم على السلع الاستهلاكية يكون هو الآخر أملاً ضعيفاً. ومن ثم **لا يبق إلا محاولة زيادة الطلب الكلي الفعال عن طريق زيادة الطلب العام بأن تقوم الدولة بالإنفاق على شراء السلع الإستهلاكية والسلع الإستثمارية وعلى الأخص الإستثمار العام**، لتعويض الإنخفاض الذي يعاني منه الطلب الخاص (بشقيه، على الإستهلاك وعلى الاستثمار). ومن هنا **لزم تدخل الدولة على نطاق كبير** واستخدام المالية العامة على نحو يمكنها من تمويل برنامج استثماري لكي يمكن **أنتشال الإقتصاد الرأسمالي من أزمته**[1]. وهكذا يقوم كينز بتنظير ما كانت الدولة قد بدأت بالفعل ممارسته في الإقتصاديات الرأسمالية المتقدمة، كالولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا النازية أثناء الكساد الكبير.

* * *

تلك هي الخطوط العريضة لنظرية كينز في أداء الاقتصاد الرأسمالي في الزمن القصير. وهي نظرية هدفت إلى فهم الأداء بقصد التوصل إلى سياسة اقتصادية تمكن من انقاذ الاقتصاد الرأسمالي من الأزمة وضمان تجدد إنتاجه فترة بعد فترة على أساس الهيكل القائم لهذا الإقتصاد.

(١) انظر في ذلك الجزء الرابع من مؤلفنا، مبادئ الاقتصاد السياسي، الاقتصاد المالي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ٢٠٠١.

وسرعان ما حققت هذه النظرية رواجاً كبيراً في الأوساط الأكاديمية في المجتمعات الغربية نظراً لطبيعتها الإسعافية: فهي تسعف الدولة بتصور نظري لما بدأت في ممارسته كسياسة إقتصادية في واقع الحياة الإجتماعية وتزودها بالسلاح النظري الذي يبرر هذه السياسة، متمكنة في النهاية من وضع المالية العامة تحت تصرف المشروعات الكبيرة وقد أخذت تسيطر بطابعها الإحتكاري على النشاط الإقتصادي وعلى الأخص في شكل الإحتكارات المالية في تحولها إلى الشركات دولية النشاط التي تبرز على المسرح الاقتصادي العالمي ابتداءً من السبعينات. **وهي تسعف كذلك الأيديولوجية الإقتصادية للطبقة الرأسمالية في مجموعها أمام عجز النظرية «الرسمية» التي كانت سائدة قبل كينز عن تفسير الكساد الكبير وعن تزويد الدولة بأفكار تمكن من رسم سياسة إقتصادية تخرج الاقتصاد الرأسمالي من هذا الكساد، وتضمن بالتالي تجدد إنتاج هيكله بكل خصائصه الجوهرية.**

وقد أمتد هذا الرواج لنظرية كينز في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية **ليغطي ميدان «النظرية الإقتصادية» بعد ما بدأت تنشغل بالأجزاء المتخلفة من الإقتصاد الرأسمالي الدولي. فبدأ تفسير أداء الإقتصاديات المتخلفة بنفس الأدوات الفكرية الكينزية. كما تم تزويد الدولة في هذه الاقتصاديات بأنظمة محاسبة قومية تقوم على النظرية الكينزية. كما بدأت الدولة في اتخاذ سياسات إقتصادية مشابهة لتلك التي يوصى بها كينز، دون إدراك لأختلاف الوضع الهيكلي في الأجزاء المتخلفة من الإقتصاد الرأسمالي عنه في الأجزاء المتقدمة رغم انتماء الأثنين إلى الاقتصاد الدولي وارتباطهما عضوياً عن طريق نمط تقسيم العمل الرأسمالي السائد.**

هل يمكن إزاء هذا، وخاصة مع تغير الوضع حالياً في الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة، أن تؤخذ نظرية كينز كمعطى، أم أن المنهج العلمي يقتضي أن نأخذ من الفكرة، أي فكرة، موقفاً ناقداً؟

المبحث الرابع

الاتجاهات العامة للنقد الذي يمكن أن يوجه لنظرية كينز

لا يمكن، في اطار المبادئ العامة للاقتصاد النقدي أن نعالج أوجه النقد الذي يمكن توجيهه لنظرية كينز معالجة تفصيلية، الأمر الذي يلزم معه أن نقتصر على بيان الخط العام لهذا النقد، تأكيداً لضرورة النظرة الناقدة لأي فكر، عن طريق إبراز الأسئلة الأساسية التي يمكن طرحها كنقطة بدء في نقد النظرية الكينزية.

نلاحظ أولاً أن تحليل كينز يمتاز، في إطار الفكر النيوكلاسيكي، بأنه يظهر أن البطالة للقوة العاملة وتعطل جزء من قوى الإنتاج المادية يمثل ظاهرة حقيقية يعرفها الإقتصاد الرأسمالي، وهو أمر تنكره أو تتجاهله النظرية النيوكلاسيكية. ويكون بذلك قد أظهر أن الإداء الفعلي للاقتصاد الراسمالي يؤدي إلى صور من تبديد الموارد، وهي ما يعني غياب الرشادة من وجهة نظر المجتمع، وإن لم يكن كذلك من وجهة نظر الطبقة الرأسمالية.

كما يتضمن تحليل كينز اعترافاً ضمنياً على الأقل بعجز النظرية النيوكلاسيكية التي قام بتدريسها فترة طويلة قبل الكساد الكبير عن مواجهة الواقع الإقتصادي فهماً وتزويداً بتوصيات مفيدة في مجال السياسة الإقتصادية للدولة الرأسمالية.

وعلى الصعيد النظري، نجد أن كينز، رغم اعتناقه لتصور الحديين بصفة عامة بالنسبة لطبيعة الظواهر الإقتصادية وبالنسبة لتفسير ظاهرة الأثمان، يساق، عندما يقوم بتحليل جمعي ينشغل بالعمالة ويعتبر فيه العمل هو المتغير الوحيد ويقاس فيه مستوى النشاط الإقتصادي بوحدات من العمل، نجده يساق إلى الاعتراف بأن العمل هو المصدر الوحيد للقيمة، وان استخدم في ذلك لغة «نيوكلاسيكة» بقوله أن العمل هو «العنصر الوحيد للانتاج» (ص ٢١٣ - ٢١٥

من النظرية العامة) كما نجد في كتابه (الباب ١٢) دراسة متعمقة للسوق المالية ودورها في أداء الاقتصاد الرأسمالي، وهي دراسة لا غنى عنها للباحث إذا ما أراد فهم هذا الأداء وإنما ابتداء من منهجية مخالفة لا تأخذ لا هيكل الإقتصاد القومي ولا المرحلة التي يمر بها الإقتصاد الرأسمالي في تطوره كما فعل كينز.

إبتداءاً من هذه الملاحظات يمكن أن نثير أسئلة ناقدة لنظرية كينز على مستويات أربعة:

أولاً: مع التسليم بالفروض الأساسية التي ينبني عليها نموذج كينز يمكن أن نثير التساؤلين الآتيين:

(١) هل يتفق الهدف المعلن الذي يقول به كينز مع الهدف الحقيقي من وراء بناء النظرية، ومن المسلم به أنها بنيت لتزود الدولة الرأسمالية بأساس لسياسة اقتصادية تعتنقها؟ يمكن البحث عن إجابة لهذا التساؤل في إطار فرضية أن الهدف الحقيقي كان يختلف عن الهدف المعلن. إذ بينما تمثل الهدف المعلن في تحقيق العمالة الكاملة (وهو ما يؤثر ايديولوجياً على الطبقة العاملة في تقبلها للنظرية ويجرها إلى مساندة السياسة الكينزية، وهو ما تحقق تاريخياً، على الأقل لفترة معينة) تمثل الهدف الحقيقي في تجديد إنتاج النظام الرأسمالي بانتشاله من الأزمة، وإنما عن طريق ضمان الربح من خلال إعادة توزيع الدخل لمصلحة الربح بفضل السياسة التضخمية لتمويل الزيادة في الطلب الكلي الفعال عن طريق استثمارات الدولة. إذا كان الهدف هو ضمان تجدد إنتاج النظام في مجموعه يكون من الطبيعي من الناحية المنهجية أن يقتصر التحليل عند دائرة التداول دون مساس بهيكل الإقتصاد القومي.

(٢) السؤال الثاني خاص بطريقة الإستدلال في النموذج النظري

الكينزي: إلى أي حد يعتبر هذا النموذج محدداً من الناحية النظرية؟ بمعنى آخر. هل يعاني تحليل كينز من دائرية في الاستدلال بمعنى أنه يجد نفسه في النهاية أمام العوامل التي تقول بأنها تحدد مستوى الدخل القومي محددة هي نفسها بهذا المستوى؟ على أساس الفروض التي يبدأ منها كينز وتعبر عما يأخذه كمعطى في تحليله النظري يقول كينز أنه يعتبر الميل الحدي للإستهلاك والكفاءة الحدية لرأس المال وسعر الفائدة كمتغيرات مستقلة تحدد متغيراته غير المستقلة وهي حجم العمالة وحجم الدخل القومي مقوماً بوحدات الأجور. وبصرف النظر عن مدى صحة اعتبار سعر الفائدة متغيراً مستقلاً أم لا (نظراً لأنها تتحدد مع الدخل بالتبادل نتيجة لفعل المتغيرات النفسانية الثلاثة، الكفاءة الحدية لرأس المال، الميل للإستهلاك، وتفضيل السيولة مع كمية النقود)، فإن الطلب على الإستهلاك يتحدد بمستوى الدخل وكذلك الطلب على الإستثمار على أساس أن تفضيل السيولة يتحدد بدوافع منها دافع المعاملات؛ ودافع الإحتياط، اللذان يتحددان بدورهما بمستوى الدخل، الأمر الذي يبرز نوعاً من الدائرية في الإستدلال.

ثانياً: على مستوى الفروض التي تعكس الأمور التي يأخذها كينز كمعطى لا يدخل التغيرات فيها في اعتباره عند قيامه بتحليله النظري. هذه الفروض تبين في مجموعها انه أخذ هيكل الإقتصاد القومي في مجموعه كمعطى. واقتصر في التحليل على دائرة التداول وبخاصة المظهر النقدي لهذا التداول. وهو أمر طبيعي لهذا النوع من الاداء. ولكن، من الممكن أن يثور بالنسبة لبعض الفروض أسئلة تثير مدى إمكانية الإلتجاء إلى النظرية لفهم أداء الإقتصاد الرأسمالي فهماً حقيقياً، كما يثير بعض الاثار العملية الغامة التي تخفيه الفروض على مستوى التحليل النظري:

(١) فكينز يأخذ أولاً نمط توزيع الدخل القومي السائد والعوامل المؤسسية المحددة له، يأخذها كمعطى. وهو بذلك يأخذ علاقات الإنتاج الرأسمالية كمعطى، وبدونها لا يمكن تفسير نمط توزيع الدخل، والذي بدونه لا يمكن تفسير لماذا لا يستطيع النظام في مجموعه تحقيق التشغيل الكامل لكل القوى الإنتاجية المتاحة، أي لماذا يستحيل أداء النظام دون جيش احتياطي من المتعطلين، ولماذا يكون أداؤه من خلال الأزمات الدورية ولماذا تصبح ظاهرة الطاقة الإنتاجية المعطلة ظاهرة لها أهميتها في مرحلة معينة من مراحل تطور الإقتصاد الرأسمالي.

(٢) وكينز يجرد ثانياً من درجة المنافسة التي تسود الإقتصاد القومي ويقوم بتحليله وكأن الإقتصاد الرأسمالي يسوده الصراع التنافسي في وقت **يسيطر فيه الصراع الإحتكاري على النشاط الإقتصادي في مجموعه،** وعلى النشاط المالي بصفة خاصة. وابتداءاً من هذا يفترض كينز أن الزيادة في الطلب النقدي تدفع المشروعات إلى زيادة الإنتاج جرياً وراء الربح، الذي يترتب عليه زيادة في العمالة. وهو أمر متصور في ظل الصراع التنافسي للمشروعات. أما في وجود الإحتكار فقد تؤدي الزيادة في الطلب النقدي على السلع أن يرفع المحتكر من ثمن السلعة التي يبيعها دون أن يزيد من الإنتاج، على الأقل بنفس معدل زيادة الطلب على سلعة، (وذلك وفقاً لدرجة مرونة الطلب على سلعته). في هذه الحالة يزيد ربح المحتكر دون أن يزيد من الإنتاج، ومن دون زيادة في العمالة - ويترتب على رفع الأثمان في هذه الحالة، إذا بقيت الأجور النقدية على حالها أو لم تزد بنفس معدل ارتفاع الأثمان، انخفاض الأجور الحقيقية وزيادة نصيب الربح[1]. ويكاد يكون ذلك

(١) وقد شهدت فترة العقود الاربعة التالية على الحرب العالمية الثانية زيادة الاستقطاب الاقتصادي والاجتماعي عبر زيادة تمركز ملكية الثروة واتساع الفجوة في اطار هرم توزيع=

هو الإتجاه العام في ظل وضع تسود فيه الإحتكارات، وخاصة الإحتكارات المالية، وتمسك بمفاتيح النشاط الإقتصادي في المجتمع. خاصة إذا ما جاءت الزيادة في الطلب النقدي على السلع عن طريق سياسة مالية للدولة في شكل التمويل عن طريق عجز موازنة الدولة وما يستلزمه من اقتراض الدولة من الجهاز المصرفي (أو إصدار نقود جديدة). وما يترتب عليه من تمكين الجهاز المصرفي من التوسع في وسائل الدفع الإئتمانية. في ظل السيطرة الإحتكارية يكون من الطبيعي، مع زيادة الطلب النقدي على السلع، أن يوجد التضخم عند مستويات أدنى من مستويات التشغيل الكامل كوضع عام على عكس ما كان يقول به كينز.

(٣) وكينز يفترض ثالثاً أن الأثمان والأجور تكون ثابتة في المرحلة التي يتوصل فيها إلى محددات مستوى النشاط الإقتصادي وأوضاع توازنه المختلفة. هذا الافتراض يتجاهل ضمنياً الطبيعة الإحتكارية للهيكل الإقتصادي ومن ثم الطبيعة التضخمية لأداء الإقتصاد الرأسمالي في المدى الطويل ابتداء من بداية القرن العشرين، وفي ثنايا الركود النسبي الذي يمكن أن تتغلب معه المظاهر الانكماشية في لحظة من لحظات الإتجاه الطويل المدى. كما أن أحد أهداف التحليل النقدي هو بيان كيف يتحدد المستوى العام للأثمان فكيف نتوصل إلى هذا التحديد إذا افترض أن الأثمان بقيت ثابتة؟

(٤) الفروض في مجموعها تبين أن نظرية كينز بأخذها هيكل الإقتصاد

= الدخل في المجتمعات الرأسمالية الغربية. ومن ثم زيادة درجة انعدام العدالة الاجتماعية في الوقت الذي قويت فيه الشركات الاحتكارية بعد أن تحولت إلى شركات دولية النشاط في انتمائها الى مجموعات مالية دولية عملاقة. انظر في ذلك الباب السابع من مؤلفنا، مبادئ الاقتصادي السياسي، الاساسيات، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ٢٠٠١.

القومي كمعطى لا تسعفنا في فهم تطور الإقتصاد الرأسمالي عبر الزمن وإن كانت تبين بعض إنعكاسات هذا التطور في فترة الأزمة.
ولا تحل المشكلة بواسطة ما يقدمه بعض اتباع كينز باسم نماذج «النمو» الإقتصادي.

ثالثاً: على مستوى ما أدت إليه السياسة الكينزية من الناحية العملية: تثور أسئلة كثيرة حول مظاهر مختلفة لأداء الإقتصاد الرأسمالي في الفترة التالية على ظهور نظرية كينز واستخدامها كمبرر نظري لممارسات الدولة الرأسمالية.
نقتصر في هذا المجال على الأسئلة الآتية:

(١) يثور التساؤل حول دور السياسات الكينزية التي ترتكز على تمويل الإستثمارات العامة وغيرها عن طريق عجز الموازنة، في وضع المالية العامة (مع طبيعة النظام الضريبي الذي يزود الدولة بجزء كبير من إيراداتها) تحت تصرف الإحتكارات القومية وعلى الأخص الإحتكارات المالية التي تسيطر على الجهاز المصرفي بما يحققه من ربح من التوسع في خلق وسائل الدفع الإئتمانية، وتمكين هذه الإحتكارات في الفترة التالية على الحرب من التحول إلى ما أصبح يسمى بالشركات دولية النشاط.

(٢) يثور السؤال كذلك حول ما ظلت تعرفه الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة من نسبة كبيرة للبطالة، تتزايد منذ ثمانينات القرن العشرين، تبرر نظرياً بالتفرقة بين البطالة المزمنة والبطالة الدورية وباسم أن الأولى لازمة «لمرونة» الجهاز الانتاجي في مجموعه في حين أن الثانية هي التي تسعى السياسة الكينزية إلى القضاء عليها.

(٣) ويثور التساؤل أخيراً حول ما إذا كانت السياسة الكينزية قد اعفت الاقتصاديات الرأسمالية من التقلبات الدورية. واقع أداء هذه

الاقتصاديات يشهد وقوع هذه التقلبات وأن كان تدخل الدولة قد أضعف من حدتها خلال عقدين من الزمان. إلى أن جاءت الأزمة الهيكلية معلنة عن نفسها في أواخر الستينات[1] في استمرارها واعلانها في ذات الوقت عن أزمة السياسة الكينزية، ومن ثم أزمة النظرية الجمعية الكينزية. بل أن الاقتصاد الرأسمالي الدولي بدأ يعرف منذ النصف الثاني من السبعينات كوارث مالية شبه دورية على تواريخ متلاحقة تعرف «بالأيام السوداء» للسوق المالية الدولية، كما يشهد تصدير الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة لمظاهر العنف في الأزمة الاقتصادية إلى الأجزاء المتخلفة من الاقتصاد الرأسمالي الدولي، على النحو الذي تحقق في المكسيك في ٩٤/ ١٩٩٥، ثم في جنوب شرق آسيا في ٩٦/ ١٩٩٧، ثم في روسيا وبلدان شرق أوربا، ثم في البرازيل[2].

رابعاً: على مستوى التحليل النظري الخاص بالإقتصاديات الرأسمالية المتخلفة تثور تساؤلات عديدة توجه في الواقع، ليس إلى تحليل كينز نفسه (فهو لم يشغل نفسه بهذه المسألة). وإنما إلى تحليل الكينزيين الذين استخدموا الأدوات الفكرية الكينزية في دراسة مشكلات الإقتصاديات المتخلفة. هنا نقتصر على القول أنه لا يمكن مواجهة الموقف في الإقتصاديات الرأسمالية المتخلفة إلا على أساس فهم علمي لظاهرة التخلف. ومن هنا مست الحاجة إلى نظرية لفهم التكون التاريخي للتخلف. فالسؤال يثور بشأن هذه النظرية وجوداً وصحة. ولا شك أنها لا توجد في إطار التحليل الكينزي بصفة عامة. إذا ما تم فهم التخلف

(١) انظر في ذلك، مؤلفنا، الاقتصاد الرأسمالي الدولي في أزمته، منشأة المعارف، الاسكندرية.

(٢) انظر في ذلك، مؤلفنا، الأزمة الاقتصادية في جنوب شرق اسيا، بين الحقيقة العلمية وايديولوجية رأس المال الدولي، تحت الطبع.

كظاهرة تاريخية تلزمنا نظرية للخروج من التخلف، أي للتطور، كعملية هي الأخرى تاريخية تنفي التخلف الإقتصادي والإجتماعي نفياً حقيقياً. ويكون التساؤل خاصاً بهذه النظرية وجوداً وصحة. لا شك أنها لا توجد هي الأخرى في إطار تحليل كينز الذي لم يكن يهدف لذلك، ولا في إطار تحليل اتباعه الخاص بالنمو في سعيهم لزيادة معدلات النمو الإقتصادي في الإقتصاديات الرأسمالية المتقدمة.

هذه النظرية للتخلف والتطور لا يمكن التوصل إليها إلا عن طريق الدراسة العلمية لعملية تطور الاقتصاد العالمي منذ أن سيطرت عليه طريقة الإنتاج الرأسمالية لتحول الاقتصاد العالمي إلى اقتصاد رأسمالي في مجموعه، منتجة بذلك شروط امكانية التحول إلى تنظيم اجتماعي آخر. من خلال عملية من التنمية المستقلة التي تحقق للمجتمع سيطرة اجتماعية على شروط تجدد الانتاج الذاتي النافية للتبعية، تنمية تمكن من الاشباع المتزايد للحاجات المتطورة للغالبية من أفراد المجتمع، خاصة المنتجين منهم. وهو ما لا يتحقق إلا من خلال استراتيجية للتطور قوامها الاعتماد على الذات(١).

وباثارة هذه الاسئلة الناقدة الخاصة بتحليل كينز نكون قد انتهينا من عرض الملامح الرئيسية لنظرية كينز كنظرية نقدية لأداء الاقتصاد الرأسمالي في الزمن القصير. هذه الاسئلة تبين حدود النظرية وتدعو بالتالي إلى التعرف على البدائل النظرية التي تربط أداء الاقتصاد الوطني في الزمن القصير بحركته عبر الزمن، مع ادراك أن الاقتصاد الرأسمالي ينزع بطبيعته إلى التوسع على الصعيد العالمي. هذا الادراك يمكن أن نحققه بدراستنا للاقتصاد الدولي.

---

(١) انظر في ذلك، محمد دويدار (مع آخرين)، استراتيجية الاعتماد على الذات، منشأة المعارف بالاسكندرية، ١٩٨٣.

محتويات الكتاب

الموضوع	الصفحة
تطور شكل القيمة نحو النقود ـ النقود كمقياس للقيمة ـ كقاعدة للثمن ـ كأداة للحساب ـ كوسيط فى التبادل كأداة للوفاء ـ كمخزن للقيم ـ كأداة للادخار ـ كشكل لرأس المال ـ رأس المال التجارى الشكل التاريخى الأول لرأس المال	
٢ ـ من تحديد القيمة إلى تحديد الثمن	١٧١
الفصل الثالث: النظام النقدى	١٧٩
أولا: أنواع النقود الممكن تداولها	١٨٧
ثانيا: القاعدة النقدية	٢١٢
وحدة النقود ـ قاعدة الذهب ـ نظام قطع الذهبية ـ نظام السبائك الذهبية ـ قاعدة الصرف بالذهب	
الفصل الرابع: النظام النقدى المصرى	٢٤٣
أولا: تداول النقود فى اقتصاد المبادلة السابق على الرأسمالية فى مصر	٢٤٤
ثانيا: نحو إقامة النظام النقدى المصرى فى إطار علاقات الإنتاج الرأسمالية	٢٤٩
الباب الثانى: فى المؤسسات النقدية : النظام المصرفى فى ظل طريقة الإنتاج الرأسمالية	٢٧٥
الفصل الأول: الرأسمالية الصناعية ونشأة النظام المصرفى التنافسى	٢٧٩
الفصل الثانى: تطور النظام المصرفى ابتداء من منتصف القرن التاسع عشر	٢٩٥
أولا: الاتجاهات العامة لتطور النظام المصرفى	٢٩٥
ثانيا: البنوك التجارية	٣٠٣
ثالثا: البنك المركزى	٣١٩
رابعا: التركيب الحالى للنظام المصرفى	٣٢٦
على الصعيد العالمى فى مصر ـ فى لبنان ـ فى سوريا ...	

الموضوع	الصفحة